الثقافة الجديدة

فكر علمي ثقافة تقدمية



296

أيلول - تشرين الأول 2000

ملف العدد

عشر سنوات على حرب الخليج الثانية

- العقوبات الاقتصادية الدولية وعواقبها على العراق
- أسلحة الإبادة الجماعية وتأثيرها على البيئة
- شهادات وآراء في المحنة والخروج منها

- **أدب وفن**

فاضل الكواكبي

أنقذوا ثقافة العراق الوطنية

عبد الكريم گاصد

فاضل السلطاني

فلاح هاشم

في ذكرى الشاعر مصطفى عبد الله

محمد سعيد الصگار

رواسب الذاكرة

الثقافة الجديدة



فكر علمي ـ ثقافة تقدمية

تأسست عام ١٩٥٣

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

296

أيلول ـ تشرين الأول ٢٠٠٠

الاشتراك السنوي: 50 دولار أو ما يعادلها ــ 100 دولار للمؤسسات
يحول المبلغ مقدماً إلى حساب رقم: 42-467127
ANY HAMED AYOUB
BANQUE LIBANO-FRANCAISE
Bar Elias, LEBANON
أو إلى حساب رقم: 27-307020
COMMERCIAL BANK OF SYRIA
Branch 16 Damascus, Mr. FARES FARES
المراسلة باسم رئيس التحرير، فاكس رقم: 00331-64262562
E-MAIL: thakafajadida@hotmail.com
ترسل مواد (أدب وفن) باسم: مهدي محمد علي
يرجى المراسلة بشأن توزيع المجلة وماليتها على العنوان:
سورية، دمشق، ص.ب: ٧١٢٢ أو ٢٦٣٢، تليفاكس: ٤٤٤٩٧٢٤

محتويات العدد

ملف "الإسلام السياسي والدولة" (القسم الثاني)

أدب وفن

- لوحة الغلاف الأخير: ضوء من بلادي – للفنان سعد علي

كلمة العدد

بعض دروس أحداث العقد المنصرم

يصادف صدور ملف هذا العدد المكرس للذكرى العاشرة لحرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الدولية على العراق مع ارتفاع أصوات متزايدة في العالم تدعو إلى وضع حد لمعاناة الشعب العراقي، ومع تحرك في المواقف الرسمية الدولية والعربية لرفع العقوبات الدولية عن العراق. كما يتزامن مع تجدد انتفاضة الحجارة في الأراضي الفلسطينية التي حظيت بتضامن عربي واسع، وشددت من المطالبة بحشد القوى لدعم المقاومة البطولية للشعب الفلسطيني في مواجهة اعتداءات وغطرسة إسرائيل ومن أجل نيل حقوقه المشروعة. أغلب مواد هذا العدد تتصل بالقضايا التي يثيرها هذان الموضوعان.

إزاء سعة مادة الملف وتعدد زوايا ومستويات المعالجة الممكنة له، كان الاختيار واجباً، فآثرنا مقاربة تغطي خلفيات وتجليات المعاناة الفائقة والأزمة الشاملة التي يعيشها عراق اليوم، شعباً وبلداً. يضم الملف دراسات موثقة بالأرقام والبيانات تكشف عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالعراق بعد حربين مدمّرتين وعشر سنوات من حصار دولي استثنائي في شدته وشموليته، وفي ظل سلطة متفردة بقسوتها وباستهتارها بمصير الشعب ومستقبل البلاد. إلى جانب الدراسات، يتضمن الملف شهادات لمواطنين عراقيين عايشوا أحداث اجتياح الكويت والحرب والانتفاضة الشعبية التي أعقبتها، شهادات تقدم قراءة مباشرة للأوضاع دون وساطة الروايات المنقولة وتحيز الأحكام المسبقة.

ولأن الأبعاد المأساوية للحياة اليومية للعراقيين غدت موثقة بعشرات التقارير الدولية والأفلام والإحصائيات المرعبة عن وفيات الأطفال والشيوخ، وتفشي الأمراض وانهيار البنى التحتية وتآكل مرتكزات وأنسجة الحياة الاجتماعية، وجدنا من الضروري تسليط الضوء على بعض العواقب الخطيرة للحرب والعقوبات التي تم التعتيم عليها من قبل قوى التحالف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ونظام صدام حسين. ونشير، بشكل خاص، إلى تلك المتعلقة بالأضرار الفتّاكة بالبشر والأرض والتلوث البيئي الناجم عن استخدام أسلحة إبادة شاملة محظورة دولياً كاليورانيوم المنضّب من قبل قوات التحالف إبان الحرب، وكذلك إلى النهب السافر لموارد العراق وثرواته

الذي تسبغ عليه القرارات الدولية "شرعية" مثيرة للتساؤل و"تنظمه" لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. هاتان النقطتان تستحثان جهداً أكبر وأنشط لاستقصاء الحقائق والإعلان عنها لغرض معاقبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت ولا تزال بحق العراق أرضاً وشعباً، حاضراً ومستقبلاً.

ولعل من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من أحداث العقد المنصرم أنه لولا الحرب العراقية – الإيرانية والدمار الذي ألحقته بالعراق وموارده لما حصل اجتياح الكويت؛ وأن تغييب الشعب واحتكار القرار من قبل حاكم فرد أو حزب متسلط غالباً ما يقود إلى قرارات خرقاء وسياسات مغامرة تفتح المجال للمتربصين والطامعين في ثروات البلاد؛ وان فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة على بلد تتحكم فيه دكتاتورية عاتية لا يؤدي سوى إلى تشديد معاناة الشعب ومضاعفة إمكانيات الدولة المستبدة للتحكم بالمواطن ولمصادرة هامش الحريات الضيق أصلاً؛ وأن المراهنة على العوامل الخارجية لإحداث التغيير السياسي الداخلي قد سقطت مرتين في الحالة العراقية خلال العقدين الأخيرين، في حين وفرت تجربة التغيير الأخير في يوغوسلافيا دليلاً على الأولوية الحاسمة للعوامل الداخلية.

ومن المفارقات المحزنة المتعلقة بالموقف من قضايا العراق، أن الإجماع في الرأي على مأساة العراقيين وعلى الحاجة لإنهائها بوقت عاجل، سرعان ما ينفرط عند الانتقال إلى تعيين المسؤوليات عن الحال الذي آل إليه العراق. فثمة جدال غير منقطع يطغى عليه التعصب بين من يحصر المسؤولية بالدكتاتورية الحاكمة في بغداد وبين من يضعها كاملة على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها. وليس في اختلاف الرأي ضرر لولا أنه يفضي إلى مواقف وتعبيرات ملتبسة للعمل والتضامن مع الشعب العراقي تفيد في أحيان غير قليلة الجاني أكثر مما تفيد الضحية. فهل تتعارض حقاً المطالبة برفع الحصار عن الشعب مع التنديد بالانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان في العراق والعمل على إيقافها، أو تتقاطع الدعوة إلى إنهاء العقوبات الدولية مع العمل للخلاص من الدكتاتورية؟ مصدر الالتباس الذي لازم القضية العراقية خلال العقد الماضي يرجع إلى تجزئة عواملها وعزل أسبابها عن نتائجها، في حين أن المطلوب هو النظر إليها بشمولية وجذرية.

هيئة التحرير

العقوبات الاقتصادية الدولية

وعواقبها على العراق

عباس النصراوي*

أغلب الحديث بشأن العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية يميل إلى تناول العقوبات الشاملة التي فرضها مجلس الأمن عليه في ٦/٨/١٩٩٠. والاهتمام بذلك لا يدعو للعجب نظراً لوخامة عواقبها على الشعب العراقي واقتصاده. يكفي القول إن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كان ٦٥٠ دولاراً في ١٩٥٠، وارتفع إلى ٤٢٠٠ دولاراً في ١٩٧٩ لكنه انهار إلى ٣٠٩ دولارات في ١٩٩٧.

غير أن فهمنا للكارثة الإنسانية وعواقب العقوبات على مستقبل العراق لا يكتمل إلا بدراسة ذلك في إطار بعض ما نجم عن سياسات النظام القائم خلال العقدين الماضيين في الميادين الاقتصادية، العسكرية والسياسية.

السؤال الذي نحاول الإجابة هنا عليه هو: ما العوامل التي أدت إلى هذا الانهيار الذي لا سابق له؟ فخلافاً لكثير من الكوارث التي يمكن أن تعزى إلى أسباب طبيعية، فإن كارثة الشعب العراقي ناجمة عن قرارات داخلية وخارجية أهمها إشعال النظام للحرب ضد إيران، عسكرة الاقتصاد العراقي، اجتياح الكويت والعقوبات التي مازالت سارية المفعول.

أولاً: عواقب الحرب العراقية – الإيرانية:

حين قرر النظام شن تلك الحرب، في أيلول ١٩٨٠، كان العراق على عتبة عقد جديد من النمو الاقتصادي. فالزيادة الهائلة لعوائد النفط مكنت الحكومة من توسيع الإنفاق، في وقت واحد، على البنية التحتية، قطاعات الإنتاج، الخدمات الاجتماعية، الواردات والقطاع العسكري. وما لبثت

* أستاذ الاقتصاد في جامعة فيرمونت، في أمريكا. ترجمت المقالة عن الإنكليزية.

الحرب أن دمرت الكثير من المنشآت النفطية فانهار إنتاج النفط من ٣،٤ مليون في آب ١٩٨٠ إلى ٩٠٠ ألف برميل يومياً في ١٩٨١، فأدى ذلك إلى هبوط عائداته من ٢٦ مليار في ١٩٨٠ إلى ١٠ مليارات في ١٩٨١، أي بنسبة ٦٠%.

ونظراً لاعتماده المتزايد على عوائد تصدير مادة واحدة، عانى الاقتصاد العراقي مشاكل خطيرة، مثل التضخم، وقف الإنفاق الاستثماري، ارتفاع حجم القوات المسلحة، هبوط المداخيل ومستوى المعيشة، نضوب احتياطي النقد الأجنبي والانحدار إلى المديونية الخارجية. لكن الانهيار الاقتصادي التام لم يحصل نظراً لتدفق المال والاعتمادات على الحكومة من بلدان الخليج، الغرب والاتحاد السوفيتي السابق.

ثانياً: عسكرة الاقتصاد:

من أهم التغيرات الاقتصادية في السبعينات والثمانينات تحويل أعداد هائلة من القوى العاملة إلى القطاع العسكري وما رافق ذلك من ارتفاع حاد في الإنفاق والاستيراد العسكري. ففي ١٩٧٥ كان ٣% من قوى العمل العراقية في القوات المسلحة، وارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ١٣% بحلول ١٩٨٠، ثم إلى ٢١%، أي إلى مليون فرد عند إيقاف القتال عام ١٩٨٨. وهكذا ارتفع الإنفاق العسكري من ١٤% عام ١٩٧٥، وهو من الأرقام العالية في العالم، إلى ٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠. ومما له دلالة هامة أن صدام حسين اعترف في مؤتمر القمة العربي في أيار ١٩٩٠ ببغداد بضخامة عبء الاستيراد العسكري بقوله إن ما اشترى العراق من سلاح وعتاد للحرب قد بلغ ١٠٢ مليار دولار بالإضافة إلى النفقات العسكرية والمدنية الهائلة الأخرى لإدامة حرب مدمرة على جبهة طولها ١٢٠٠ كيلومتر.

ثالثاً: اجتياح الكويت وفرض العقوبات:

بعد الحرب العراقية الإيرانية عانى العراق من تقلص الاقتصاد، وارتباكاته، التي فاقمها التضخم والمديونية الخارجية. فإضافة لأزمة الاقتصاد وضخامة الإنفاق على الصناعة العسكرية، كانت عوائد النفط قد انحطت إلى ١١ مليار عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠. وتفاقمت الحالة بهبوط الإنتاج المحلي بنسبة ٩% بين ١٩٨٥ - ١٩٨٨، مما اضطر الحكومة إلى التقشف في الإنفاق، الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية. كان الاقتصاد بحاجة إلى مزيد من السلع في تلك الفترة بالذات لتخفيف حدة التضخم والنهوض بعض الشيء بمستوى المعيشة الذي عانى من التآكل الشديد أثناء الحرب. ولبلوغ ذلك لم يكن هناك من وسيلة إلا زيادة العوائد النفطية. وهذا بالذات أرضية النزاع مع الكويت.

كانت أسعار النفط في العالم قد انهارت عام ١٩٨٦. وللخروج من هذه المحنة اتفقت بلدان أوبك في خريف ذلك العام على العودة إلى نظام الحصص بعد أن تركته قبل أشهر. كانت الغاية رفع السعر إلى ١٨ دولاراً للبرميل باعتباره ضرورياً للتنمية. وبذلك ربطت بين التنمية

الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين كمية إنتاج النفط وسعره العالمي من الجهة الثانيـــة. فـــإذا تجاوزت دولة ما الحصة المقررة لها من إنتاج النفط سيؤدي ذلك زيادة المعروض وهبوط السعر، مما يضر مصالح بقية أعضاء أوبك.

غير أن بعض الدول، لاسيما الكويت والإمارات، لم تلتزم بحصصها فأدى ذلك إلـــى هبـــوط السعر إلى ١٢ دولاراً للبرميل في تشرين الأول ١٩٨٨. ورغم أن أوضـــاع الأســـواق تحســـنت فرفعت السعر إلى ٢٠ دولاراً للبرميل في كانون الثاني ١٩٩٠، زادت الكويت وبلـــدان أخـــرى إنتاجها متجاوزة الحصص زيادة أدت إلى هبوط السعر ثانية بنسبة الثلث بحلول حزيـــران. ولـــو أخذنا بالاعتبار مقدار النفط الذي كان العراق ينتجه حينذاك، فإن هبوط السعر بدولار واحد كـــان يعني خسارة لعوائده تقارب المليار دولار سنوياً. وجدير بالذكر أن صدام حسين حذر في أيـــار، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الاستثنائي، بأن التجاوز على الحصص يسبب أضراراً للاقتصـــاد العراقي تشابه أضرار الحرب التقليدية.

فضلاً عن ذلك كانت الكويت تستخرج نفطاً بالحفر المائل من جزء يقـــع داخـــل الأراضـــي العراقية من حقل الرميلة. فاعتبر النظام أن الكويت تتبـــع سياســـة نفطيـــة غرضـــها الإضـــرار بالاقتصاد العراقي بهدف الحصول على تنازلات في الخلاف بين البلدين حول الحدود. هذه التهمة يؤيدها كتاب سالينغر ولاوريت (Salinger and Laurct, Secret Dossier: The Hidden Agenda behind the Gulf War) حيث يقولان إن تهمة العراق للكويت بأنها تستغل صعوباتـــه الاقتصاديـــة للحصول على تنازلات توثقها رسالة بعث بها المدير العام لدائرة الأمـــن فـــي الكويـــت لوزيـــر الداخلية، حول زيارة المدير العام لوكالة المخابرات الأمريكية، قائلاً إن الجانب الكويتي اتفق مـــع الجانب الأمريكي بأن من المهم الاستفادة من الوضع الاقتصادي في العراق لممارسة الضغط على الحكومة في سبيل رسم الحدود بين البلدين.

وفي ١٧ تموز ١٩٩٠ اتهم صدام حسين حكام الخليج بأنهم أدوات في حملة دوليـــة يشـــنها الإمبرياليون والصهاينة لوقف تقدم العراق علمياً وتكنولوجياً، وإفقار شعبه. وبعد عشرة أيام، وفي ظل تحرك القوات العراقية على الحدود مع الكويت، اتفق أعضاء أوبيـــك علـــى وضـــع "ســـعر تأشيري" أعلى مقداره ٢١ دولاراً للبرميل، كما اتفقوا على حصص جديدة. غير أن النظام العراقي قرر اجتياح الكويت واحتلالها.

لقد رأى النظام أن هذا الاجتياح هو العلاج السريع للأزمة الاقتصادية ولإخفاقه في رفع مستوى المعيشة. وقد عبر عن هذه السياسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يومذاك بقوله إن العراق سيكون قادراً على تسديد ديونه في أقل من خمس سنوات، وأن "العراق الجديد" سيحصل على حصـــة أكبر جداً من إنتاج أوبيك، وأنه سيستطيع زيادة الإنفاق الاستثماري زيادة عظيمة.

اجتياح الكويت دفع مجلس الأمن، بقيادة أمريكا، إلى اتخاذ القرار ٦٦١ فـــي ٦ آب بفـــرض عقوبات شاملة كاسحة عزلت العراق عن الاقتصاد العالمي بمنع كل تعامل مع العراق مـــا عـــدا توريد مواد لأغراض طبية وأغذية لاعتبارات إنسانية.

عواقب الحصار والحرب

ثمة عوامل متميزة لكنها مترابطة أدت إلى أزمة الوضع الإنساني خلال التسعينات، وهي العقوبات والحرب واستمرار العقوبات.

١- الحصار بين آب ١٩٩٠ ونيسان ١٩٩١

صدرت قرارات أخرى بعد القرار ٦٦١ بهدف تشديد نظام العقوبات ليصبح حصاراً يحول دون دخول أي شيء إلى العراق مما يؤيد الاتهام بأن مجلس الأمن استخدم التجويع سلاحاً لإرغام النظام على الإذعان. (أنظر: Freedman and Karsh 1933: 191-93).

وكان للحصار تأثير مباشر على المعروض من الأغذية لأن تبعية العراق الغذائية كانت قد بلغت ٧٠ – ٨٠ بالمائة من مجموع السعرات التي يتناولها السكان. فأدت شحة الغذاء في الأسواق إلى زيادة الأسعار زيادة حادة بنسبة تتراوح بين ٢٠٠ بالمائة و١٨٠٠ بالمائة خلال الفترة بين آب وتشرين الثاني ١٩٩٠. (أنظر: Provost 1992: 584-6).

وللحد من آثار الشحة والتضخم بدأت الحكومة العمل بنظام التقنين اعتباراً من أول أيلول ١٩٩٠. ويقضي هذا التقنين بتزويد السكان كل شهر بأغذية وفق أسعار ما قبل الحصار، وهي تشمل الطحين، الرز، الزيت النباتي، السكر، الشاي وحليب الأطفال. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو) فإن الحصة التموينية كانت تضمن ٣٧% من معدل السعرات التي كان السكان يحصلون عليها بين ١٩٨٧ – ١٩٨٩. (أنظر: FAO 1993:3).

لقد كان الحصار من الشدة بحيث أوردت شهادة أمام الكونغرس الأمريكي في ٥ كانون الثاني أن الحصار نجح في إيقاف ٩٠% من واردات العراق و٩٧% من صادراته، فأحدث إرباكاً جدياً في الاقتصاد وصعوبات للسكان (نيويورك تايمس في ١٩٩٠/١٢/٦).

٢- الحرب الجوية والاقتصاد

في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠ شنت قوات التحالف، بقيادة أمريكا، حرب الأسابيع الستة التي سميت "عاصفة الصحراء" فأخرجت القوات العراقية من الكويت في نهاية شباط التالي.

لقد استهدف القصف الجوي ليس فقط المواقع العسكرية بل كذلك البنية التحتية المدنية، محطات الكهرباء، شبكة المواصلات والاتصالات، معامل الأسمدة، المنشآت النفطية، معامل الحديد والصلب، الجسور، المدارس، المستشفيات، المخازن، المصانع والأبنية المدنية. وقد تعطلت المنشآت التي سلمت من القصف بنتيجة تدمير محطات الكهرباء.

كانت عواقب القصف من الشدة والكثافة بحيث قال عنها تقرير اللجنة التي أوفدتها الأمم المتحدة لتقييم الوضع عند نهاية الحرب: "لابد من القول فوراً أن لا شيء مما رأينا وقرأنا من قبل قد جعلنا مهيئين لمشاهدة هذه الصورة من الدمار الذي لحق بالبلاد. فالحرب الأخيرة ألحقت دماراً

أسطوريا بمجتمع كان حتى كانون الثاني ١٩٩١ حضرياً وممكنناً إلى حد كبير. فـها قـد أمسـى معظم وسائل الحياة العصرية خراباً أو أصابه العطب، فأعيد العراق القهقرى إلى أوضاع سـابقة لعصر الصناعة، وسيلبث هناك بعض الوقت مع أنه يعاني مـن علـل الاعتمـاد الشـديد علـى الاستخدام الكثيف للطاقة والتكنولوجيا (UN 1996: 186-8) .

هذا الدمار الهائل ينبغي ألا يثير العجب، فالخطة الأولى للقصف كانت مركزة على ٨٤ هدفاً، ثم توسعت إلى ١٧٤ هدفاً بحلول ١٣ أيلول ١٩٩٠. وحين بدأ القصف فـي ١٦ كـانون الثـاني أصبحت الخطة تشمل ٣٨٦ هدفاً ثم توسعت أثناء القصف لتغـدو ٧٢٣ هدفـاً (House Armed Services Com. 1992: 86).

بعد الحرب دُرست حملة القصف الجوي فاعترف معدوها أن الستراتيجية تجاوزت قصـف القوات المسلحة والأهداف العسكرية. وتبين أن القصف شمل: أ – أهدافاً معينة لتدمير أو إلحـاق الضرر بمنشآت لا يستطيع العراق تعويضها أو تصليحها دونما مساعدة أجنبية. ب – عديداً مـن الأهداف التي تم قصفها لزيادة التأثير الاقتصادي والنفسي للعقوبات على المجتمع العراقـي. ج – قصفت أهداف لتقليص قدرة العراق على الاكتفاء الذاتي كمجتمع صناعي. وهكذا أدى القصف إلى خفض توليد الكهرباء إلى ٤% من مستواه السابق للحرب. ولم ترتفع هذه النسبة إلى ما بين ٢٠ – ٢٥% إلا بعد أربعة أشهر، أي أنها وصلت إلى مستواها لعام ١٩٢٠ (Hiro 1992: 354; Gellman 1991).

نظام العقوبات وتغييراته

في نيسان ١٩٩١ صدر عن مجلس الأمن القرار ٦٨٧ الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحـدة بأنه أعقد وأشمل منظومة من القرارات اتخذها المجلس (UN 1996: 29-33)) . وقد أكد القرار كل مـا سبق للأمم المتحدة أن اتخذت من قرارات، ووضع شروطاً مفصلة جداً لرفع العقوبات. هذه الشـروط تتضمن تخطيط الحدود، إزالة أسلحة الدمار الجماعي تعهد العراق بألا ينتج أسلحة نوويـة أو مـواد نووية يمكن استخدامها لصنع هذه الأسلحة أو مكونات البحوث لتطوير أو دعم صناعة هذه الأسـلحة، الموافقة على الرقابة وللتحقق من امتثال العراق للحظر النووي عليه، تأسيس صندوق للتعويضـات يموله العراق لتسوية التعويضات المترتبة عليه، مطالبة العراق بالالتزام الصارم بالتزامات الديـون الخارجية، والإفراج عن كل مواطني الكويت وغيرها من البلدان (نفس المصدر).

وتضمن القرار الجديد تعديلاً هاماً للعقوبات بالسماح للعراق باستيراد الأغذية، وذلك بحـذف عبارة "الاعتبارات الإنسانية" الواردة في القرار(Res. 661/1991) . ولأن تصدير النفط كان ممنوعاً ظل التعديل دونما تأثير إيجابي على الصحة والمعيشة في العراق.

كما قرر مجلس الأمن مراجعة تنفيذ العراق هذه الشروط كل ستة أشهر للنظر في رفـع أو تعديل العقوبات. وفي غضون ذلك تجري استثناءات من الحظر النفطي عند الحاجة لتأمين مـوارد مالية لتغطية الاحتياجات المدنية الضرورية (نفس المصدر).

مجلس الأمن والحاجات الإنسانية

سبق القول إن "لجنة العقوبات" لم تعترف باحتياجات إنسانية عاجلة في العراق بين آب ١٩٩٠ وآذار ١٩٩١، أي لم تعترف بحاجة الشعب إلى كمية ضخمة من المواد الغذائية كل يوم، بما في ذلك عشرة آلاف طن من القمح. ولم تكن الحالة بالنسبة للتجهيزات الطبية أفضل من ذلك. (Dreze and Gazdar 1992: 924) لكن التقرير المذكور آنفاً الذي قدمته في ١٩٩١/٣/٢٠ بعثة الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورأسها مساعد الأمين العام، مارتي اهتيساري، سلط الكثير من الضوء على الكارثة الإنسانية في العراق (UN 1996: 186-8) فقد استنتجت البعثة، المكونة من ممثلي ست وكالات تابعة للأمم المتحدة، أن من الضروري تعبئة وإرسال موارد لمعالجة الأزمة العميقة في الزراعة، مياه الشرب، تصريف المياه والوضع الصحي، وأن الشعب العراقي على وشك الكارثة، التي قد تشمل الوباء والمجاعة، ما لم تلبى على جناح السرعة الحاجة إلي ضرورات الحياة. ولم يمض يومان على نشر التقرير حتى قررت لجنة العقوبات "في ضوء المعلومات المتاحة لها" مواجهة الاحتياجات الإنسانية فوراً (نفس المصدر ١٨٩). غير أن تجميد الأموال العراقية في الخارج والحظر على تصدير النفط حالا دون استفادة الشعب العراقي من هذا القرار.

وفي ١٥ تموز قدمت بعثة أخرى أوفدها الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً تناول قطاعات الغذاء، مياه الشرب والتصريف، النفط وتوليد الطاقة. فقدرت احتياجات القطاعات الأربعة بحوالي ٢٢ مليار دولار، إذا أريد لها أن تعود إلى مستوى ما قبل الحرب (نفس المصدر ٩-٢٧٣).

كما قدرت البعثة التكاليف التي تحتاجها القطاعات الأربعة لبلوغ أهداف متواضعة خلال سنة هي ٦،٨ مليار دولار، ومنها ١٦٢٠ مليون دولار لاستيراد الغذاء وفق مستوى الغذاء الذي يعتمده "البرنامج العالمي للغذاء" في إغاثة الشعوب التي تعاني الكوارث (نفس المصدر). ونظراً لأن المال اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في العراق من الضخامة بحيث لا يمكن تغطيته من الموارد التي يمكن الحصول عليها من المجتمع الدولي، فإن العراق يمكن أن يوفر المال اللازم إذا سمح له بتصدير النفط، وبذلك يمكن أن تكرس الموارد الشحيحة التي تتبرع بها الدول لمواجهة المجاعة في القرن الإفريقي وأضرار الإعصار الذي ضرب بنغلاديش. فاقترحت البعثة التوصل عاجلاً إلى اتفاقية لتلبية "الاحتياجات المدنية الأساسية" بآلية تمكن العراق من استخدام موارده لهذا الغرض. غير أن مجلس الأمن لم يأخذ بالمقترحين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

الشعب العراقي بين مجلس الأمن والحكومة

الأزمة الإنسانية المستمرة وحاجة صندوق الأمم المتحدة إلى المال أديا إلى السماح للعراق بتصدير نفط قيمته ١٦٠٠ مليون دولار كل ستة أشهر بموجب القرارين ٧٠٦ و٧١٢ الصادرين في آب وأيلول عام ١٩٩١. لكن ما يحق للعراق استخدامه من هذا المبلغ لا يتجاوز ١١٠٠ مليون دولار، ويخصص بقية المبلغ لصندوق التعويضات بنسبة ٣٠% ولتغطية تكاليف عمليات الأمم المتحدة في العراق. لكن الحكومة رفضت هذين القرارين ففوتت الفرصة لتفعيل تصدير النفط

واستيراد الغذاء والدواء اللذين يحتاجهما السكان حاجة ملحة، فأسهم ذلك في هبوط مستوى المعيشة هبوطا أشد كما يتبين من تقارير وكالات الأمم المتحدة.(FAO/ WEP 1993))

ولم يعد مجلس الأمن إلى هذه القضية حتى نيسان ١٩٩٥ حين وافق على القرار ٩٨٦ الذي يسمح بتصدير ما قيمته ألفي مليون دولار من النفط كل ستة أشهر ليصرف المبلغ بنفس النسب المذكورة أعلاه. فلا يبقى للعراق من المبلغ سوى ١٣٣٤ مليون دولار لتمويل استيراداته من الغذاء والدواء والحاجات الأساسية الأخرى كل ستة أشهر. وكان من شأن تنفيذ القرار التخفيف من حدة الأزمة المعاشية، غير أن الحكومة عمدت إلى رفض القرار ٩٨٦ مرة أخرى، مما فاقم الأزمة الاقتصادية. ويتجلى ذلك في أمور منها انهيار قيمة الدينار فأصبح الدولار بحوالي ٣٠٠٠ دينار في كانون الثاني ١٩٩٦ بعد أن كان سعره ٧٠٦ دنانير في كانون الثاني ١٩٩٥. ونظرا لاعتماد الاقتصاد العراقي اعتمادا مفرطا على الاستيراد، أدى التضخم المفرط إلى تآكل القيمة الشرائية لما تبقى من مداخيل الفرد. فاضطرت الحكومة إلى التفاوض مع مجلس الأمن حول تطبيق القرار ٩٨٦، فتوصل الجانبان في أيار ١٩٩٦ إلى اتفاقية "النفط مقابل الغذاء" وفي كانون الأول سمح أخيرا بتدفق النفط إلى السوق العالمية.

لكن سرعان ما تبين أن الملياري دولار لا يكفيان لتلبية الحد الأدنى من الحاجات كل ٦ أشهر. فقرر مجلس الأمن في شباط ١٩٩٨ رفع سقف مبيعات النفط إلى ٥،٢ مليار دولار كل ستة أشهر. وفي كانون الأول ١٩٩٩ قرر إلغاء هذا السقف نهائيا مع إبقاء البرنامج على حاله.

لقد أسهمت الحكومة العراقية بتفاقم الأزمة المعيشية برفضها القرارات الثلاثة المشار إليها. فلو قبلت بكل القرارات ووافق مجلس الأمن على إلغاء العقوبات، لاستطاع العراق تصدير ما قيمته أكثر من ١٠٠ مليار دولار من نفطه مما كان سيسهم بقسط كبير في تخفيف حدة الأزمة المعيشية.

لقد ساعد برنامج النفط مقابل الغذاء على التخفيف قليلا من حدة الأزمة المعيشية، حتى في النطاق المحدود لتنفيذه. فبموجبه صدر العراق ما قيمته ٣٢،٣ مليار دولار من النفط بين بدايته في كانون الأول ١٩٩٦ حتى نهاية تموز ٢٠٠٠. ومن هذا المبلغ لم يحصل العراق من واردات الغذاء والدواء وغيرهما سوى على ما قيمته ٨،٣ مليارات دولار، هذا فيما ذهب إلى صندوق تعويضات متضرري الحرب ٩،٧ مليارات دولار خلال الفترة ذاتها. ويجدر بالذكر أن معدل الاستيراد للفرد الواحد بموجب هذا البرنامج يبلغ ١١٧ دولارا في السنة، فيما كان معدل الاستيراد للفرد الواحد ٥٢٠ دولارا قبل فرض العقوبات.

فواضح أن البرنامج أخفق في معالجة العوامل الكامنة وراء تدهور الاقتصاد العراقي. ثم إن إيكاله أمر توزيع الغذاء والدواء إلى الحكومة قد زاد من تسلطها على السكان. وقد استنتج أحد المندوبين في مجلس الأمن أن البرنامج لا يسهم في إنعاش الاقتصاد، وتأثيره سلبي على الزراعة، وقد زاد من تحكم الدولة بالسكان الذين صارت مبادراتهم الشخصية خاضعة إلى قيود داخلية وخارجية قاسية.(UN 1999B: para. 48)

خلاصة:

رأينا فيما سبق أن عدة عوامل تضافرت لتحويل منظومة العقوبات إلى كارثة. وهي تشمل الحرب على إيران التي أدت إلى إفلاس الاقتصاد وتحويل العراق من دائن إلى مدين يتحمل عبئاً خارجياً ثقيلاً. وأدت عواقب القصف إلى قطع الطريق على آفاق إعادة بناء الاقتصاد مادامت العقوبات قائمة. وهي التي ألحقت بالشعب والاقتصاد دماراً شديداً بسبب اعتماد البلاد المفرط على النفط للحصول على نقد أجنبي لاستيراد مواد المعيشة ولوازم الخدمات والإنتاج.

يتفق عديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية زار العراق في العقد الأخير حول شدة الضرر الذي أصاب الشعب، الاقتصاد والأحوال المعيشية رغم أن التفاصيل قد تكون مختلفة. فمثلاً، قدر عدد الذين فقدوا حياتهم بفعل العقوبات بحوالي ١،٥ مليون شخص، بينهم أكثر من ٥٠٠ ألف طفل. واستنتجت "منظمة الصحة العالمية" أن النظام الصحي قد تراجع بحوالي ٥٠ سنة. وليس هذا غريباً حين نعلم أن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في التسعينات قد انحدر إلى أقل مما كان عليه في ١٩٥٠.

ويمكن ملاحظة العواقب الاجتماعية والاقتصادية للعقوبات في خسارة ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، بقاء الأسعار فاحشة، انهيار المداخيل الحقيقية للأفراد، تفشي البطالة والأعداد الهائلة من العمال الماهرين وذوي المهن الذين غادروا البلاد بحثاً عن وضع اقتصادي أفضل.

وجدير بالذكر أيضاً أن النظام العراقي يتبع سياسات وإجراءات تمييزية أدت إلى اتساع فجوة المداخيل بين الجماعات، الفئات والمناطق. فقد أتيح لفئة مقربة من النظام مجال الإثراء السريع من خلال تجارة مع الخارج غير خاضعة لقيود الأمم المتحدة.

آفاق معتمة

في ضوء ما تقدم من الصعب أن يلمح المرء آفاق واعدة للتنمية في العراق. فقد أهدرت ثمرات عقود من التنمية. وفضلاً عن تدهور الاقتصاد جراء العقوبات، سيواجه العراق مهمة عملاقة في إعادة البناء والتنمية اللاحقة. فسيخرج العراق من العقوبات وعلى عاتقه أعباء دين خارجي يقدر بحوالي ١٣٠ مليار دولار، والتعويض بما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار عن أضرار الحرب إضافة إلى مطالبة إيران بتعويضات مقدارها حوالي ١٠٠ مليار دولار. وإذا ما أضفنا إلى كل هذا ٤٣٠ مليار عن تكاليف استبدال البنية التحتية وغيرها من المنشآت التي دمرت في الحرب، فإننا نتوصل إلى رقم فلكي من المال الذي ستحتاجه البلاد ولا يقوى اقتصادها على توليده.

من هذه الأرقام يتضح أن من المحال إعادة بناء البلاد ما لم يشطب الدائنون والمطالبون بالتعويضات تلك الديون والمطالبات أو يخفضونها تخفيضاً كبيراً. وللنفط دور أساسي في إعادة البناء لكنه عاجز لوحده عن تلبية حاجة البلاد من التمويل. لكن ما هي آفاق قطاع النفط العراقي؟

آفاق لصناعة النفط العراقية

يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي ثابت في العالم (١١٣ مليار برميـــل). ويقـــع هـــذا الاحتياطي في ٧٣ بنية منها ١٤ بنية مطورة ويوشر الإنتاج منها.

لا يتسع نطاق هذه المقالة لتحليل المسؤولية عن هذا الوضع من ناحية الشركات والاعتبارات السياسية المحلية، الإقليمية والدولية. لكن يكفي القول إن الشركات التي حصلت علـــى امتيـــازات النفط كان لها مصلحة في تطوير الموارد النفطية في بلدان الشرق الأوسط الأخـــرى أكـــبر مـــن مصالحها في تطوير موارد النفط في العراق.

وفي العهد الجمهوري، أدى تطوير حقول جديدة، وتوسيع الحقول التي كانت موجودة، إلـــى رفع الطاقة الإنتاجية إلى ٣،٥ مليون برميل في اليوم بحلول ١٩٧٩. كما جرى تطوير هام لنقـــل النفط وتكريره. لكن التطوير في السبعينات ما لبث أن ارتبك بسبب الحرب مع إيران ثـــم توقـــف عقب اجتياح الكويت وما جره من حرب وعقوبات اقتصادية. فهبط الإنتاج عام ١٩٩١ إلى أقـــل من ثلث المليون طن، ثم تضاعف الإنتاج بحلول عام ١٩٩٦. ثم وصل إلى ١،٤ مليـــون برميـــل يوميا بإشراف مجلس الأمن، بموجب القرار ٩٨٦. وبحلول عام ١٩٩٩ ارتفع الإنتاج إلـــى ٢،٥ مليون يوميا. وتسعى الحكومة لزيادة الإنتاج إلى ٣ ملايين برميل يوميا بحلول نهاية العام الحـــالي ثم إلى ٦ ملايين برميل يوميا في المستقبل.

وهذه الزيادة المستهدفة لإنتاج النفط ومستقبل التوسع في قطاع النفط ســـتتأثر بثلاثـــة مـــن العوامل التي ستحدد مسار صناعة النفط العراقية.

١- إن رفع العقوبات الاقتصادية ضروري لأي تأهيل أو تطوير لقطاع النفط. فالعقوبات تحد من تصدير النفط، وفضلا عن ذلك تعيق استيراد الأجهزة وقطع الغيار اللازمة لتطـــور القطـــاع علاوة على إدامته. ثم إن العقوبات تمنع الشركات الأجنبية من التعاقد مع الحكومة لإنجاز العمـــل المطلوب. ورغم أن قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ الصادر في كانون الثاني ١٩٩٩ والقـــرار ٢٠٠٠ الصادر في آذار ٢٠٠٠ أدخلا عناصر هامة على العقوبات فيما يخص قطـــاع النفـــط، مـــازالت العقوبات عبئا على العراق ويمكن التراجع عن أي تعديل لها.

٢- توفر الموارد المالية والتقنية الكافية ضروري لزيادة حجم الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل يوميـــا من خلال استثمار ١٥ مليار دولار على امتداد سبع سنوات، حسب تقدير الخبراء. بالإضافة إلى ذلـــك يحتاج العراق إلى استثمارات أخرى في ميادين نقل النفط وتكريره وتطوير حقـــول الغـــاز الطبيعـــي. وقدرت كلفة هذا البرنامج بحوالي ٣٠ مليار دولار على امتداد عشر سنوات عقب رفع العقوبات.

٣- كما أن تطور صناعة النفط العراقية خاضع لتأثير العلاقات ضمـــن منظمـــة أوبيـــك. ومـــن الصعب التكهن بموقف المنظمة من الدخول القوي للنفط العراقي إلى السوق. فعند عودة النفط العراقـــي إلى التدفق إلى السوق عام ١٩٩٦ بموجب القرار ٩٨٦، ظلت المنظمة متفرجة فـــأدى دخـــول النفـــط العراقي إلى زيادة التخمة التي كان السوق يعاني منها عام ١٩٩٩ مما أدى إلى هبوط سعر النفـــط إلـــى

١٢ دولاراً للبرميل. عندئذ اضطرت المنظمة إلى تخفيض الإنتاج لوضع حد لتدهور السعر. وحين كان تصدير النفط العراقي خاضعاً للقيود استطاعت أوبيك استيعاب الإنتاج العراقي دونما صعوبات كثيرة.

لكن الامتحان الحقيقي هو طبعاً عند رفع العقوبات ويطلب العراق العودة إلى حصته السابقة من نفط أوبيك التي كانت تعادل حصة إيران. وليس من الضروري للعراق وأوبيك الانتظار حتى رفع منظومة العقوبات برمتها لتقرير الموقف. فقد ألغى القرار ١٢٨٤ سقف تصدير النفط. ولا حاجة للطرفين إلى العودة إلى المواجهة إذا ما تحققت التنبؤات الحالية حول تطور الطلب على النفط في العالم. فدراسات أوبيك تفيد أن إنتاج النفط سيرتفع من ٧٧،٨ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠ إلى ٩٠،٢ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠١٠، ومن الزيادة البالغة ١٢،٤ مليون برميل يومياً ستغطي البلدان غير الأعضاء ١،٣ مليون برميل يومياً وتغطي أوبيك ١١،٢ مليون برميل. هذا يعني أن عودة النفط العراقي كاملاً إلى السوق العالمية يجب ألا تضايق نظام أوبيك.

ملاحظات ختامية

ثمة اتفاق عام على أن منظومة العقوبات على العراق لا سابق لها من حيث الشمول، القسوة، الطول والكلفة الإنسانية والاقتصادية التي تحملها العراق. ورغم أن قسوة العقوبات فاقمتها عواقب الحرب العراقية – الإيرانية وتدمير البنية التحتية عام ١٩٩١، فإن الحقيقة تتمثل في معاناة الشعب العراقي طيلة السنوات العشر الماضية دون أن يلوح في الأفق مخرج من الكابوس الذي نقل العراق من رفاه نسبي إلى فقر واسع النطاق. فآفاق إعادة بناء الاقتصاد وتأهيله للنمو ستتعرقل كثيراً تحت ثقل الالتزامات الخارجية المترتبة على الديون وتعويضات الحرب. وسيلعب النفط دوراً أساسياً في معافاة الاقتصاد ونموه لكن المشكلة تفوق قدرته بكثير.

في غضون ذلك ثمة عوامل غير مواتية ستواصل مفاقمة المعاناة في حياة الشعب. أولها أن برنامج النفط مقابل الغذاء أريد له أن يكون بديلاً لرفع العقوبات. فغايته تخفيف المعاناة وليس إزالتها.

ثم إن نظام العقوبات قد جعل السياسة الاقتصادية ممارسة وحيدة الجانب يتحكم بها مقدار الإنتاج النفطي مع بقاء الجوانب الأخرى من الاقتصاد تحت رقابة بيروقراطية الأمم المتحدة ومفتشي التسلح.

وأخيراً وليس آخر فإن بقاء العقوبات يزيد من طابعها العقابي على الشعب، وبالتالي فإنها تزيد الحكومة قوة.

برلنغتون، فيرمونت/ أواسط سنة ألفين

المصادر:

Alnasrawi, A. 1994. The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010, Wesport, CT: Greenwood Press.

Arab Monetary Fund et al. Unified Arab Economic Report (annual)

Center for Economic and Social Rights 1996. Unsanctioned Suffering: A Human Rights Assessment of United Nations Sanctions on Iraq, New York.

Dreze, J. and Gazdar, H. 1992. "Hunger and Poverty in Iraq," World Development. Vol.20, No.7:921-945.

Food and Agriculture Organization. 1993. Report of the Nutritional Status Assessment Mission to Iraq, Rome, FAO.

Food and Agriculture Organization. 1995. Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq, Rome, FAO.

FAO/World Food Program. 1993. FAO/WFP Crop and Food Supply Assessment Mission to Iraq. Rome, FAO.

Gellman, B. 1991. "Allied Air War Struck Broadly in Iraq: Officials Acknowledge Strategy Went Beyond Purely Military Targets," The Washington Post, 23 June.

Ghadhban, S. et al "The Iraqi Oil Industry: Present Conditions and Future Prospects," Middle East Economic Survey, 20 March, 1995.
Haider, G. and Faraj, S. "Iraqi Oil. Potential and Opportunities," Middle East Economic Survey, 15 December, 1997.

Harvard Study Team. 1991. Public Health in Iraq After the Gulf War, Washington: Wagner Communications.

Harvard Study Team. 1991. "The Effects of the Gulf Crisis on the Children of Iraq,"The New England Journal of Medicine, 325 (13): 977-980.

Hiro, D. 1992. Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War, New York: Routledge.

Hiro, D. 1991. The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict, New York: Routledge.

International Study Team. (1991) Health and welfare in Iraq after the Gulf Crisis: An In-Depth Assessment. (no place of publication indicated).

al-Khayat, F. "Opportunities for Investment and Participation in the Iraqi Oil Industry", Middle East Economic Survey, 7 May, 1997.

Mofid, K. 1990. The Economic Consequences of the Gulf War. London: Routledge.

Salinger, P. and Laurant, E.1991 Secret Dossier: The Hidden Agenda behind the Gulf War. London: Penguin Books.

Stavrianos, L.S. 1981. Global Rift: The Third World Comes of Age, New York: Morrow.

UNICEF1991. Details of the UNICEF Component of the United Nations Inter-Agency Program for Iraq, Kuwait and the Iraq/Turkey and Iraq/Iran Border Areas, New York, UNICEF.

United Nations. 1991a. National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates, 1988-1989. New York.

United Nations. 1991b. Report to the Secretary-General on Humanitarian Needs in Iraq by a Mission led by Sadruddin Aga Khan, Executive Delegate of the Secretary-General, dated 15 July 1991,New York.

Unite Nations. 1993. Report on the situation of human rights in Iraq, prepared by Mr. Max van der Stoel, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, in accordance with commission resolution 1992/71, New York.

United Nations. 1995. The United Nations and Human Rights, 1945-1995, New York.

United Nations. 1996.The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict, 1990-1996, New York.

United Nations. 1999b. Report of the second panel established pursuant to the note by the president of the Security Council of 30 January 1999 (S1999/100), concerning the current humanitarian situation in Iraq, Annex II of S/1999/356-30 March 1999.

United Nations. 2000. Report of the Secretary-General pursuant to paragraph 5 of of Security Council resolution 1281(1999)

United Nations Office of the Iraq Programme. 2000a.Oil-for-Food-the basic facts. June 3.

-------------.2000b.Basic Figures as of 31 May 2000.June 3

-------------.2000c.Implementation of Oil-for-Food- A Chronology. June 3.

World Health Organization. 1996. The Health Conditions of the Population in Iraq Since the Gulf Crisis. Geneva.

أسلحة الإبادة الجماعية

وتأثيرها على البيئة في العراق

د. حسين الشهرستاني باحث نووي عراقي بارز، يرأس منظمة إغاثة اللاجئين العراقيين، و نشر الكثير عن أسلحة الدمار الشامل. التقته الثقافة الجديدة في لندن بمناسبة الذكرى العاشرة لنكبة شعبنا الجديدة التي بدأت بغزو الكويت، فأجاب على أسئلتها مشكوراً.

ث ج: حين سمعنا بإفلاتك من قبضة النظام، تولد الانطباع أن محنتك نشأت من اشتغالك في مؤسسات إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ويبدو أن هذا بحاجة إلى تدقيق.

لنبدأ بالتسمية أولا ؛ تسمية أسلحة الدمار الشامل خطأ شائع . الصحيح أسلحة الإبادة الجماعية و تشمل ثلاثة أصناف : الكيماوية والبيولوجية والنووية. أول ما استُخدمت تسمية« أسلحة الدمار الشامل »كانت لوصف السلاح النووي الجديد. وقد استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية لقصف مدينة هيروشيما بالقنبلة الذرية الأولى ومدينة ناكاساكي بالقنبلة الذرية الثانية في صيف ١٩٤٥م. وقد حوّلت القنبلتان تلك المدينتين إلى ركام وقتلت عشرات الآلاف من المدنيين الساكنين فيهما. اما الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فلا تدمر المدن وإنمَا تصيب الأحياء من الإنسان والحيوان والنبات بأمراض تؤدي إلى موتها السريع أو البطيء حسب نوع العوامل المستخدمة في تلك الأسلحة، ولذا فإنها ليست أسلحة للدمار الشامل وإنما هي أسلحة للإبادة الجماعية للبشر والبيئة الحية. حتى الأسلحة النووية الحديثة تم تطويرها لتقليل آثارها التدميرية على المباني وتركيز مفعولها على الكائنات الحية ، المقصود هنا القنبلة النيترونية. ولذا اعتمدنا تسمية أسلحة الإبادة الجماعية.

نعود للسؤال. بعد حصولي على الدكتوراه بالعلوم النووية من كندا عام ١٩٧٠، عينت في مركز البحوث النووية في التويثة. ساهمت ببحوث المركز ونشرنا عدة بحوث حول الاستخدامات

السلمية للطاقة النووية في مجالات علمية عالمية. وطوّرت الكفاءات العلمية العراقية مركزنا حتى صار من أبرز المراكز المشابهة في العالم الثالث. كنا في البداية نستخدم المفاعل السوفييتي. وكانت طاقته ٢ ميغاواط. وبعد طفرة العوائد النفطية، تم التعاقد مع فرنسا لبناء مفاعل اوزيراك بطاقة ٤٠ ميغاواط. وما أن أزاح صدام حسين رفيقه البكر عن الرئاسة عام ١٩٧٩ حتى اصدر أمره بتحويل بحوث المركز إلى إنتاج السلاح النووي.

ث ج : كموظف في المركز لابد انك ساهمت في بحوث السلاح النووي

بل امتنعت عن الاشتراك بهذه الجريمة لقناعتي ان هذا السلاح لابد أن يستخدمه النظام ضد شعبنا فهو لا يتورع باستخدام أي شئ لحماية نظامه الممقوت من غالبية شعبنا. وهذا الموقف قادني للسجن.

ث .ج : لكنك تتحدث بكثير من التفصيل حول أسلحة الإبادة الجماعية، فمن أين جاءت هذه المعطيات وأنت في السجن؟

المعلومات مبنيّة على تقارير لجنة UNSCOM التي عيّنتها الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الإبادة الجماعية في العراق و المذكرات التي رفعها العراق للجنة.

ث.ج : لنبدأ باختصاصك النووي. حدثنا عن البرنامج النووي العراقي.

أوسع برنامج لتطوير أسلحة الإبادة الجماعية في العراق هو البرنامج النووي، وكان يشتمل على المراحل التالية:

- إنتاج اليورانيوم الطبيعي محلياً أو استيراده من الخارج.
- تخصيب اليورانيوم الطبيعي إلى يورانيوم غني بالنظير ٢٣٥.
- إعادة معاملة الوقود النووي المحروق لاسترداد اليورانيوم المخصب.
- تطوير تصميم للقنبلة الذرية ومنظومة التفجير.

وكان صدام قد حدّد سقفاً زمنياً لإنتاج أول قنبلة ذرية في عام ١٩٩١م وسخّر القسم الأعظم من إمكانات العراق العلمية والتقنية والمالية لهذا الغرض. لا يسع المجال لشرح مراحل البرنامج النووي العراقي بأي تفصيل، ولكننا نستعرض باختصار المراحل المختلفة ومدى مقدار التقدم المتحقق فيها.

المرحلة الأولى هي إنتاج اليورانيوم الطبيعي، وكان اليورانيوم الطبيعي يُستحصل من حامض الفسفوريك المنتج من خامات الفوسفات في عكاشات على الحدود الأردنية. ولا تحتوي هذه الخامات على كميات اقتصادية من اليورانيوم ولكن العراق أنفق أموالاً طائلة لإستحصال اليورانيوم من هذه الخامات. كما وقام بشراء كميات أخرى من اليورانيوم الطبيعي من السوق العالمية، أحياناً بشكل علني وغالباً في صفقات سرية.

إنّ أهم حلقة في البرنامج النووي هو تخصيب اليورانيوم الطبيعي لرفع نسبة النظير ٢٣٥

القابل للانشطار من ٠,٧% (النسبة الطبيعية) إلى نسبة ٩٣% اللازمة في الأسلحة النووية. وهي تقنية معقدة ومكلفة لا تقدر عليها إلاّ الدول المتقدمة والمستعدة لإنفاق أموال طائلة على البرنامج. وسلك العراق عدة سبل لتخصيب اليورانيوم أهمها السكلترون الكهرومغناطيسي (Electromagnetic Isotope Separator) وأجهزة الطرد اللامركزي (gas centrifuge) بالإضافة إلى طريقة التخصيب الكيمائية وطريقة النفوذ الغازي واستخدام الليزر للفصل بين النظائر. ولكن طريقتي السكلترون والطرد اللامركزي هما اللتان جذبتا أكبر الاستثمارات وأكثر الجهود.

فطريقة السكلترون هي أقدم طريقة لتخصيب اليورانيوم واستخدمها الأمريكان في مشروع مانهاتن الّذي أنتجت فيه أول قنبلة ذرية فجّرتها الولايات المتحدة في اليابان عام ١٩٤٥م. وهي طريقة سهلة نسبياً ولكنها مكلفة جداً ولم تستخدم منذ ذلك الحين لتخصيب اليورانيوم إذ اُستعيض عنها بطريقة النفوذ الغازي والطرد اللامركزي. وقد صرف العراق ما بين ٤–٨ مليارات دولار لصنع العديد من هذه السيكلترونات، وأنشأ معملين كبيرين أحدهما في الطارمية قرب بغداد والآخر في الشرقاط جنوب الموصل تحتوي على عدد كبير من هذه السيكلترونات. وقد بدأ بالفعل بتخصيب اليورانيوم بهذه الطريقة وكان من المتوقع أن يتم إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٣ % لصنع أول قنبلة ذرية عام ١٩٩٢م. وادّعى النظام في تقرير رفعه للجنة التفتيش أن مجموع ما أنتجه من اليورانيوم المخصب بهذه الطريقة هو نصف كيلو غرام من اليورانيوم المخصب بدرجة ٤%. وقد قام العراق بتدمير جميع هذه المنشآت بإشراف لجان المراقبة والتفتيش التابعة للأمم المتحدة وذهبت كل تلك المليارات من الدولارات هباءً.

أما طريقة الطرد اللامركزي فهي طريقة حديثة واقتصادية نسبياً لتخصيب اليورانيوم وتستخدم في إنتاج وقود المفاعلات النووية التجارية ، وهي نفس الطريقة التي استخدمتها الباكستان لإنتاج قنابلها الذرية. لقد استورد العراق معدات وأجهزة بمليارات الدولارات من أوروبا الغربية لتصنيع أجهزة الطرد اللامركزي وزُوّد بخرائط لتصميم مثل تلك الأجهزة، وبالفعل تم تصنيع مئات من أجهزة الطرد اللامركزي. وكان الغطاء لهذا البرنامج هـ «مشروع البتروكيميات ٣ » وقد أنشأ معملان إحداهما في الراشدية و الثاني يعرف بالفرات ، وشيّد معمل ثالث في التاجي شمال بغداد يسع لأكثر من ألف جهاز طرد لامركزي. ولم تُنتج كمية تذكر من اليورانيوم المخصب بهذه الطريقة ولكن كانت الأجهزة جاهزة والاختبارات الأولية تمت بنجاح ، وكان من المتوقع أن تنتج كمية مقاربة لما بُدئ بإنتاجه بطريقة السكلترون ،أي ما يكفي لإنتاج قنبلة نووية أخرى في نهاية عام ١٩٩٢م أو بداية عام ١٩٩٣م. وقد قامت السلطات العراقية بتدمير جميع هذه المعدات والأجهزة تحت رقابة لجنة التفتيش. أما الطرق الأخرى لتخصيب اليورانيوم فإنّها كانت على المستوى المختبري ولم يتحقق فيها تقدم ملحوظ وقد دمرت كل تلك الأجهزة والمختبرات أيضاً.

وعندما ركب صدام رأسه وقرّر غزو الكويت في آب ١٩٩٠م وقبل أن تتوفر له كمية كافية من اليورانيوم المخصّب لصنع أول قنبلة ذرية ، فانّه قرّر مصادرة اليورانيوم المخصّب على شكل وقود نووي لمفاعلات البحوث في العراق والتي كان الاتحاد السُوفيتي وفرنسا زودا بها العراق

لتشغيل المفاعلات التي جهّزاها له ونصبت في مركز البحوث النووية في التويثة جنوب بغداد. لقد كان هذا الوقود خاضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاقية التجهيز من الاتحاد السوفيتي وفرنسا ولم يكن يحق للعراق التصرف بها لغير تشغيل المفاعلات النووية المخصصة للبحوث. ولكن صدام كعادته ضرب بكل المواثيق الدولية عرض الحائط وطلب من الفنيين العراقيين استخلاص اليورانيوم المخصّب من هذا الوقود. وكان كمية اليورانيوم المخصب فيه ١١كغم يورانيوم مخصّب بنسبة ٨٠% من روسيا و٣٦كغم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٣% من فرنسا. ولكن مشكلة هذا الوقود إنّه كان قد تم حرقه جزئياً في المفاعلين النوويين العراقيين مما جعله شديد الإشعاع ولا يمكن التعامل معه في المختبرات الكيميائية المعتادة، وإنّما في معامل خاصة لإعادة معاملة الوقود النووي المحروق. ولم يكن في العراق معمل كهذا وإن كانت هناك خطة لاستحداث مثل هذا المعمل مستقبلاً. ولذا تقرر الاستفادة من مختبرات مركز البحوث النووية في التويثة لهذا الغرض رغم أن ذلك سيعرض العاملين لخطر محقق ويؤدي إلى تلوث منطقة بغداد بالنفايات النووية ذات الإشعاع العالي والتي يبقى أثرها لمئات السنين. وهذه كانت المرحلة الثالثة في البرنامج النووي والتي حفظ الله العراق والعراقيين من عواقبها الوخيمة لو قُدّر لصدام المباشرة فيها.

أما مرحلة تطوير تصميم القنبلة الذرية فقد قطع العراق شوطاً كبيراً فيها وأنتج الصاعق المناسب لهذا الغرض وطور تصميماً للانفجار نحو الداخل يصلح لتفجير القنبلة الذرية وقام بالفعل بتفجير النموذج الأول باستخدام مواد تقليدية شديدة الانفجار بدلاً من اليورانيوم المخصّب وأجرى التجربة في منطقة الإسكندرية حوالي ٥٠كم إلى الجنوب الغربي من بغداد. وتم تشييد معمل خاص لتطوير القنابل الذرية يعرف باسم الأثير. ولو توفر اليورانيوم المخصب بكميات كافية لكان من الممكن الاستفادة من النموذج التجريبي لتفجير أول قنبلة ذرية عراقية.

المرحلة الأخيرة والمتمثلة بتطوير منظومة لحمل السلاح النووي وإيصاله للهدف فكان البرنامج يعتمد على تطوير صاروخ سكود الروسي والّذي تم تحويره قليلاً وأطلق عليه اسم العباس ليصل مداه إلى ٨٥٠ كم ويستطيع حمل قنبلة صغيرة تزن حوالي طن واحد وقطرها ٨٠سم. وكان النظام يطور صاروخاً آخر سمّاه «العابد» يصل مداه إلى ١٢٠٠كم وباستطاعته حمل قنبلة بقطر ١,٢٥م ويصلح للرؤوس النووية ولكن لم يكن متوقعاً الانتهاء من إنتاج النماذج الأولى قبل عام ١٩٩٣م. وقد أُنهي العمل بجميع هذه المشاريع وأُرغمت السلطات العراقية على تدمير كافة المعامل والمعدات بنفسها تحت مراقبة لجنة التفتيش عن أسلحة الإبادة الجماعية.

ث ج : ماذا عن الأسلحة الكيميائية التي كثر الحديث عنها منذ الثمانينات؟

اعتمد هذا البرنامج في البداية على استيراد المواد الكيماوية من الخارج وخاصة دول أوروبا الغربية. وبحلول عام ١٩٨٢م كانت قوات صدام تستخدم غاز الخردل ضد الجنود الإيرانيين في أكثر معاركها والتي كانت تتقهقر فيها أمام تقدم القوات الإيرانية. وفي شهر آذار ١٩٨٤م استخدمت غاز الأعصاب «تابون» وكانت المرة الأولى التي يستخدم فيها غاز الأعصاب في

الحروب في العالم. وبعدها أنتج غازاً آخر للأعصاب اسمه «سارين»وظلت قوات صدام تستخدم هذه الأسلحة الكيماوية: الخردل والتابون والسارين طوال الفترة المتبقية من الحرب مع إيران سواءً في عملياتها العسكرية أو في قصف المدن الحدودية الإيرانية إلى أن أعلن وقف إطلاق النار في ١٩٨٨/٨/٨م. وتقدر الإحصاءات أن مجموع الضحايا من المدنيين والعسكريين الإيرانيين الّذين أصيبوا بالأسلحة الكيماوية التي استخدمتها قوات صدام بحوالي ٦٠٠٠٠ شخص، منهم ١٦٠٠٠ ماتوا بسبب التسمم بغاز الخردل و٥٥٠٠ قتلوا بغاز الأعصاب تابون.

ثم أمر صدام باستخدام الأسلحة الكيماوية للفتك بأبناء الشعب العراقي نفسه في أول حالة في التاريخ تستخدم فيها أية حكومة الأسلحة الكيماوية ضد شعبها. ففي ١٦ آذار ١٩٨٨م عندما كان إخواننا الأكراد يتهيأون للاحتفال بعيد نوروز الّذي يصادف ٢١ آذار من كل عام ، قصفت قوات صدام وبإشراف علي حسن المجيد مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقتلت حوالي ٥٠٠٠ إنسان غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال والمسنين الّذين لم يستطيعوا مغادرة المدينة. وستبقى هذه الجريمة الشنعاء نقطة سوداء في تاريخ العراق الحديث لا يمكن أن ينساها أي إنسان حر في العراق.

ومن المفارقات الملفتة للنظر أن الولايات المتحدة والتي هي الآن من أشد المنتقدين لأسلحة الإبادة الجماعية في العراق والمطالبين بتدميرها هي نفسها كانت توفر الغطاء لصدام لإنتاج هذه الأسلحة واستخدامها ضد الشعب العراقي وضد الإيرانيين حتى بعد أن شكل الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيّد دي كويلار لجنة للتحري عن استخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة في عام ١٩٨٦م ورفعت اللجنة تقريرها للأمين العام وأكدت أن القوات العراقية استخدمت الغازات الكيماوية (الخردل و غاز الأعصاب) ضد الجنود والمدنيين الإيرانيين. وعندما ارتكبت قوات صدام جريمتها النكراء بقصف مدينة حلبجة بالغازات الكيماوية وعرضت شبكات التلفزيون في العالم صور مئات النساء والأطفال العراقيين القتلى في المدينة قالت الولايات المتحدة إنّها غير متأكدة من استخدام الأسلحة الكيماوية ومَن الّذي يستخدمها.

لقد اعترف النظام للجنة الكشف عن أسلحة الإبادة الجماعية UNSCOM أنه أنتج ٣٠٨٠ طن من غاز الخردل و٢٥٠ طن من غاز الأعصاب تابون و٨١٢ طن من غاز الأعصاب سارين. كما اعترف بإنتاج نوع آخر من المركبات الكيماوية التي تستخدم في الأسلحة الكيماوية وهي مادة VXحيث كان العراق قد استورد كمية من المواد الأولية تكفي لإنتاج ٢٥٠ طن من مادة VX .

وخلال الفترة من حزيران ١٩٩٢ ولغاية حزيران ١٩٩٤، أشرفت مجموعة تدمير الأسلحة الكيماوية التابعة للجنة UNSCOM في العراق على تدمير ٦٠٠ طن من غاز الخردل وهي تمثل ١٩% من الكمية التي اعترف العراق بإنتاجها، و٣٠ طن من غاز الأعصاب تابون وتمثل ١٢% من الكمية المنتجة و٧٠ طن من غاز الأعصاب سارين وتمثل ٨ %من الكمية المنتجة. أما بقية الكميات من الأسلحة الكيماوية والتي كان العراق قد اعترف للأمم المتحدة بإنتاجها فلم يتم العثور عليها وبقي هذا الملف مفتوحاً بين العراق وبين لجنة الكشف والإشراف على تدمير أسلحة الإبادة الجماعية التي شكلتها الأمم المتحدة لهذا الغرض.

ث. ج : هل توجد حاليا أية مراكز لإنتاج الأسلحة الكيماوية؟

يوجد في العراق حالياً ٤١ مركزاً تحتوي على أجهزة ومعدات يمكــن أن تســتخدم لإنتــاج الأسلحة الكيماوية وأربعة منها كانت تُستخدم لإنتاج مثل هذه الأسلحة لغاية عام ١٩٩١. ويعتقــد الخبراء أن نظام صدام قادر على استئناف إنتاج الأسلحة الكيماوية خلال مدة أسبوعين في هــذه المراكز باستخدام الأجهزة والمعدات والمواد المتوفرة فيها.

ث.ج : ماذا عن الأسلحة البيولوجية؟

إنها تشبه إلى حد كبير الأسلحة الكيماوية ولكنها تستخدم الجراثيم والفيروسات للقضاء علــى الكائنات الحية بدلاً من المواد الكيماوية السامة. وكان النظام قد أنتج مجموعة متنوعة من الأسلحة البــيــولوجية بعضها للقضاء على البــشر والحيوانات وبعضها للقضاء على النباتات. وشــملت هذه الأسلحة ما يلي:

- بتولنوم (batulinum) ويسبب شلل العضلات في الإنسان ويؤدي إلى الموت خلال أيام.
- انثراكس (anthrax) وهي بكتريا تدخل الجسم عن طريق التنفس أو الأكل أو الشرب وتقضــي على الإنسان خلال أيام.
- أفلاتوكسين (aflatoxin) .لا تقضي هذه المــادة على الإنســان بسرعة ولكنها تؤدي للإصابــة بسرطان الكبد بعد بضع سنوات.
- غاز كنكرين (gas gangrene) ويسبب تآكل الجلد واللحم مما يستوجب بتر أعضاء الجسم.
- ريسين (ricin) وهو من مشتقات نبات الخروع ويتسبب في شلل الدورة الدموية والموت.
- عفن الحنطة ويسبب تلف مخزون الحنطة –الغذاء الرئيسي للسكان– والقضاء علــى النــاس جوعاً.

وقد بدأ صدام تطوير الأسلحة البيولوجية عام ١٩٨٥م فــي منشــأة المثنــى ، و عــام ١٩٨٧م انتقل برنامج تطوير الأسلحة البيولوجية إلى مركز الأسلحة البيولوجية قرب سلمان بــاك جنوب بغداد، وكانت تجري البحوث في هذا المركز لتطوير الجراثيم القاتلة وإجــراء التجــارب عليها. وبعدئذ أُنشئت مؤسسة كبيرة عُرفت بـ «الحكــم » فــي آذار ١٩٨٨م لإنتــاج الأســلحة البيولوجية على نطاق واسع.

وكان مركز البحوث في سلمان باك يجري تجاربه على الحيوانات مثل الأغنام والحمير ابتداءً ومن ثم على الإنسان حيث كانوا يجلبون له الســجناء السياســيين العراقييــن وأســرى الحــرب الإيرانيين. وقد وجدت لجنة التفتيش عن أسلحة الإبــادة الجماعية UNSCOM غرفــتــين للتنفس لتجربــة الأسلحة البيولوجية والكيماوية على البشر إحداهما في مختبرات سلمان بــاك. وعندمــا طلبت لجنة التفتيش إيضاحاً لنوع التجارب التي أجريت في هــاتين الغرفــتــين ادّعى الفنّيــون العراقيون انهم استخدموا الحيوانــات للتجارب. ولكن أشارت اللجنة في تقريرها المرفوع للأمــم

المتحدة أن المكان المخصص لربط مَن تُجرى التجربة عليه كان على هيئة كائنات عليا (إنسان أو قرد) وان العراق لم يستخدم القرود في تجاربه. ومما تجدر الإشارة إليه أن غرفة التنفس لإجراء تجارب الأسلحة البيولوجية والكيماوية على الإنسان كانت من صنع شركة Karl Kolb الألمانية.

وكان هناك مركز آخر لإجراء تجارب الأسلحة البيولوجية والكيماوية على السجناء السياسيين قرب مدينة حديثة في أعالي الفرات يعرف باسم «الوحدة" ٢١٠٠ .» وقد تم نقل السجناء السياسيين من الأقسام المغلقة في سجن أبو غريب إلى الوحدة ٢١٠٠ في الفترة من ٩٥/٧/١ ولغاية ٩٥/٨/١٥م. ومن المعروف أن جميع السجناء في الأقسام المغلقة في بناية الأحكام الخاصة في سجن أبو غريب خلال هذه الفترة هم من المعارضين الإسلاميين للنظام من الشيعة، وهم محكومون بأحكام مختلفة لمعارضة نظام صدام. وكان ضباط الأمن في سجن أبي غريب يحضرون لهذه الأقسام المغلقة وينتقون السجناء لإرسالهم للوحدة ٢١٠٠.

ث. ج : ماذا عن وسائل ايصال تلك الاسلحة في الحرب؟

كانت تستخدم لهذا الغرض الأسلحة التكتيكية (قذائف المدفعية والهاونات) وكذلك الأسلحة الإستراتيجية كالقنابل المحمولة جواً ورؤوس الصواريخ ، حيث كانت تُملأ القذائف والقنابل ورؤوس الصواريخ بالمواد الكيماوية أو البيولوجية من أمثال انثراكس والبتولنوم وافلاتوكسين أو غاز الخردل أو غاز الأعصاب.

وقد وسع نظام صدام إنتاج الأسلحة البيولوجية بشكل مكثف بعد غزوه للكويت ، حيث كشفت لجنة التفتيش UNSCOM ان العراق كان قد أنتج ٥٤٠٠ لتر من محلول انثراكس المركز وكميات غير محددة من البتولنوم وافلاتوكسين في فترة ما بين ١٩٩٠/٨/٢ ولغاية ١٩٩١/١/١٥ عندما بدأت قوات التحالف بقصف العراق. وعبئت بالفعل ١٠٠ قنبلة من نوع R-400 بمادة البتولنوم و٥٠ قنبلة من هذا النوع بمادة انثراكس و ١٦ قنبلة بمادة افلاتوكسين. هذا بالإضافة إلى ١٣ رأسا لصاروخ الحسين عبئت بمادة بتولنوم و١٠ رؤوس صواريخ بمادة انثراكس ورأسين بمادة افلاتوكسين.

ث. ج : ما مجموع ما أنتج نظام صدام من هذه الأسلحة؟

اعترف النظام للجنة UNSCOM أنّ مجموع ما أنتجه من الأسلحة البيولوجية هو ١٩٠٠٠ لتر من محلول بتولنوم المركز عُبّئ ١٠٠٠٠ لتر منها في قذائف وقنابل ورؤوس صواريخ، و٨٥٠٠ لتر من محلول انثراكس المركز و٢٢٠٠ لتر من محلول افلاتوكسين المركز عُبّئ منها ٦٥٠٠ و١٥٨٠ لتر على التوالي في قذائف وقنابل ورؤوس صواريخ. وادّعت السلطات العراقية إنّها دمرت جميع أسلحتها البيولوجية في عام ١٩٩١م وتخلّصت منها بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة، ولكنها لم تستطع أن تعيّن مكان وزمان تدمير تلك الأسلحة للجنة التفتيش للتأكد من هذا الادعاء. وبعد إلحاح لجنة التفتيش على التثبّت من إزالة الأسلحة البيولوجية، وافقت ،في آب ١٩٩٥م أي

بعد مضي أربع سنوات من ذلك الادعاء ،على زيارة لجنة التفتيش للموقع الذي ادعت السلطات إنها دمرت الأسلحة البيولوجية فيه. وعندما لم تحصل لجنة التفتيش على آثار تؤيد هذا الزعم ادعى ممثلوها أنهم غير قادرين على تحديد المكان بدقة.

أغرب ما كان في ترسانة صدام من الأسلحة البيولوجية هو مادة افلاتوكسين غير القاتلة بشكل مباشر وسريع ولذا فإنها عديمة الجدوى في الحروب لأنها لا تقضي على جنود الطرف المهاجم، لا في أيام ولا حتى في شهور. وإنما يتمثل خطرها إنها تسبب سرطان الكبد بعد مدة طويلة تصل إلى عشر سنين. وقد اعترف النظام أنه أنتج ٢٢٠٠ لتر من محلول افلاتوكسين المركز، ولم تعثر لجنة التفتيش على أية كمية من هذه المادة للتخلص منها. والأغرب من ذلك فقد عثرت لجنة التفتيش على وثائق تأمر فيه القيادة العراقية المسؤولين عن البرنامج بتعبئة مادة افلاتوكسين في القنابل المسيلة للدموع وهذه لا تستعمل إلا لتفريق المتظاهرين ضد السلطة. إننا لا نعلم متى استخدمت هذه القنابل المسيلة للدموع ضد المواطنين وما مقدار ما استخدم منها، ولكننا نعلم أن صدام لم ينتج أي نوع من السلاح إلا واستخدمه ضد الشعب العراقي أولا قبل أن يستخدمه ضد خصومه الآخرين. ونتساءل ما هو دور مادة افلاتوكسين في تزايد حالات الإصابة بالسرطان في العراق خلال التسعينات!

ث. ج: ما هي قدرات العراق الفعلية على إنتاج مزيد من الأسلحة البيولوجية؟

لقد شخصت لجان التفتيش ٤٠ موقعا في العراق من مختبرات إلى معامل يمكن الاستفادة منها في برنامج لتطوير الأسلحة البيولوجية، ولم تقدم السلطات العراقية تقارير إلا عن خمسة من هذه المواقع، وبقي ٣٥ موقعا آخر لا يعرف نوع الفعاليات التي تجري فيها في الوقت الحاضر. ولكن في إحدى التقارير التي رفعتها السلطات العراقية للأمم المتحدة اعترفت بأنها تملك من المعدات والمواد ما يكفي لإنتاج ٣٥٠ لتر في الأسبوع من محلول انثراكس المركز.

ث. ج : هل يتم خزن هذه الأسلحة الفتاكة بصورة واقية من الأخطار اللاحقة على الصحة والبيئة ؟

لم ينفذ النظام قرارات مجلس الأمن بإزالة أسلحة الإبادة الجماعية في العراق بطريقة فنية سليمة حفاظا على السكان والبيئة من التلوث بمخلفات هذه الأسلحة . فظل يلعب لعبة القط والفأر مع خبراء لجان التفتيش عن الأسلحة ويحاولون إخفاء ما يمكنهم إخفاءه. فينقلون هذه المواد الخطرة في حاويات غير محكمة وعلى عجل من منطقة لأخرى وكثيرا ما تتوقف الحاويات وهي تحمل علامات بريئة مثل البوظة للأطفال أو مواد غذائية في الأحياء السكنية في بغداد وبقية المدن العراقية. فيتعرض الشعب لخطر ماحق، إذ قد تتسرب بعض تلك المواد بحادث اصطدام أو انقلاب شاحنة أو نتيجة للصدأ أو عدم إحكام غلق الحاويات. وإذا ما حدث شيء من هذا القبيل – لا سمح الله – فسيتعرض الشعب المغلوب على أمره إلى فجيعة أخرى تضاف إلى فجائعه التي يعاني منها بسبب الحصار المفروض عليه لرفض صدام التخلي عن هذه الأسلحة المبيدة للبشر.

ث. ج : بعض العرب يؤيد هوس صدام بإنتاج هذه الأسلحة لمواجهة إسرائيل التي سبقت البلدان العربية في هذا المجال أيضاً.

ما يقلقنا حقاً هو سلامة الشعب العراقي، لأن أسلحة الإبادة الجماعية لم يستخدمها نظام صدام إلاّ ضد شعبنا الرافض لطغيانه و ضد الجارة إيران. أما ما يقال عن توازن الرعب بين العرب وإسرائيل لتحييد السلاح النووي الإسرائيلي وبقية أسلحة الإبادة الجماعية لديها، فتلك مغالطة يجب أن لا تنطلي على المواطن العربي. فنظام لا يحترم شعبه وسفك دماء أكثر من مليون عراقي لا يمكنه أن يساهم في تحرير بقية الشعوب العربية. وما كانت مسرحية ضرب إسرائيل ببضع صواريخ سكود أثناء أزمة الكويت إلاّ لصرف الأنظار عن غزوه للكويت ومحاولة خلط الأوراق والتمويه على الشارع العربي بأنه يمكن أن يكون مدافعاً عن حقوق العرب في فلسطين. فالنظام منع الجيش العراقي الّذي كان متواجداً في الأردن عام ١٩٧٠ من مساعدة الفلسطينيين، وهو الّذي تآمر على المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان لجرها إلى صراعات محلية بدلاً من التوجه لواجبها المقدس لتحرير وطنها من الاحتلال الإسرائيلي.

ث ج: هل تتمكن لجان التفتيش من التحقق تماما من إزالة كل أسلحة الإبادة الجماعية ؟

يمكنها ذلك بالنسبة للسلاح النووي لأن إنتاجه يتطلب معامل و أجهزة معقدة لا يمكن إخفاؤها، ولابد من التعاون مع الشركات المختصة لتوفيرها.

ث ج : هل تتصرف مثل هذه الشركات عادة بمعزل عن حكومات بلدانها؟

لا يمكن تصور ذلك بالنسبة لبرنامج ستراتيجي كالبرنامج النووي، بل حتى بالنسبة للبرامج البيولوجية والكيمياوية.

ث. ج : هل لعب الاتحاد السوفييتي دورا في هذا المجال أيضا؟

كان الاتحاد السوفييتي يجهز النظام بالأسلحة التقليدية. وقد استخدمها في حروبه الداخلية والخارجية. أما لوازم إنتاج أسلحة الإبادة الجماعية فمصدرها الشركات الغربية حصرا ، و خاصة ألمانيا الغربية. ويقدر عدد هذه الشركات بحوالي ٧٠٠ شركة. و صرف النظام على أسلحة الإبادة الجماعية حوالي ٣٠ مليار دولار. ولك أن تتصور مقدار الأرباح الفاحشة التي جنتها الشركات.

ث .ج: كيف ترى عواقب العقوبات الاقتصادية و ربطها بإزالة أسلحة الإبادة الجماعية ؟

فرضت الأمم المتحدة الحصار في آب ١٩٩٠ بعد أن غزت قوات صدام حسين الكويت. وعانى الشعب العراقي نتائج الحصار المريرة وتحول العراق من بلد نفطي مزدهر إلى أحد أفقر دول العالم من حيث مستوى المعيشة . وقد ربط مجلس الأمن في قراره المرقم ٦٨٧ الصادر في نيسان ١٩٩١ قضية رفع الحصار بإزالة أسلحة الإبادة الجماعية التي بحوزة النظام، وشكل لجنة خاصة للكشف عن هذه الأسلحة والإشراف على تدميرها (UNSCOM) زاولت عملها في العراق

لغاية كانون الأول ١٩٩٨ عندما أعلن صدام رفض التعاون مع اللجنة وطلب إنهاء عملها ومغادرة العراق وبهذا توقف عمل لجنة UNSCOM بدون إنجاز مهمتها الأساسية بالتأكد من إزالة أسلحة الإبادة الجماعية في العراق. وأخيرا أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ١٢٨٤ في كانون الأول ١٩٩٩ وشكل لجنة جديدة تعرف بـلجنة UNMOVIC لإكمال عملية الكشف والإشراف على تدمير أسلحة الإبادة الجماعية في العراق وعين السيد بلكس السويدي الجنسية وهو المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية الدولية مسؤولا عن هذه اللجنة الجديدة. ولم يوافق نظام صدام لحد الآن على السماح لهذه اللجنة بمباشرة عملها في العراق.

من إجاباتي السابقة يتبين أن من الظلم الفاحش أن يستمر الحصار للسنة العاشرة بذريعة إزالة هذه الأسلحة. يجب أن يميز العالم الخارجي بين شعبنا وجلاده . الحصار أوهن شعبنا. أما طغمة صدام فتجني الأرباح الضخمة باحتكار الاستيراد و التهريب الذي لم يتوقف. لذلك يجب أن تعيد الأمم المتحدة النظر بالحصار ليكون ضد النظام لا ضد الشعب الذي هو ضحية الحصار علاوة على سياسات النظام.

ث .ح: قبل أن نشكرك، في الختام نرجو أن تحدثنا بإيجاز عن تجربة السجن والإفلات منه

اعتقلوني في كانون الأول ١٩٧٩ وبقيت في السجن حتى شباط ١٩٩١. في أمن بغداد عذبوني ٢٢ يوما ،بإشراف فاضل البراك يعاونه فاضل الزركاني ،حتى أصبت بالشلل. بعد "محكمة الثورة " سيئة الصيت ساقوني إلى سجن ابو غريب . في مايس ١٩٨٠ نقلوني إلى سجن المخابرات حيث وضعوني في زنزانة انفرادية حتى مايس ١٩٩٠ حين نقلوني الى الأقسام المغلقة مع بقية السجناء في سجن ابو غريب. في شباط ١٩٩١ استطعت الهروب من السجن و توجهت إلى السليمانية قبيل الانتفاضة في كردستان ومنها إلى الخارج.

نعي

بحزن عميق، وإحساس بالخسارة الموجعة، ننعى لقرائنا الأفاضل الكاتبة والصحافية **رجاء الزنبوري** التي كانت واحدا من جنود مجلتنا المعلومين، وعديدا من جنودها المجهولين كتابة وتحريرا وترجمة.

نتمنى لنا ولذويها الصبر على هذا الفقدان، ودوام التذكر لمزايا الفقيدة الغالية

(مجلس التحرير) حرير]

أحوال التعليم الجامعي

بعد عشر سنوات على حرب الخليج الثانية

سامر سعيد

تؤشر سعة التعليم وتطوره في أي بلد المستوى الذي بلغته الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فيه. وهو ضرورة وشرط للتنمية الاقتصادية والبشرية لتحقيق أهدافها، ويعتبر أحد عناصر قياسها، ويلعب دوراً حيوياً في حياة المجتمع. فالتعليم يوفر الكوادر والملاكات المؤهلة للمساهمة في التنمية، ورفع القدرات الإنتاجية للأفراد وتقليل الهدر والخسائر، وخصوصاً التعليم المهني والجامعي والعالي، فضلاً عن القيم التربوية والثقافية التي يخلقها.

وأصبح بديهياً أن هناك علاقة وثيقة وجوهرية بين النمو في التعليم، والنمو الاقتصادي والاستثمار في هذا القطاع، وتحسينه يعطي مردودات مجزية على المدى الطويل.

وتقع على عاتق الحكومات مهمة تطوير النظام التربوي وتوسيعه ليشمل فئات الشعب كافة، وجعله أداة للتغيير وللنهوض بمستوى البلاد واستغلال إمكاناتها وطاقاتها بالشكل الأمثل. وتخطط الدول والمؤسسات لربط الجامعات بالمجتمع لاستيعاب مقتضيات التحول لخلق قاعدة تنموية ناجحة.

ويتظاهر مسؤولو النظام العراقي بإدراك أهمية التعليم ودوره، بل إن صدام حسين نفسه ربط بين احترام الأمة لمكانتها، وامتلاكها ناصيته، بقوله لم يعد بالإمكان لأية أمة أن تعيش كأمة محترمة، وأن يكون لها دور في المجتمع الإنساني العالمي لبناء الحضارة أو الحضارات الإنسانية من دون أن تحترم العلم ويكون لها باع محدد في تطور اكتشافاته واستخداماته.

وتدعي الجهات المسؤولة أنها حققت تطوراً كمياً ونوعياً في التعليم حتى في ظل الحصار الاقتصادي الذي تعلق عليه دائماً إخفاقاتها وفشل برامجها في جميع المجالات.

فماذا تحقق بعد عشر سنوات على غزو الكويت والحصار الاقتصادي؟ وهل هذا المتحقق من تطور في السنوات السابقة يتناسب مع إمكانات العراق وطاقاته أو مع المعايير التربوية المتعارف عليها؟

حسب تصريح لوزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق عبد الجبار توفيق فإن عدد الكليات والمعاهد زاد بنسبة ١٠٠% بين سنتي ٩٢ و٩٣، حيث ارتفع إلى ١٥٥ كلية ومعهد[١]. وقد كان عددها ٦٦ كلية ومعهد في عام ١٩٩٠[٢].

لا شك أن تطوراً قد حصل، ولكنه تطور كمي، جرى في سياق التطور الطبيعي، وازدياد أعداد الطلبة من الفئات العمرية الراغبة في إكمال دراستها، ولسد النقص الذي تولد عن الهجرة والعزوف عن العمل في مؤسسات الدولة.

والمفارقة أن هذا التوسع حدث في ظل الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد، أي زمن شحة الموارد المالية وندرتها، وانخفاض التخصيصات المرصودة لقطاع التعليم والتدهور المريع لأحوال البلاد وإمكاناتها على مختلف الصعد نتيجة لسياسات حكامها.

فقد انخفضت نسبة النفقات التعليمية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٣،٦% عام ١٩٩١ إلى ١% عام ١٩٩٤[٣]، وذلك بسبب من توجيه الموارد المالية لإعادة إعمار ما خلفته حرب الخليج الثانية من خراب ودمار، وإعطاء الأولية لتطوير الصناعات العسكرية المسموح بها لبناء قوة عسكرية نوعية بدلاً من توجيهها إلى التنمية وتلبية احتياجات الناس الملحة وبضمنها التعليم. فالتوسع الكمي جاء على حساب النوع، بتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة إلى المكتبات في الكليات وشراء المصادر العلمية وتأمين مستلزمات المختبرات ووسائل الإيضاح والأدوات العلمية وتقليص الإنفاق على الأقسام الداخلية للطلبة والصيانة العامة.. الخ. إضافة إلى اللجوء إلى أسلوب التمويل الذاتي في كل مؤسسة على حدة من أجور التسجيل والدراسة والأنشطة العرضية.

ومن المؤشرات الأخرى المهمة في السنوات الأخيرة انخفاض كلفة الطالب الواحد السنوية في مراحل التعليم المختلفة من ٤٥٧،٩٣٤ دينار سنوياً عام ٨٩/٨٨ إلى ٣٤،٢٢١ دينار عام ٩٥/٩٤ بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٨٠[٤]. وهذا مؤشر أساسي على تردي نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطلبة الآن.

وتعتبر النسبة الإجمالية للإنفاق على التعليم منخفضة، وهي نسبة أقل مما أنفق عام ١٩٦٠، حيث كانت ٥،٨% من الدخل القومي، وذلك قياساً بالبلدان الأخرى القريبة أحوالها من العراق أو أدنى منه في الإمكانات والموارد. فقد أنفق العراق ٣% في عام ٩١ من الدخل القومي بينما أنفقت السعودية ٦،٢% والجزائر ٩،١% ومصر ٦،٧% والأردن ٤،١% والمغرب ٥،٥% وتونس ٦،١% في عام ٩١[٥].

من الواضح أن التوسع في القبول لم يقترن بزيادة التخصيصات المالية للتعليم الجامعي، بل إنه انخفض عما كان عليه، وبالتالي أثر على نوعيته وقلل من إمكانية الارتقاء بمستواه وأدائه للدور المحدد له وتحقيق أهدافه.

نمو في الكم وتدهور في النوع

توجد، الآن، في البلاد ١٠ جامعات و٧ كليات تقنية و٢٠ معهداً فنياً تابعاً لـوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعد أن كانت ٤ جامعات قبل عام ٦٨، وهناك ٧ معاهد مرتبطة بوزارات أخرى. إضافة إلى ذلك استحدثت جامعة صدام للدراسات الإسلامية وجامعة البكر للدراسات العسكرية، وكلية الهندسة العسكرية، وأكاديمية الخليج للدراسات البحرية، وهذه المؤسسات لها إدارات مستقلة عن الوزارة والقبول فيها حكراً على منتسبي حزب السلطة.

وأقيمت ٩ كليات أهلية بعد أن أتيح للقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الاستثمار في مجال التعليم في إطار برنامج الخصخصة الذي بدأ في عام ١٩٨٨. وهناك ثلاث جامعات في إقليم كردستان ليس للوزارة من علاقة رسمية بها. وقد أنشأت الحكومة الإقليمية الكردستانية اثنتين منها بعد انحسار سيطرة السلطة المركزية إثر انتفاضة آذار عام ٩١، وسحب الإدارات الحكومية المركزية من الإقليم.

تحدد منظمة اليونسكو في معاييرها لتقدير حاجة السكان من الجامعات بأن تكون جامعة لكل ربع مليون نسمة من السكان على الأقل، أي أن العراق الذي يبلغ تعداد نفوسه حسب آخر إحصاء ٢٣ مليون نسمة بحاجة إلى مضاعفة عدد الجامعات فيه أكثر من مرة.

تخلف البلاد من حيث الكم بائن، وقد سبقته دول عربية أقل منه وفرة وامتلاكاً للموارد المالية ولعناصر التطور في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال يبلغ تعداد نفوس الأردن ٤،١ مليون نسمة توجد فيه ١٧ جامعة حكومية وخاصة موزعة توزيعاً جغرافياً مناسباً، وهو بلد فقير وشحيح الإمكانات، لكنه قطع شوطاً في هذا الجانب أفضل بكثير من العراق البلد الغني بموارده المختلفة.

ثم إن التوزيع الجغرافي للجامعات العراقية على محافظات القطر يتفاوت، فالمحافظات الجنوبية (البصرة وميسان وذي قار) لا تخدمها سوى جامعة البصرة التي أنشئت قبل مجيء الحكام الحاليين إلى السلطة، ومحافظات القادسية والمثنى وواسط، خصصت لها جامعة القادسية الموزعة كلياتها على المدن الثلاث، بينما نالت الأنبار وصلاح الدين كل منهما جامعة مكتملة الأقسام والتجهيزات، وحصل إقليم كردستان على جامعة صلاح الدين فقط.

هذا التوزيع الجغرافي ترك عواقب سلبية على تطوير هذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عما يعنيه من تمييز قومي وطائفي ومناطقي، وحمل ويحمل العوائل العراقية في هذه المناطق أعباء مالية إضافية لا طاقة لها على توفيرها (نقل، سكن..)، مما يضطر آلاف من الطلبة إلى عدم إكمال تحصيلهم العلمي أو ترك الدراسة.

أما بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية، فقد ارتفع عددهم من (٩٤٥٨) أستاذاً في العام الدراسي ٨٩/٨٨ إلى (١١٨٤٧) أستاذاً في العام الدراسي ٩٥/٩٤[٦]، ولكن العدد انخفض مرة أخرى إلى نحو (١٠٠٠٠) أستاذ في العام الدراسي ٩٩/٩٨[٧] بسبب من تداعيات الغزو. وبلغت نسبة أستاذ إلى طالب ١٩ و١٦ و٢٦ على التوالي، وهي علاقة نمو مختلة، فكلما زادت النسبة قل مستوى التدريس والتواصل العلمي بين الطرفين.

وتشير بيانات منظمة اليونسكو لعام ٩٨ أن نسبة التدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه في الجامعات العراقية متدنية، إذ تبلغ ٤٩% مقابل ٧٤% في مصر و ٨١% في الأردن، ويحتل العراق المرتبة الثامنة بين الأقطار العربية في هذه النسبة، والمرتبة الثانية عشرة في نسبة طلبة الدراسات العليا إلى مجموع السكان.

ورغم زيادة أعداد المقبولين من الطلبة في الدراسات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) لمختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، من (٣٦٢٨) طالباً وطالبة عام ٨٩/٩٠ إلى (١٣٤٨٩) طالب وطالبة لعام ٩٨/٩٩[٨]، إلا أن التوسع غير كاف، فنسبة طلبة الدراسات العليا إلى طلبة الدراسات الأولية المتعارف عليها دولياً تكون ١٦%، بينما في الجامعات العراقية تبلغ ٥%. كما أن التوسع لا يسد النقص الكبير والحاجة في المجالات الأخرى، ولمواجهة هجرة الكفاءات العلمية والتدريسية إلى الخارج. فقد هاجر ٤١ ألف طبيب ومهندس وحملة شهادات وغيرهم بعد حرب الخليج الثانية[٩]، وذلك للبحث عن فرص عمل لتحسين الأحوال المعيشية المزرية، ولأسباب تتعلق بالتضييق على الحريات العامة والملاحقات الأمنية وتردي ظروف العمل والبحث العلمي.

ومرد هذا التخلف عموماً سياسة النظام التعليمية، وفي المقدمة منها سياسة القبول التمييزية، فلا يحصل كل راغب في الدراسات العليا على مقعد دراسي وفقاً لشروط الكفاءة العلمية والمستوى الدراسي، فالسلطات تشترط على المتقدم أن يكون منتسباً إلى منظمة الاتحاد الوطني لطلبة العراق أو الحصول على تزكيتها، وتفرض السلطات حظراً على قبول غير البعثيين في الدراسات العليا خاصة إذا كان أحد أفراد الأسرة منتمياً إلى حزب سياسي معارض للنظام القائم.

ويمتد هذا التمييز المنافي لحقوق الإنسان والمواطنة إلى الدراسة الجامعية الأولية، حيث يكون القبول حصراً في بعض الكليات بالمنتسبين إلى الحزب الحاكم وأبناء قاعدته الاجتماعية، وأكثر من ذلك يمنح هؤلاء أفضليات في القبول في الكليات من خلال منحهم درجات إضافية، تضاف على معدلاتهم في المنافسة تصل في مجموعها إلى ٣٥ درجة على أنها مكارم من صدام لأبناء أصدقائه وحملة النياشين والأوسمة والمتدربين على السلاح.. الخ.

ومن نتائج سياسة القبول التمييزية في الدراسات العليا تفشي ظاهرة الرسوب، فالإحصاءات تشير إلى أن نسب الرسوب في الدراسات العليا في الجامعات تراوحت بين (١٠ - ٢٣) في المائة[١٠]. بل إن بعضها مفجعة، فقد ذكرت مجلة ألف باء في ٩٩/١١/٢٤، على سبيل المثال، أن خمسة طلاب التحقوا بدراسة الماجستير في كلية الآداب – قسم اللغة الإنكليزية في جامعة البصرة، تم ترقين قيد أربعة طلاب ونجحت طالبة واحدة. وفي كلية الاقتصاد تم ترقين قيد خمسة طلاب من أصل سبعة، وفي أقسام وكليات أخرى قبل عشرة طلاب رقن قيد تسعة منهم ونجح الأخير بطريقة غير مشروعة، على حد قول المجلة.

ويرجع الدكتور ثامر الكبيسي، الذي أعد دراسة ميدانية، أهم أسباب ذلك إلى ضعف المستوى العلمي لبعض الطلبة المقبولين وضعف دوافع الطلبة نحو الاجتهاد والدراسة وعدم اهتمامهم

بالحصول على المصادر العلمية وكثرة الساعات التدريسية للتدريسيين وعدم الجدية.. الخ[١١]. بينما عدت الدكتورة ناهدة عبد الكريم، من قسم الاجتماع في كلية الآداب، العوامل الاقتصادية من أبرز أسباب التسرب[١٢]. فالطلبة في عموم المراحل الدراسية يضطرون للعمل بسبب الضائقة المعيشية وتفاقمها لتأمين لقمة العيش لأفراد أسرهم.

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٩٥ الذي أعدته جمعية الاقتصاديين العراقيين، بلغت نسب الإهدار حوالي ٢٢% في التعليم الحكومي الجامعي لعام ٩١/٩٠ وفي الكليات الأهلية ٢٩%. ومن المؤكد أن هذه النسب ارتفعت في السنوات اللاحقة للحصار الذي تعمقت تداعياته.

إن الإجراءات التفضيلية والتمييزية تخل بالمنافسة بين الطلبة وتخضع التعليم العالي للمعايير غير العلمية، مما يؤدي إلى تدهور المستوى العلمي والفشل الدراسي، وتخريج كوادر غير مؤهلة علمياً لأداء دورها الوظيفي في الحياة العملية، وبالتالي احتلالها المناصب وتوليها المسؤولية دون وجه حق.

مصادر التمويل للجامعات العراقية

أكد الدستور العراقي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ على كفالة الدولة حق التعليم مجاناً للمواطنين كافة من رياض الأطفال إلى التعليم الجامعي، وقد صدرت قرارات خاصة بذلك وألغيت المدارس والكليات الأهلية. ثم بدأ التراجع تدريجياً عن المجانية بموجب القرار ٨١٤ في ٨٧/١٠/١٤ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في إطار سياسة الإصلاح وبرنامج الخصخصة، نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية وشحة الموارد المالية وتوجيهها لإدامة الحرب الداخلية والخارجية، وارتداد الحزب الحاكم عن سياساته الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي كان ينادي بها.

فقد ارتفعت أجور التسجيل في الجامعات والمعاهد وفرضت أجور دراسية لقاء الخدمات والنشاطات البحثية المباعة للمؤسسات العامة والخاصة، وبدأ العمل بأسلوب التمويل الذاتي للجامعات بموجب رسالة صدام حسين في ٩٥/١٢/٢ إلى دوائر الدولة. ففرضت أجور على الخدمات الإدارية المجانية السابقة، كالحصول على الوثائق والهويات وتصديقها وجباية التبرعات من الطلبة. حتى المراجعة لرئاسة الجامعة أو وزارة التعليم العالي تتطلب دفع رسم قدره مائة دينار لكل مراجعة. وقدرت الإيرادات اليومية للوزارة بما يتراوح بين (١٠٠ – ٢٥٠) ألف دينار لبعض الأشهر.

واستحدثت دراسات مسائية في الجامعات الرسمية مقابل أجور منذ عام ٩٤ لتمويل إدارات الجامعات وتحسين رواتب المحاضرين فيها، دون الأخذ بنظر الاعتبار توفر المستلزمات الدراسية والنتائج المتوخاة منها. فقد أعلن مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي في آب الماضي أن الأجور في الدراسة المسائية السنوية للعام الدراسي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ستزداد بنسبة ٢٥% عن أجور العام الماضي. فأصبحت الأجور ٧٥ ألف دينار لجميع الأقسام في كلية الهندسة في الجامعة المستنصرية. وفي قسمي الإعلام واللغة الإنكليزية في كليات الآداب (٤٧) ألف دينار وبقية

الأقسام (٤٠) ألف دينار، أما كلية اللغات فحددت أجورها بـ(٤٧) ألف دينار، في حين أن كلية العلوم الإسلامية حددت أجورها بـ(٤٠) ألف دينار[١٣].

وتشير البيانات حول ميزانية بعض الجامعات لعام ٩٥ إلى أن الجامعة المستنصرية تمول ميزانيتها من الأجور الدراسية ورسوم التسجيل بنسبة ٢٢% من مصادر أخرى، وفي جامعة بابل تساهم الأجور والرسوم بنسبة ٧% والخدمات المأجورة ٣%، وفي جامعة البصرة ١٩% و٣% على التوالي.

وأبرز الجامعات في التمويل الذاتي هي جامعة بغداد، حيث تشكل الأجور الدراسية ورسوم التسجيل ٢٨% من ميزانيتها و٨% من الخدمات والنشاطات المقدمة للمجتمع في عام ٩٥[١٤].

وحسب البيانات الحكومية عن جامعة بغداد عام ٩٥ كان التمويل الحكومي ٦٤% والتمويل الذاتي ٣٦%[١٥]. وارتفعت نسبة مساهمة الأجور التي تتقاضاها على الخدمات التي تبيعها إلى ١٧% من الميزانية في عام ٩٦[١٦].

وعند مقارنة ذلك بجامعات عربية وأجنبية يتبين أن التمويل الحكومي لجامعة عين شمس في مصر بلغ ٩٧% وجامعة قطر ١٠٠% وفي الولايات المتحدة ٧٢% وفي اليونان ٩٢% وفي فرنسا ٨٩%.

وهكذا بات التعليم عموماً والجامعي خصوصاً يشكل عبئاً باهظاً على ميزانية الأسرة العراقية لا تقوى على تحمله، نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني الدخل. فمثلاً يباع المنجد طبعة عام ٩٨ بـ٤٥ ألف دينار، ووصل سعر النسخة الواحدة لبعض الكتب المقررة في الكليات العلمية إلى ١٢٠ ألف دينار[١٧]، وهذا يعادل الراتب السنوي لموظف كبير.

والأخطر من ذلك تسود نظرة شك في جدوى التعليم وفائدته في المجتمع لتدني مردوداته الاقتصادية مقابل العمل الحر، بل في الأعمال الهامشية في السوق. ففي تحقيق لمجلة ألف باء في نيسان ٩٨ قال طبيب يدعى خالد إن أجرته في المستشفى لا تسد ثمن علبة سكائر، أما عند الوقوف على الرصيف كبائع أحصل على ٢٥ ألف دينار يومياً. وتساءل أستاذ يعمل في إحدى الجامعات، ويعمل بائعاً في أحد الأسواق، ماذا نفعل غير العمل وترك الشهادات والألقاب العلمية. بينما قال الدكتور مثنى طه عميد كلية المأمون الأهلية حول تفكير الطالب في المردود الاقتصادي لشهادته قبل أن يفكر في قيمتها العلمية والخدمة في دوائر الدولة إن للأمر مسوغاته فالأجور محدودة ولا تعوض نفقات الدراسة، وهذه معاناتي كأب مع أبنائي قبل أن أكون أستاذاً جامعياً.

الكليات الأهلية

تأسست الكليات الأهلية عقب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٤، كما أسلفنا، ووصل عددها إلى ٩ كليات في العام الدراسي ٩٨/٩٩ منها ٥ كليات في بغداد و٤ في المحافظات، وهي كلية التراث الجامعة وكلية المأمون الجامعة وكلية العلوم الاقتصادية وكلية الرافدين وكلية المنصور

الجامعة وكلية الحدباء في نينوى وكلية المعارف في محافظة الأنبار وكلية شط العرب في البصرة وكلية اليرموك في محافظة ديالى.

بلغ مجموع طلبتها (١٣٨٠٨) للعام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠ في الدراسات الصباحية والمسائية[١٨]. وانتعش التقديم إلى هذه الكليات هذا العام، حيث كان عدد المقبولين (٥١٥١) طالباً وطالبة لعجز النظام عن تنفيذ خطته في استيعاب جميع الطلبة الراغبين في الانتساب للجامعات، فقد أعلن العام الماضي عن نيته قبول (١٠٠) ألف طالب وطالبة[١٩]، إلا أنه تم قبول (٥٨٩٩٢) العام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠[٢٠] بنسبة ٥٩% عما هو مخطط.

ومن الأسباب الأخرى للإقبال على الكليات الأهلية أنها تغض النظر عن شروط المعدل والعمر وسنة التخرج، ويلجأ إليها عدد من الطلبة للجمع بين الدراسة والعمل. فالمنتسبون إليها خليط غير متجانس من طلبة وموظفين وعاملين يرغبون في مواصلة دراستهم.

ورغم تصريحات المسؤولين الكثيرة بدعم هذه الكليات، إلا أنها تعاني من مشاكل جدية، في مقدمتها عدم استكمال الحدود الدنيا من الكوادر التدريسية المتفرغة خاصة بها، واعتمادها على المحاضرين من الذين يعملون في الجامعات الحكومية أو في الوظائف العامة في الدولة، وتشكو من نقص في المختبرات والتقنيات الضرورية للدراسة وتوفر الكتب. وعموماً، يتدنى المستوى العلمي فيها، فقد أكدت وزارة التعليم العالي انخفاض نسب النجاح في الكليات الأهلية، في العام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٤٠% من مجموع الطلبة[٢١].

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هذه الكليات تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى، فالأجور الدراسية فيها تتراوح بين (٤٠ – ١٠٠) ألف دينار في العام الماضي بعد أن بدأت بأجور سنوية لا تزيد على (٥) آلاف دينار، إضافة إلى فرض مبالغ كبيرة على الطلبة لقاء تقديم الخدمات الإدارية. فمثلاً طلب تأجيل الامتحان يتطلب دفع (١٧٥٠) دينار كرسوم. وأشارت الصحف الحكومية إلى أن الكليات الأهلية تبتز الطلبة في الأجور الدراسية عاماً بعد آخر، ودعت الوزارة إلى التدخل في ضبط الأجور، وذكرت أن الجانب المادي هو المعيار الأساسي إذا لم نقل الوحيد في قبول الطلبة.

أحوال الطلبة في الجامعات الحكومية

بلغ عدد الطلبة في الجامعات العشر والمعاهد ٢٥٦ ألفاً في الدراسات الصباحية والمسائية للعام الدراسي ٩٨/٩٩ (أنظر الجدول)، وكانت النسبة الإجمالية لطلاب الدراسات المسائية إلى طلاب الدراسات الصباحية ٢٢% وسجلت أعلى نسبة جامعة بابل التي بلغت ٤١% وأقلها جامعة الأنبار حوالي ١٠%.

افتتحت الدراسات المسائية في العام الدراسي ٩٤/٩٥ لتشمل جميع الكليات العام الماضي. ويتفاوت الإقبال على الدراسة المسائية من منطقة إلى أخرى، ارتباطاً بمدى تطورها الاقتصادي ومستوى المعيشة لسكانها. فالملاحظ أن الطلبة يتوجهون إلى الدراسة المسائية في المحافظات

الفقيرة بكثافة كبيرة للجمع بين الدراسة والعمل وعلى العكس من ذلك في المحافظات الغنية، وتحديداً بعض المدن الواقعة غرب البلاد التي تستوعب السلطة أعداداً كثيفة من الشباب في المجالات الأخرى، كالكليات العسكرية والأمنية والتي تجد إقبالاً للدخل المتحقق من الانتساب إليها والنفوذ والجاه.

وقد اتسع اللجوء إلى الدراسات المسائية الرسمية والأهلية نتيجة لإفرازات الحصار الاقتصادي لتوفير متطلبات المعيشة نهاراً وارتفاع كلفة مستلزمات الدراسة.

ومن ناحية ثانية شخص أساتذة مختصون انخفاض المستوى العلمي في الدراسات المسائية عن الدراسات الصباحية، وذلك لانخفاض كفاءة التدريسيين بمعدل ٣٠% بالمقارنة مع الأداء في الدراسات الصباحية، بسبب الضغط المتولد من الدوام الطويل في الصباح وإعطاء المحاضرات في المساء بما يفوق طاقتهم. أدى كل ذلك إلى تدني نوعية التدريس والتركيز على إكمال المناهج المقررة بشكل سريع دون الاهتمام باستيعاب المادة من قبل الطلاب، ودفع الطلبة إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية لتحقيق النجاح بالاتفاق مع الأساتذة الذين يدرسونهم.

وقد بلغت نسب الرسوب في الدراسات المسائية الرسمية ٦١% للعام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠ وفي هيئة المعاهد الفنية وصلت إلى ٥٦%[٢١].

ومن العوامل الأخرى تبين من استبيان أجرته جريدة صوت الطلبة في ٢٠٠٠/٣/١١ أن ٣٧،٥% من العينة عزت أسباب الرسوب إلى عدم توفر الكتب و٣٣% عدم توفر مستلزمات الدراسة كالمختبرات.. الخ.

وليس الحال في الدراسات الصباحية بأفضل من ذلك فالفجوة بين المقبولين والمتخرجين كبيرة، فمعدل القبول حقق نمواً سنوياً قدره ٦% سنوياً في الفترة من (٨٩ – ٩٥)، فيما كان معدل النمو السنوي للمتخرجين ١،٥% سنوياً[٢٢]، والفرق بين المعدلين يعطي مؤشراً أساسياً على حجم الإهدار والتسرب.

وقد أشير في ندوات عديدة إلى أن أسلوب إجراء الامتحانات المركزية في الجامعات (توضع الأسئلة للامتحانات النهائية بشكل مركزي في الوزارة لجميع الجامعات على غرار امتحانات البكالوريا دون مراعاة للفوارق المختلفة) الذي طبق في الثلاث سنوات الأخيرة كان أحد العوامل في تأخر إكمال الطلبة لدراستهم خلال المدة المقررة، ففي عام ٩٨ رسب (٦٠) ألف طالب وطالبة من أصل (١٥٦) ألف دخلوا الامتحانات المركزية في أول تجربة لها[٢٣].

وانتقد الدكتور (نوفل الطالب) الأستاذ في جامعة الموصل هذا الأسلوب واصفاً إياه بأنه حول الجامعات العراقية إلى حقل تجارب، وعدم عدالته في التقويم. وشكا عميد كلية الطب في جامعة الموصل وعميد كلية الهندسة في الجامعة المستنصرية من انخفاض مستوى طلابهم العلمي، وخلصا إلى أن تجربة الامتحانات المركزية لا تخدم حتماً مستوى أداء الطلاب العلمي مستقبلاً[٢٤].

وقد أكدت ذلك دراسة سابقة أعدتها لجنة الثقافة والإعلام والتربية والشباب في المجلس

الوطني قائلة إن المستوى العلمي في الجامعات العراقية ليس بالمستوى المطلوب وكما مخطط له، وإنه نجم عن التوسع في القبول زيادة نسبة الإهدار بأشكال مختلفة، كما أن التفاعل بين المناهج وحقول العمل المستفيدة من الخريجين ضعيفاً(٢٥).

يمكن الاستخلاص مما تقدم أن التوسع الكمي المحقق لا يتناسب مع إمكانات وحاجات البلاد. ولايزال ما تم إنجازه بعيداً في كثير من جوانبه إن لم نقل كلها عن المعايير والمقاييس التربوية العالمية المعتمدة.

وإذا تم الحد من تأثيرات الحصار الاقتصادي في التوسع في إقامة كليات جديدة وزيادة أعداد الطلبة في الدراسات العليا، فإن ذلك يكشف من جانب آخر أن البلاد كانت تنطوي على قدرات كبيرة لم تستغل قبل الحصار للحاق بركب الدول الأخرى. وذلك لعدم إيلاء النظام الاهتمام الكافي والمطلوب بالتعليم الجامعي طيلة سنوات حكمه.

وبقي التعليم الجامعي متخلفاً نوعياً ولا تتلاءم مخرجاته مع احتياجات التنمية البشرية والاقتصادية الحديثة، وتؤشر الدلائل على أن انخفاض المستوى العلمي نجم عن سياسات النظام التربوية والاقتصادية وترتيبه للأولويات. فتخفيض إجمالي الإنفاق على التعليم والتوسع في آن واحد لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تدهور التعليم وفقاً للقاعدة المعروفة لا يمكن للتعليم الجيد أن يكون رخيصاً. وينبغي أن يحظى التعليم الجامعي بأهمية ونسبة أفضل من حيث النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي.

ويزداد التوجه نحو زيادة التمويل الذاتي لميزانية الجامعات من الأجور الدراسية ورسوم التسجيل مما يحد من فرص التعليم الجامعي لأعداد غفيرة من الطلبة الفقراء، ويحمل قسماً آخر من العوائل أعباء اقتصادية إضافية، كما أن هذا التوجه يشكل هجوماً على مجانية التعليم وسلباً لأحد المكتسبات والضمانات التي حصل عليها شعبنا على مر العهود الماضية.

وتتطلب الحاجة إلى زيادة عدد الجامعات في المحافظات الجنوبية، وتطوير ما تم إنجازه في إقليم كردستان وإنمائه ودعمه والكف عن سياسة التمييز الطائفي والمناطقي والقومي في التوزيع الجغرافي للجامعات المتبعة حالياً. وفتح القبول أمام جميع الطلبة دون قيود سياسية. والسعي إلى تقليل نسب الإهدار التعليمي ورفع الحافز لدى الطلبة على إنهاء تعليمهم الجامعي خلال المدد المقررة.

جدول يبين أعداد الطلاب في الجامعات للعام الدراسي ٩٨/٩٩

	اسم الجامعة	عدد الطلاب في الدراسات الصباحية	عدد الطلاب في الدراسات المسائية	المجموع	عدد الطلاب في الدراسات العليا
١	بغداد	٥٢٢٠١	١٥٧٥٧	٦٧٩٥٨	٥٦٤٦
٢	المستنصرية	٢٣٨٣٧	٦٤٩٦	٣٠٣٣٣	١٥٣٦

٣	التكنولوجيا	٨٢٦٢	٣٥٧٦	١١٨٣٨	١٠٩٤
٤	البصرة	١٩٧٤٣	٣٦٦٠	٢٣٤٠٣	١٣٤٠
٥	الموصل	١٨٩١٣	٢٤٨٩	٢١٤٠٢	١٣٣١
٦	بابل	٨٧٠٥	٤٠٦٩	١٢٧٧٤	٣٣٣
٧	القادسية	٨٣٣٨	٢١٤٠	١٠٤٧٨	١٢٩
٨	الكوفة	٦٨٥٠	١٩٢٨	٨٧٧٨	٢٤٧
٩	الأنبار	٦٣٤٣	٦٣٣	٦٩٧٦	١٤٦
١٠	تكريت	٣٣٢٠	٤٧٨	٣٧٩٨	٢١٩
١١	المعاهد في عموم القطر	٥٣٨١٩	٥٠٠٣	٥٨٨٢٢	–
	المجموع	٢١٠٢٣١	٤٦٢٢٩	٢٥٦٥٦٠	١٢٠٢١
	جامعة صدام*	١٠٤٧٨	٣٧٩٨	١٤٢٧٦	–
	المركز القومي للحاسبات	–	–	–	٢١٨
	الهيئة العراقية للاختصاصات الطبية	–	–	–	١٢٥٠

* المراكز الثلاث الأخيرة غير مرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما توجد جامعة البكر للدراسات العليا لا تتوفر عنها بيانات..

* جامعات صلاح الدين والسليمانية ودهوك في إقليم كردستان تحت إشراف الحكومة الإقليمية وقطعت الوزارة العلاقة معها.

المصادر

(١) جريدة الرأي ٩٩/١/٢٢، وجريدة الثورة ٩٩/٧/١٦.

(٢) جريدة الثورة ٩٨/١٢/٢.

(٣) مجلة أم المعارك، العدد ١٢ – ٣ سنة ٩٧.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٩٥، مجلة دراسات اقتصادية شتاء ٩٩–٢٠٠٠.

(٦) مجلة أم المعارك، تشرين الأول ٩٧.

(٧) جريدة بابل ٩٨/١٠/٣١ تصريح للدكتور عبد الآله الخشاب رئيس جامعة بغداد لوكالة الصحافة الفرنسية.

(٨) مجلة أم المعارك، تشرين الأول ٩٧، وجريدة الثورة.

(٩) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٠/٣/٣١.

(١٠) جريدة بابل ٢٠٠٠/٦/٥.

(١١) نفس المصدر السابق.

(١٢) جريدة الاعلام ٩٩/٣/٣١.

(١٣) جريدة نبض الشباب ٢٠٠٠/٨/٧.

(١٤) مجلة دراسات اقتصادية عدد شتاء ٢٠٠٠/٩٩.

(١٥) نفس المصدر السابق.

(١٦) جريدة بابل ٩٨/١٠/٣١.

(١٧) جريدة الثورة ٩٨/١٢/١٢.

(١٨) جريدة الرأي ٢٠٠٠/٥/٧.

(١٩) جريدة الاعلام ٩٩/٦/٣٠.

(٢٠) جريدة صوت الطلبة ٩٩/١٠/٩.

(٢١) جريدة الرأي ٢٠٠٠/٥/٧.

(٢٢) مجلة أم المعارك تشرين الأول ٩٧.

(٢٣) جريدة المصور العربي ٩٨/٧/٥.

(٢٤) جريدة المستقبل ٩٩/٩/٢٦.

(٢٥) جريدة صوت الطلبة ٩٧/١٠/١٨.

أفكار وملاحظات حول

الأبعاد الاستراتيجية لحرب الخليج

عربياً ودولياً

د. صالح ياسر

توطئة :

ها هي إذن عشر سنوات تمر على الغزو الذي تُوج بهزيمة عسكرية في أم المهالك، هزيمة لازال شعبنا يئن تحت وطأة نتائجها الوخيمة وما ارتبط بها من استحقاقات تفرض عادة على الخاسرين في الحروب، وأهمها الحصار الاقتصادي الظالم وبقاء النظام الديكتاتوري، برغم التبجح الأمريكي بضرورة رحيله. بين آب ١٩٩٠ وآب ٢٠٠٠ فترة عشر سنوات كارثية على وطننا وعلى المنطقة العربية.

لم تكن هزيمة النظام العراقي بعد مجزرة الغزو انكسارا للجيش العراقي الذي قاده الطاغية إلى حرب ضروس غير متكافئة، ولا افتضاحا لادعاءات النظام السياسية وتبجحاته فحسب، بل كانت الحرب والهزيمة التي كللتها مدخلا لمرحلة جديدة من الانكسار والتصدع على صعيد بلادنا والمنطقة حيث يلاحظ اندراج الوضع العربي في الزمان الأمريكي الجديد، زمان القطب الواحد الأوحد.

الأهداف الظاهرية والأهداف الفعلية

على عكس ما روجت له إيديولوجيا النظام العراقي من أن "ضم الفرع إلى الأصل" سيفتح الأفق نحو تحول أو " انعطاف ثوري" في المنطقة كلها، شكلت الحرب وتداعياتها محطة بنيوية في مسار تراجعي في نمط التفكير والممارسة.

هكذا أنتج الاحتلال واندلاع الحرب قراءات سياسية مختلفة ومواقف متنوعة، وأحدث انشطارات وانقسامات وكذلك ائتلافات جديدة يصعب تفسيرها لغرابتها.

بينما تتعدد أسباب ما حدث على نحو متشابك ومعقد ما بين المستوى القطـــري، والمســتوى العربي العام، وكذلك المستوى الدولي، فقد كشف اجتياح الكويت والنتائج التــي ترتبـت عليـه هشاشة نمط من التفكير السائد حمّل أسباب كل ما حدث في عنصر واحد هو "وجود مؤامرة دولية على العراق باعتباره رمز المحاولة العربية لولوج عصر التقانة، وبناء القوة الشاملة بما يتجــاوز الخطوط الحمر الموضوعة للقوى الإقليمية في هذا الصدد، خاصة في مثل هذه المنطقة الحساسـة من العالم". جواب سهل على قضية معقدة، جواب لا ينتج معرفة صادقة بما حدث.

إن التركيز على فكرة المؤامرة الدولية وحدها يحرف النظر عن المصادر الأصلية للأزمـــة الكامنة في بنية النظام العربي ذاته من قبيل:

١. مشكلات الحدود السياسية بين البلدان العربية، ومنها العراق والكويت، والتي يبدو كأننـا نعتبرها من قبيل " العيب" الذي لا تجوز مناقشته.

٢. حالة الديمقراطية، أو " اللاديمقراطية"، في العالم العربي التي تسمح للنظـــم الحاكمـة العربية بأن تتخذ القرارات المصيرية كـ " الغزو" و " استدعاء القوات الأجنبيـــة" و " التمسك بالمكاسب الإقليمية " على نحو يجعل العنف حتميا، دون أي تشاور حقيقي مـــع شعوبها. لقد اتخذ الرئيس العراقي قرار الحرب بمفرده وكان هناك ثلاثة مسؤولين فقط يعرفون وقت بدء الغزو، لم يكن بينهم وزير الدفاع آنذاك ، الذي ذكر هذه المفارقة فــي مقابلة صحفية عندما غادر العراق فيما بعد.

٣. الخلل الواضح في ميزان القوى بين الأقطار العربية نتيجة التباين الشاسع في عنــاصر القوة فيما بينها(١).

والخلاصة، إن البعض يريدنا أن ندفن رؤوسنا في رمال " المؤامرة الدولية" فلا نرى ســواها ولا نشعر إلا بتأثيرها، وبالتالي إهمال البحث عن الجذور والأسباب الفعلية للغزو العراقي والمناخ المناسب الذي جعله ممكناً. لقد أورد نعوم تشومسكي ملاحظة لمّاحة تلخص جوهـــر الإشــكالية المشار إليها أعلاه حيث كتب قائلا، حين "تجاوز صديق بوش وحليفه الخط المرسوم له (فـ)كــان لابد من جعل آلاف من ضحاياه العراقيين يموتون جوعا ومرضا بعد انتهاء الحرب. ويقوم الغرب – بكل صرامة – بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي قدمها بنفسه لهذا الوحش عندمـــا كــان ذلـك مربحاً"(٢). فالأمر إذن ليس مجرد "مؤامرة دولية".

يكمن خلل التحليل وفق نظرية المؤامرة في أنه يغض النظر عما هو أهم، أي الظروف التــي سهلت تمرير المؤامرة الدولية على العراق خاصة والعرب عامة؟ التفكير فـــي هـذه الظـروف يستدعي ربط تحليل العوامل الإقليمية بالتحولات الإستراتيجية على الصعيد العالمي التـــي كـانت تختمر في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت، والمتمثلة بانتهاء حقبة الحرب الباردة تزامنا مع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية.

هناك إذن ضرورة للتوقف عند هذه القضايا.

كان الهدف الظاهري لـ "عاصفة الصحراء" إخراج الجيش العراقي من الكويت، وقد تحقق هذا الهدف بعد ٤٥ يوما من القصف المدمر و١٠٠ ساعة من الحرب البرية، ولكن الأهداف الفعلية للحرب اتضحت فيما بعد. فقد كان هناك مسعى أمريكي حثيث لإجراء ترتيبات سياسية جديدة في النظام العالمي، تترجم مجمل الحقائق المستجدة التي أسفرت عنها حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي قلب تلك الحقائق محاولة الغرب الأطلسي – ومركزه الأمريكي – الانفراد في إدارة الشؤون العالمية وفق منطق احتكار القوة والهيمنة في "التوازن الإستراتيجي الجديد". فتحت ضغط القوة العسكرية جرت إعادة تعريف مفهوم "الشرعية الدولية" ليكون متوافقا مع التغيرات الهيكلية التي شهدها المسرح السياسي العالمي منذ نهاية الثمانينات، وليعكس مصالح المنتصرين الجدد، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. كانت هناك حاجة ماسة لانتصار عسكري ساحق للولايات المتحدة، بعد هزائمها المذلة في جنوب شرقي آسيا التي توجت بالانتصار الباهر للشعب الفيتنامي في ربيع عام ١٩٧٥.

لتعزيز المسعى السابق كان يتعين تحقيق هدف أخر يتمثل بإنجاز عملية واسعة لنقل "الشرعية الدولية" من مؤسساتها الراهنة إلى أخرى تطرح نفسها بوصفها ممثلة لحقبة المنتصرين فقط. أسفرت حرب العقود الأربعة الباردة عن غالب ومغلوب وعواقب واستحقاقات لا مفر منها!. أما الحروب الساخنة فلها هي الأخرى استحقاقاتها التي تلزم المهزومين بدفعها. حرب الخليج الثانية كانت "تمريناً دولياً تعبوياً بالذخيرة الحية" لفرض أسس ما سمي بـ "النظام العالمي الجديد" والذي حقق انتصارا عسكرياً مدفوع الأجر للولايات المتحدة وحلفائها.

معالم تقسيم عالمي جديد للعمل يفرض بقوة المدفع

للكشف عن معالم اللوحة الجديدة للتقسيم العالمي الجديد للعمل الذي بدأت ترتسم ملامحه منذ أكثر من عقد. تبرز الضرورة دراسة حرب الخليج في ضوء منهجية تنطلق من مستوى الإستراتيجية الكونية الجديدة لفهم الوضع الإقليمي والاستحقاقات الناتجة عن إدماجه في إطار هذه الإستراتيجية، وفي ضوء التحولات الحاصلة عالمياً على أرضية ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد" وأولوياته والميكانيزمات الناظمة له.

ودون الدخول في تفاصيل إضافية يمكن الإشارة إلى أن التقسيم العالمي الجديد للعمل يقوم على المستويات التالية(٣):

اولاً : المستوى الكوني/العالمي ومحوره الجديد (شمال – شمال، شمال – جنوب). يتخذ هذا المستوى صيغة تنافس حاد بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية والصين، تعبر عن نفسها بآليات مقاربة للآليات التي سادت في بداية القرن الماضي، خاصة وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تسقط من حساباتها سلاحي النفط ومبدأ القوة في العلاقات الدولية، عند مواجهة خصومها الكبار.

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن النفط ومبدأ القوة يشكلان جزأين متلازمين في المعادلات

الإقليمية في المنطقة العربية حيث يتركز الجزء الأعظم من إنتاج النفط واحتياطاته المكتشفة.

وإذا كانت خطة الولايات المتحدة لإعادة تركيب المنطقة مستقبلاً تقتضي وجود شرق أوسط هادئ يحيط بمستعمراتها النفطية، ففي الوقت الحاضر يمثل الإبقاء على التفكيك القائم وأجواء التوتر في المنطقة سلاحاً أمريكياً مهماً لعرقلة مشروع البيت الأوربي والحد من النمو الياباني المتعاظم.

إن إبقاء التوتر يستجيب مؤقتاً لمسألتين هامتين: تلبية حاجة المجمع الصناعي – العسكري لفترة تكييف ملائمة من أجل إعادة إنتاج أدواته، وموقعه في الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم في الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى فترة انتقالية كافية لإعادة صياغة الدور الإقليمي الإسرائيلي طبقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة وبشروط مناسبة تدمجه في الحياة الاقتصادية الاجتماعية الشرق أوسطية، كعنصر إقليمي مقرر.

ثانياً : المستوى الإقليمي ويتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ومحورها الرئيسي المتمثل بالبلدان العربية و إسرائيل. إن عملية تفكيك وإعادة تركيب المنطقة تم ربطها باستمرار القدرة على تطويع الجغرافية السياسية التي تعادل في أهميتها الأسواق ودوائر المجال الحيوي في مناطق أخرى من العالم.

وتعتمد هذه الإستراتيجية إسرائيل مفتاحاً إقليمياً وركناً ثابتاً في كل سياساتها، وقامت بتحويل دورها من مطرقة عسكرية، حسب الاحتياجات الإقليمية للحرب الباردة المنتهية، إلى إمبريالية فرعية، حسب الاحتياجات الإقليمية للخريطة الدولية الجديدة وموقع الولايات المتحدة فيها. وبالمقابل، توكل هذه الإستراتيجية للأطراف العربية دوراً أمنياً بدلاً من الدور السياسي وذلك في إطار الدور السياسي – الاقتصادي الإسرائيلي. غير أن هناك مفارقة صارخة في هذا المجال تتمثل في قدرة إسرائيل داخل هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على تعويض دورها السابق من خلال التمدد داخل أسواق المنطقة، وبالتالي الحفاظ على قدر كاف من الانسجام مع قاعدتها الاجتماعية التي تخلفت عن صورتها السياسية الإقليمية. أما الدولة القطرية التي تشكلت وعاشت على عائدات البترول والتحويلات والمساعدات الخارجية التي تتيح لها رشوة أقسام واسعة من قاعدتها الاجتماعية فهي غير قادرة على توفير شروط التعويض الداخلي عن هذه المساعدات والتحويلات، بعد أن فقدت الغطاء الخارجي لدورها الإقليمي.

ثالثاً : المستوى المحلي، حيث يجري فيه تهميش جوانب الدولة الريعية البيروقراطية التي أنتجتها متطلبات "الفورة النفطية" في أواسط السبعينات لصالح قوى السوق الطفيلية التي شرعتها السياسات النيوليبرالية. لكي تنتعش في ظروف خاصة، ولكي يعاد إنتاج بنية بيروقراطية طفيلية ريعية جديدة. ويقدم العراق مثالاً لذلك، حيث انتعشت هذه القوى تحت ظروف الحصار الاقتصادي وغدت تعيش اليوم على "مزاياه". ولا تساعد هذه البنية الجديدة على إعادة إنتاج وظيفة جديدة بمعزل عن لعبة الجغرافيا السياسية واستحقاقاتها الجديدة، وهذا هو مصدر ضعفها الدائم و"مرونتها" في التعاطي مع المشاريع المطروحة. يضاعف ذلك ويرتبط به تفاقم الأزمة البنيوية

الشاملة الناجمة عن سياسات النظام وإجراءات الحصار الاقتصادي الظالم، الذي أدى الى اتساع الفجوة بين الدولة وقاعدتها الاجتماعية واضمحلال الفئات الوسطى.

ومن المفيد الإشارة الى ان السلطة في العراق، لم تكن، منذ قيام الدولة العراقية، عاملاً لاستيعاب النزاعات أو إطاراً مهدئاً لها بل كانت في معظم الأحيان غاية في حد ذاتها. وكان لهذا المفهوم للسلطة مضاعفات عطلت الجدلية الاجتماعية وجنحت الى القمع للإمساك بالسلطة وإعادة إنتاج عموم النظام الاجتماعي. وهذه سمة تشترك بها الأنظمة الأبوية الجديدة حيث يتم خصخصة السلطة.

نتائج الحرب. حسابات الحقل لا تطابق حسابات البيدر !

كما أشرنا سلفاً، فقد شكّلت الحرب وتداعياتها لحظة مهمة في مسار تراجعي سلكه الوضع العربي، ودخل النظام العربي منذ تلك اللحظة في أزمة بنيوية يعاد إنتاجها في ظروف اختلال ميزان القوى على صعيد عالمي لصالح أحادية قطبية مفرطة تفرض شروطها على الجميع بقوة المدفع وأسلحة الإرغام الأخرى و" فصاحة" الإيديولوجيا المروجة لنهاية التاريخ!

على العكس من الرهانات المتفائلة على الغزو العراقي للكويت، أفضت الهزيمة العسكرية للنظام الى مجموعة من النتائج هي بمثابة استحقاقات يفرضها عادة المنتصرون في الحروب، ويمكن تلمس البعض منها في ما يلي:

– باتت القوات الأمريكية في قلب المواقع التي تنام على بحار من البترول، العصب الحيوي للاقتصاد الأمريكي والأوربي والياباني، في حين تذرع أساطيلها البحرية المنطقة ذهابا وإيابا وكأنها في نزهة. هكذا إذن تحولت أحلام راسمي الإستراتيجية الأمريكية في أن يكون للولايات المتحدة موطئ قدم على مقربة من المنطقة العربية، الى أكثر من حقيقة، كما استعادت الإمبريالية وقواها المسيطرة العديد من الامتيازات التي فقدتها في معارك سابقة مع حركة التحرر الوطني العربية في أكثر من موقع وكان الفلسطينيون أول ضحايا "التفكير البسماركي الجديد" للرئيس العراقي. هكذا إذن بدأت نتائج الاختلال في ميزان القوى تملي على الوضع السياسي العربي المزيد من التنازلات المعلنة والمكشوفة ليتم تدجين السياسات العربية وانخراطها في مدار السياسة الأمريكية، ومن اجل تحطيم "آخر قلاع المقاومة". لقد تم تنظيم عملية "مصالحة عربية" مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ستكون لها نتائج بعيدة المدى.

ويتعين التأكيد منعا لأي التباس على أن الهجوم الإستراتيجي الأمريكي لم يكن هدفه مجرد استعادة المواقع القديمة التي فقدتها الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى في المنطقة، بل فرض هيمنتها كاملة وغير منقوصة عبر الإمساك بمفاتيح الوضع السياسي العربي وتوجيهه بتلك الطريقة التي تكفل إعادة إنتاجه ضمن متطلبات استراتيجيتها الكونية الجديدة.

– ترتب على استعادة الإمبريالية لمواقعها نتائج سلبية على النظام العربي تجلت في نشوء تحالفات جديدة وتحولات جديدة في نهج التنمية نجم عنها ولوج التاريخ السياسي – الطبقي للعديد

من الأنظمة العربية طور الارتداد التدريجي عن مكتسبات فترات تاريخية سابقة. وباستثناء جذوة المقاومة اللبنانية التي ظلت متقدة لأسباب عديدة، فإن أخطر ما حملته التداعيات التي تلت انتهاء الحرب هو الرهانات المفرطة واللامشروطة (على) للحلول الأمريكية للعديد من قضايا الصراع وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي كما انعكس ذلك في "التنظيرات" التي قدمتها القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حينه، والحوارات السرية التي توجت باتفاق غزة – أريحا واتفاق أوسلو المثير للالتباس.

– في ظروف هذا الاختلال المريع في تناسب القوى، نضجت على " نار هادئة " كل الشروط لتطويع القرار السياسي العربي للتصديق على الحل الأمريكي بوصفه الحل الممكن، والتسليم بدور الولايات المتحدة في إخراج قضايا المنطقة العربية من مأزقها المزمن.

– يشير برهان غليون (٥) الى ملاحظة لماحة قوامها أن الولايات المتحدة قد نجحت من خلال المبادرة بالحرب ورفض التفاوض، في إعادة تأكيد السيطرة الأمريكية المطلقة على المصادر النفطية في الخليج. ويعطي هذا التحكم للولايات المتحدة، في صراعها الراهن من أجل تحقيق المنافسة مع التكتلات الصناعية الكبرى، هامشا أو أداة مناورة إستراتيجية لا تقدر بثمن. كما نجحت الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها، أو قيادتها السياسية على العالم، بعد أن وجهت من خلال الحرب ضربة إجهاضية حقيقية للوحدة الأوربية، بما هي مشروع تكتل سياسي فاعل وليس مجرد سوق اقتصادية، كما نجحت في وضع اليابان وألمانيا الصاعدتين اقتصاديا تحت ضغط الحاجة النفطية التي تتحكم بها أمريكا الآن.

– وفيما يتعلق بالمستوى الإستراتيجي الإقليمي، ساهمت الحرب في تعزيز التفوق الإسرائيلي العسكري.

ومقابل هذه القضايا لابد من التوقف عند بعض العناوين بسرعة:

- تجذر نزعات القطرية الضيقة، وتنامي "وعي جديد" لدى القوى المسيطرة والنخب الحاكمة يقوم على الانكفاء نحو (على) الذات. تتأسس هذه النزعات وهذا "الوعي" على تعظيم ما أسماه بصواب برهان غليون بـ "المرابح القطرية"، بصرف النظر عما تجره من أذى على الآخرين. وقاد هذا "الوعي الجديد" الى إعادة تعريف الكثير من المفاهيم، بما في ذلك الصراع العربي – الإسرائيلي الذي تحول فجأة في مخيلة راسمي الإستراتيجية الى صراع حدودي أو صراع على المياه بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة !

- وانعكس ذلك على التضامن العربي الذي اتخذ انهياره أشكالا متنوعة من بينها الشلل الذي أصاب جامعة الدول العربية، مؤسسة التضامن الرسمية. هكذا أخلى التضامن الجماعي الطريق الى نشوء "تضامنات إقليمية" تتكئ على محاور سياسية محكومة بالتوازنات والمصالح الجبهوية. وهكذا بدا انفجار الأزمة واندلاع الحرب وكأنه يراد منه أن يكون جزءاً من إستراتيجية التفكيك العربي.

- القبول بالحلول الانفرادية للصراع العربي – الإسرائيلي، بدأ بمؤتمر مدريد ومرورا باتفاق أوسلو وأخيرا وليس آخراً كامب ديفيد ٢، والقادم أعظم!

- تراجع حركة التحرر الوطني العربية الذي قادها الى أزمة بنيوية. ومظاهر هذا التراجع كثيرة، وحسبنا أن نشير الى أن العديد من القوى المكونة لهذه الحركة تعاني اليوم من حالة شلل سياسي كبير، هذا إضافة الى ما تعانيه برامجها وخططها السياسية من صعوبات جدية. وتبذل العديد منها محاولات جدية للخروج من هذه الأزمة وتجاوز حالة التراجع.

اليوم وبعد عشر سنوات من وقوع الواقعة، يمكن الاستنتاج وببساطة أن هدف الحملة العسكرية المسماة "عاصفة الصحراء" لم يكن "تحرير الكويت" فقط، كما أشيع في حينه. إن أحد أهم أهداف الحملة – من وجهة النظر الأمريكية – هو ما عبر عنه الجنرال مايكل دوغان (رئيس الأركان السابق للقوات الجوية الأمريكية) بالقول إن هذا الهدف " *هو تحطيم عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق وتحويل الحياة اليومية للشعب العراقي الى حياة بائسة*"(٦). وفي الواقع لم يتحقق الهدف فقط، بل تحقق ما هو أعظم منه والمتمثل بخسارة مائة سنة من النمو وعودة العراق الى مرحلة ما قبل التطور الصناعي وتحولنا الى شعب أكثر بؤسا بفضل سلطتين ظالمتين : النظام الديكتاتوري في العراق والحصار الاقتصادي على شعبنا الذي ترعاه الولايات المتحدة. ويمكن أن نستخلص أن بانتهاء عملية "عاصفة الصحراء" عادت الجغرافيا الى ما كانت عليه عشية الثاني من آب/ ١٩٩٠ ولكن التاريخ لم يعد الى ما كان عليه في مثل هذا اليوم. ومن حق المرء أن يتساءل اليوم، وبعد أن هدأ غبار المعارك : هل كتب على العراق أن يخرج من قيامة الأولى (الحرب مع إيران) ليدخل الى أخرى (غزوه للكويت) ؟ وإذا كان الدمار الذي تعرض له العراق منذ اندلاع عاصفة الصحراء الى اليوم هو – بحسب ما تروجه دوائر عديدة – ثمن العقاب على ما قام به قائد حامية من حاميات "الجنوب"، على حد تعبير الكاتب السياسي المصري المرموق محمد سيد أحمد، فإن المآل الفعلي للأحداث لم يؤدِ الى معاقبة "قائد" هذه الحامية – صدام حسين – الذي ما زال طليقا، بل أدى الى معاقبة "جنود هذه الحامية" – الشعب العراقي – . وهذه مفارقة أخرى تستحق وقفة ثانية.

وحسبنا اليوم، وبعد مرور عشر سنوات على ما سمي بـ"حرب الخليج"، وعلى أساس التأمل في الاستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة لإدارة "الأزمة العراقية"، أن نستخلص الاستنتاجات التالية:

أولاً: الطبيعة المتغيرة للسياسة الأمريكية. فإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر النظام السياسي الراهن في بلد ما (العراق مثلاً) مفيدا لها اليوم فإن هذا لا يعني أنها ستستمر على نفس السياسة في المستقبل بسبب أولوياتها التي تتغير وفق الأهمية الإستراتيجية لمنطقة ما. وتعتبر الولايات المتحدة الأزمة العراقية "بؤرة توتر" تستخدمها لـ"تسخين الجو السياسي" في المنطقة بين حين وآخر لإجبار الآخرين على دفع مستحقات حمايتهم من عدوان النظام العراقي، من خلال الشفط الدائم للموارد الناجمة عن تصدير البترول.

ثانياً: لا تنظر الولايات المتحدة الى مصادر التهديد في منطقة الخليج بمعزل عن التأثيرات المتبادلة بين بؤر التوتر التي توجد في أقاليم مختلفة في العالم، وبالتالي فإنها قد تسعى الى تهدئة إحدى بؤر التوتر، بينما تسمح بقدر من التوتر أو السخونة في بؤر أخرى، وفقاً لتقديرات صناع القرار في الإدارة الأمريكية لحجم وإلحاح " التهديدات " القائمة في كل بؤرة، أو مدى تأثير تفاعلاتها على المصالح الأمريكية.

وإضافة لذلك حمل انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وتداعي النظام الإقليمي العربي في حرب الخليج الثانية عاملين إستراتيجيين كان لهما الأثر الأكبر في تغيير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ظل التفكك العربي من جهة، وغياب الحليف الإستراتيجي من جهة أخرى، تصبح الولايات المتحدة طليقة اليدين في رسم إستراتيجية طويلة المدى للسيطرة على هذه المنطقة الغنية بالموارد.

ثالثاً: ادت حرب الخليج الثانية إلى توطيد سيطرة الولايات المتحدة على منابع البترول على حساب الدول الأوربية وإحكام سيطرتها على منطقة الخليج، وبالتالي ستستخدم كل الوسائل الممكنة لإدامة هذه السيطرة، وهي معنية بأن تكون المنطقة هادئة من خلال أنظمة موالية أو لا تشكل خطرا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة.

رابعاً: أن المحيط الإقليمي غير راغب في تحولات جذرية في العراق، وأغلب دول المنطقة لا يرغب بأي تحول ديمقراطي حقيقي يرتكن الى التعددية والتداول السلمي للسلطة. ولهذا نراها لا تقبل بـ"مغامرة" تبديل النظام، بل إنها، وفي معرض دفاعها عن توجهها هذا، تروج لفكرة أن أي تغيير في بلادنا سيؤدي الى تقسيم العراق، وما يترتب على ذلك من تداعيات إقليمية! وطبيعي أن هذه الأطروحة خاطئة ومضللة في الوقت نفسه، حيث أننا لو دفعناها الى نهايتها المنطقية لتبين لنا كما لو أن النظام الراهن هو الضامن لوحدة وسيادة التراب العراقي، والواقع الملموس يفند ذلك.

ويمكن القول في النهاية بأن "عاصفة الصحراء" كانت، من جهة، اختبارا لتقسيم الشرق الأوسط، في إطار "النظام العالمي"، بين مناطق مجدبة، أي المناطق المصدرة للنفط بوجه عام، ومناطق هامشية فقيرة ومزدحمة بالسكان في أن واحد. لقد أكدت الولايات المتحدة، بفعل رد فعلها السريع تجاه غزو الكويت، "حمايتها" لدول الخليج، وضمنت بذلك حصولها البترول بدون عوائق وانتهاج سياسة معتدلة، دون اللجوء الى التشاور الدولي. بل أنها قد نجحت في حمل ألمانيا واليابان على سداد نفقات حملتها العسكرية، وفقا لحصة هذه البلدان من استهلاك النفط، مما يعني أن متغير الطاقة قد احتل مركز الصدارة في الصراع. وأخيراً فقد ضمنت ولعدة سنوات حرية التصرف في إيرادات المنطقة من النفط، طالما أنها تسيطر على سوق إعمار البلدان المعنية وحمايتها على نطاق واسع. وسوف نرى أن لهذه السيطرة التي يمارسها القطب الأمريكي على السوق العالمية للبترول علاقة بتحكمه في حلول الصراع العربي الإسرائيلي وخياراته المفتوحة(٧).

لقد حددت الولايات المتحدة "مصالحها الحيوية" في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة الثانية، وبالتحديد أبان وضع مذهب كارتر (١٩٨٠)، على النحو التالي: أمن إسرائيل من جهة، والدفاع عن مخزونها من النفط وحماية الأصول المالية للأنظمة الملكية في الخليج من جهة أخرى، وفما زال هذا الهدف قائما بل تعزز بغزو الكويت وما ترتب عليه من تداعيات ونتائج إستراتيجية ستظل المنطقة تعاني منها لعقود قادمة.

هوامش الدراسة:

(١) أنظر : أحمد يوسف أحمد : *الحركة القومية العربية ومواجهة الذات*. " المستقبل العربي "، العدد ٩١/٦، ص ٥٨.

(٢) نعوم تشومسكي : *سنة ٥٠١ الغزو مستمر*. دار المدى، دمشق ١٩٩٩، ص ٤٣٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل قارن : موفق محادين : *الاقتصاد السياسي للتسوية*، " دراسات اشتراكية " العدد ١٥٣ – ١٥٤، ص ١٩ ولاحقا، كذلك : د.صالح ياسر حسن : *الاقتصاد العالمي كمستوى للتحليل النظري – ملاحظات منهجية ونظرية* – " النهج " العدد ٣٥ – ١٩٩١/٣٦، ص ١٨٩ ولاحقا، كذلك : د.صالح ياسر حسن : *موضوعات حول الاتجاهات والآليات الجديدة في القسمة الدولية الرأسمالية للعمل*. " دراسات عربية "، العدد ١٩٨٥/٤ ص ٣٤ ولاحقا، كذلك : د. فؤاد مرسي : *الرأسمالية تجدد نفسها*. عالم المعرفة ١٤٧ – آذار ١٩٩٠، كذلك : بيتر ورسلي : *نماذج النسق العالمي الحديث*.(في:) ثقافة العولمة. القومية والعولمة والحداثة. إعداد مايك فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨٥ – ٩٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل قارن : بول هيرست و جراهام تومبسون : *مسائلة العولمة. الإقتصاد الدولي وإمكانات التحكم*. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٨ (وخصوصا الفصول الخمس الأولى).

(٥) أنظر : برهان غليون : *حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية*. " المستقبل العربي " العدد ١٩٩١/٦، ص ٨.

(٦) جريدة الغارديان، العدد ١٩٩١/٠٢/٩.

(٧) قارن : زكي العايدي وأخرون : *المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد*. ترجمة سوزان خليل. سينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ١٢٣.

آراء في المحنة والخروج منها:

حول نشاط الشيوعيين داخل الوطن أثناء الحرب والانتفاضة

عمر علي الشيخ

استكمالاً لصورة الاوضاع التي كانت قائمة في وسط وجنوب العراق ابان فترة اجتيـــاح الكويت والحرب والانتفاضة، توجهت المجلة ببعض الاسئلة الى الرفيق عمر علي الشـيخ (ابو فاروق) الذي كان يعمل في تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي داخل الوطن اثنــاء فترة اجتياح الكويت والحرب والانتفاضة. وكان الرفيق ابو فاروق عضواً فــي المكتـب السياسي للحزب حتى المؤتمر الوطني الخامس.

ث ج: مرت عشر سنوات على اجتياح الكويت وما افرز من خراب دفع العراق عشرات سـنوات إلى الوراء. كيف تفسرون ذلك القرار الجنوني بغزو الكويت ومن ثم تحدي قرارت مجلس الامن وعدم الانسحاب؟ هل تتفقون مع الرأي القائل بان الاجتياح مؤامرة امريكية استدرج اليها صدام حسين؟

ابو فاروق: لا ينحصر الدمار والخراب اللذان لحقا بالعراق جرّاء حرب الخليج الثانية فــي الجانب الاقتصادي والمعيشي، بل شملا مختلف مناحي الحياة، كما لا يقتصر الامر علــى هـذه الكارثة وحدها، وإن احتلت موقعاً متميزاً وامكن اعتبارهـــا (أم الكـوارث) وتذكـر بـالكوارث الاخرى. لقد تفاعلت الجوانب المختلفة لافرازات سائر الكوارث التي احـــاقت بـالعراق، وفــي مقدمتها حرب الخليج الثانية، وتراكمت لتجسد عمق الدمار والمآسي وامتدت اثارها الى المنطقـــة ايضاً.

إن جميع هذه الكوارث هي حصيلة نهج النظام بالاساس وسماته المميزة المعروفة للجميع، لذا فإن اسباب العدوان على الكويت لا تعود في الجوهر الى إيحاء او ايماء من سفيرة أو الى استدراج ومؤامرة من أمريكا ولا الى الذرائع والتبريرات التي أفتعلها صدام حســين بخصــوص تصديــر

الكويت لكميات اضافيية من النفط، وإلاّ لاتخذت الامور مجرى آخر ووجدت لها حلولاً اخرى وانحصر الحدث في نطاق اضيق ومحدود. فحلم الحاق الكويت لدى "بسمارك" العرب اقدم من فترة غزو الكويت، شأن ذلك شأن حلم "الحقوق المضافة" في عربستان (خوزستان) ونفطها.

ان تسلسل الاحداث وكيفية تعامل النظام مع المشاكل يلقيان المزيد من الضوء على اسباب اجتياح الكويت. اعتقد ان صدام حسين وجد في ضم الكويت اسهل وسيلة للقيام بمعالجة "انفجارية" لازمة نظامه ومشاكل البلاد المتراكمة وتحقيق الاطماع التوسعية (ارتفاع في المديونية وخراب المشاريع الصناعية و الزراعية ومرافق البلاد وتسريح مئات الالوف من القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب مع ايران،...).

ث ج: كيف عشتم ظروف الحرب الجوية وما تلاها من انتفاضة شعبية شملت جميع محافظات الجنوب وكردستان وبدا النظام على وشك الانهيار التام، لكن بغداد وبعض المحافظات الاخرى لم تتحرك بنفس الزخم، ما هو تعليلكم لذلك؟ والى ماذا تعزون الاسباب الرئيسية لانتكاستها؟

ابو فاروق: ان ظروف الحرب الجوية كانت تختلف عن ظروف الانتفاضة، كما ان ظروف ما قبل الحرب الجوية كانت هي الاخرى تختلف عن ظروف كل من الحرب الجوية والانتفاضة، ولكنها جميعاً ذات صلة وثيقة ومباشرة ببعضها البعض. ومن هنا اهمية اخذها جميعاً بعين الاعتبار للتعرف عن قرب على معاناة المواطن وكيف كان يعيش في تلكم الظروف.

اقترن اعلان غزو الكويت في ٢ آب واسقاط نظام الحكم فيها بتظاهرات مفتعلة تأييداً للوضع الجديد في الكويت والغزو العراقي في اجواء عامة من عدم القناعة والقلق اعقبها ارتفاع حاد في اسعار المواد الغذائية وتهافت المواطنين على الشراء وخزن المواد، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، أغرقت الاسواق في جميع المدن العراقية باكداس من البضائع الكويتية المنهوبة نهباً منظماً باشراف علي حسن المجيد، ابتداءً من الابواب والشبابيك المنتزعة من البيوت والسيارات وانتهاءً باشرطة التسجيل والفيديو. وبدأت تتوارد أخبار عن نقل اسرى كويتيين – آنذاك – الى قلعة صخرية في الموصل في حين نُصبت خيام في بعض ساحات بغداد لايواء شغيلة اجانب كانوا يعملون في الكويت وهم يعرضون حاجياتهم المنزلية باسعار زهيدة ومنهم من يستجدي أو ينقل الماء على اكتافه من مسافات بعيدة عن الخيام. وشهدت تلك الايام تنظيم حملات هيستيرية وعشوائية في الشوارع والمحلات السكنية للتجنيد قسراً في الجيش الشعبي ولملاحقة الجنود الهاربين، كما نُظمت حملات اخلاء مؤقت لسكنة هذه المحلة او تلك من بغداد في اطار التهيئة لمواجهة الصواريخ واسلحة الدمار الشامل التي ستتعرض لها بغداد في الحرب الجوية المنتظرة.

وبعد انذار مجلس الامن والتحديد النهائي ليوم الانسحاب من الكويت اشتدت مشاعر القلق لدى المواطنين على خلفية انتشار اجواء التخبط والفوضى، واقترن كل ذلك بأمل مبهم للخلاص

من النظام الدكتاتوري ومن المأساة التي تلفهم. ومع اقتراب التاريخ المحدد للانسحاب في انذار مجلس الامن، نشأت حالة من الذعر والهلع لدى اوساط واسعة من ابناء الشعب ادت الى هجرة واسعة من بغداد، وخاصة من المحلات السكنية القريبة من قصور صدام والمواقع العسكرية الحساسة والمحتمل ان يتركز القصف عليها، وشملت الهجرة المدن الاخرى ولكن بدرجة اقل. وقد خلق هذا الجو المزيد من الاستياء والتذمر لدى اوسع الجماهير تجلى في السباب العلني ضد صدام والاحاديث المكشوفة المتسمة بالتحدي للنظام ورموزه في المقاهي والمحلات العامة وفي سيارات ووسائط النقل العامة. وإلى جانب ذلك، بدأت مظاهر الرعب تنتشر بازدياد لدى انصار النظام دل عليها لوذ العديد منهم بالصمت عند الحديث عن صدام ورموز النظام أو التقرب والتودد لمن يظنونهم من المعارضة او من اقربائهم. وعند اندلاع الحرب الجوية، تركزت الضربات على المواقع الستراتيجية العسكرية والمدنية كمراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية ومراكز الامن والمخابرات ومواقع المقاومة الجوية وبعض القصور ومخابيء صدام والقيادة ومحطات الطاقة الكهربائية ومصافي النفط والاذاعة والتلفزيون،... ولم تنج بعض المحلات السكنية القريبة من هذه المواقع من الدمار ايضاً.

بعد ذلك خفّت وطأة الرعب وبدأ الناس يعودون الى المدن، وبحدود ضيقة الى بغداد، الى المناطق السكنية البعيدة عن المواقع المذكورة تحديداً. وادت عمليات القصف الجوي الى انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب والاتصالات عبر الهواتف وارتفاع جنوني في اسعار الوقود ثم اختفائه من السوق وبالتالي نشوء صعوبات في التنقل والسفر بالسيارات. وخصوصاً ما بين المدن. وبعد العملية اليائسة المتمثلة بضرب المنشآت النفطية الكويتية من قبل صدام، غطت غيوم داكنة وسوداء السماء على مدى ايام. فكيف يمكن ان يعيش المرء في ظل هذه الحالة؟ نوم غير طبيعي، احلام متنوعة وترقب وانتظار لنتائج هذه المأساة.

الانتفاضة

وفي خضم هذه الاجواء كانت تنمو وتتراكم بشكل متسارع عوامل التفجر، كما كانت تزداد مظاهر التخلخل والتراخي في مرافق النظام. فقبل اكثر من اسبوعين من اندلاع الشرارة الاولى للانتفاضة وهزيمة النظام في الحرب نهائياً، بلغ الامر حداً بدا وكأن السلطة قد فقدت سيطرتها أو تكاد على هذا الشارع في مدينة البصرة في اقصى الجنوب وذلك الموقع العسكري في مدينة رانية الكردية في اقصى الشمال أو في هذه المحلة السكنية أو تلك في العاصمة بغداد، ولا اشير الى هذا الاماكن اعتباطاً. بدأت الشرارة الاولى للانتفاضة في احدى ضواحي البصرة قبل الاول من شهر آذار بيوم ووجدت لها تجاوباً في انتفاضة مماثلة في مدينة رانية في الخامس من الشهر. وقد شملت الانتفاضة اكثر مدن ومحافظات العراق، وكانت تتخذ في كل مدينة غالباً شكل هيجان شعبي وحشود جماهيرية غاضبة (صامتة هنا ومقرونة باهازيج هناك) تنتهي باحكام الجماهير لسيطرتها على مواقع السلطة وعلى المدينة باكملها خلال سويعات قليلة. وتبعث هذه العمليات

انتعاشة بالقلب، مقرونة بنوع من الاسى، وتعزز الثقة بالشعب وامكانياته. وبدأ النـــاس يتنفســون الصعداء ويشعرون بطعم الحرية والحياة، واستمر هذا الوضع بالرغم من المصـــاعب المعيشــية حتى ايام قمع الانتفاضة ولكن دون رؤيا مستقبلية واضحة.

لم تشمل الانتفاضة مدن ومحافظات الموصل وبعض المناطق الوسطى وإن تململ الوضــــع فيها ووقعت فيها بعض الفعاليات. والملاحظ ان اكثرية هذه المناطق عربية ومن الطائفة الســنية. وإذا كانت لسمة النظام الطائفية تأثير على أوساط معينة في هذه المناطق، فهو تأثير محدود. وقـد رُفعت أثناء الانتفاضة في بعض مناطق الفرات الاوسط والجنوبية شعارات متطرفــة ذات طـابع طائفي شيعي كان لها وقع سيء وردود فعل سلبية. إلاّ ان عدم شمول الانتفاضة لبقية المنــاطق لا يعود بالاساس لهذه الاسباب. فالاسباب ليست واحدة بالنسبة الى هذه المناطق جميعاً. فهناك عوامل متنوعة ذات صلة بخصائص المدينة أو المنطقة تلعب دورهـــا : الموقــع الجغرافــي، الطــابع التاريخي، التركيب السكاني، وضع السلطة، وضع المعارضة،... الخ.

أما بخصوص بغداد – مدينة الحسم، فهي لم تكن صامتة أيضاً ووقعت فيها تظاهرات، ولـــو بنطاق محدود، في الشعلة والحرية والثورة وغيرها، ولكن بغداد لم تتحرك بمــــا عــرف عنــها تاريخياً ولا بمستوى الحدث. ولذلك اسباب اهمها:

- تمركز السلطة واجهزتها القمعية في العاصمة، وقد تطورت هذه الاجهزة كماً ونوعــاً بحيث بلغت مستوى مثيلاتها في اكثر الانظمة همجية في التاريخ، وخاصة في مجــال الغدر والتفنن. وطوال عهد هذا النظام، ركزت هذه الاجهزة بكل ثقلها علـــى بغـداد ومارست اساليبها القمعية بهدف تصفية المعارضة وتنظيماتها تماماً، ولم ينـــج قـادة الحزب الحاكم وملاكاته من هذه الممارسة.
- كما ركزت السلطة في بغداد على اجراءات تأطير المجتمع وتغيــير امــاكن الســكن والتغيير السكاني فيها طوال ما يقرب من عقدين أو اكثر.
- تركيز السلطة على خطط الطوارىء فيها حيث اجرت "بروفات" عديدة في الشــوارع والمحلات، حتى دون مناسبة. وقد ترك ذلك اثراً سلبياً على الجماهير.
- احتفظت السلطة بما يكفي من امكانياتها القمعية والوحدات المسلحة الضاربة المــزودة باسلحة جيدة، وحتى الثقيلة، للدفاع عن قصور صدام ومواقع النظام المركزيـــة ولــم تزجها في الحرب.

انني اعتقد ان بغداد هذه ذات الجروح العميقة وذات الســعة والتنــوع والحيــاة المعطلــة (التحشدات الطلابية، العمالية،..) والتي لما تزل مناطق غير قليلة منها مهجورة الى حد ما حيــث لم يعد الجميع الى اماكن سكناهم، كانت بحاجة الى وقت أطول للنهوض والتفجر او الى قوة دفــع من خارجها.

اسباب الانتكاسة

دون الاغراق في تفاصيل الاحداث والثغرات هنا وهناك، يمكن اجمال اسباب الانتكاسة بما يلي:

- افتقار الانتفاضة الى التخطيط والى التخطيط المسبق والشامل والموحد، وكذلك افتقارها الى تنظيمات قادرة على تنفيذ اي خطة كبيرة، كما كانت تفتقر الى قيادة موحدة ومشبعة بروح المسؤولية البعيدة عن النظرات الضيقة – الحزبية أو القومية أو الطائفية، وتملك رؤيا مستقبلية واضحة وتطرح شعارات سليمة ضمن برنامج متفق عليه، شعارات جامعة ومتحركة تأخذ بنظر الاعتبار تعقيدات الوضع وتنوعه وتطوره، وتكون يقظة بعيدة عن نزعة أخذ الثأر وتأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات لتي يمكن تواجه الانتفاضة، داخلياً وخارجياً.
- يجري الحديث احياناً عن الدور السلبي لقوات التحالف، وبالذات امريكا، كسبب لانتكاسة الانتفاضة. إن التعويل على قوات التحالف وامريكا لانجاح الانتفاضة وبلوغ اهدافها الحقيقية، امر خاطيء من الاساس. فإذا امكن استثمار بعض التناقضات أو التوافق في المصالح فإن التعويل عليها غير وارد. فمن غير المتوقع أن تقف امريكا موقفاً داعماً لانتفاضة تأتي بسلطة لا تضمن مصالحها. وهي سوف تقف موقفاً معادياً لها وتستخدم شتى السبل الممكنة للحؤول دون مجيء سلطة لا تتفق طبيعتها مع مصالحها. كما انها ستقف موقفاً متفرجاً متربصاً عند وقوع انتفاضة مجهولة الهوية والنتائج بالنسبة لها.

ث ج: ما هي صورة المعارضة العراقية في الداخل؟ وهل هناك وضوح في التمييز ما بين مكوناتها المختلفة؟ وما تأثير الدعم المالي الذي تحظى به بعض اطرافها من قبل الولايات المتحدة الامريكية على سمعة ومكانة تلك الاطراف وعلى المعارضة ككل؟ وكيف تنظرون الى اهمية وتأثير تعاون ووحدة قوى المعارضة العراقية لازاحة نظام صدام حسين واقامة النظام الوطني الديمقراطي البديل؟

ابو فاروق: من الصعب لأي مناضل عاش في حالة الاختفاء وفي ظل النظام القائم ومع الوضع الراهن للمعارضة أن تتكون لديه صورة متكاملة عن وضع المعارضة في الداخل. لكن الانتفاضة القت بعض الضوء على وضعها ولو بصورة مبتورة وغير دقيقة ايضاً. وكشفت احداثها التي ساهم فيها الملايين، عن وجود معارضة شعبية واسعة في الداخل. لقد كانت الانتفاضة عفوية في طابعها العام، ترافقها اخطاء وثغرات جادة، ولكن معظم الحشود المساهمة فيها كانت تعرف الى اين تتوجه وماذا تريد! انها توجهت نحو مواقع النظام وهي تستهدف تصفيتها، بل اقدمت فعلاً على تصفيتها في الكثير من المدن ومناطق البلاد التي شملتها الانتفاضة، فهي تريد اسقاط النظام والتحرر منه. لقد اشتركت الحشود الجماهيرية حتى في المناطق التي كان عنصر التنظيم الحزبي،

او تواجد قواه ضعيفاً في اعمال تمثل في كثير من الاحيان اساليب عمل من تراث الماضي ونضالات الاحزاب والقوى الوطنية ونشاطاتها في السابق. كما نشأت ادارات واشكال من السلطة تعكس نوعاً من التنظيم رغم عدم ارتقائها الى مستوى متطلبات الوضع. وإذا ما استثنينا الوضع في اقليم كردستان، فالمرء كثيراً ما يسمع في الخارج، وخاصة المتتبع لاجتماعات قوى المعارضة في الخارج ونشاطاتها، باسماء عديدة لجماعات وقوى مختلفة، ولكن الانتفاضة لم تكشف عن امتدادات غير عدد ضئيل من هذه الاحزاب والقوى في الداخل (الحزب الشيوعي العراقي، المجلس الاسلامي الاعلى، حزب الدعوة) وربما جماعة اسلامية اخرى. واحياناً كان يُسمع باسماء تنظيمات جديدة لا يسمعونها في الخارج ولم يُسمع باسمائها في الداخل سابقاً، قوامها مناضلون منقطعون عن الحزب الشيوعي أو غيرهم، ومنهم من كان على هامش النضال وبينهم شبيبة جدد.

وبالقدر الذي يمكن التحدث به ويلقي الضوء على جانب من وضع المعارضة، وكمثل يمكن الاشارة اليه هو أن الحزب الشيوعي العراقي (قيادة الداخل) قد اصدر بياناً قبل الانتفاضة بحوالي الشهر ووزع البيان على نطاق لا بأس به ووجد تأثيره الملموس (كما وردت الاخبار في حينه). وقد وزع البيان في بغداد وخاصة في المحلات السكنية التي كانت مأهولة وفي مدن ومناطق كردستان. ووصل البيان الى البصرة قبل الانتفاضة بايام. ولكنه لم يصل الى اية مدينة في الفرات الاوسط إلا بعد الانتفاضة لاسباب فنية، علماً ان اول تظاهرة في الانتفاضة في مدينة الحلة كانت بمبادرة رفاق تنظيمات الحزب الشيوعي.وقد أُرسل نص البيان الى المكتب السياسي للحزب ولكننا لم نسمع بصدور بيان أو دعوة من الجهات السياسية الاخرى العاملة في الداخل قبل الانتفاضة. وقد كانت تسمع اصوات اذاعية مختلفة من الخارج ولكنها في كثير من الاحيان لم تكن تعكس الواقع بشكل دقيق.

وإذا كان للحزب الشيوعي تنظيمات او خطوط تنظيمية لها خطة مسبقة في هذه المدينة أو خطة ناقصة في مدينة اخرى أو في حالة ترقب في غيرها قبيل الانتفاضة، فقد أمكن جعل الجوامع مراكز تجمع وتحرّك بشكل عام، وللاوساط الدينية بشكل خاص.

واذا ما استثنينا وضع كردستان ومساهمة القوى المسلحة لاحزاب الجبهة الكردستانية (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والقوى الاخرى) والتي تحركت من المناطق الحدودية مع ايران نحو المدن وساهمت بشكل ملموس في الانتفاضة، فان احداث الكثير من المدن أو كلها (بما فيها مدن كردستان)، انبثقت من صلب جماهير المدن المنتفضة ومناطقها السكنية، وفي كثير من الاحيان لم تك مسلحو او ضعيفة التسلح.

من المؤسف انني لا املك معلومات موثوقة عن المجلس الاسلامي الاعلى او حزب الدعوة او غيرهما وعن تواجدهما التنظيمي والعملي بشكل ملموس ولا اسمح لنفسي بالحديث نيابة عنهما، ولكني اشير الى ما يلي:

رُفعت في بعض مدن الفرات أو الجنوب أو بعض محلاتها (النجف، العمارة،...) صور للسيد

باقر الحكيم أو شعارات ذات طابع طائفي واهازيج تعكس الاتجاهات الطائفية، كما تعكس الى حد ما نفوذ المجلس الاسلامي الاعلى (بصرف النظر عن اية رابطة تنظيمية لهذه الجماهير والاوساط مع المجلس في الخارج)، كما نشط حزب الدعوة في بعض المدن، وجرى تعاون محدود بين تنظيمات الحزب الشيوعي وجماعة اسلامية اخرى في احدى مدن الفرات الاوسط.

ان الضربات التي تلقتها وتتلقاها هذه القوى في الداخل والاعدامات التي تتوارد انباؤها، خاصة داخل القوات المسلحة، من الداخل والاخبار والمعلومات التي تعكسها بعض الصحف والاذاعات عن حقائق الاحداث والوضع في الداخل، هي الاخرى تلقي الضوء على جانب من أوضاع المعارضة.

اما عن تأثير الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة لبعض اطراف المعارضة فيجدر الذكر بان الموقف المتفرج للامريكان وقوات التحالف في اعقاب الحرب وابان الانتفاضة عندما كانت الطائرات العراقية توجه صواريخها وترمي بقنابلها على الحشود المنتفضة، ظلّ محفوراً في ذاكرة اوساط غير قليلة في الداخل.

وتستغرب بعض الاوساط المطلعة من قانون تحرير العراق ودور الواجهات الشكلية التي يُراد إعطاؤها للمعارضة في عملية التغيير في البلاد، او من تخصيص بعض المال للمعارضة، علماً ان هذه الامور يستغلها النظام للاساءة الى سمعة المعارضة ككل.

والى جانب هذا، فمواقف امريكا من سلوك اسرائيل والقضية الفلسطينية تستفز مشاعر اوساط جماهيرية واسعة، وهي الاخرى يجري استغلالها من قبل النظام.

كل ذلك يجعل اوساطاً واسعة داخل البلاد لا تشعر بالارتياح والاطمئنان من الامريكان وعدم جديتهم في اسقاط النظام وبالتالي عدم الارتياح لتلقي اوساط من المعارضة لاية مبالغ مالية من امريكا، كما انها تعتقد ان عدم تحالف قوى المعارضة من اهم اسباب بقاء النظام وتنظر بألم لعدم شعور هذه القوى بالمسؤولية بهذا الصدد رغم كل التجارب والمآسي.

آراء في المحنة والخروج منها:

مقابلات وشهادات من داخل الوطن

بمناسبة الذكرى العاشرة لاجتياح الكويت وما جرّ من عقوبات دولية وحرب مدمرة مازال شعبنا يقاسي ويلاتها، توجهت الثقافة الجديدة الى السيدين (شاكر) و(سعدي)، اللذين غادرا العراق مؤخراً ملتحقين بابنائهما في احد بلدان اللجوء، بطائفة من الاسئلة للتعرف على آرائهما بتطورات الأوضاع في العراق خلال السنين العشر الماضية كمثقفين ديمقراطيين عاشا الفترة.

كما توجهنا الى السيد (محمد) للتعرف على حقيقة تجربته كمجند سيق إلى جبهة حرب الخليج الأولى وعضو في حزب السلطة عاش أجواء الغزو وما اعقبه من عقوبات وحرب وانتفاضة فضلا عن معاناة الاعتقال. وبعد رحلة شاقة استطاع الانضمام الى أقربائه في الخارج.

ث ج: مرت عشر سنوات على اجتياح الكويت وما افرز من خراب دفع العراق عشرات السنوات إلى الوراء. كيف تفسرون ذلك القرار الجنوني بغزو الكويت ومن ثم تحدي قرارات مجلس الأمن وعدم الانسحاب؟ هل تتفقون مع الرأي القائل بان الاجتياح مؤامرة أمريكية استدرج إليها صدام حسين؟

شاكر: هو فعلاً قرار جنوني، والمسؤول عنه المقامر والمغامر وسيد التقديرات الخاطئة، المصاب بجنون العظمة وبآفات اخرى عديدة منها النرجسية والحماقة والسادية.. الخ والمتبرئ من كل القيم الانسانية شأنه شأن "اخا طرطر" الذي لا يعترف بالخطأ الذي يرتكبه، بينما هو واضح للآخرين. وهو على استعداد لتكراره، فهو يتصور بانه إن لم ينجح هذه المرة فان النجاح سيكون حليفه المرة القادمة، وان القسطنطينية لم تسقط في اول غزوة!

اما ان يكون غزو الكويت مؤامرة امريكية استدرج لها نظام صدام حسين او انه كان ضليعاً فيها لغرض تدمير القدرات العسكرية العراقية فلا اعتقد ذلك. فالامريكان كانوا على استعداد

لاستمرار التعاون معه لو اكتفى بالاستيلاء على بضعة كيلومترات من ارض الكويت تحتوي على بضعة آبار نفطية (حتى المطلاع) وضم جزيرتي وربة وبوبيان بايجار اسمي طويل الأمد. اعتقد ان السفيرة كلاسبي في مقابلتها الاخيرة معه كانت تلمح الى ذلك عندما قالت له انهم لا يتدخلون في المشاكل الحدودية بين الدول العربية.

القرينة الاخرى قولها عندما سألها احد الصحفيين في مؤتمر صحفي في لندن "كيف لم تأخذوا بالحسبان احتمال غزو الكويت؟" فأجابت: "لم نتصور، لا احد كان يتصور انه سيأخذ كل الكويت" أي انه لو اخذ جزءاً منه لتغاضوا عن ذلك. ولكنه مقامر صدام حسين مستهتر بمصائر الشعوب فقرر اغتصاب الكل وتصور ان الامريكان سوف يسكتون على مضض، لأنهم لن يجازفوا بخوض حرب اخرى بعد تجربة فيتنام بعيداً عن حدودهم، وان فعلوا فسيلحق بهم شر هزيمة!

القرينة الاخرى تصريح طارق عزيز بان القرار متفق عليه كان بهذا المعنى ثم غيره صدام في آخر لحظة دون استشارة احد. وقيل ان ثلاثة فقط كانوا على علم به.

الامريكان كانوا على استعداد لمكافأة صدام على خدمته لهم في الحرب التي شنها على ايران باعطائه جزء من الكويت ونفطه. اما ان يغتصب كل الكويت فهذا ممنوع. ظل صدام لأخر لحظة متصوراً ان الامريكان لن يضربوه، بينما كان من الواضح انهم سيفعلون ذلك. ولعله فضّل تدمير قوة العراق على ان يستمر في الحكم فان مسؤولين امريكان كانوا قد صرحوا بانهم مستعدون للتعاون مع صدام بدون قوته، او الابقاء على القوة العسكرية العراقية بدون صدام.

اما ان الهدف الامريكي كان تدمير قوة العراق العسكرية فلا. لماذا يفعلون ذلك وصدام حليفهم؟ اما اذا شق عصا الطاعة وحاول الاستيلاء على الكويت ومن ثم السعودية والخليج والثروة النفطية في المنطقة، فهذا امر مختلف.

ث.ج: هناك شبه كبير بين سلوك صدام وسلوك هتلر، ويقال انه من المعجبين به وبكتابه "كفاحي".

سعدي: بودي اولاً أن أحيي نهج مجلتكم خلال السنوات الاخيرة في نشر ثقافة تقدمية بعيدة عن التعصب والتزمّت، ويسرني اهتمامها بمشاكل الوطن والمواطن الذي يعاني الامرين في حياته اليومية وتعزيز الامل بغد افضل. ولكم الشكر على دعوتي للاجابة على اسئلتكم الوجيهة عن مأساة شعبنا وآفاق خلاصه المنشود.

يعاني الوطن من خراب ارجعه عشرات السنين الى الخلف. ولايعود ذلك فقط الى الغزو الجنوني للكويت قبل عشر سنوات، بل تمتد بدايات الخراب الى تسلط الفئة الحاكمة بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨. فلم تكن تهتم سوى بالاستئثار بالسلطة والتمتع بامتيازاتها، وبالتالي حرمان المواطنين من الحقوق الاجتماعية والسياسية، على قلتها، وغلق الباب امام الآمال بتحقيق حياة دستورية ديمقراطية ناضل وضحى الكثيرون في سبيلها منذ ثورة العشرين وما تلاها. وإذ لا يتسع المجال لاستعراض كل تفاصيل هذا الخراب، لا بد من الاشارة الى عواقب الحرب مع ايران، والحرب ضد

الاخوان الاكراد، واجراءات التهجير والابعاد لعشرات الالاف، والمحاكمات القرقوشية والاعدامات في الساحات العامة، فضلاً عن التعذيب الرهيب الذي تعرض له من عارض او خالف الدكتاتورية، سواء كان يمينياً او يسارياً او وسطياً. لقد بلغت حالة عراقنا درجة بعث النزعات العشائرية والطائفية التي كانت قد انحسرت تلقائياً بالتدريج، هذا اضافة الى التردي في مختلف المجالات. كل هذا سبق غزو الكويت وعواقبه. ومن الصعب الركون الى عامل او باعث واحد في تفسير تلك الخطوة الجنونية. ولكن الطبيعة الدكتاتورية للحكم هي الاهم بين اسباب الغزو الكارثي.

ومن يتابع شؤون المنطقة لا تخفى عليه ضخامة مصالح الغرب، ولا سيما امريكا، فيها. هذه المصالح تحتل المقام الاول في رسم سياسات الغرب في المنطقة بحرص دائم على ادامتها. وللغرب في الشرق الاوسط من اجهزة مخابراتية ومؤسسات اعلامية ووسائل اخرى تساعد في ضمان هذه المصالح بتوجيه الاحداث والسياسات بما يخدمها بحيث لايفلت الزمام.

في ضوء ذلك لا استطيع الجزم أن اجتياح الكويت كان مؤامرة امريكية استُدرج نظام صدام اليها او كان ضليعاً في المؤامرة، كما يقول البعض. لكني لا استطيع استبعاد الدور الامريكي قبل الازمة ومنذ بدايتها.

محمد: تحوّل العراق الى (بلد قرارات وليس الى بلد قوانين). ومن المعروف أن القرارات كلّها محصورة بصدام وحده، الذي يحاول بحكم مرض جنون العظمة أن يرسم للعراقيين حتى خطط استعمال المراحيض، وهذا ما جاء في العديد من خطبه في القرى. وصدام محكوم ايضاً بتربية قروية تشير كل المصادر الى انها فقيرة، جانحة، عنفوية، لا تعرف النظام. والقرار الجنوني لغزو الكويت قرار صدام وحده، إذ ما من أحد، مهما بلغت درجة مسؤوليته يجرؤ على إتخاذ قرار خطير مثل هذا غير صدام. مثلاً اصدر عدنان خير الله عندما كان وزيراً للدفاع عفواً عن الهاربين، الغاه صدام ببساطة فتورط عدنان إذ نالوا على اثر الغائه من قبل صدام أقصى وأقسى العقوبات. وينسحب هذا الى تحدي قرارات مجلس الامن وعدم الانسحاب، ثم الانسحاب، والتشبث بالاسلحة، ثم كشف الاسلحة، الى آخر هذه المحاولات التي تؤكد جنون العظمة لدى صدام، وطبيعته القروية المتخلفة تقيس كل شيء بمعيار القوة والثراء والانتصارات، حتى لو كانت وهمية، عبر الحروب. لا اتفق كلياً أن الاجتياح مؤامرة أمريكية استدرج اليها صدام لسبب أساسي: فهو يدعي أنه (عبقري) و(قائد ميداني وفكري) وهذا ما تؤكده الزمرة المحيطة به، فكيف لعبقري أن يستدرج الى هكذا مقتل؟! وبعد أن (اكتشف) هو والمعنيون معه أنها (مؤامرة)، لماذا لم يحافظوا على الحد الادنى من كرامة الشعب العراقي حال اكتشاف هذه (المؤامرة)؟ إن الرأي القائل أن الاجتياح مؤامرة امريكية استدرج اليها صدام يعلق أخطاء وخطايا هذا الطاغية على شماعة امريكا، فكأنها قادرة على عمل كل شيء في آن!! صدام هو المسؤول عن الغزو ونتائجه.

ث ج: كيف عشتم ظروف الحرب الجوية وما تلاها من انتفاضة شعبية شملت جميع محافظات الجنوب وكردستان وبدا النظام على وشك الانهيار التام، لكن بغداد وبعض المحافظات الاخرى لم تتحرك بنفس الزخم، ما هو تعليلكم لذلك؟ والى ماذا تعزون الاسباب الرئيسية لانتكاستها؟

شاكر: كانت ظروفاً صعبة بانقطاع الماء والكهرباء والبانزين وكانت الانتفاضة املنا في الخلاص من جور صدام. اما لم لم تشمل الانتفاضة بغداد فهذا سؤال تصعب الاجابة عليه، ربما لأن قوة النظام في بغداد اكبر ولم تحصل الشرارة المطلوبة.

اما الاسباب الرئيسية لفشلها فهي حسب تصوري وطبق ما جاء في النقد الذاتي المذاع من اذاعة المعارضة في دمشق:

١. غياب القيادة الموحدة وتخلفها عن الحركة الجماهيرية.
٢. اخطاء بعض القياديين في وصفها بانها ثورة اسلامية شيعية.
٣. اندساس عناصر مخابراتية بين الجماهير ذهبت من بغداد الى النجف وكربلاء روجت لشعارات طائفية.
٤. اخذ السلاح من الجنود المستسلمين واخلاء سبيلهم، بينما كان الاصح ضمهم بالبستهم واسلحتهم الى صفوف الجماهير المنتفضة.
٥. البقاء في المحافظات وعدم التوجه الى بغداد. نفس الخطأ الذي ارتكبته كومونة باريس اذ اكتفت بالسيطرة عليها، دون الزحف الى الاطراف.
٦. موقف امريكا والدول المجاورة السلبي من الانتفاضة.

سعدي: التأزم بدأ في العراق، وخاصةً، في بغداد، في النصف الاول من كانون الثاني ١٩٩١ حين حدد مجلس الامن يوم ١٥ منه موعداً نهائياً لانسحاب قوات النظام من الكويت. فاخذ الناس بمغادرة بغداد، منذ صدور الانذار، الى المحافظات المجاورة، وقد تزايدت اعداد المغادرين يوماً بعد يوم، فتعطلت الحياة الاقتصادية والدوائر الرسمية، بما في ذلك دوائر الشرطة. وبحلول ١٥ كانون الثاني، اقفرت بغداد من معظم اهاليها. لقد قررتُ البقاء في المدينة في بداية الامر. ثم بدأ القصف في ليلة ١٧ كانون الثاني. كان دوي الانفجارات رهيباً وجوبهت الطائرات المغيرة بمقاومة كثيفة. وما أن مضت ساعتان، حتى انقطع التيار الكهربائي والاتصال التلفوني لأن القصف استهدف محطات التوليد والبدالات. فساد المدينة ظلام دامس. عندئذ قررت مغادرة بغداد حال بروز خيوط النهار الاولى.

لقد خلت بغداد فعلا من مظاهر سيطرة الحكومة طيلة حوالي الشهر، فبدا لي ولبعض الاصدقاء ان بامكان قوة عسكرية صغيرة او جماعة منظمة مسلحة حتى باسلحة خفيفة أن تفرض سيطرتها على المدينة، خاصة بعد سماع اخبار الانتفاضة في الجنوب واتساع نطاقها. لقد توقف البث التلفزيوني، اما الاذاعي فكان شديد الضعف إذ استخدمت اجهزة وزارة التربية الاذاعية بعد تعطل الاذاعة المركزية، فكان الاستماع اليها ضعيفاً حتى في بغداد، وخلت مقرات حزب السلطة من المنتسبين، وكذلك مراكز الشرطة التي لم يبق فيها الا نفر قليل. عدت الى بغداد بعد ايام لتفقد بعض الاقارب الباقين فيها وكذلك بيتنا. فلم اشاهد في الشوارع شرطياً واحداً، وقليلاً من الناس والسيارات، خاصة وان البنزين صار فاحش الثمن بعد قصف المصفى. لقد كانت مغادرة اكثر سكان بغداد دليلاً على عدم الثقة بالسلطة ونفوراً منها. وقال لي احد اعضاء حزب السلطة ان اسوأ ليلة في حياته كانت حين وصلت الانتفاضة الى بلدة المحمودية (التي لا تبعد سوى ٣٠ كم

عن بغداد) وقال: كان بوسع الفي شخص من رجال الانتفاضة اقتحام بغداد حتى باسلحة خفيفة وهراوات، ولكن القدر لم يحكم علينا بالموت بعد، كما قال.

سكان بغداد والمحافظات الاخرى التي لم تنتفض ليسوا اقل نفوراً ومقتاً للنظام من اهالي المحافظات الجنوبية وكردستان. لكن غياب التنظيم القادر على حشد وتوجيه الناس ثم تحمل مسؤولية استلام السلطة هو العامل الاساسي في عدم انتفاضة هذه المحافظات. لقد ساعد على انتفاضة الجنوب ما شهد من انكسار للجيش وتهاوي معنوياته واكتساح القوات الغربية لبعض مناطقه مما خلق انطباعاً بقرب انهيار السلطة، فدب الذعر في اجهزتها الحزبية والامنية وهرب اشرس ازلامها فخلت الساحة. ورغم عدم انتفاض اهالي بغداد ومحافظات اخرى فانهم لم يظهروا اي دعم أو تأييد للسلطة.

ث.ج: كيف عشتم، استاذ محمد، ظروف الحرب الجوية والانتفاضة؟ ماذا كانت مشاعر العسكريين والحزبيين في تلك الفترة؟

محمد: اثرياء العراق، ومنهم المقربون من صدام، لم يعانوا الكثير من ظروف الحرب الجوية، إذ كانت تتوفر لديهم السيارات الكافية والوقود الكافي للهروب الى اماكن بعيدة عن القصف. أما الفقراء فقد عانوا الكثير الكثير من إنقطاع الكهرباء والماء والهاتف وحتى وسائط النقل الى الاسواق التي ما عادت اسواقاً قدر ما صارت بؤراً لاستنزاف كل ما امتلكه هؤلاء من كدّ أعمارهم خلال ايام قلائل.. كانت مشاعر العسكريين تجسدها كلمة واحدة هي "الاحباط" ولا وجود في الشارع لشيء اسمه (حزبيين). لقد إختفى هؤلاء كالفئران التي شعرت بالخطر.

ث.ج: لماذا لم تنتفض الموصل في آذار ١٩٩١؟

محمد: الموصل خلت في تلك الايام من مظاهر السلطة كالشرطة. حتى المحافظ هرب بعائلته الى قرية لعشيرة البوبدران. لم تنتفض الموصل لأن العسكريين الفارين من الكويت قالوا إن الانتفاضة هناك ترفع شعارات طائفية صريحة، لا بل أن بعض هذه الشعارات قد أسرف في طائفيته الى حد مؤلم. وحسب علمي أن ما من أحد في الموصل استساغ هذه الشعارات . هل من المعقول أن يستبدل الدكتاتور بنظام طائفي؟ إن المنتفضين في الجنوب غفلوا، أو تغافلوا، لا ادري، عن حقيقة كبيرة وخطيرة وهي ببساطة أن اكثر من ٥٠% من ضباط الجيش العراقي هم من الموصل وان اكثر من ٣٠% من المسؤولين في إدارة صدام حسين من هذه المحافظة. المنتفضون في الجنوب لم يستفيدوا من هذه الحقيقة من خلال رفع شعارات وطنية، بعيدة عن الطائفية يمكن أن تستقطب أهالي الموصل وهم الأكثر تأثيراً في هيكلية النظام، والأكثر رغبة في الاطاحة بالطاغية الآن. لقد قتل المنتفضون في الشمال هذه الحقيقة ايضاً عندما رفعوا شعارات الانفصال عن العراق. إنها اخطاء تاريخية لا يتحملها أهالي الموصل.

ث ج: يعيش الشعب العراقي وضعاً انسانياً مأساوياً على جميع الاصعدة، كيف تنظرون الى مسؤولية كل من النظام والحصار الدولي عن هذه المعاناة؟ وكيف تفسرون ضعف تأثير

برنامج النفط مقابل الغذاء في تحسين الاوضاع المعاشية في وسط وجنوب العراق بعكس كردستان العراق؟

شاكر: ان ما يعانيه الشعب العراقي من تدهور اقتصادي-معيشي وصحي وامني هو نتيجة السياسة الخاطئة بل المجرمة لحكامه. وقد تأثرت بذلك خصوصاً الطبقات الشعبية المتوسطة والفقيرة. ولكن حتى الطبقة العليا المستفيدة لم تنج من آثار هذا الحكم المقيت. فالهاجس الامني والصعوبات الاخرى كتحديد السفر تشمل، ولو بدرجات مختلفة، الجميع. والكادر الحزبي المستفيد مهدد على الدوام بالتصفية ويؤرقه احتمال انهيار النظام، وهو غير مقتنع بسياسة صدام وطموحاته الجنونية.

اما العامل الدولي فهو ثانوي والسياسة الامبريالية المعادية للشعوب هي هي ولم ولن تتغير وهي غير معنية بمعاناة الشعب العراقي. هناك الاحزاب والحركات التقدمية في هذه الدول والتي تقف مع الشعوب ولكنها لا تملك صناعة القرار.

ان افضلية الوضع في كردستان العراق (مثلاً نسبة وفيات الاطفال التي اعلنت مؤخراً لهو دليل على عقم محاولة تعليق معاناة الشعب العراقي على شماعة الحصار). الماساة لا تكمن في الحصار المفروض علينا وانما في استمرار حكامنا في الحكم. هذا هو السبب اما الحصار فهو نتيجة.

سعدي: تشتد معاناة شعبنا بسبب الحصار الذي استطاعت امريكا ان تفرض استمراره بعد تحرير الكويت وكذلك بسبب سياسات نظام صدام الخرقاء وممارساته الوحشية اضافة الى ذلك فان الفساد الاداري يزداد اتساعاً يوماً بعد يوم. فقد تفشت الرشوة، وخاصة العمولات غير المشروعة المدفوعة لرموز النظام واقاربهم (أمثال عدي، وعلي كيمياوي وطارق عزيز وسعدون حمادي) لقاء عقد صفقات لاستيراد اغذية وادوية سيئة النوعية وغالية السعر، ويفضل النظام عقد صفقات مع شركات تعود الى دول واشخاص من مؤيديه رغم قلة كفاءة هذه الشركات واسعارها الغالية (بعض هذه الشركات الروسية مثلاً مملوكة لاقارب بريماكوف وجيرونوفسكي وسواهما). كل ذلك يقلل من التأثير الايجابي لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء على الحالة المعاشية في وسط وجنوب العراق بالمقارنة مع تأثيره الواضح في كردستان.

محمد: النظام وحده مسؤول وبشكل مطلق عن معاناة الشعب تحت وطأة الحصار الدولي بعد أن فقد النظام كل مؤهلاته كنظام لا يسمح للهيئات الدولية ان تستكمل إجراءاتها في التأكد من نظافة العراق من اسلحة الدمار الشامل. الشعب محروم من الحريات التي يجب أن يتمتع بها كل شعب. فهو بين حجرين، حجر الدكتاتور وحجر مجلس الأمن الدولي الذي يتراخى بمرور الزمن قبضته حول عنق الدكتاتور، وهذا يشد من قبضته على عنق الشعب يوماً بعد يوم. يمكنكم تخيّل ما يجري من خلال مثال واحد هو أن النظام يوزع المساعدات الانسانية الممنوحة للشعب العراقي على أفراد اجهزته الأمنية وحرسه الخاص. إنهم الفئة التي يجب أن (تعيش) حسب النظام أما بقية أفراد الشعب، البقية الجائعة، فهي ورقة النظام الدولية التي يتاجر بها في كل المحافل وعلى شتى الأصعدة، إنهم (رهائن) النظام!!

ث ج: ما هي نظرتكم الى الشخصيات السياسية والجمعيات والهيئات العربية والاجنبيسة التي تطالب برفع الحصار عن العراق دون تمييز بين النظام والشعب وتستقبل بحفاوة من قبل الاجهزة الرسمية للنظام؟

شاكر: هذه الشخصيات والجمعيات العربية والاجنبية التي لا تفرق بين الشعب العراقي والنظام الحاكم اما ان تكون مضللة ولا تفهم المشكلة فهما صحيحا، او ان تكون عميلة للنظام وما ينفقه عليها بسخائه المعروف. الغريب ان ينحو هذا المنحى الحزب الناصري المصري القريب من الشأن العراقي والحزب الشيوعي الروسي، على العكس من موقف الاخير من انقلاب شباط ١٩٦٣ وكان موقفا صحيحا مبدئيا ومشرفا.

سعدي: من المؤسف ان تطالب اوساط سياسية وثقافية عربية برفع الحصار واهمال ما يعانيه شعبنا الذي يتحمل وحده عواقب هذا الحصار فوق ممارسات النظام الغاشم الذي يتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية على هذه المحنة الرهيبة. فلا عجب من حفاوة اجهزة السلطة بممثلي هذه الاوساط المتسترة عمليا على انتهاك ابسط حقوق الانسان في بلادنا واهدار مواردها وثرواتها وجر البلاد الى التخلف والدمار. فهذه الاوساط تشيع في بلدانها صورة زائفة لنظام صدام بكونه يتحدى جبروت امريكا، رغم ان سياساته الحمقاء تعطي ذريعة لامريكا وبريطانيا لاطالة عذابات الحصار.

محمد: هؤلاء يخونون تأريخيا إنسانية الانسان في العراق من أجل مصالحهم الشخصية.

ث ج: ما رأيكم بشعار رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب وتشديد الخناق العسكري والسياسي والدبلوماسي على الدكتاتورية؟

شاكر: اؤيد شعار رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب وتشديد الخناق على الدكتاتورية وان كان التطبيق العملي لذلك صعبا.

سعدي: أثبتت تجربة السنين العشر الماضية بطلان الوهم بان الحصار كفيل بزوال النظام الدكتاتوري. فهو لم يتأثر به بل اصاب أذاه شعبنا بمأساة طال امدها. وفي ظل الحصار نفسه، اخذ النظام فعلا بتعزيز مواقعه داخليا واختراق نطاق العزلة الخارجية شيئا فشيئا. لذلك ارى ان شعار رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب كليا وتشديد الخناق عسكريا ودبلوماسيا على الدكتاتورية شعار صائب تماما، لكني اضيف اليه رفع الحصار الثقافي ايضا (كتب، مجلات، اجهزة علمية الخ..) مع فرض حصار اعلامي على المؤسسات التي تخدم سياسة النظام.

محمد: لا اراه شعارا قدر ما هو حقيقة يجب أن تحصل بأسرع ما تكون السرعة.

ث ج: يبدو الشعب العراقي في حالة انهاك مادي ومعنوي، ويتفكك نسيجه الاجتماعي وتتهاوى منظومة القيم الاخلاقية والثقافية التي كانت سائدة في السابق. فكيف يمكن ان يتحقق، برأيكم، التغيير؟ وما هي نظرتكم الى دور العامل الخارجي؟

شاكر: الشعب العراقي ليس منهكا، وتزداد مقاومته للنظام كل يوم والتغيير آت لا محالة. اما

متى وكيف فمن الصعب التكهن بذلك: انتفاضة اخرى ناجحة تستفيد من اخطاء الانتفاضة السابقة. فثورة اكتوبر الناجحة سبقتها ثورة ١٩٠٥ الفاشلة. اما منظومة القيم الاخلاقية والثقافيـــة فســوف تعود على مستوى افضل من الماضي بعد انهيار النظام.

نظرتي الى دور العامل الخارجي انه ثانوي، واحمل النظام المسؤولية الاولى عن عمليـــات القصف الجوي المستمرة التي تقوم بها القوات الامريكية.

سعدي: شعبنا لا يعاني من الانهاك المادي والمعنوي الذي تصفونه فقط، بل كذلك من عواقب فقدان قيادة موحدة تنطق بلسانه في الخارج وتقود المعارضة لتحقيق التغيير الذي ينشده الشـــعب بفارغ الصبر. شعبنا متعدد الاديان والقوميات والطوائف والاتجاهات الفكرية والسياسية، فليس من الصواب تجاهل هذا التنوع وليس من حق اية جهة او فئة الادعاء بانها الممثل الوحيـد والمعـبر الوحيد عن مصالح شعبنا. وليس من خيار لخلاصنا من هذه الدكتاتورية وما شاكلها، بإقامة بديـل ديمقراطي تعددي يوفر الحرية والأمان وسيادة القانون، الا ان يعترف كل منا بوجـود الاخريـن وحقهم الكامل بالمساواة في الحقوق والواجبات، والاتفاق على حل الخلافات والتناقضات بصـورة سلمية وتقديس الممارسة الانتخابية الحرة النزيهة لاختيار ممثلي الشعب وقادة البلاد.

واغتنم هذه المناسبة لمناشدة فصائل المعارضة في الخارج، باسم المعارضة في الداخـل، ان توحد نشاطها وفق برنامج يحظى بالاجماع وتعمل بهمة عالية وتجرد من المصالح الضيقة وبذلـك تسهم في رفع معنويات الناس وقيادة نضالهم في سبيل الخلاص من الدكتاتورية. فالعامل الداخلـي هو الاساس اما العامل الخارجي فله اهمية في عالم اليوم، وخاصة في الشأن العراقي الذي صـار دوليا بعد حربي الخليج، لكنه يظل عاملا ثانوي الاهمية بالمقارنة مع العامل الداخلي الذي لا يمكن تفعيله الا بعد تعاون فصائل المعارضة وتصاعد نشاطها في الوطن.

إن النظام اخذ يستند الى دعم بعض القوى الدولية لتعزيز تسلطه على الشعب، هذا بالاضافـة طبعا الى ما لديه من سلاح وموارد يسخرها لادامة تسلطه. ولكن المعارضة ايضا يجب الا تـهمل العامل الخارجي بل تستفيد منه، لكن عليها ان تأخذ بالحسبان ان للاسـتعانة بالعـامل الخـارجي مخاطر على مستقبل البلاد، كما انها تسيء احيانا الى سمعة المعارضة والثقة بـها فـي الداخـل فينبغي التعامل مع العامل الخارجي بحذر شديد ووعي وعدم التفريط بحقوق ومصالح شعبنا.

الغارات الامريكية والبريطانية تزهق ارواح عسكريين ومدنيين ابرياء وتخرب منشآت يعيـد النظام بناءها على حساب الميزانية العامة دون ان تؤدي الى زعزعة كيانه. فما غايتها حتى الآن؟

محمد: كل الشعوب التي عانت الحروب حصل فيها هذا الأمر.وأرى أن التغيير يحتاج الـى زمن طويل وعلى شتى الأصعدة، ألتي أراها حسب أولوياتها: دستور دائم، قضاء مستقل وأميـن، جهاز تعليمي يتواكب مع تطورات التعليم في دول العالم الأخـرى، حريـة الصحافـة، حريـة الاحزاب، نبذ العنف، وتطول القائمة بعد هذا.... قد يساعد العامل الخارجي فـي التطويـر دون شك، ولكن على الشعب العراقي أولا أن يكون مستعدا للتغيير.

ث ج: ما هي العوامل التي ادت وتؤدي، حسب نظركم، الى بقاء النظام؟

محمد: العامل الأول هو الحماية الشخصية لصدام . العشيرة، فخذ (البيجات)، الذي ينتمي اليه صدام مع أفراد عائلته هو السور الأول المحيط بالدكتاتور. يليه سور ثان هم أفراد عشيرة (البوناصر)، يليه السور الثالث، أفراد الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز (الأمن الخاص) الذي يتألف من عناصر منتخبة من العشائر الموالية للنظام، ثم سور خامس الحرس الجمهوري، والسور السادس هو الجيش ثم آخر وأضعف الاسوار التي يعول عليها النظام كثيرا هم أعضاء الحزب الذي ما عاد يحظى إلا بدور رقابي على الشعب وتتداعى منظماته عند أول هزة كما حصل في إنتفاضات الجنوب والشمال وإنتفاضة محافظة الأنبار على إثر إعدام اللواء الركن محمد مظلوم الدليمي. العامل الثاني هو سياسة الترهيب والترغيب وشراء الذمم والضمائر. والنظام بارع جدا في هذا المجال. العامل الثالث: الاعلام الداخلي والتعتيم على إعلام الخارج وعدم السماح للمواطنين بالاطلاع على ما يجري في العالم الخارجي من خلال (الساتلايت) و(الانترنيت) وغيره من وسائل الاعلام. المواطن مضطهد الآن بإعلام السلطة. العامل الرابع هو عدم وجود معارضة فاعلة ومنظمة في الداخل. مظاهر المعارضة في العراق عفوية غالبا وبدون سند فعال من الخارج.

ث ج: ما رأيكم بالاوضاع في كردستان العراق؟ وما تأثيرها على الاوضاع في الوسط والجنوب؟

شاكر: الاوضاع في كردستان منذ القتال بين الفصيلين الرئيسيين –مسعود وجلال – مثار الاسى والحزن للعراقيين وتسبب الاحباط للكثيرين. كان من الممكن ان تكون مثالا يحتذى به.

سعدي: تصلنا اخبار ما تحقق في كردستان العراق من تطور في النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية، وما يتوفر هناك من مقدار غير قليل من الحرية العامة والسياسية، فنفرح لذلك ونتمنى المزيد من هذا التطور وان يتسع نطاق الحرية ويتعمق بتداول السلطة. لكننا نحزن كثيرا للخصام والاحتراب بين الحزبين الحاكمين في الاقليم بدل الاتفاق على اقامة كيان ديمقراطي موحد يمارس المسؤولية تجاه المجتمع. فهناك قناعة واسعة ان لم تكن عامة، خارج كردستان، بان ما يجري هناك يؤثر تأثيرا قويا على اوضاع العراق عامة، وان وجود الاحزاب الكردية ضمن اطار واهداف خاصة بكردستان اولا، وعملها ضمن نطاق المعارضة العراقية، هما من العوامل الرئيسية في تحقيق الاهداف الوطنية المنشودة.

محمد: أحترم بشكل كبير تجربة الاخوان الأكراد في الشمال، وأدعم بشكل مطلق حريتهم في التغيير، ولكنني أشعر بالحزن حقا من حالة الأقتتال بينهم. المواطن العراقي غالبا ما يلجأ الى الشمال للسفر الى خارج العراق، وكلما كانت المنطقة آمنة، شجع ذلك الآخرين على اللجوء. لا أنظر الى كردستان إنها محطة سفر، إنما أراها منطقة إستجارة ولجوء مؤقت للمضطهدين في الداخل، مؤهلة للتحول الى منطقة إستيطان آمن لمضطهدي الداخل مؤقتا لولا الاحترابات الحزبية وهذا ما اتمناه حقا وصدقا.

ث ج: ما هي صورة المعارضة العراقية في الداخل؟ وهل هناك وضوح في التمييز ما بين مكوناتها المختلفة؟ وما تأثير الدعم المالي الذي تحظى به بعض اطرافها من قبل الولايات

المتحدة الامريكية على سمعة ومكانة تلك الاطراف وعلى المعارضة ككل؟ وكيف تنظرون الى اهمية وتأثير تعاون ووحدة قوى المعارضة العراقية لازاحة نظام صدام حسين واقامة النظام الوطني الديمقراطي البديل؟

شاكر: مما يثير الاستغراب والحزن والاسى ايضا فرقة المعارضة العراقية في الخارج. فالاتفاق يبدو لنا في الداخل سهلا: اسقاط النظام واقامة حكم ديمقراطي تداولي ينبثق من انتخابات حرة نزيهة. لماذا لا تتم وحدة المعارضة على هذه الاسس السليمة؟ ذلك مدعاة استغراب الجميع.

وبالنسبة للدعم المالي من قبل الولايات المتحدة، فلحسن الحظ الفصائل الرئيسية للمعارضة غير متهمة بذلك. وان تعاون هذه الفصائل مع الفئات الاخرى متروك لها وهي قضية تاكتيكية. القضية الاساسية هي التعاون على اسقاط النظام وفي سبيل ذلك لا باس عندي من التعاون مع الشيطان – بشروطي طبعا!

ولا بديل عن تعاون ووحدة فصائل المعارضة (خصوصا الرئيسية منها) لتحقيق المهمة النبيلة لاسقاط النظام واقامة النظام الوطني الديمقراطي البديل.

سعدي: لابد من القول ان للمعارضة الموجودة في الخارج صورة غير سارة لدى المعارضين والمتتبعين في الداخل، والسبب، الذي اشرت اليه، هو تشرذمها وعدم التنسيق والاتفاق بينها علىاهداف وطنية موحدة وكيان موحد ينطق باسمها كي يعتبره المواطنون مرجعية في كفاحهم. فاوضاعها تبعث على اليأس الى حد كبير في نفوس اهل الداخل، وتستغل السلطة الغاشمة هذه الاوضاع فتضخم هشاشة وعدم مصداقية ونزاهة معارضة الخارج. وسبق ان اشرت الى اهمية توحيد صفوف المعارضة.

محمد: صورة قوى المعارضة في الداخل شاحبة لدى المواطن العراقي الذي لا يسمع من هذه القوى غير أخبار اجتماعاتها في عواصم الدنيا البعيدة عن مأساته. صورة قوى المعارضة العراقية مشوهة أيضا في ذهنية مواطني الداخل بعد أن طال بها زمن المعارضة دون أن تفعل شيئا حتى ليجد المرء يأسا من جنواها خارج الوطن والنار تلتهم كل شيء في دلخله. نعم يميز العراقي بين هذه الأطراف، من خلال الاذاعات التي يعجز النظام العراقي عن مصادرتها، ولكن ما جدوى التمييز المعرفي الاعلامي إزاء عجز المعارضة في الخارج عن المساهمة في تغيير الداخل!؟

ث ج: هل تتلمسون وجود نشاطات منظمة للمعارضة في الداخل؟ ما اشكالها؟ وما هي ابرز اماكن وقوعها؟ وما هو تأثيرها الشعبي؟

شاكر: لا شك بوجود نشاطات منظمة للمعارضة في الداخل يتناقلها الناس، كما يرويها احيانا افراد حزب البعث وساحة هذه الاعمال لا تقتصر على المنطقة الجنوبية بل تشمل الموصل والرمادي وبغداد (الثورة خصوصا) وهي تبث النشوة والارتياح في قلوب الناس والرعب في قلوب ازلام السلطة.

سعدي: اسمع احيانا عن فعاليات ضد بعض مقرات حزب السلطة ودوائر أمنها وبعض

كوادرها. ولا ادري ان كانت هذه الفعاليات من قبل المعارضة المنظمة ام مبادرات تلقائية للجماهير تعبيرا عن سخطها ونفورها من النظام.

محمد: أرجو إعفائي من الاجابة عن هذا السؤال.. لم ألمس أي نشاط منظم وواضح للمعارضة العراقية في الداخل.. وكي لا أتهم من قبل المعارضة، أكاد أقول أن نشاطها صفر في الداخل، وأن ما تسمعونه عن مظاهر معارضة للنظام هو نشاط عفوي لمواطنين لا علاقة لهم بأي طرف معارض.

ث ج: ما هو صدى النشاطات التي تقوم بها المعارضة في الخارج؟ هل يمكن سماع اذاعات المعارضة في الداخل وهل هناك متابعة لها؟ وما هو الانطباع عن الاخبار والتحليلات التي تبثها؟

شاكر: العراقيون مشهورون بالاستماع الى الاذاعات الخارجية. اذاعات المعارضة تسمع بوضوح تام ويستمع اليها الناس يوميا ويتناقلون اخبارها. وحسب رأي الكثيرين (ولا يقتصر ذلك على الشيوعيين) فان احسنها هي اذاعة الحزب الشيوعي. اذاعة العراق الحر الامريكية تسمع ايضا وتغطي كل تفاصيل الشأن العراقي. فهي من هذا المنطلق ايجابية. وهناك اذاعة العراق الحر (اسلامية) والمستقبل (الوفاق الوطني).

سعدي: لا استطيع ان اجيب على هذا السؤال بمعرفة كافية.

ث ج: هل كان بامكانكم، وانتم في الداخل، متابعة اخبار ونشاطات الحزب الشيوعي العراقي؟ ما هي النظرة لمكانته ودوره السياسي الراهن والمستقبلي؟ وما هي ملاحظاتكم عن سياسته وشعاراته الاساسية وخطابه؟ وهل سمعتم بعملية الديمقراطية والتجديد التي شرع بها الحزب منذ المؤتمر الوطني الخامس عام ١٩٩٣ وكيف تقيمونها؟

شاكر: نتابع اخبار ونشاطات الحزب الشيوعي العراقي من اذاعته التي تسمع بوضوح، ومع الاسف لا تصلنا نشرياته وقد توزع على عدد محدود.

نظرتي للحزب ودوره نظرة احترام وتقدير في الظرف الراهن كما في المستقبل خصوصا بعد تبني التجديد واشاعة الديمقراطية في صفوفه.

انا على اتفاق مع النقاط الرئيسية في سياسته الجديدة.

سعدي: يصعب تقديم جواب موضوعي. فما نحس به من شدة الارهاب والتنكيل ضد المعارضة والعوائل يجعلني أقصر علاقاتي الاجتماعية على عدد محدود من الاصدقاء القدامى الذين اثق بهم. ولا يصح ان اعتبر تحليلاتهم معبرة عن آراء اكثرية الناس. لكن يمكن القول أن الضائقة المعيشية تفرض على المواطن اللهاث وراء اللقمة وضعف الاهتمام بالشأن السياسي العام، خاصة بعد أن هزل الوعي الى حد كبير خلال الثلاثين سنة الماضية. وصدام يستغل هذه الضائقة بحيث صار الكثيرون يتلهفون الى "مكرماته"!

اما التجديد والديمقرطية داخل الحزب الشيوعي فقد اطلعت على بعض مظاهرها من بعض المعارف ونقلت اخبارها الى اصدقائي التقدميين في الداخل ففرحوا بها، وكم تمنوا لو كان قد حصل مثل هذا التطور منذ زمن ابعد.

ث ج: اكانت تصلكم الثقافة الجديدة في الداخل؟ وهل اطلعتم عليها في الغربة؟ وماذا تقترحون بشأنها؟

شاكر: تصلنا اعداد متفرقة من الثقافة الجديدة يجلبها الاصدقاء العائدون من الخارج واحيي هيئة تحريرها وجهدهم الرائع في اصدارها.

سعدي: لا تصلني مجلتكم في الداخل، ولا اسمع من الاصدقاء عن وصولها اليهم. اطلعني احد الاصدقاء على اعدادها الاخيرة فسرني فتح صفحاتها امام الكتاب عموما، والاعلان بان ما ينشر فيها يعبر عن رأي الكاتب. واتمنى ان يتسع نطاق هذه الممارسة بصرف النظر عن الآراء التي يطرحها الكاتب، ثم يفسح المجال لمناقشتها في عدد قادم. هناك جالية عراقية كبيرة في الاردن، فلماذا لا نجدها هناك؟

ث ج: في ظل الاوضاع الراهنة القاسية التي تعيشها غالبية الشعب، ما هو حضور وتأثير المطلب الديمقراطي؟ ومع تراكم اهوال جرائم نظام صدام حسين وما تخلفه بالضرورة من مشاعر حقد على مرتكبي الجرائم ومن نزوع للثأر لدى ضحاياه وتمادي النظام في سياسته الارهابية، هل هناك امكانية للخلاص من الدكتاتورية الغاشمة بدون عنف؟ وما هي شروط ذلك؟

شاكر: لا اعتقد ان هناك امكانية للخلاص من نظام صدام الدموي بدون عنف. وبعد انهياره المحتوم قد تحصل بعض التجاوزات وعمليات الاخذ بالثار كما حصل في كل الثورات. ولكن ذلك سيحصل بنطاق ضيق وفي الامكان السيطرة عليه بسرعة. ان امكانية التغيير السلمي وهم خطير من الضروري عدم الانجرار اليه، وهناك تأييد واسع لمبدأ الديمقراطية.

سعدي: بعد ان ذاق الناس الويلات في نظام الحزب الواحد وقائده "الضرورة" يتسع بين الناس المتنورين مطلب الديمقراطية. لا استطيع تقدير مدى النزعة الثأرية لدى الناس عند اسقاط النظام الغاشم، ولكن من الصعب الخلاص منه بدون عنف. وارى ان اسقاطه غير ممكن الا بواسطة قوة عسكرية تساندها الجماهير كما حصل يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

محمد: من البديهيات في هذا العصر أن تتمتع الشعوب بحق الديمقراطية وبعد ٣٢ سنة من طغيان صدام حسين على الشعب العراقي بات الحق في هذه الديمقراطية أكثر من ضرورة، هذا هم المواطن العراقي اليوم وحلم يقظته الأكبر. في إجتماع لصدام حول الأمن العام للنظام مع أعضاء قيادته العليا قال لهم بصريح العبارة وهو يشير الى عينه اليمنى "إذا عيني هاي نظرت الى هذا الكرسي – كرسي الرئاسة – فراح أشلعها". فهل يوحي هذا أن الدكتاتور سيتخلى عن كرسيه بدون عنف!؟ لا، طبعا. ومع

أن هذه واحدة من أكبر أمنيات أي مواطن عراقي، ولكنها أمنية تبدو بعيدة المنال مع هكذا نمط من البشر جبل على العنف منذ صغره ولا يستطيع أن يرى الآخرين إلا من نوافذ الدم وبوابات الجحيم. "على من يريد العراق أن يأخذه أرضا بلا بشر" بهذا المعنى يتحدث الدكتاتور دائما. "العراق هو صدام". وهذا يعني أن من يريد صدام عليه أن يمر على جثث الشعب العراقي كله هكذا هي نظرة الدكتاتور الى نفسه، وليس "جنون العظمة" حسب، بل أنانية "إذا مت ظمآنا فلا نزل المطر". وعلى هذا الاساس (الامني) يعلم صدام المحيطين به حقائق وجودهم: "جئنا لنبقى" وما اصدق الشعار!

الدكتاتور مستعد للتضحية بجميع العراقيين، بل حتى بأقرب التابعين له إذا شعر أن الخطر قد اقترب من كرسي الحكم لأنه يعرف انه ليس مطلوبا عن جرائم لا حصر لها داخل العراق حسب بل وعن جرائم كبرى خارج العراق. إنه شعور المجرم المحاصر الذي يعرف أن محاصريه إذا قبضوا عليه فسيحكمونه بالاعدام. لذا سيحاول قتل أكبر عدد من محاصريه قبل أن يقتل أو ينتحر. إنها حالة "إسقاط" من الدكتاتور المحاصر يعكسها على شعبه وتابعيه. وكل من عمل في قيادات السلطة العراقية يعرف هذه الحقيقة عن صدام حسين: لا يمكن الخلاص منه دون عنف.

ث ج: ما هي حقيقة المخاوف التي يعبر عنها مراقبو الشأن العراقي من حرب اهلية وفوضى شاملة في حالة الغياب المفاجئ لصدام حسين، لاسيما وان السلاح بات متوفرا عند كثير من الناس؟ وهل يستطيع قصي أو غيره ضبط العائلة والعشيرة والحزب والاجهزة الامنية والعسكرية؟ وهل تؤثر خلافات العائلة على خليفة مفترضة لصدام حسين في حالة موته؟

شاكر: هذه المخاوف من حرب اهلية لا اساس لها على ارض الواقع مع تزايد عزلة النظام عن كل الشعب في الشمال والوسط والجنوب. ويعطينا درس الانتفاضة البرهان الساطع على ذلك، اذ لم تحصل فيها سوى تجاوزات بسيطة ومحدودة رغم توفر السلاح عند الكثيرين.

الصراعات بين اطراف العائلة الحاكمة: الاخوة عدي وقصي وافراد العائلة الاخرين، اولاد طلفاح، مستمرة ولا سبيل لايقافها وهي تسهل عملية التغيير. ولا اعتقد ان بامكان احد غير صدام حسين السيطرة عليها ومنع تفجيرها.

سعدي: ربما هناك مبرر للمخاوف لدى البعض من نشوب حرب اهلية او فوضى عند انهيار سلطة صدام وذلك لشدة الحقد المتراكم لدى الناس وربما نزوعهم الى الانتقام من المسؤولين وازلامهم، بل حتى من عوائلهم، وذلك يقابله عنف النظام في الدفاع عن وجوده ومصالح عناصره. يضاف الى هذه المخاطر ما انتشر من جرائم الاعتداء والسرقة والاحتيال.

لا اظن ان بوسع غير صدام ان يسيطر على قمة نظامه.

محمد: أكيد أن الغياب المفاجئ لصدام حسين سيؤدي الى قيام فوضى شاملة في العراق. للأسف إن معظم أطراف المعارضة، ولا أقول كلها، لا تمتلك خططا فردية أو مشتركة مع أخرى للسيطرة على الشارع في حالة الغياب المفاجئ لصدام حسين عن السلطة، ذلك انها تفتقر الى الامكانيات البشرية والتنظيمية للسيطرة على الشارع العراقي. وأريد أن أقول حقيقة قد تجرح البعض ولكنها

حقيقة لا بد أن تقال، وهي أن الكثير من الاسماء التي تطرح بين آونة وأخرى في وسائل الاعلام الدولية على منبر المعارضة العراقية، غير معروفة في الداخل فكيف يمكن لمثل هذه الشخصيات أن تسيطر على شعب يغلي داخله منذ ٣٢ سنة ضد كل ما يمثل الحكم والسلطة والنظام؟! وهل يمكن لاحد أن يتصور أن مواطنا مضطهدا يحمل السلاح، أو لا يحمل السلاح، يعبر عن فرحته برحيل الدكتاتور بطريقة بدائية تضر بالمصالح العامة للشعب العراقي، أو أن هذا المواطن سيمتثل "لأوامر" مواطن آخر "كان" معارضا في دمشق أو عمان أو كردستان أو لندن أو باريس؟ خاصة إذا كان هذا المعارض غير معروف في الشارع الذي ينوي السيطرة عليه حفاظا على المصالح العامة؟ اقترح على المعارضة عملا بعيدا عن المبالغات التي لا يحترمها مواطن الداخل.

نعم، يستطيع قصي ضبط العائلة والعشيرة والوضع عموما. فهذا الفتى الهادئ أعدم أكثر من (٥٠٠٠) مواطن في سجن (أبي غريب) وحده عام ١٩٩٧. فهو يتمتع بصلاحيات رئيس جمهورية. في عام ١٩٩٢، أصدر صدام حسين نفسه قرارا أوعز بموجبه الى كافة موظفي الدولة، عدا علي حسن المجيد ووطبان إبراهيم الحسن، بمخاطبة عدي بكلمة (سيدي). وهذا يعني بوضوح أن على القيادات العليا والمواطنين أن تعامل (عدي) بمستوى (رئاسي). وبعد أن سقطت أوراق سمعة (عدي) كلها بسبب حالات الاغتصاب التي ارتكبها تباعا وتداول الناس تفاصيلها بدأ صدام بتأهيل (قصي) الذي يبدو للمراقب هادئا (رزينا) وقد أثبت قدرات دموية في إدارة السلطة والمحافظة عليها من خلال (جهاز الأمن الخاص) الذي تخضع لاوامره كل الأجهزة الأمنية، ثم الحرس الجمهوري الخاص. حب قصي لسفك الدماء، والولد على سر أبيه، يؤهله حقا لضبط العائلة والعشيرة والحزب وبقية الأجهزة ما دام محاطا بعناصر من فخذ (البيجات) وعشيرة (البوناصر) والأطراف المؤيدة الأخرى لكن بين العائلة (ثارات) كما هو معروف، وبينها أحقاد دفينة لا يمكن أن تمحى بسهولة، وبين عائلة صدام حسين والعوائل التكريتية الأخرى التي لا تنتمي الى عشيرة (البوناصر) ثارات وأحقاد، كما هو الحال مع عائلة (مولود مخلص باشا التكريتي) الذي أعدم صدام أثنين من أبنائها: (جاسم) و(صفر)، وكذلك عائلة (الـهزاع) وعوائل اخرى. ان الثأر والخلافات العائلية في تكريت بركان آخر، عدا غضب الشعب العراقي، قد يتفجر في اية لحظة، حتى في حالة وجود صدام حسين، ويقوض السلطة من داخلها، ولكن السلطة الان في يد صدام أو قصي، فهما مستعدان لمحو عوائل بكاملها من الوجود عند تدارك الأمر في بدايته.

ث ج: يشهد العراق ظواهر انتشار التطرف الديني والقومي والطائفي والعشائري، ما هو الحجم الحقيقي لمثل هذه الظواهر؟ ما هي أسبابها في تقديركم وما دلالاتها السياسية؟

شاكر: صحيح ان التيار الديني انتعش خلال السنوات الاخيرة من حكم صدام حسين ومسؤولية ذلك تقع عليه ايضا، وكذلك اعادة الحياة للقيم العشائرية ولكن في الواقع لا توجد تربة صالحة لذلك. كما ان شمولية الارهاب للجميع تعمل في الاتجاه المعاكس.

ولا شك ان كل ذلك سيتغير بانهيار النظام وتعود للعراقيين صفاتهم الاصلية. لا احد في العراق مقتنع بسياسات واجراءات صدام.

سعدي: نعم، تفشى التعصب الديني والطائفي بين بعض الفئات، وقد لعبت سياسة السلطة دورا اساسيا في تفشي هذه العلل. لكن ثقة الناس بقيادة مخلصة حازمة وكفوءة وعادلة ومساندة الاكثرية لها من شأنها المساعدة على تبديد المخاوف واستتباب النظام. فحينذاك بالذات تبرز الاهمية الحاسمة للوحدة بين فصائل المعارضة بمختلف اتجاهاتها والحرص على سلامة هذه الوحدة. صدام يراهن على التعصب الطائفي، وينبغي للمعارضة ان تحبط رهانه، وتنجح في ضمان وحدة وسلامة ابنائه.

محمد: أسباب هذه الظواهر يمكن إحالتها الى نتائج "ثأرية" من جراء النظام القائم. وحجمها يعتمد أصلا على المواقع الجغرافية لهذه الطوائف والعشائر والقوميات. وفي تقديري أنها (ظواهر) كما شخصتم قابلة للزوال بزوال اسبابها، نظام الحكم، وأن من (الثوابت) في المجتمع العراقي أنه لا يتطرف تطرفا حادا ضد بعضه بحكم التاريخ المشترك الموغل في القدم بين الأديان والقوميات والطوائف والعشائر العراقية. إنها (ظواهر) ستزول تحت ظل حكم ديمقراطي بالتأكيد. أنا مطمئن من هذه الحالة إذا توفرت قيادات سياسية ديمقراطية بعيدة أصلا عن (التطرف) بمختلف أشكاله، وإلا فاقرأ على العراق السلام!!

ث ج: هناك وقائع غير قليلة تشير الى تنامي مظاهر التذمر والاستياء والمقاومة، فهل تتلمسون وجود فسح من التعبير والنشاط لم يعد النظام قادرا تماما على التحكم بها؟

شاكر: رغم كل اجراءات النظام القمعية واعتماده مبدأ "العصا والجزرة" فان عزلته تزداد يوميا والتحدي لنظامه مستمر، خصوصا في المحافظات الجنوبية، وحتى في بغداد نفسها (مدينة الثورة ومناطق اخرى).

سعدي: الخوف من التنكيل يجعل الناس حذرين جدا في التعبير عن مشاعرهم مكتفين بالتأفف العمومي من الاوضاع. على سبيل المثال، ذات مرة اخذ سائق التاكسي يسخر من اذاعة عدي التي كانت تدعو المستمعين الى الحوار حول اغنية جديدة لاحد المطربين العرب، لم اشاركه الحديث خشية ان يكون من عناصر الامن. عند نزولي من السيارة قال: عمي لا تأخذ رقم سيارتي!

محمد: نعم، لم يعد النظام يسيطر على بعض فسح التعبير. عندما ترى في ساحة (العلاوي) في بغداد بائع باقلاء مسلوقة وقد علق شهادة تخرجه كمهندس كهرباء مثلا فإنك ستتأكد أن الشاب هذا معارض للوضع القائم. وعندما تجد ضابطا برتبة كبيرة أحيل على التقاعد يقود سيارة (تاكسي) لأعالة اطفاله فتأكد أن هذا نوع من المعارضة. والأمثلة كثيرة عن (الاستياء والتذمر والمقاومة) وهي حالة خصبة لأطراف المعارضة أن توظفها بعقلانية وبهدوء لتشكيل منظمات سرية منظمة، ليس بالضرورة أن تكون مسلحة، أو مهيأة لأعمال العنف، ولكن يجب أن تكون مهيأة للسيطرة على الشارع العراقي إذا ما رحل الدكتاتور فجأة.

ث ج: كنت، استاذ محمد، ضحية من ضحايا الدكتاتور. سجينا ما هي انطباعاتك عن السجناء السياسيين في العراق؟

محمد: سأوجز حالهم منطلقا من حالة واحدة. هي حالة ضابط عراقي شغل مناصب كبيرة جدا، خاصة أثناء الحرب العراقية الأيرانية .سجن لمدة سبعة اعوام بتهمة (التستر على مؤامرة) لأن

بعض أبناء عشيرته إجتمعوا في بيته وناقشوا وضع أبناء العشيرة الذين طردهم صدام حسين من حاشيته بعد محاولة إغتياله قادها ضابط من العشيرة. سألوه: لماذا بقيت أنت ولم يطردك صدام حسين؟ فأجاب: "الحكومة تطرد من تشاء وتبقي من تشاء!! أحد المجتمعين وشى بهم فأعتقل الرجل بتهمة (التستر على مؤامرة) لأنه لم يش بالمتحاورين ولا بطبيعة النقاش!! من الطريف أن بلد القرارات هذا قد أصدر (قانونا) يحبس بموجبه من يجدف بحق الله مدة خمس سنوات، ولكن من (يجدف) بحق صدام حسين تكون عقوبته الاعدام وفي أفضل الحالات عشر سنوات سجن! الجرب بشكل خاص والأمراض الصدرية بشكل عام والحبوب المخدرة والمهلوسة التي يهربها السجانون، وأغلبهم "تكارتة"، الى السجناء، وقذارة الممرات وقاعات النوم هي أبعاد المأساة التي يعيشها السجناء يوميا، ناهيك عن سوء المعالجة الطبية والاهمال والعقوبات البدنية الجائرة اليومية والرشوة التي يتعاطاها السجانون عن خدمات صغيرة. ثمة سجناء، من عوائل فقيرة، يعملون كخدم للسجناء الأثرياء، بسبب قلة التعيين اليومي من الطعام تحت ذريعة "الحصار الدولي" ويمكنكم أن تتصوروا قدرا من الرز وقدرا من المرق، بدون لحم، يكفي عادة لعشرة أشخاص يقدمان لأطعام (١٥٠) سجينا! سجناء ماتوا بمرض جفاف المعدة نتيجة الجوع تحت ظل راية (عشنا العز بجاهك) (المنصور بالله)! الذي إذا غضب لا يزول غضبه إلا بإراقة الدماء البشرية كما وحش مهووس.

أوعز صدام بقتل الكثير من الرهائن من الكويتيين والعرب بعد، هزيمته المنكرة، في معتقل الرضوانية سيء الصيت الذي يتمتع بحراسة الحرس الجمهوري. رصفوا (١١٥) معتقلا كويتيا بينهم سعوديان ومصري، بمجموعات مؤلفة من خمسة أشخاص واقنعهم أحد الخبثاء بالهتاف (بالروح بالدم نفديك يا صدام) على أمل الرأفة بهم.اعدموهم مع ذلك معصوبي العيون خمسا، خمسا وهم يرددون (بالروح بالدم، نفديك يا صدام) ثم دفنوا في مقابر جماعية حفرتها (الشفلات). واعدمت منهم مجموعة أخرى في نفس الوقت في معتقل مركز المخابرات في (سلمان باك) ثم دفنوا في مقبرة جماعية زرعت عليها أشجار وورود للتمويه. لا بد ذكر أن (صدام كامل) كان يطلق رصاصة الرحمة في معتقل الرضوانية على المعدومين حتى أطلقت عليه رصاصة الرحمة بعد عودته من الأردن، من قبل عمه (علي حسن المجيد)! ويا للزمن كيف يدور!! حتى عام ١٩٩٤ أتذكر عن معتقل سجن جهاز الأمن الخاص وجود عدد كبير من الضباط، قد أعتقلوا بتهمة التآمر على السلطة، منهم مجموعة ضباط شباب من الحرس الجمهوري الخاص عددهم تسعة يقودهم عصام كمال الدين وأحمد خضير السامرائي من أهالي حي العامل ومجيد مجيد من أهالي ديالى. ولا أتذكر اسماء البقية، أعدموا بعد ساعة من محاكمة جرت في الساعة الثانية بعد منتصف الليل! بأمر من قصي صدام حسين. ومجموعة أخرى أعدمت أيضا في نفس الشهر، مايس ١٩٩٥، من أهالي الموصل بينهم طالب جامعي بعد محاكمة صورية من قبل اسوأ محكمة عرفية في العالم يسمونها (المحكمة) وهو الاسم الجديد (لمحكمة الثورة) سابقا. ومقرها في وزارة الداخلية. والمفارقة أن رئيسها يدعى (محي الدين عذاب التكريتي) الذي ما مر أحد من بين يديه دون أن ينال العذاب!!

سجن الأمن الخاص موجود داخل اسوار القصر الجمهوري في بغداد، وفيه غرفة ثلاجة لجمع جثث الذين يموتون جراء التعذيب كي لا يدفنوا فرادى بل بالجملة!

تحقيق حول لجنة غير معروفة

"سيظل العراق يدفع"

آلان غريش

آلان غريش احد الصحافيين الفرنسيين المرموقين ورئيس تحرير الشهرية الفرنسية ذات التوجهات اليسارية (لوموند ديبلوماتيك)، وهو مهتم بشؤون الشرق الاوسط والعراق. تسلط المقالة التي نشرها في عدد تشرين الأول ٢٠٠٠ من (لوموند ديبلوماتيك) والتي قمنا بترجمتها لملف هذا العدد، ضوءً كاشفاً على عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات الخاصة بالعراق الذي يلفه كثير من السرية.

الأرقام التي يوردها هذا التقرير والصادرة عن مراقب أوروبي موضوعي تشير الى كارثة حقيقية لا تخص وضع العراق الراهن وحسب وانما ترتهن أيضا مستقبل الأجيال العراقية.

وإذ تجتمع مصلحة كل من النظام العراقي وأمريكا في التستر على المعلومات والأرقام المتعلقة بحجم ضحايا حرب الخليج الثانية وعن الآثار الخطيرة للتلوث البيئي الناجمة عن استخدام أسلحة تحتوي على مواد نووية مشعة، يصبح الأمر مناطاً برجال السياسة والأكاديميين والمثقفين وكل الذين يعز عليهم مستقبل العراق، وهم كثر بالتأكيد، لأن يأخذوا المبادرة ويكشفوا عن هذا النهب المنظّم الذي تتعرض له بلادنا.

(الثقافة الجديدة)

خلال حرب الخليج، استهدفت الولايات المتحدة عن عمد وإصرار تدمير المنشآت التي تزود الماء الصافي في العراق، خارقةً بذلك اتفاقية جنيف حول قوانين الحرب. تلك الجريمة كشفتها دراسة حالية قام بها أستاذ جامعي أمريكي، لكنها ظلت مجهولة من قبل وسائل الأعلام. مع ذلك، فإن تلك الدراسة تؤكد استراتيجية التدمير المتعمد لبلدٍ بأكمله. إن شعباً عاجزاً لا يزال يدفع، بعد عشر سنوات على انتهاء الصراع، ثمناً لعناد مزدوج، عناد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وعناد نظام صدام حسين، من جهة أخرى. ورغم الثغرات التي شهدها جدار الحصار والمتمثلة بتسيير رحلات جوية بين موسكو وباريس وعمان من جانب، وبغداد من جانب آخر، إلاّ أنه ليست

ثمة ما يشير الى ليونة في الموقف الأمريكي. العكس هو الصحيح، إذ تشهد الحملة الانتخابية الأمريكية الجارية الآن، مزايدات تدعو للتشدد مع العراق. إن عملية نهب العراق لم تتوقف، مثلما يظهرها العمل الذي تقوم به لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالعراق، وهي هيئة خفية تبتلع ثلث صادرات هذا البلد، وتحوم الشكوك حول طبيعة عملها وشرعيتها.

في ١٥ حزيران ٢٠٠٠ شهد الإجماع تصدعاً لأول مرة، إذ أن الجو اللطيف للاجتماعات الروتينية لمجلس الإدارة، عرف توتراً مفاجئاً. مع ذلك، فإن جنيف لا تحبذ كثيراً قعقعة الأصوات. فهم في جنيف يفضلون الصمت الواقي والنقاشات الهادئة والابتعاد عن الدعاية. صحيح تماماً، أن المبالغ التي تتم مناقشتها تثير الدهشة، إذ تبلغ ١٥,٩٠ مليار دولار! أي مرتين بحجم الناتج المحلي الإجمالي للأردن. إن ما يدور في جنيف هو أمر لا علاقة له باتحاد مصرفي أو أموال قذرة يراد غسلها ولا يتعلق بعرض شراء عام، مثلما ليس له علاقة بمجموعة من رجال المصارف. إن الأمر يتعلق بدبلوماسيين من درجات رفيعة ينتمون لخمسة عشر بلداً، هم أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إنهم يجتمعون هنا لإعلان آرائهم حول طلبات التعويض التي تقدمت بها شركة البترول الكويتية من العراق. وقد أظهر الدبلوماسيون الفرنسيون والروس تحفظاتهم، إذ، هل بإمكان إثواء كهذا أن يتحقق على حساب العراق، وهو دولة تشير جميع التقارير إنها سائرة في طريق البؤس؟ لقد تأجلت الاجتماعات إلى ٣٠ حزيران. ولكن الأمر سيظل كما هو، اجتماع جديد، مأزق جديد ثم تأجيل آخر إلى نهاية أيلول ٢٠٠٠.

بمكاتبها المبعثرة في فندق جنيف أنترناشنال، فإن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالعراق (UNCC)، وهي لجنة غير معروفة للجمهور، لا تزال تواصل أعمالها منذ عشر سنوات. إن هذه الهيئة الخفية والتي تعتبر إحدى الدعامات الأساسية التي تقف عليها استراتيجية تدمير العراق، لا زالت تعمل بعيداً عن عيون الفضوليين. إنه غالباً ما تثار العقوبات المفروضة على هذا البلد والأطفال الذين يموتون بسبب نقص العناية الطبية، المستشفيات التي تفتقر للأجهزة الضرورية، وتآكل وتمزق بلد يعتبر من أقدم الحضارات في العالم. وقد نقرأ بين آونة وأخرى سطوراً في نبأ تبثه هذه الوكالة الأخبارية أو تلك، ثم لا يعاد نشره مرة أخرى، يذكرنا بأن طائرات أمريكية – إنكليزية تقوم بغارات يومية على العراق. ولكن ما من صحافي واحد بمقدوره الدخول الى أروقة لجنة التعويضات، مثلما لا يوجد نقاش عام يدور حول قانونية هذه اللجنة المطعون في شرعيتها أو حول ممارساتها التي تثير الشكوك. مع ذلك، فإن صناديق هذه الهيئة استطاعت أن تستحصل منذ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦ ما قيمته ثلث عائدات التصدير التي كانت تقوم بها بغداد، اي ١١ مليار دولار.

في آذار ١٩٩١ وعشية انتصار الحلفاء في حرب الخليج، أكد مجلس الأمن على إن العراق "هو المسؤول، استناداً الى القانون الدولي، عن كل الخسائر والأضرار (...)، كما انه مسؤول عن كل الخسائر التي تعرضت لها دول أخرى، سواء تلك الخسائر التي لحقت بأشخاص

طبيعيين، أو التي لحقت بشركات أجنبية تعرضت لخسائر مباشرة ترتبت على الاحتلال غير الشرعي للكويت من قبل العراق". ومن أجل تسلم طلبات التعويض، فقد تم تأسيس UNCC وفقاً للقرار ٦٩٢ لمجلس الأمن الصادر في ٢٠ أيار ١٩٩١. ويتكون مجلس أدارتها من خمسة عشر عضواً هم أعضاء مجلس الأمن. إن هذه اللجنة هي التي تقرر مقدار المبالغ التي يتم صرفها لأصحاب طلبات التعويض، وذلك وفقاً لتقرير يقدم من قبل مجموعة من ثلاث مفوضين وثلاثة خبراء تختارهم اللجنة التنفيذية، والتي هي من الناحية المبدئية جهاز تنفيذي، ولكن من الناحية الواقعية، فأنها هي التي تملك بيدها السلطة الحقيقية. إن أمانة اللجنة يتحكم بزمام أمورها منذ نشأتها ممثلو الولايات المتحدة هي التي "وجهت" – والأصح تلاعبت – بجميع قرارات التعويض التي أخذتها.

إن الإجراء الذي تبناه مجلس الأمن لهو سابقة لا مثيل لها، على الأقل منذ اتفاقية فرساي التي وضعت حداً للحرب العالمية الأولى..وزرعت بذور الحرب العالمية الثانية. فقد نصت المادة ٢٣١ من اتفاقية فرساي على اعتبار ألمانيا المسؤولة الوحيدة عن الحرب وبالتالي إجبارها على دفع تعويضات لا حدود لها. لقد كان شعار المعاهدة هو – "على ألمانيا أن تدفع" – وتلك الجملة ذاتها هي التي مهدت الطريق لاحقاً لاستلام هتلر للسلطة. ومن الآن فصاعداً فإن شعار الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي رفضت التصديق على معاهدة فرساي، "على العراق أن يدفع!" ولكن أي نتائج ستترتب على ذلك؟

يدين أستاذ القانون الدولي السابق والمحامي لدى مكتب (لاليف آند بارنرز)، السيد ميشيل شنيدر، الخلل الرئيسي الذي يحتويه هذا الإجراء، قائلا: "إنه لم يتم الاعتراف بالعراق باعتباره طرف الدفاع صاحب القضية الأساسي. إن العراق، والعراق وحده هو الذي يتوجب عليه أن يدفع كل سنتيم تفرضه عليه الإجراءات، أي أن يدفع رواتب المفوضين ورواتب الخبراء، بينما لا يملك العراق أية وسيلة للاطلاع على أعمال الخبراء أنفسهم. إن بغداد ملزمة بتقديم كشف حساب عن الأضرار التي سببها غزوها الدامي للكويت. ولكن أي مجرم في هذا العالم يحق له أن يختار دفاعه ومحاميه، ولا يطلب منه أن يدفع أتعاب الدعوى التي ستقام ضده أو أتعاب القضاة و"التحقيق". إن مبلغا قدره ٥٠ مليون دولار يتم استقطاعه سنويا من عائدات النفط العراقية لتمشية أمور اللجنة التي تشمل أي تنقل بسيط يقوم به خبرائها – السفر بالدرجة الأولى دائما – والأتعاب الضرورية للمفوضين. إنها المرة الأولى في تأريخ القانون الدولي، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ألا تستطيع دولة قول كلمة واحدة بشأن قضية تخصها.

إجراءات جديرة بمحاكم التفتيش

لقد فقد العراق حق التصويت في الأمم المتحدة لأنه لم يدفع ما بذمته من استحقاقات إزاءها، بينما لم تتعرض الولايات المتحدة أبدا لنفس هذه العقوبة، هي التي تعتبر أكبر مدين للأمم المتحدة. (تبلغ ديونها أكثر من مليار دولار) (...).

إن الملفات رقم ٤٠٠٣١٩٧ ورقم ٤٠٠٤٤٣٩ المقدمة من شركة النفط الكويتية التي تطالب بموجبها بتعويض قدره ٢١,٦ مليار دولار، تعتبر افضل مثال لتبيين طبيعة إجراءات اللجنة وعملها. هذه الملفات تتعلق بوقف إنتاج البترول الكويتي وعدم بيعه أثناء الاحتلال العراقي، وتتعلق بشكل خاص، بالخسائر التي نجمت عن حرق أبار النفط. إن الحيثيات التي تستند إليها طلبات التعويض الكويتية، وهي تتألف من آلاف الصفحات، كانت قد قدمت في أيار و٢٤ حزيران ١٩٩٤، أمام اللجان الثلاث المكلفة بهذا الملف. ولم تكن بغداد على علم بما تحتويه تلك الملفات إلاّ عبر خلاصة قدمتها لها اللجنة التنفيذية في ٢ شباط ١٩٩٩، أي بعد خمس سنوات! وكان أمام بغداد وقتاً لا يتعدى ١٩ أيلول لإبداء ملاحظاتها.

يتساءل السيد شنيدر: "كيف نتعامل مع ملفات قانونية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجهات نظر جميع الفرقاء، دون أن نعطي الفرصة لكل خصم أن يدلي بوجهة نظره؟ كيف نتعامل مع ملفات محزومة جيدة الإعداد! لقد استعانت الكويت بعروض عالمية لتحضير ملفاتها والدفاع عن نفسها. ومن أجل فك وتحليل ما تحتويه الملفات، فإن أمام اللجنة عملاً دقيقاً عليها إنجازه ولكن وقتها لا يتسع لذلك. إن العراق لا يستطيع أن يفعل شيئاً، ليس فقط لأن الأموال التي طلبها لذلك لم يحصل عليها، وإنما أيضاً لأن مكاتب المحاماة المشهورة كانت قد حُجزت تواً، إما من أصحاب طلبات التعويض، أو من قبل اللجنة (UNCC). إن هناك العديد من مكاتب المحاماة، بضمنها مكتب برايس ووترهاوس، تم استئجارها من قبل UNCC بعد أن كانت مستأجرة من قبل السلطات الكويتية، وهو أمر لا يبتعد، دون شك، عن "تضارب المصالح".

في عام ١١٩١، أوصى السكرتير العام للأمم المتحدة بأن العراق يجب "أن يكون على علم بجميع طلبات التعويض، وأن يملك حق تقديم ملاحظاته للمفوضين". ولكن مجلس الأمن في نهاية المطاف، لم يسر على ضوء تلك التوصية، واكتفى أن يكون لبغداد "حق استلام خلاصة للتقارير التي تعدها اللجنة التنفيذية والتعليق عليها". إنه إجراء أقرب إلى أسلوب محاكم التفتيش مما هو إلى الأشكال القانونية الحديثة – وهو أمر يعترف به السيد نوربرت، السكرتير الأول للجنة التنفيذية التابعة لـ UNCC والذي يتحدث عن "إجراء تفتيشي". ومثلما أعلن السكرتير الأول التنفيذي لـ UNCC السيد كارلوس الزامورا بأن جميع الضوابط الشرعية التي تزدحم بها العمليات القانونية، قد تم التخلص منها.

إن هذه الممارسات التي تقوم بها UNCC إنما تبررها بضرورة التعويض السريع لمئات الآلاف من "الصغار" "الذين لا رتبة لهم" والذين تضرروا بشكل كبير بغزو الكويت: من أصل ٢,٦ مليون من طلبات التعويض فإن جميعها تقريباً يعود الى أفراد. ولكن مجموع المبلغ الذي يطالبون به هو ٢٠ مليار دولار فقط من أصل ٣٢٠ مليار، هي مجموع التعويضات التي يُطالَب العراق بدفعها. وهكذا، فإن مبلغ ١٥ مليار دولار التي عرضت على شركة النفط الكويتية يعادل المبلغ الكلي للتعويضات التي ستقدم في نهاية الأمر الى ٢,٦ مليون من الأفراد. وهذا المبلغ يمثل أيضاً ضعف ما استلمته فعلياً الحكومة المركزية العراقية بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وتموز/يوليو ٢٠٠٠ لإطعام وتطبيب ١٨ مليون عراقياً.

إن اللجنة، عندما وضعت إجراءات معجلة للبحث في طلبات الأشخاص، بناء على نماذج إحصائية، فهي قد ساعدت حقا الأفراد لأن يحصلوا على تعويضات، ولكن على حساب عدد من المناورات السياسية.

إن الطلبات المصنفة تحت فئة C تشمل ١٦٥٩٨٤٠ طلبا للأفراد، وهي تتعلق بتدمير ممتلكات، آلام نفسية، إجبار على التخفي،...الخ – و تقدر التعويضات التي تطالب بها هذه الطلبات بأقل من ١٠٠٠٠٠ دولارا. وفي أيلول ٢٠٠٠، تم تلبية آخر طلبات التعويض. وإذا كان ثمة تلبية ٦٣٢٠٠٤ طلبا فقط، فإن هذا الأمر يجب أن لا يخلق وهما حول الطبيعة الجدية للعمل. في الواقع، أن هذه الفئة تتعلق بطلب جماعي يخص ١٢٤٠٠٠٠ عاملا مصريا. وإذا استبعدنا هذا الطلب، فإنه يبقى في الواقع ٤٢٠٠٠٠ طلبا تحت صنف C، بضمنها ١٨٧٤٠٨ تمت تلبيتها، أي اكثر من ٩٧%.

ولكن علينا أن نعرف بأنه لم يتم التعامل مع جميع طالبي التعويضات بطريقة واحدة، إذ أن ١٠٠% من الطلبات الكويتية وعددها ١٦٠٠٠٠ طلبا، حصلت على تعويضات مرضية، وبعض من أصحاب هذه الطلبات استلموا حتى ١١٠% من المبالغ التي طالبوا بها. بالمقابل، نجد أن ٤٠٠٠٠ أردنيا (أكثريتهم من الفلسطينيين) لم يعوضوا إلا بمقدار ٤٠%.

إن الإجراءات التي تتعلق بفئة C قد تم "توجيهها" منذ البدء. فالرجل الأساسي في UNCC، وهو سكرتير عام مساعد ومسؤول عن قسم معالجة الطلبات المقدمة للجنة، أي الذي يشرف على طلبات التعويض، هو مواطن أمريكي اسمه ميشيل ف. رابوان. إن هذا الشخص نفسه هو الذي أسس سكرتارية اللجنة عام ١٩٩١. وعندما جاء الى اللجنة جلب، معه السيد نوبرت واهل الذي كان معه في محكمة المطالبات الإيرانية – الأمريكية التي تأسست في بداية الثمانينات والتي لاتزال تواصل عملها في لاهاي من أجل حل النزاع بين البلدين. هذان المسؤولان يؤكدان قائلين: "نحن نتصف بالنزاهة. واللجان أخذت بنظر الاعتبار مواقف العراق. زد على ذلك، انه كان علينا أن نتعامل مع مئات الآلاف من الطلبات في وقت سريع جدا. إن الكثير من أصحاب الطلبات يتهموننا بالانحياز لصالح العراق".

"أية نزاهة"؟ في آذار ١٩٩٥ جمع السيد أريك والبرز المسؤول عن قسم التعويضات فئة C جميع مساعديه وقال لهم: "كل هذا العمل المعنوي المجرد الذي نؤديه في هذه البناية المكيفة في سويسرا يقودنا بسهولة لأن ننسى لماذا نحن هنا، أن نساعد أصحاب طلبات التعويض"، ثم يضيف مثيرا العذابات التي تحملها الكويتيون: "سيكون نافعا لنا ان نتذكر حالة الرفاه التي نعيشها. نحن جميعا، بهذا القدر أو ذاك، مذنبون، والمهم في الأمر هو أن تتذكروا ذلك عندما تشعرون بأنكم تدفعون بالأمور بعيدا...". "تدفعون بالأمور بعيدا"؟ في الواقع، إن هذا الكلام ما هو إلا دعوة مقنعة للتجاوز على القانون".

يتذكر موظف مصري كان قد عمل سابقا في هذه اللجنة بأنه كان يطلب منه بانتظام أثناء عمله آنذاك بأن "يجعل المعايير تتسم بالكرم وبنوع من التعميم ما أمكن ذلك" حتى يتم الحصول على قدر كبير من الأجوبة الإيجابية على طلبات التعويض المقدمة للجنة.

موظف آخر أوروبي أدهشته صياغة كانت تُستخدم باستمرار وهـي: "التلاعـب بالعينـات doctoring the samples" وهكذا كثيراً ما كان يتم تعديل النماذج الإحصائية التي كانت تساعد علـى تعويض سريع للضحايا بنوع من الخفة. إن الشأن القليل من الوثائق الأولية (وصـولات، قوائـم دفع، ..الخ) التي كان أصحاب الطلبات يقدمونها، تسّهل هذه التلاعبات. وعلى هذا الأساس، فقد عبّأ الكويتيون طلبات فردية وصل عددها ١٦٠٠٠٠ طلباً، بعضاً منها بأسماء أطفال رُضّع... وفـي حالات عديدة، كانت بعض ملفات الطلبات هذه، تحمل نفس أرقام الهواتف، رغـم أنـها ملفـات مختلفة. وهناك وثائق عديدة تشير الى هذه الخروقات: فقد احتجت ممثلة الصين عدة مرات ضـد الطرق التي تستخدمها اللجنة، ولكن دون نجاح.

هناك موظف أوروبي آخر أشار للضغوطات المنظمة التي يمارسها الوفد الكويتي: "من أجـل أن تكون الإجراءات لصالح الكويت، لقد كانت الضحية تشارك من موقع قريب جـداً فـي تلـك المداولات" ثم يضيف هذا الموظف قائلاً: "إنهم لم يكونوا في مكاتبنا في كل الأيام، لأن ذلك لو تـم سيكون أمراً مفرطاً. دعنا نقول إنهم كانوا يتواجدون في مكاتبنا بين يوم وآخر." وبهذه الطريقة تم تعويض أعداد من رجال الأعمال الكويتيين عن مشاريع لا تعود لهم أصلاً وإنما يملكـها عـرب آخرون، غالباً ما كانوا فلسطينيين إذ يجبر القانون الكويتي الأجانب على تسجيل مشاريعهم بأسماء وكلاء كويتيين...

إن الفضائح لم تتوقف عند هذا الحد. فقد طلبت الحكومة الأمريكية، رسمياً في شـباط ١٩٩٨ من مجلس الإدارة أن يعيد النظر بالثوابت التي تتعلق بالتعويضات الكويتية. "إن الولايات المتحـدة تدعو لدعم استخدام نموذج إحصائي كسبيل عادل لمعالجة عدد واسع من الطلبات علـى أرضيـة سريعة. مع ذلك، فإن الولايات المتحدة تشعر بالقلق لأنه قد يوجد خطأ ما فـي هـذا النمـوذج". والسكرتارية التنفيذية تخضع لهذه "الوصية". إن الممارسات التي تستخدمها واشـنطن تسـتدعي للأذهان تلاعب الولايات المتحدة بلجنة أونسكوم المكلفة بتفتيش نزع سلاح العراق والتـي كـانت تعج بوكلاء المخابرات الأمريكية.

إن ملفات التعويض الأكثر الأهمية هي في طريقها للاستكمال. وهذا يعني أن مـا تبقـى مـن التعويضات التي يجب دفعها الى حد ١٦ حزيران ٢٠٠٠ تصل إلى ٢٦٧ مليـار دولار. بـالطبع، هناك عدد من هذه الطلبات قد رفضت أو سترفض وهي طلبات خيالية (بعض الدول طالبت بـأموال لقاء تعبئة قواتها). ولكن علينا أن نلاحظ أن حلفاء الولايات المتحدة كالكويت والعربية السـعودية أو إسرائيل حظوا بمعاملة تفضيلية تحت ذريعة خاصة هي، أن هذه الدول تضررت بقصف صواريـخ سكود. وهكذا، فإن محلات لبيع الزهور أو الفواكه، أو بعض دور السينما والفنادق فـي إسـرائيل، استلم أصحابها ملايين الدولارات كتعويض عن ركود طال أعمالهم أثناء أزمة الخليج.. تصوروا لـو أن بريطانيا تطالب ألمانيا بتعويض مالي لأن دور السينما فيها قلّ روادها بين ١٩٣٩ و١٩٤٥؟

إن الطلبات المقدمة من قبل الوزارات الكويتية المختلفة (فئة F-3) البالغـة قيمتـها ٢,٢ مليـار دولار قد تمت تلبيتها بمستوى ١,٥٣ مليار دولار. وقد أرسلت اللجنة المكلفة بالملفات سـت بعثـات

الى الكويت والولايات المتحدة لغرض النظر في الطلبات، ولكن لا يوجد ممثل للعراق في هذه البعثات، فالعراق لم يُدعَ أيضاً لشرح وجهة نظره أمام المفوضين. إن أعضاء اللجان أنفسهم لم يذهبوا الى هناك (خلا حالة واحدة) وأقتصر الأمر على إرسال "خبراء" اختارتهم السكرتارية التنفيذية التي يتنامى دورها باستمرار. إن جميع القضايا التي تتعلق بمنافع اقتصادية حصلت عليها الكويت بسبب الحرب – ارتفاع سعر البترول، عدم تشغيل المؤسسات (وبالتالي تقليل المصروفات) خلال عدة أشهر، تجديد الرأسمال – فمنها قضايا لم تتم مناقشتها، أو أنها نوقشت بشكل سطحي.

لقد استلمت لجنة التعويضات طلبات بالتعويض وصلت إلى ٣٢٠ مليار دولار، كانت حصة الكويت وحدها ١٨٠ مليار – أي ما يعادل تسع مرات الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد عام ١٩٨٩. مع هذا فإن هذا الأمر لم يثر دهشة أحد. دعونا نفترض، مثلما يُقال في أروقة اللجنة، بأن التعويضات التي تمت الموافقة عليها كانت ثلث هذا المبلغ المطلوب، أي ١٠٠ مليار دولار، وعلينا أن نضيف لهذه المبالغ الفوائد المستحقة لفترة تتراوح من ١٠ الى ١٥ سنة: هذا يعني أن المبالغ ستصل في هذه الحالة الى مبلغ قدره ٣٠٠ مليار تقريباً. وهذا المبلغ يعادل، بالسعر الحالي للبرميل وهو سعر مرتفع جداً، ما بين ١٥ و ٢٠ سنة لمجموع صادرات العراق النفطية. وإذا استمر العراق بتكريس ثلث عائداته لدفع التعويضات، فإن ذلك يعني أنه سينتهي من سداد هذه التعويضات عام ٢٠٥٠ أو ٢٠٦٠ – ونحن لا نتحدث عن الديون الداخلية التي تتعلق بفترة ما قبل ٢ آب ١٩٩٠...

ماذا سيبقى لهذا البلد إذن ليصرفه على المدارس أو المستشفيات أو البنى التحتية؟ هل هو أمر مشروع أن نجعل بلداً يدفع بغض النظر عن إمكانياته ودون تحديد أي سقف؟

لقد نصت المادة ١٤ التي تضمنتها المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١ على ما يلي: "على اليابان أن تدفع تعويضاتٍ لقوات الحلفاء لقاء أضرار ومعاناة سببتها لها خلال الحرب". مع ذلك، فإننا نعرف بأن مصادر اليابان لن تكون كافية إذا أرادت أن تحافظ على اقتصاد قابل للحياة (...) وتنفذ في نفس الوقت التزاماتها.

علينا أن نتذكر أن رئيس الدولة اليابانية آنذاك هو الإمبراطور هيروهيتو وهو مجرم حرب كان يمكن تقديمه (مثل الرئيس صدام حسين) ليمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية... لو كانت موجودة حينذاك. والأدهى من ذلك، أن القرار ٦٨٧ يعترف أيضاً بأنه يجب الأخذ بالحسبان، فيما يخص التعويضات، "حاجات الشعب العراقي وقدرة العراق على الدفع"، ولكن هل تحترم الأمم المتحدة القرارات التي تشرعها بيدها؟

فدية مخزية

منذ سنوات ولجنة القانون الدولي التي شكلتها الأمم المتحدة، تعكف على دراسة موضوع مسؤولية الدول، وإنها تحضر لاتفاق يحظى بإجماع واسع. والمادة ٤٢ من النص الذي تم إعداده تحدد: "إن التعويضات يجب أن لا تؤدي، في أية حالة من الحالات، إلى حرمان شعب من وسائله الخاصة للعيش".

وقد ذهب بعض القانونيين، مثل الألماني برنارد غرفرات، أبعد من ذلك عندما شككوا في حق مجلس الأمن في تحديد مبالغ التعويضات التي تخص خلافاً بين فريقين متنازعين. وفي حالات متعددة – كالهجوم الإسرائيلي ضد مطار بيروت عام ١٩٦٨ والعدوان البرتغالي ضد غينيا عام ١٩٧٠ أو عدوان أفريقيا الجنوبية ضد أنغولا عام ١٩٧٦ – فإن مجلس الأمن عندما قرر أن يدفع مبالغ للضحايا، فإنه لم يحدد، بالمقابل تلك المبالغ أبداً. فذلك لا يندرج ضمن صلاحياته. ففي حالة أنغولا، على سبيل المثال، أعلن ممثل بريطانيا في المجلس آنذاك بأن "مجلس الأمن ليس محكمة قضائية، وبالتالي، فهو ليس المكان المناسب لإصدار حكم بشأن طلبات التعويض". وعندما سئل السيد روبوان عن هذا الموضوع أجاب، مثلما يجيب جميع أعضاء السكرتارية: "نحن نعتقد بأن الأمم المتحدة دشنت مرحلة جديدة تتسم بانتصار القانون". ولقد رأينا ما حدث منذ هذه السابقة ومن هذا "النظام العالمي الجديد" في البوسنة، كما في جنوب لبنان أو في فلسطين. فهل سيتم إرغام إسرائيل على دفع تعويضات الى لبنان لقاء ٢٥ سنة من احتلالها لجنوب بلاد الأرز؟ ومثلما همس أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، فإن العمل المتحيز لـ UNCC هو بالأحرى نتيجة للموقف الدولي عام ١٩٩١: "اليوم، إن مؤسسة كهذه لا ترى النور، فالولايات المتحدة ستكون عاجزة عن فرضها والعالم كله سيعارضها". وباريس من جانبها، تحاول أن تحقق تغييراً في الإجراءات يعطي للعراق إمكانية للدفاع عن نفسه، ويحدث تخفيضاً في المبالغ التي تُستقطع من صادراته النفطية للتعويضات من ٣٠% الى ٢٠%.

يورد تيتوس – ليفيوس (مؤرخ روماني ألّف عملاً ضخماً عن تاريخ الإمبراطورية الرومانية – ث.ج.) الرواية التالية، وهي أسطورة بدون شك، طالما هي تعود الى عام ٣٨٥ قبل الميلاد. قررت روما آنذاك أن تفاوض بعد أن لحقت بها الهزيمة. وقد قرر مجلس الشيوخ تكليف القاضي العسكري بالتعامل مع الغاليين (Gaulois) الذين كانوا يحاصرون المدينة. وقد تم الاتفاق على دفع فدية قدرها ١٠٠٠ رطلاً من الذهب، وهي فدية مخزية "بالنسبة لشعب سيفرض إرادته على العالم". ولهذا العمل المرفوض والمثير للحنق أصلاً، تقول القصة، فإنه تمت إضافة فعل آخر يثير الرفض، إذ كانت الأوزان التي جُلبت من قبل المنتصرين مغشوشة. وعندما رفض القاضي العسكري تلك الأوزان، فإن القائد الغالي (Gaulois) المنتصر لم يكتف بذلك، بل كان من الوقاحة بحيث أضاف سيفه لتلك الأوزان وقال بعد ذلك هذه الجملة التي لا يمكن أن يطيقها الرومان: "ويل للمهزومين".

الكشف عن تأثيرات اليورانيوم الناضب

مهمة إنسانية آنية ملحة !

د. كاظم المقدادي

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وجربتا لأول مرة في حرب الخليج الثانية، عام ١٩٩١، أسلحة وأعتدة حربية حديثة محرمة دولياً، باعتبارها من أسلحة الدمار الشامل لاحتوائها على مادة اليورانيوم الناضب أو المستنفد Depleted Uranium المُشعة والسامة. ففتكت هذه الأسلحة بالآلاف من العسكريين والمدنيين، وأحدثت كارثة إنسانية وبيئية رهيبة، تكشفت آثارها منذ الأشهر الأولى بعد الحرب، ومايزال يتكشف المزيد منها، وإن لم تتحدد بعد أبعاد تأثيرها بالكامل.

رغم مضي عشر سنوات على كارثة الحرب، فإنها لم تحظ بالاهتمام المطلوب. فلم يتم حتى الآن كشف النقاب كلياً عن النتائج المباشرة وغير المباشرة لاستخدام ذخيرة اليورانيوم، وأبعاد التلوث الناجم عنها. وثمة من يزعم بين المسؤولين في المنطقة بأن "بلاده خالية من التلوث تماماً"، ويواصل تكتمه على حقيقة ما حصل بالضد من مصلحة شعبه وصحته وحياته ومستقبل مصير أجياله. ولم تنجز حتى يومنا هذا، دراسة نتائج الكارثة إلى نحو جدي ومتكامل، ولم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد منها، الأمر الذي يعزز الانطباع بان ثمة تجاهلاً وإهمالاً متعمدين، حيال ما يتعرض له المواطنون، على الرغم من هول الكارثة وتحذيرات العديد من العلماء والمختصين المدعومة بنتائج أولية لدراسات ميدانية علمية هامة تؤكد عدم اقتصار الأضرار على صحة وحياة الجيل الحالي، وإنما ستنتقل آثارها المباشرة وغير المباشرة، الى الأجيال القادمة.

لقد أكد العديد من العلماء والخبراء المعنيين بان هذا النوع من اليورانيوم هو من النفايات النووية الناتجة عن عملية تخصيب اليورانيوم، وهو مشع وسام كيمياوياً، حيث يولّد عند انفجار ذخيرته، التي تتميز بفاعلية احتراقية هائلة، منتوجاً بالغ السمية والإشعاع يتوزع على شكل غيمة إشعاعية الى مسافة عشرات الكيلومترات[١]. وتفيد التقارير العلمية والعسكرية أن معضلة استخدام

ذخيرة اليورانيوم المنضب أو المستنفد تكمن في استمرار آثارها لملايين السنين، حيث تشكل آثار التلوث الناجمة عن اختلاط اليورانيوم بالتربة كارثة بيئية، بعضها آني، والآخر مؤجل. فعدا الأثر الموضعي، السمي والإشعاعي لليورانيوم المنضب الذي يحصل عند انفجار ذخيرته، فان جزيئاته تنتشر عن طريق الريح والمياه الجوفية لتغطي مساحات شاسعة تتجاوز الرقعة الجغرافية لأرض المعركة.

التلوث بإشعاع ذخيرة اليورانيوم وسمومها في المنطقة

بعد ثمانية أعوام من بداية حرب الخليج الثانية اضطرت وزارة الدفاع الأمريكية إلى الكشف عن خارطة مفصلة للمناطق التي تعرضت للهجوم بالقذائف المضادة للدروع المطعمة باليورانيوم الناضب التي أطلقتها الدبابات والطائرات الأمريكية[٢]، وتصل منطقة انتشار اليورانيوم الناضب في هذه الخارطة التي نشرتها Christian Science Monitor – الى حدود كل من العراق والكويت مع السعودية ولا تتعداها. وهي تمتد من مناطق جنوب البصرة باتجاه حقول الرميلة النفطية وصولاً الى حدود السعودية، ثم تمتد غرباً من موقع خرنج، الذي يقع الى الشمال بعيداً عن حفر الباطن السعودية. ولا تشمل الخريطة جنوب الناصرية وغرب البصرة وغرب الكويت رغم استخدام قوات الحلفاء لقذائف اليورانيوم الناضب فيها[٣]. وقد انتقد خبراء المركز القومي لموارد حرب الخليج (وهو مركز يضم مجموعات من المحاربين القدماء في واشنطن) واضعي الخارطة، لكونهم لم يُضمّنوا فيها مواقع فرق مدرعة أمريكية أخرى ومواقع إطلاق قذائف اليورانيوم من قبل القوات البريطانية. وكان المركز قد أعلن في عام ١٩٩٨ أن نحو ٤٠٠ ألف محارب تعرضوا لإشعاعات اليورانيوم. واعترف الناطق باسم مكتب "أعراض حرب الخليج" في البنتاغون الأمريكي بأن الخارطة، التي صدرت أساساً لعرضها أمام لجنة حكومية خاصة، ليست كاملة، وأنها لا تقدم لوحة مفصلة عن مواقع انتشار اليورانيوم الناضب[٤].

وبينما كان العسكريون الأمريكيون يتفاخرون، طيلة الفترة المنصرمة، بـ"الحرب النظيفة" التي شنوها ضد العراق، مدعين بأنها لم تعرض المدنيين للأخطار[٥]، قد فندت مزاعمهم العديد من البحوث والدراسات العلمية والطبية والعسكرية، وعشرات التقارير الصحفية الميدانية، التي لم تكشف فقط عن الدمار والخسائر البشرية الجسيمة التي سببتها الحرب، بل أعطت مؤشرات واضحة لما خلفته من أضرار بيئية وصحية خطيرة.

ومع أن العمليات الحربية كانت عموماً في منطقة البادية الواقعة بين العراق والكويت والسعودية، وهي مناطق قليلة السكان نسبياً، إلا أن التقارير تؤكد بان جزيئات اليورانيوم قد وجدت طريقها الى مدن وبلدات وقرى ومزارع تبعد عنها عشرات الكيلومترات، وهي متراكمة بكميات كبيرة وما انفكت تفعل فعلها المدمر. وفي بادئ الأمر، قدرت المصادر العسكرية الأمريكية أن قواتها خلفت نحو ٤٠ طناً من اليورانيوم المشع والسام في مناطق شاسعة من الكويت والعراق، لكنها عقب تشكيك العلماء والعسكريين المختصين بهذه الكمية، رفعت الرقم الى

٣٠٠ طن، وهو رقم أكده الباحث اولبرايت[٦] والبرفسور الدكتور أساف ديوراكوفيتش[٧]، بينما قدرت كل من منظمة السلام الأخضر Greenpeace[٨]، ومركز التوثيق الهولندي Stichting LAKA[٩] بان الكمية لا تقل عن ٧٠٠-٨٠٠ طناً. وأكد **سكوت بيترسون** بان مساحة الحرب، التي جرت عليها العمليات القتالية، قد غطيت برمتها بالمواد المشعة والسامة"[١٠]. ونبه **ديوراكوفيتش** – وهو طبيب وخبير بالطب النووي الى أن الكميات الكبيرة من اليورانيوم الناضب، التي تُركت في العراق، سيكون لها حتماً **انعكاسات بيئية** على ارض **العراق**. وبفعل حركه الرياح ونعومة غبار الصحراء، فإن آثاره ستنتقل إلى مئات الأميال، لتشمل **الكويت والسعودية وقطر**، علماً أن الباحث اعتمد رقم ٣٠٠ طناً في تقديراته لكمية اليورانيوم الناضب المستخدمة[١١].

وأثبتت الدراسات التي أجريت بعد انتهاء الحرب في المناطق التي تعرضت لاستخدام الذخيرة المذكورة، "أن نسبة **النشاط الإشعاعي** بلغت ٢٧٠ ميلليراد في الساعة، أي ما يزيد عن ٣٠ ضعفاً لأقصى ما يمكن أن يتعرض إليه العاملون في الصناعة النووية"[١٢]، وهو ما حول مناطق شاسعة، وعلى بعد عشرات، بل ومئات الكيلومترات، الى **بيئة ملوثة ونشيطة إشعاعياً**، نتيجة للأسلحة المحطمة، والألغام، والذخيرة الأخرى، المتفجرة وغير المتفجرة، والملوثات الكيمياوية، والركام النشيط إشعاعياً، المتناثرة في الصحراء العراقية وبالقرب من الحدود السعودية والكويتية[١٣]. **ومازال الأنقاض الملوثة بالإشعاع**، المتراكمة في الصحراء وحول البصرة **باقية** وكان الأطفال الأبرياء يلعبون على مقربة منها وقاموا بتفكيك بقايا أجزائها[١٤و١٥]. وأشارت تقارير إلى أن **التلوث طال** مناطق جنوب العراق والكويت والسعودية والصحراء العربية بآثار ذخيرة اليورانيوم الناضب الضارة[١٦]. حيال هذا الواقع نبّه **علماء وخبراء أجانب** إلى تعرض التربة والمياه وجميع المواد الغذائية للتلوث. فقالت مؤسسة Stichting LAKA: "إن النوع الجديد من الموت البطيء، الذي نقلته اكثر الحروب تسمياً في التأريخ، يشمل ما يقدر بـ ٨٠٠ طن من غبار اليورانيوم الناضب المستمر في الهبوب عبر شبه الجزيرة العربية لعقود عدة في المستقبل، تكفي لجعل هذه العملية معروفة جيداً في السجلات الطبية"[١٧].

وكانت **هيئة الطاقة الذرية البريطانية** UKAEA قد حذرت وزارة الدفاع البريطانية من مغبة استخدام ذخيرة اليورانيوم الناضب في حرب الخليج، منبهة، بشكل خاص، الى **تأثر الأطفال** بالإشعاع، تأثراً قوياً، عبر الغبار السام الذي ستطلقه، والذي سيسبب لهم السرطان، مهدداً لحياة من يلعبون بالقرب من العجلات المحترقة فحسب، بل وأولئك الذين ينظرون إليها أيضاً[١٨]. أكد ذلك **العالم البريطاني مايكل كلارك** – الخبير بأبحاث الطاقة الإشعاعية والإشعاع النووي- بقوله: "**كنا قد حذرنا** الحكومة البريطانية **من خطورة وفعالية اليورانيوم** كمادة مشعة، إذ يؤدي استنشاقها إلى تأثير بالغ على الرئتين بسبب إشعاعات تلك المادة. ووجدنا في النهاية بان لليورانيوم تأثير كيماوي اكثر من إشعاعي. فاستنشاق كمية كافية من غبار اليورانيوم يحدث إصابات كيمياوية بالغة للكليتين"[١٩]. وعلى إثر تصاعد شكاوى العسكريين المشاركين بالحرب من أعراض

غامضة، سميت "متلازمة حرب الخليج" اعترفت **الوكالة النووية للدفاع** Defense Nuclear Agency التابعة للبنتاغون، قائلة: "علينا الاستعداد لمواجهة مشكلة قوية"(٢٠)..

رغم كل ذلك، **لم يقم أحد من المسؤولين** بتنبيه سكان تلك المناطق، ولا تحذير الفلاحين من الزراعة. وكانت الأبقار والأغنام ترعى في تلك المناطق الملوثة. وتناول آلاف المواطنين المنتجات الغذائية لتلك المناطق(٢١)، و"صدام حسين غير مهتم بالضحايا، لاسيما سكان الجنوب... كما أن الحلفاء لا يؤدون واجب العناية بحياة السكان"(٢٢). الكل تجاهل المخاطر الناجمة عن استخدام الذخيرة الفتاكة، ولم يدرك عواقبها، بينما كان الغرباء والأجانب أكثر قلقاً وحرصاً من رب البيت. فقد **كشف نيك كوهين** النقاب عن **التقرير السري**، الذي وضعته UKAEA، والذي يشير إلى "وجود ما يكفي من اليورانيوم الناضب في الكويت وجنوبي العراق ليسبب ما يحتملى أن يهلك نصف مليون نسمة"(٢٣). **ووجهت** صحيفة **"نيويورك تايمز"** في عام ١٩٩٢، **تحذيراً** بهذا الشأن، حيث كتب **اريك هوسكينس** – المتخصص بالشؤون العلمية – يقول: "إن بقايا قذائف اليورانيوم الأمريكية ما تزال تفتك بأرواح الأطفال العراقيين"(٢٤). **وكان البرفسور الدكتور سيغفرت – هورست غونتر**، وهو عالم وطبيب أطفال، أول من نبه علانية، الى جدية مخاطر مخلفات اليورانيوم الناضب على سكان المنطقة، ولا سيما في السعودية، والكويت، إضافة إلى العراق(٢٥)..

وحصل فعلاً ما نبّه إليه العلماء وحذروا من مخاطره. فوصفت عالمة الفيزياء الأسترالية **هيلين كولديكوت** حرب الخليج الثانية **بالمجزرة**(٢٦و٢٧)، وقال **ماك – ارثور**: "لقد عنيت السلطات الأمريكية عناية شديدة **بإخفاء** حجم **المجزرة**"(٢٨)، حيث أكدت تقارير عسكرية أن الألوف من الجنود العراقيين لقوا مصرعهم مباشرة بتلك القذائف، أو نتيجة التعرض لها. وقدرت مصادر أن تلك الذخائر سببت، في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩١، موت زهاء ٥٠ ألف طفل عراقي، نتيجة إصابتهم بأمراض مختلفة، نجمت عنها، ومنها: السرطان وعجز الكلية، وأمراض داخلية أخرى، لم تكن معروفة سابقاً(٢٩)، ونجم عنها زيادة كبيرة في الإصابات السرطانية المختلفة نتيجة لتلوث مساحات شاسعة من جنوب العراق بإشعاعات اليورانيوم الناضب، ويؤشر خط حدوثها تصاعداً، لاسيما بين العسكريين، خصوصاً في مجال إصابات الغدد الليمفاوية وسرطان الدم(٣٠). ونشرت صحيفة **"الانديبندنت"**، في عام ١٩٩٩، سلسلة مقالات حول **الأدلة المتزايدة على الصلة بين تفشي مرض السرطان** في العراق واستخدام قذائف اليورانيوم الناضب، بالاستناد إلى تقارير أعدها علماء، مما زاد من القناعة "لا يمكن للمرء إلا أن يستنتج بان **التلوث** باليورانيوم الناضب **طاول السكان والبيئة في العراق** وأجزاء من **الكويت**"(٣١).

واصبح من المؤكد بأن "سنوات طويلة سوف تمر قبل أن تتضح أبعاد ما أصاب البيئة في الكويت ومنطقة الخليج العربي من أضرار"(٣٢)، لاسيما وان العلماء والمختصين يتوقعون مصيبة أعظم، مؤكدين بان "التلوث الإشعاعي الناتج عن ذخيرة اليورانيوم المستنفد قادر على البقاء في الأراضي التي يلوثها لفترة تقدر بـ ٤ ملايين سنة"(٣٣). ولعل ما قاله **الباحث الدكتور جون دانكر**،

وهو طبيب واحد ابرز الباحثين البيئيين في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة التلوث، ويدير جمعية لمساعدة ضحايا التلوث في العالم، من أن متوسط الأعمار سيكون الأكثر تأثراً بانتشار التلوث في هذه المنطقة من الناحية الديموغرافية(٣٤)، ينطوي على دلالة بالغة، خصوصاً وان الإصابات السرطانية والتشوهات الولادية والوفيات الناجمة عن التلوث باليورانيوم المذكور قد طالت، لحد الآن، مئات الآلاف من السكان.

دعوات حريصة بحاجة للتعضيد

إدراكاً منه لحجم المخاطر البيئية والصحية والحياتية، الراهنة والمستقبلية، وأبعادها الكارثية، وبالاستناد إلى بحوث ودراسات ميدانية عديدة أجراها في العراق، أوصلته الى نتائج خطيرة، وجه العالم وطبيب الأطفال **غونتر** نداءات حارة وملحة، لإجراء دراسات واسعة ومكثفة في العراق، للوقوف على حجم الأضرار الرهيبة التي سببها استخدام ذخيرة اليورانيوم على السكان المدنيين، وخاصة الأطفال(٣٥).

وبعد **توفر** الكثرة الكاثرة من البراهين والقرائن عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بآلاف المواطنين العراقيين، أعرب العالمان في ميدان دراسة آثار اليورانيوم الناضب: **هاري شارما** – الأستاذ في الكيمياء **ودونغ روكك** – الباحث في الهندسة البيئية والفيزياء النووية، في أواخر عام ١٩٩٩، **أمام** "لجنة الدفاع" التابعة للبرلمان البريطاني، عن أملهما **بتوفير رعاية طبية** لجميع **الأشخاص الذين تعرضوا** لتأثير اليورانيوم الناضب، **وطالبا** بضرورة **تنقية الوسط المحيط** من كل آثاره. وتوجها بذات الوقت بنداء لحظر استخدام قذائف اليورانيوم الناضب(٣٦).

وفي مطلع العام الجاري **دعا السير تاونسند** – السياسي البريطاني ومدير مجلس تحسين التفاهم العربي – البريطاني (CAABU)، الحكومة البريطانية الى أن تعلن فوراً أنها ستجري **تحقيقاً شاملاً وجدياً** في التأثيرات الناجمة عن استخدام اليورانيوم الناضب، وربما بالتعاون مع بلدان أخرى كالولايات المتحدة، **وان تجري**، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، تحقيقاً دقيقاً في أية صلات محتملة بين تفشي مرض السرطان في منطقة الخليج واستخدام اليورانيوم الناضب من قبل القوات البريطانية، مؤكداً بان من شأن خطوة كهذه أن تعطي للسياسة الخارجية البريطانية البعد الأخلاقي الذي وعدت به الحكومة، مشيراً إلى العديد من المصادر التي كشفت عن الصلة بين انتشار الأمراض السرطانية واستخدام ذخيرة اليورانيوم الناضب(٣٧). وأبدى تاونسند استغرابه من أن **وزيرة** "التنمية العالمية" في الحكومة البريطانية السيدة كلير شورت **غير ملمة**، لحد الآن، **بتأثيرات** استخدام الأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم الناضب. **واعترفت الوزيرة**، في رسالة له، قائلة: "نحن في الواقع **لا نجري** أي أبحاث في التأثيرات الصحية للقذائف التي زودت رؤوسها باليورانيوم الناضب، **ولا علم لنا بمثل هذه الأبحاث**".

ومع أن السير تاونسند **لم يدن** استخدام هذه الذخيرة من قبل القوات العسكرية الأميركية والبريطانية، التي **"تشكل جريمة بحق البيئة البشرية والطبيعية، تستحق الإدانة الواسعة**

باعتبارها مواد محرمة دولياً"[٣٨]، لكن دعوته الحريصة الى الكشف عن تأثيرات استخدام هذه الذخيرة في منطقتنا، **تستحق الثناء والتقدير!** فقد جاءت داعمة لمطالبة **العالمين شارما وهوكسك** وغيرهما.

وعقب زيارة ميدانية للعراق، في نيسان ٢٠٠٠، دعا الكاهن الفرنسي **جان ماري بنجامين**، إلى **تنظيم مؤتمر دولي، وإرسال بعثات علمية الى العراق، لدراسة آثار ذخائر اليورانيوم** الناضب، معلناً بأنه شاهد في المستشفيات العراقية أعداداً كبيرة من الأطفال المولودين بتشوهات خلقية ومصابين بسرطان الدم[٣٩].

وفي حرم جامعة جنيف، وأمام مقر الأمم المتحدة هناك، **طالبت منظمات غير حكومية**، أثناء انعقاد الدورة السنوية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، **بدراسة** آثار استعمال اليورانيوم المنضب على مستقبل الشعب العراقي، محذرة من أن نسله يواجه تشوهات في الجينات الوراثية، مستعينة بتأكيدات أطباء وعلماء وخبراء أجانب في هذا المضمار[٤٠].

وكان **سكوت بيترسون** قد أشار الى: "أن تدهور الوضع الصحي في العراق دفع بمنظمة الصحة العالمية للعمل على النظر في موضوع دراسة ومسح عمليات تأثير اليورانيوم الناضب على العراق، وتنتظر المنظمة مصادقة الحكومة العراقية قبل الشروع بالدراسة"[٤١]، بينما زعمت الحكومة العراقية، على لسان وزير صحتها د. اوميد مدحت أن المنظمة المذكورة "لم تستجب لطلبها بتقديم المساعدة في الحصول على الأجهزة اللازمة لفحص المرضى والإشعاعات"[٤٢]..

مهمة إنسانية كبيرة

منذ خمس سنوات ونحن نلفت الانتباه الى خطورة الوضع القائم، صحياً وبيئياً، الناجم عن استخدام ذخيرة اليورانيوم في منطقتنا، وحذرنا من عواقب التباطؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الكارثة. وتساءلنا، اكثر من مرة لمصلحة من التكتم والسكوت على جريمة ذخيرة اليورانيوم. ودعونا حكومات المنطقة، والمختصين المعنيين فيها، الى الاهتمام الجدي، والمبادرة العاجلة لدراسة أضرار تلك الذخيرة في المنطقة، والى اتخاذ التدابير الفعالة المطلوبة للحد منها، بمساعدة منظمة الصحة العالمية، ومراكز الأبحاث المعنية، الدولية والإقليمية والوطنية. ونبهنا الى انه ليس من مصلحة الشعوب العربية الصمت والتكتم على الكارثة أكثر وأن مهمة الكشف عن تأثيرات استخدام تلك ذخيرة في المنطقة العربية قد تأخر إنجازها كثيراً. وكنا نتوخى إثارة النقاش حول الكارثة وأبعادها، وكي يلتفت المعنيون الرسميون، أصحاب القرار السياسي في المنطقة، للمخاطر المحدقة، الراهنة والمستقبلية، ويعجلوا بتلافي ما حصل من تقاعس وتقصير، على أمل أن تنطلق مبادرة جادة وعاجلة للنهوض بهذه المهمة الوطنية والقومية والإنسانية الملحة.. إلا أن الموقف الرسمي لم يتغير. سوى أن صحيفة "الوطن" الكويتية حركت الموضوع أخيراً، وان كويتيا مختصاً بالعلاج الإشعاعي والأورام، شاطرنا الرأي على صفحاتها، مؤكداً بان "التقارير حول هذا الموضوع كثيرة، سواء من داخل العراق، أو من المنظمات الدولية، وحتى الآن لم تتحرك الكويت

بصورة جدية لدراسة هذا الموضوع، بل أن المسؤولين في الكويت، ولاسيما في وزارة الصحة، يميلون الى نفي الخطر، والى طمأنة المواطنين، وكأنهم بذلك سوف يبعدون الخطر الكامن في الصحراء، والذي تصفه التقارير ببذور السرطان المنتشرة هناك"(٤٣). ودعا إلى دراسة المعضلة جدياً. وقال: على المسؤولين أن ينتبهوا للحقيقة، التي عليهم مواجهتها عاجلاً أم آجلا.

إن **مهمة الكشف عن تأثيرات استخدام ذخيرة اليورانيوم المستنفد** في المنطقة العربية، ومعالجتها، بقدر ما هي مهمة وطنية ملحة، إلا انه لا يمكن لبلد واحد، مهما امتلك من إمكانيات، ولا حتى للوكالة الدولية لمكافحة السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ولا غيرها، إنجازها لوحدها. كما ضاعف التأخر في معالجتها طيلة عقد كامل من **تعقيد** إنجاز المهمة. لذا فان **كل يوم يمر** يزيد من التعقيدات، ويفاقم التلوث وما ينجم عنه، ويصعبٌ على الأطباء معالجة المصابين. وإذا ما بوشر بالمهمة فان **العمل** سيجري **في مواقع ملوثة**، تلوثاً إشعاعياً وسمياً واسعاً وخطيراً. وهذا بحد ذاته يخلق مشاكل وصعوبات وعراقيل جمة إضافية أمام إنجاز المهمة، وبخاصة أمام القائمين بها. فاستناداً إلى **دانييل فاهي** (المسؤول حالياً عن الأبحاث في المركز الوطني الأمريكي لمعلومات حرب الخليج، والذي أجرى دراسة مكثفة على اليورانيوم المستنفد، أكدت أن التعرض للتلوث الإشعاعي الناتج عن اليورانيوم المستنفد يشكل خطراً على الجنود، وعلى السكان المدنيين، ما لم يكونوا متدربين، ومجهزين بالملابس الواقية) فان "**تنظيف المنطقة** من اليورانيوم المستنفد ستكون صعبة جدا ومكلفة، حيث يجب تغليف جميع العربات العسكرية الملوثة بغلاف واقي من القماش الثقيل Tarpaulin، ثم تؤخذ الى أماكن خاصة لتخليصها من التلوث. بالإضافة إلى ذلك يجب إزالة الطبقة السطحية من التربة الملوثة بعمق قدم، حيث توضع في حاويات ليتم التخلص منها بشكل مناسب. وهذا يشمل القذائف التي أضاعت أهدافها، حيث يجب الكشف عنها والتخلص منها بشكل مناسب"(٤٤). وفي هذا المضمار أشارت تقارير الى أن نحو ٩٠% من **القنسابل التي تساقطت** أثناء الحرب **أخطأت أهدافها**. وقال **خبير عسكري أمريكي**: "يقدر أن ما لا يقل عن ٦٠٠ قنبلة وصاروخ وقذيفة مدفعية أسقطت أو أطلقت يوميا أثناء حرب الخليج **ولم تنفجر، وتشكل خطرا مستمرا** في مكان ما في منطقة القتال السابقة"(٤٥). **وإدراكا للمخاطر**، دعا **البرفسور روكك الى وجوب تخليص المناطق** التي استخدمت فيها ذخائر اليورانيوم المستنفد، **ومهما كانت كميتها**، من التلوث، وكذلك من جميع القذائف الملوثة، **وإلا سيبقى التلوث الى الأبد**، محذرا من أن عدم تزويد العاملين في هذه العملية بالتجهيزات الوقائية الكافية والتدريب المناسب، سيعرضهم لمشاكل صحية خطيرة وكل هذا يشكل عقبات كبيرة إضافية، سواء من حيث ضرورة توفير المستلزمات الخاصة المطلوبة، والتي من دونها لا يمكن العمل إطلاقا لكونه مجازفة خطيرة على حياة العاملين، أو، ارتباطا بالمشكلة الأخيرة، عند توفير المساهمين بإزالة التلوث ومسبباته في مثل هذه الظروف، خصوصا من قبل الخبراء والمختصين الأجانب. ومما يثبط الهمم، ولا يشجع على المساهمة الجدية في هذه المهمة، بقاء بواعث القناعات المشروعة لدى الكثيرين، أجانب وعربا، بان الحكام العرب المعنيين غير مكترثين لما حصل، وغير متحمسين لإنجاز المهمة، ولن يتحركوا

من دون تلقي "التوجيهات" من "الحماة" الأمريكيين والبريطانيين. ولابد من مطالبة الحكومتين الأمريكية والبريطانية بان تقوم وزارتا دفاعهما بتقديم الخرائط الكاملة والمفصلة عن مواقع استخدام ذخيرة اليورانيوم، ومناطق التلوث بها والعمل على إرغام الحكومتين على تحمل القسط الأكبر من الأموال المطلوبة، لتوفير الأجهزة والمعدات والكوادر العلمية والفنية، وغيرها من الأمور اللازمة لتنفيذ مهمة الكشف عن أضرار السلاح الذي استخدمته قواتهما، وكذلك لمعالجة المتضررين، وإصلاح ما لحق بالبيئة من خراب ودمار شاملين..

بعد هذا نتساءل: أما آن الأوان، بعد عقد كامل، لأن تعي الأوساط الرسمية المعنية في المنطقة العربية **خطورة المعضلة** القائمة، لاسيما وهي على علم بان النتائج الأولية التي تكشفت خلال السنوات المنصرمة، تؤشر، بما لا يقبل الشك، إلى كارثة بيئية وبشرية مروعة، لم يشهد تاريخ المنطقة مثيلا لها.

الهوامش

(١) راجع، على سبيل المثال كتاب: Depleted Uranium, Metal Of Dishonor, International Action Center, New York, 1997.

(٢) "نضال الشعب"، إشعاعات اليورانيوم الناضب تطارد الجنود الأمريكيين، العدد ٦٦٦، في ١٩٩٩/٣/١١.

(٣) سكوت بيترسون، مزاعم متضادة حول دور اليورانيوم الناضب في تدهور الوضع الصحي في العراق والكويت، "الشرق الأوسط"، العدد ٧٤٦٥، في ١٩٩٩/٥/٧.

(٤) "نضال الشعب" – مصدر سابق.

(٥) "دير شبيغل"، أشعة في الصحراء، في ١٩٩٨/٣/٢٣، ترجمة: مرتضى الشيخ حسين، "العراق الحر"، العدد ١٠٠.

(٦) David Allbright, "The Desert Clows with Propaganda", Bulletin of The Atomic Scientists, May 1993, pp 11-12.

(٧) برنامج حول حرب الخليج الثانية، الجزء الثاني، بثته قناة "الجزيرة" الفضائية مساء ١٩٩٨/١١/١٢.

(٨) Metro ,Stocholm, "Allierades atomsopor strålningshot mot Irak", 6 Desember 1999.

(٩) Fact sheet 2, Stichting LAKA, Ketelhuisplen 43, 1054 RD Amsterdam, Netherlands.

(١٠) سكوت بيترسون، مزاعم متضادة – مصدر سابق.

(١١) "قناة الجزيرة"، برنامج حول حرب الخليج – مصدر سابق.

(١٢) هيثم الزبيدي، اليورانيوم الناضب: في الخليج، نعم، في أوربا..؟، "العرب"، في ١٩٩٩/٤/٣٠.

(١٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

(١٤) Eric Hoskins, Depleted Uranium Shells Make the Desert Glow. In book: Metal of Dishonor, IAC, NY, 1997.

(١٥) "دير شبيغل"، أشعة في الصحراء – مصدر سابق.

(١٦) "الشرق الأوسط"، تحذيرات دولية من مواقع سقوط قذائف اليورانيوم الناضب في البلقان، العدد ٧٦٢٧، في ١٩٩٩/١٠/١٦.

(١٧) مصدر سابق Fact Sheet 2, Stichting LAKA, Ketelhuisplein 43, 1054 RD Amsterdam,Netherlands.

(١٨) Felicity Arbuthnot, "Allies", Shells Leave Deadly Radiation, Scotland on Sunday, 18 March 1991.

(١٩) كفاية اولير، استنشاق دقائق اليورانيوم الناضب..، "الشرق الأوسط"، العدد ٧٦٥٥، في ١٩٩٩/١١/١٣.

(٢٠) "دير شبيغل"، أشعة في الصحراء – مصدر سابق.

(٢١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة – مصدر سابق.

(٢٢) "دير شبيغل"، أشعة في الصحراء – مصدر سابق.

(٢٣) Nick Cohen, "Radioactive Waste Left in Gulf by Allies", The Independent on Sunday, London, 10 Nov.1991.

(٢٤) "دير شبيغل"، أشعة في الصحراء – مصدر سابق.

(٢٥) Siegwart - Horst Guenther, "Haw Du Shell Residues Poison Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia" in book, Metal of Dishonor, International Action Center, New York, 1997.

(٢٦) Metal of Dishonor, Depleted Uranium, The Pentagons Secret Weapon, IAC, New York, 1999.

(٢٧) عزام مكي، "معدن الخسة، استعمال اليورانيوم المستنفد في حرب الخليج، "الثقافة الجديدة"، العدد ٢٨٨، أيار – حزيران ١٩٩٩.

(٢٨) John R. Mac Arthur, Second Front. Censorship and Propaganda in the Gulf War, New York, Hill and Wong, 1992.

(٢٩) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق – مصدر سابق.

(٣٠) – د. نافع عزيز العاني، في تصريح لصحيفة، العراق، في ١٩٩٨/١٢/٤.

(٣١) السير سيريل تاونسند، مرض السرطان في الخليج، "الحياة"، العدد ١٣٤٥٠، في ٢٠٠٠/١/٦.

(٣٢) زكريا عبد الجواد، البيئة دفعت ثمنا باهظا، "العربي"، العدد ٤٦٣، حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

(٣٣) عزام مكي، حرب بدون نهاية أو مخلفات الحرب، "رسالة العراق"، العدد ٦٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

(٣٤) داليا شريف، تقرير للأمم المتحدة.. انخفاض مروع في متوسط الأعمار بين العراقيين، "بغداد"، العدد ٣٦٣، في ١٩٩٨/١/١٣.

(٣٥) راجع مثلا: "Siegwart - Horst Guenther, "Haw Du Shell Residues Poison Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia– مصدر سابق

(٣٦) "الشرق الأوسط"، آثار قذائف اليورانيوم الناضب تسبب أمراض السرطان، العدد ٧٦٩١، في ١٩٩٩/١٢/١٩.

(٣٧) السير سيريل تاونسند، مرض السرطان في الخليج، "الحياة"، العدد ١٣٤٥٠، في ٢٠٠٠/١/٦.

(٣٨) د. علي حنوش، ملف "تلوث البيئة في العراق"، "المؤتمر"، العدد ١٧٤.

(٣٩) "الزمان"، كاهن فرنسي: الحظر حول العراق إلى معسكر اعتقال، العدد ٥٩٦، في ٢٠٠٠/٤/١٣.

(٤٠) امتياز دياب، القرارات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان نتيجة للسياسات الدولية.. "الحياة"، العدد ١٣٥٧١، في ٢٠٠٠/٥/٨.

(٤١) سكوت بيترسون، مزاعم متضادة حول دور اليورانيوم الناضب – مصدر سابق.

(٤٢) "الشرق الأوسط"، وزير الصحة العراقي: المندوبان الأميركي والبريطاني في لجنة العقوبات يعرقلان، عدد يوم ٢٠٠٠/٢/١٢.

(٤٣) د. خالد احمد الصالح، الخطر الإشعاعي القادم، "الوطن" الكويتية، في ٢٠٠٠/١٠/٢٢.

(٤٤) Mojo Wire, J.J.Richardson اليورانيوم المستنفد: التهديد غير المرئي، ترجمة: "رسالة العراق"، العدد ٦٢،شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

(٤٥) The Washington Post, March 3, 1991.

النزاع بين العراق والكويت
الأسباب والعواقب

(قراءة في دراسة قانونية للباحث العراقي محمد عنوز)

عبد الرحمن فليح

في العقد الأخير من القرن العشرين، وقبل أن ينجلي غبار حرب الثمان سنوات ضد الجارة إيران. أفاق العالم في الثاني من آب ١٩٩٠ على مفاجأة اجتياح قوات النظام العراقي لأراضي دولة الكويت، عضو الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة! وقد اهتم باحثون كثيرون بهذه القضية الشائكة التي أدت إلى كارثة تجاوزت حدود البلدين وشعبيهما، وكذلك الحدود المعقولة في العلاقات الدولية. ولقد كان من بين هؤلاء الباحثين القانوني العراقي محمد عنوز الذي كتب دراسة بعنوان "النزاع بين العراق والكويت.. الأسباب والعواقب"، نال عليها شهادة الماجستير بدرجة امتياز من جامعة سانتبطرسبورغ/ كلية الحقوق.

لقد أشار الكاتب في مقدمة دراسته إلى أهمية البحث في الجوانب التاريخية للنزاع، رغم صعوبة هذه العملية بسبب ضعف بعض الوثائق والوقائع من الناحية القانونية وتناقض بعضها من الناحية العملية، إضافة إلى أن المنطقة خضعت إلى الاحتلال الأجنبي لفترات طويلة، وبالتالي فإن إرادة شعوبها كانت غائبة في تقرير مصيرها، وسادت إرادة الأجنبي المستعمر التي كانت تقرر وفق مصالحها الحيوية بسبب أهمية المنطقة المعروفة منذ القدم، والتي ازدادت بعد اكتشاف النفط، حيث ينتج فيها أكثر من ٣٥% من الإنتاج العالمي، فيما تدخر أراضيها أكثر من ٧٠% من الاحتياطي العالمي. فقامت القوى الاستعمارية برسم الحدود وتشكيل النظم السياسية وتحديد الأسس الاقتصادية والاجتماعية، بالضد من حقائق التاريخ والجغرافية.

إن أهمية دراسة السيد عنوز تكمن في النقاط التالية:

١- خطورة النزاع العراقي الكويتي ونتائجه ودوافعه وتأثير ذلك على العلاقات الدولية، ومدى انسجام ذلك مع مبادئ وقواعد القانون الدولي والمفهوم الحقيقي للشرعية الدولية، التي صدرت قرارات مجلس الأمن باسمها ولأجل حمايتها.

٢- حيوية الموضوعات التي يشملها هذا النزاع، والتي هي في الصميم من مبادئ وقواعد القانون الدولي (كأشخاص القانون الدولي، الاعتراف بالدولة، الحدود، الاتفاقيات الدولية وأطرافها وكيفية التصديق عليها، مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، العقوبة الدولية وشرعيتها ومدى تناسبها مع الجريمة الدولية.. الخ).

٣- حاجة المسألة العراقية للبحث والدراسة خاصة مع استمرار معاناة الشعب العراقي من الحظر الاقتصادي الشامل واستخدام القوة لتحقيق أهداف أخرى أبعد من مجرد إخراج قوات النظام العراقي من الكويت وإعادة الأمور إلى نصابها.

٤- الشكوك والتساؤلات حول منظمة الأمم المتحدة، ودورها واستقلاليتها وأهدافها، باعتبارها أداة لحماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي على أساس العدل وضمان السلم والأمن الدوليين، خاصة إذا ما عرفنا بأن العراق هو من الدول المساهمة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ والذي تأسست فيه منظمة الأمم المتحدة.

رسالة الباحث عنوز تضمنت ثلاثة فصول وخاتمة. في الفصل الأول بحث المقدمات التاريخية والقانونية للنزاع العراقي الكويتي مستعرضاً الاتفاقيات منذ عام ١٨٩٩ وحتى عام ١٩٦٣ حيث اعترف العراق باستقلال دولة الكويت، ومقيماً الوثائق والوقائع على ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي ("اتفاقية" عام ١٨٩٩ بين شيخ الكويت وبريطانيا العظمى، "اتفاقية" عام ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى، الفترة بين الحرب العالمية الأولى حتى إعلان استقلال دولة الكويت، "اتفاقية" عام ١٩٦١، اتفاقية عام ١٩٦٣ بين العراق ودولة الكويت).

أما الفصل الثاني فقد خصصه لتطورات النزاع منذ عام ١٩٩٠، والادعاءات العراقية في ضوء خطابات الرئيس العراقي ومذكرة وزير خارجيته ورد وزير الخارجية الكويتي عليها وما رافق تلك الفترة من لقاءات ومن ثم عملية الغزو نفسها كجريمة تاريخية (تطور النزاع في التسعينات، مشكلة الحدود بين العراق والكويت، الجانب الاقتصادي من النزاع العراقي الكويتي، وقائع سبقت عملية غزو الكويت، غزو الكويت جريمة دولية).

وبحث في الفصل الثالث دور المجتمع الدولي وتصديه لعملية الغزو واستعرض قرارات مجلس الأمن وقيمها من الناحية القانونية خصوصاً القرار الخاص بالحظر الاقتصادي الشامل والقرار الخاص باستخدام القوة والقرار الخاص بوقف إطلاق النار، وكذلك قرار حماية حقوق الإنسان في العراق (٦٨٨).

وفي خاتمة الدراسة توصل الباحث إلى الاستنتاجات العلمية التالية:

١) ليس للادعاءات العراقية، وما يتعلق بالحق التاريخي في الكويت، قيمة قانونية، وكذلك موضوع النفط وزيادة إنتاجه أو سرقته، والديون.. الخ؛ فهي أسباب لا تدعو إلى الغزو المسلح، وكان بالإمكان معالجتها بالطرق السلمية وفق مبادئ الأخوة العربية وحسن الجوار ومبادئ القانون الدولي.

٢) لابد من معالجة موضوع الحدود بين البلدين مع الأخذ بمصالح الطرفين وحاجتهما، خصوصاً فيما يتعلق بالمنفذ البحري، وفي ضوء الوقائع التاريخية، وعدم اعتماد الوثائق غير القانونية التي فرضها الاستعمار في ضوء مصالحه الخاصة، ومن خلال إرادة شعبي البلدين وبالطرق السلمية.

٣) إن الشرعية الدولية لا تسمح بمعالجة جريمة دولية بجريمة أخرى. ولذلك لابد من إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن وإلغاء الإجراءات المناقضة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة الإنسانية.

٤) إذا عرفنا بأنه لا يوجد شعب أو أمة مجرمة، بل ممكن أن توجد حكومة مجرمة فلابد أن تكون العقوبة الدولية تستهدف الحكومة لا شعب البلد الذي تقوم حكومته بمخالفة دولية.

٥) العقوبة الدولية يجب أن تكون متناسبة مع طبيعة المخالفة الدولية وحجمها، ولا تكون خارجة عن حدود الهدف الذي من أجله تم إقرارها، ولا تتخذ لدوافع إيديولوجية أو دينية أو عرقية.

٦) الحظر الاقتصادي الشامل في واقع الحال هو سلاح من أسلحة الدمار الشامل، يتطلب تحريمه كإجراء دولي، ولابد من تحديد الجوانب التي يشملها بشكل دقيق. فنتائج الحظر الاقتصادي الشامل حرم الشعب العراقي من حق الغذاء والدواء.

ولكل ما تقدم وجد الباحث إن من الضروري رفع الحظر الاقتصادي الشامل عن العراق لعدم شرعية استمراره، ولنتائجه الخطيرة التي تسببها، وهذه مسؤولية أخلاقية وقانونية وسياسية. كما أن الدعوات المتكررة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، هي عملية ضرورية وملحة، كي يسود القانون في العلاقات الدولية، ويزداد دور الأمم المتحدة في تنظيم الحياة الدولية، ومعالجة الخلافات والمشاكل وفق مبادئ العدالة، وحقوق الدول وشعوبها دون تمييز.

إن إقامة "نظام عالمي جديد" لابد أن يكون نظام الشرعية الدولية من خلال هيئة الأمم، لا نظام يدعو إلى إبعاد هيئة الأمم عن حل المشكلات الدولية، كما تسعى دائماً الولايات المتحدة، للانفراد أو الهيمنة في السياسة الدولية، بالاعتماد على القوة العسكرية ومصالحها الخاصة، الأمر الذي يضعف مكانة ومصداقية الأمم المتحدة.

الحزب الشيوعي العراقي

وجريمة اجتياح الكويت – رؤية وتحليل

إعداد: أكرم

على الرغم من كل مزاعم النصر في الحرب العراقية – الإيرانية، ظلت أسئلة الحرب ونتائجها ومستحقاتها تواجه صدام حسين، وتلقي بظلها على أهليته، بعد أن زج البلاد في أشد الحروب كارثية، بحجة استرجاع حقوق العراق التي ساوم عليها هو نفسه، يوم زج بترسانة من الشعارات الوطنية والقومية والدينية لتبرير حربه الكارثية ضد إيران، ويوم ألقى بها في المزبلة حين أعلن قبوله بكل الشروط الإيرانية، والعودة إلى الوضع الذي كرسته اتفاقية الجزائر مع شاه إيران عام ١٩٧٥.

ولعل أكثر الأسئلة التي ظلت تدور في أذهان الشعب والجيش لوعة وحدة هي: "لماذا أشعل صدام حسين الحرب ضد إيران؟ ولماذا تستمر الأوضاع الاستثنائية الشاذة والإرهاب الدموي والإعدامات بالجملة؟ وإلى متى تتواصل السياسة الشوفينية والحرب الظالمة ضد الشعب الكودي؟ وإلى متى تستمر الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والتدهور الاقتصادي؟ وكيف سيتم تسديد الديون التي تزيد على الثمانين ألف مليون دولار؟ ولماذا لا يجري تسريح الجنود المكلفين الذين أمضى قسم كبير منهم ما يزيد على العشر سنوات في الخدمة العسكرية؟ وماذا سيفعلون او سرّحوا، وجرى رميهم في أحضان البطالة؟"(١).

هذه الأسئلة وغيرها حاصرت النظام، وهو يسعى للنأي بنفسه عن مستحقات سياساته ونهجه وحروبه، فاضطرته للعمل على إلهاء الجماهير، عبر الخداع والتضليل إلى جانب الإرهاب الشامل. "وعندما لم تكف كل وسائل النظام الإرهابية والتضليلية، من إعدامات وحملات إرهابية شاملة ضد قوى المعارضة الوطنية، وقرارات (عفو) تتوالى الواحد بعد الآخر، وحديث متواتر عن قرب إقامة حياة دستورية وتعددية حزبية وصحافة حرة.. عندما لم يكف ذلك كله للتخفيف من الأزمة التي كان يعيشها النظام، عمد إلى مغامرته الرعناء باجتياح الكويت واحتلالها، وضمها

قسراً إلى العراق، ليحقق بذلك ما لم يحققه في قادسيته المشؤومة التي ألغى كل شعاراتها وأمجادها المزعومة بموافقته على كل المطالب الإيرانية وعودته الذليلة إلى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥"(٢).

لقد مهد صدام حسين لغزو الكويت منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد في ٢٨ أيار ١٩٩٠ الذي دعا إليه بنفسه، مستغلاً حالة العجز المريع المستشري في الوضع العربي والشعور بالإحباط بعد مرور ثلاثين شهراً على انتفاضة الشعب الفلسطيني، وغياب أي ثقل عربي حيوي يساعد على التضييق على إسرائيل وفرض مطالب الشعب الفلسطيني، مقدماً نفسه باعتباره القائد العربي الوحيد الذي يستطيع إيقاف إسرائيل عند حدها. إلا أن صدام حسين سرعان ما كشف عن غرضه من الدعوة للقمة، حين حوّل حديثه فيها من تأكيد ضرورة التضامن العربي والتصدي لإسرائيل ودعم القضية الفلسطينية، إلى ما سمّاه مؤامرة إمبريالية - صهيونية تستهدف العراق ونهضته. وأداة تلك المؤامرة حسب ادعائه هم حكام الكويت الذين لم يلتزموا بحصتهم في تصدير النفط التي حددتها منظمة الأوبك، فساهموا عبر إغراق السوق العالمية بالمزيد من النفط الفائض، في خفض أسعاره، وبالتالي إلحاق الضرر البليغ باقتصاد العراق، الذي يريد عبر نهضته المزعومة التصدي لإسرائيل ومخططاتها، والذي يعتمد اقتصاده على النفط أساساً.

"ولم تمض سوى بضعة أسابيع على انفضاض قمة بغداد، التي عُقدت تحت شعارات "التضامن العربي" و"الأمن القومي" و"ترتيب البيت العربي"، وكيل المدائح لرئيس النظام العراقي على دوره في ما سُمّي بنجاح هذه القمة، حتى فجر صدام حسين أزمة جديدة، تجسدت في حملة صاخبة ضد الكويت ودولة الإمارات العربية، حوت اتهامات خطيرة، وخصوصاً الكويت، وتهديدات صاخبة وتلميحات باستخدام القوة كوسيلة لفرض ما تريده بغداد.

وبدأت هذه الحملة في خطاب رأس النظام في ١٧ تموز ١٩٩٠ وتصاعدت في مذكرة وزير الخارجية العراقية إلى الجامعة العربية واشتدت في الضجيج الإعلامي المثير الذي قامت به أجهزة الإعلام الرسمية في العراق، وفي مذكرة ما يسمّى بالمجلس الوطني إلى البرلمانات العربية، في الوقت الذي أعلن البلدان - الكويت والإمارات - بأيام قليلة قبل هذه الحملة التزامهما بالحصص المقررة لهما من قبل أوبك لإنتاج النفط"(٣).

وطالب الحزب الشيوعي العراقي عبر تصريح لمكتبه السياسي في ١٩٩٠/٧/٢١ بالالتزام بقرارات أوبك، واستنكر التدخلات الأمريكية في الخليج وسعيها للاصطياد في الماء العكر. وأدان الأسلوب اللامسؤول الذي لجأت إليه الحكومة العراقية في طرح خلافاتها مع الكويت والإمارات. وطالب بالتخلي كلياً عن نهج التهديد والابتزاز وتوتير الأجواء، الذي يوفّر الذرائع للإمبريالية للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية، ويتيح فرصة للدوائر الصهيونية الحاكمة في إسرائيل للإمعان في نهجها المتعنت المعادي للشعوب العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة. لكن صدام حسين استغل "الوساطات العربية والمباحثات الثنائية بين العراق والكويت وسيلة ماكرة للابتزاز ولتمويه خطة الغزو وساق قوات الحرس الجمهوري لاحتلال الكويت بزعم أنه لبّى نداء حكومة مؤقتة "ثورية""(٤).

وبذلك "ضربت الحكومة العراقية، بعدوانها الغاشم هذا، كل القيم والأعراف الدولية والقانون الدولي، فضلاً عن قيم الأخوة والجيرة والأخلاق العربية والصديقة لمعالجة خلافاتها مع الكويت والأزمة التي افتعلتها ضده بالمفاوضات والطرق السلمية بين البلدين الشقيقين، أو في إطار الجامعة العربية، وكشفت عن زيف ادعاءاتها التي استندت إليها كمبرر لإثارة الأزمة.."(٥).

لقد وضع غزو الكويت المنطقة أمام وضع خطير "أقله أنه سيؤدي إلى تجويع ودمار كامل لشعبنا الذي أنهكته مغامرات الدكتاتورية، بينما يواجه وطننا وشعبنا مصيراً مأساوياً إذا ما نشأت حرب يمكن أن تنتهي إلى كارثة تفوق في نتائجها كارثة الحرب مع إيران"(٦).

وعلى هذا الأساس دعا الحزب الشيوعي العراقي "كل الأشقاء العرب، المحبين لأوطانهم والحريصين على استقلال بلدانهم ومصالح شعوبهم، لكي يتحلوا بأقصى درجات الشعور بالمسؤولية إزاء الخطر المحدق، ويدركوا معاناة شعبنا العراقي الذي أنهكته مغامرات الدكتاتورية الخائبة، ويمارسوا كل أشكال الضغط لتبصير صدام بمخاطر وعواقب سياسته المدمرة. فالتشجيع والمهادنة والحياد في هذا الخيار سيؤدي إلى امتداد لهيب الأزمة إلى كل بلد عربي، وينسف إمكانية تضامن العرب لمجابهة الخطر الإمبريالي الصهيوني التوسعي، ويدمر أحلام الجماهير العربية. إن الانخداع بدعاوى الدكتاتورية والسكوت عن مغامرتها يتوافق مع طموح قوى الشر والعدوان، الساعية إلى إذلال شعوبنا والهيمنة على مقدراتها"(٧).

"وتوقفت اللجنة المركزية أمام النتائج التي نجمت عن الاجتياح وما تبعه من حشود عسكرية أجنبية، ووضع متفجر ينذر بحرب مدمرة، والحصار الدولي الشامل ضد بلادنا، وآثار ذلك على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لشعبنا، الذي أنهكته قادسية صدام الخائبة، والإرهاب الدولي الشامل والصعوبات المعاشية والغلاء الفاحش والبطالة والتضخم، واستمرار النهج الشوفيني ضد الشعب الكردي.

وأكدت اللجنة المركزية من جديد، ما سبق وأعلنه حزبنا من تحذيرات من خطر استمرار الحكم الدكتاتوري في العراق على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى المصالح القومية العليا للشعوب العربية والترابط الوثيق بين سياسته الداخلية المعادية للشعب والمتميزة بأبشع الأساليب الدكتاتورية، وامتداداتها العربية والدولية.

وأعربت عن الأسف لأن هذه التحذيرات المبنية على تحليلات دقيقة لطبيعة النظام الدكتاتوري في العراق لم تلق ما تستحقه من اهتمام من قبل الأطراف العربية والدولية المتعاملة مع النظام، التي استمرت في تقديم الدعم والمساندة له، وأوصلته إلى ما هو عليه اليوم من عنجهية واستهتار بحقوق ومصائر الشعب العراقي، وبالقانون الدولي ومصالح شعوب المنطقة والسلم العالمي"(٨).

و"شهدت أزمة الخليج تطوراً خطيراً بصدور قرار مجلس الأمن ٦٧٨ الذي رجح كفة الخيار العسكري لحل الأزمة، ووضع العراق والمنطقة، بل والعالم بأسره أمام عواقب يصعب تحديد نتائجها وآثارها السلبية المدمرة، ذلك أن القرار يسمح باستخدام القوة العسكرية لحل أزمة الخليج بعد الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩١، في حالة رفض العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن"(٩).

وإدراكاً من الحزب الشيوعي العراقي لخطورة ما يمكن أن ينجم عن غطرسة وعنجهية صدام حسين من جانب، ومدى استعداده للمساومة والتفريط بمصالح العراق ومستقبله إذا ما أحس بخطر يتهدده ونظامه من جانب آخر، أكد الحزب "أن رأس النظام في العراق، المهووس بجنون العظمة، والتشبث بالسلطة بأي ثمن، لا يتورع، كما أثبتت التجربة، عن دفع البلاد إلى الهاوية، أو التواطؤ مع الإمبريالية والاستسلام لها. إذ قد يلجأ بهدف الحفاظ عن نظامه من السقوط للدخول في مساومة مع الإمبريالية الأمريكية، بالضد من مصالح الشعب والأمة العربية، وقد دفع الوضع بالفعل إلى تهديد حقيقي لكيان العراق السياسي ووحدة ترابه، بعد أن خلق أفضل ظرف أمام الطامعين الذين يتحينون الفرص للمس بوحدة ترابنا الوطني، وأمام الإمبرياليين والصهاينة الذين يستعدون لجني ثمار المغامرة والعدوان بتعزيز هيمنتهم على المنطقة إلى مدى أبعد من المدى الذي مكنهم منه إشعال الحرب العراقية – الإيرانية، وغزو الكويت وضمها للعراق"(١٠).

وهكذا بدأ العالم يترقب "بقلق يائس، تسارع العد التنازلي واقترابه من المهلة الأخيرة التي حددها مجلس الأمن الدولي، لانسحاب القوات العراقية من الكويت.

وفي الطرف المقابل تجهد الأوساط العدوانية الإسرائيلية، والمجمعات الحربية، لكي تجعل من الحرب الخيار الوحيد لحل الأزمة، مستفيدة من تعنت صدام وتحديه لإرادة المجتمع الدولي، وإيحائه، إن لم يكن اعترافه الصريح، كما لو أن الحرب بالذات مطالبة، ومطلب العرب والمسلمين الذين طالما انتظروا هذه الفرصة النادرة لمنازلة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتحقيق أماني الأمة العربية، بتحرير فلسطين والمنطقة كلها من هيمنتهم ونفوذهم.

إن الطبع التوسعي المغامر لصدام حسين يجعله بمنأى عن الاستفادة من دروس قادسيته الأولى، التي كان يريد منها حل أزماته الداخلية، وتحولت في واقع الحال إلى عامل جديد لتشديد هذه الأزمات على جميع الأصعدة، وهذا الطبع ذاته يحول اليوم أيضاً دون رؤيته للمصير الذي ينتظره بإشعال الحرب الجديدة، التي تتميز عن "القادسية" بالآثار الخطيرة التي ستنجم عنها دون أن يعرف أحد بالتحديد، حجم نتائجها الكارثية على شعبنا ووطننا والأمة العربية بأسرها. وفوق ذلك كله، هل يمكن التفكير بأن صدام حسين لا يعرف، وأولئك الذين يراهنون على نهجه المدمر لتحرير فلسطين، وحسم الصراع العربي الإسرائيلي، بأن المستفيد الوحيد من الحرب التي يريد لها صدام حسين بإصراره على نهجه، أن تكون وشيكة، هي إسرائيل بالذات، حتى إذا أمطرها، يائساً لا محرراً، ببضعة صواريخ انشطارية"(١١).

وبالفعل حلت الكارثة بشعبنا ووطننا بعد أن أخفقت الجهود في درئها، وثني صدام حسين عن إيقاع البلاد في ويلات حرب مدمر جديدة، وتعريضها لعدوان غاشم، يرمي من وراء واجهة تحرير الكويت إلى بسط الهيمنة الشاملة للولايات المتحدة وحلفائها على المنطقة ومقدراتها.

"لقد استطاع صدام حسين أن يلعب باقتداره المعهود دور البطل المتميز لحرب الخليج بفصليها. إذ وجد فيها فرصته للوثوب إلى مراكز القرار والتسلط عربياً وإقليمياً، وتحقيق تطلعاته. كما وجدت فيه الدوائر الإمبريالية، من الناحية الموضوعية، حليفاً سهل الانقياد والانجرار إلى كمائنها، بحكم

هوسه بالسلطة، وطبعه المغامر، ونزعته التوسعية. وقد مكنته من تحقيق هذا الدور جملة من العوامل والظروف. منها ثروة العراق وموقعه الاستراتيجي والاستئثار المطلق بالحكم، بعد إضعاف وتغييب مراكز القوى السياسية المؤثرة في البلاد، وتصفية جميع مظاهر الديمقراطية فيها"(١٢).

"لقد أدان حزبنا مغامرة صدام في الكويت منذ البدء، ولكنه حذر من أخذ الشعب العراقي بجريرة حاكمه المطلق، وطالب المجتمع الدولي بمعالجة الأزمة التي نجمت عن الاحتلال بمسؤولية..

إن حزبنا إذ يدين الجريمة التي يتعرض لها شعبنا ووطننا ويدرك بواعث مختلف أطرافها، سواء صدام حسين الذي عبّر بنهجه وموقفه عن منتهى الاستهتار بالمصالح الوطنية والقومية العليا، أو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بشكل خاص إسرائيل، الذين يسعون لتحقيق أهدافوم الأخرى تحت واجهة تحرير الكويت. إن حزبنا إذ يدرك ذلك كله، يتوجه إلى جميع أبناء شعبنا وجيشنا وكل المواطنين الأخيار في مختلف مواقع العمل والمسؤولية في بلادنا، بما في ذلك الذين يمثلون مواقع مؤثرة للنهوض بمسؤولياتهم، وإنقاذ شعبنا من هذه المحنة والويلات التي يمكن أن تستمر، إذا ما ظل الدكتاتور في مركز القرار والمسؤولية، وإجباره على الانسحاب من الكويت"(١٣).

وفي ١٩٩١/٢/١٥ "أعلن "مجلس قيادة الثورة" في تحول مفاجئ قبول قرار مجلس الأمن المرقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ القاضي بالانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط، مقرناً هذا التعامل بجميع شروطه السابقة مضيفاً إليها شروطاً جديدة تثقل الشروط السابقة، ويدرك مسبقاً أنها لن تلقى القبول من المجتمع الدولية، الأمر الذي يعني، في حالة إصراره عليها، استمرار الحرب.

ويظهر هذا الإعلان مدى استهتار صدام حسين وطغمته والجوقة السائرة في ركابه، بالمصالح الوطنية العليا، واستسهال المقامرة بها، وفبركة الشعارات الجوفاء لتقديمها كمآثر قومية ووطنية وإسلامية. ويفضح هدفه الحقيقي بالبقاء على المسرح السياسي، حتى بالتواطؤ مع الإمبريالية، بعد نهاية الحرب وانسحابه من الكويت، وتفادي محاسبة الشعب له على ما ارتكبه من جرائم وآثام"(١٤).

"ولاحظت اللجنة المركزية أن تعقّد لوحة الصراع، المرتبطة بأزمة الخليج والحرب الراهنة، أدى إلى بروز اتجاهات ومواقف خاطئة بين أحزاب وفصائل عربية وإسلامية، وبينها أحزاب شيوعية وتقدمية، وكذلك الفصائل الفلسطينية. وكانت هذه المواقف من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى خلط الأوراق في العالمين العربي والإسلامي.

وإذا كانت الظروف الموضوعية المتمثلة في ظاهرة الانحسار والتراجع التي شهدتها المنطقة العربية، وحالات الإحباط واليأس التي نجمت عنها والعداء الشديد الذي تكنه الجماهير الشعبية للإمبريالية والصهيونية والرجعية، الدور الأكبر في ذلك، فإن المنطلقات الذاتية لعبت، هي الأخرى، دوراً ليس بالقليل في صياغة مواقف بعض هذه القوى وسياساتها.

لقد كان الحذر والحرص الشديد على علاقاتنا النضالية مع هذه القوى طابع معالجة حزبنا لهذه المواقف الخاطئة والضارة بمصالحنا الوطنية، بل وبمصالح هذه القوى نفسها، وخاصة

الفلسطينية منها. ذلك أن تشجيع صدام حسين والسكوت عن جريمته، باحتلال الكويت وضمها، ناهيك عن محاولة تبريرها، وتزيين مواقفه وإظهاره بمظهر "البطل القومي" و"رائد الوحدة العربية" و"المحرّر لفلسطين" و"نصير الفقراء ضد الأغنياء" و"المتصدي للإمبريالية الأمريكية" وغيرها من الطروحات الخاطئة، قد أسهم إسهاماً خطيراً في تشجيع الطاغية على المضي في غيّه والتشبّث باغتصاب الكويت، وبالتالي دفع الأمور نحو الحرب"(١٥).

"وحذّرت اللجنة المركزية من البدائل التي يجري العمل من وراء الكواليس لإمرارها على شعبنا. وأكدت ضرورة العمل على إفشال المحاولات التي تستهدف تجاهل إرادة شعبنا وعزل قواه الوطنية، ومن بينها حزبنا، وأبعادها عن المشاركة في وضع الحلول التي تتعلق بمستقبل الوطن.

وللارتقاء بمستوى مساهمة حزبنا ومنظماته في تخليص شعبنا من محنته وتحقيق أهدافه النبيلة، اتخذت اللجنة المركزية جملة من القرارات، وحددت العديد من التوجهات التي من شأن تنفيذها المبدع تطوير العمل والنشاط الجماهيري والسياسي والإعلامي والفكري للحزب ورفع استعداده وتعبئة قواه للتعامل مع ما يتوقع حصوله من تطورات سياسية واحتمالات مختلفة"(١٦).

وبالفعل حصل ما كان متوقعاً "فقد أججت الهزيمة في الحرب الأخيرة، وجرائم النظام بحق شعبنا مشاعر النقمة الكامنة لدى العسكريين والمدنيين على السواء. كما فجّرت كل التناقض والأزمات التي كانت تمور وتتعمق طيلة سنوات تسلط صدام حسين وحزبه.. وللمرة الأولى منذ استيلاء البعث الحاكم على السلطة عام ١٩٦٨ اكتسبت مواجهة النظام وتحديه طابعاً شعبياً شاملاً... وقد ساهم في صنع مجد الانتفاضة جميع أبناء شعبنا عرباً وكرداً ومن الأقليات القومية دون استثناء، ومن جميع الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، ومن كافة الأديان والطوائف، ومن بعض أنصار الحزب الحاكم نفسه"(١٧).

كما "أن انتقال وحدات من القوات المسلحة إلى صفوف الجماهير المنتفضة هو نتيجة حتمية لزجها، بالرغم عن إرادتها، في حرب غير عادلة وغير متكافئة، بعد حرب الثماني سنوات العدوانية ضد إيران. والخسائر البشرية والمادية الهائلة التي نزلت بها، ولتوثقها بتجربتها، من عداء نظام صدام حسين للشعب العراقي ولمصالح الأمة العربية"(١٨).

"لقد ثار شعبنا على نظام صدام، الذي سبب لعراقنا الموت والدمار والجوع، ومذلة الهزيمة والاحتلال الأجنبي، بعد سنوات طويلة من الظلم، ومن البطش الذي لا مثيل له في عالم اليوم. وبذلك يعبّر شعبنا، أمام أنظار العالم، أنه يريد الخلاص من الدكتاتورية والاستبداد، يريد العيش بسلام وطمأنينة، فما كانت مصائب الحروب الداخلية والخارجية لتقع على شعبنا لو كان يتمتع بأبسط حقوق الإنسان، بالحريات الأساسية، بحقه في انتخاب حكومته وفي محاسبتها على تصرفاتها. وشعبنا قد تعلم، من تجربته المريرة الطويلة، أن منبع النكبات هو الدكتاتورية والاستبداد مهما كان لونهما وشكلهما"(١٩).

"لقد كان للانتفاضة تحقيق الانتصار، فالإجماع الشعبي على رفض الدكتاتورية، والاستعداد للمجابهة بوسائل العنف، والتضحية، والعزلة الخانقة للنظام، واشتداد أزماته وإفلاسه، وافتضاح

أكاذيبه، تحققت دفعة واحدة وعلناً على أرضية الهزيمة العسكرية. غير أن هذا الانتصار استلزم وجود المعارضة السياسي والميداني، وتأمين وحدة القيادة على صعيد البلاد والقطاعات، والتنسيق بين الوحدات المتفرقة المعزولة، ووحدة البرامج والأهداف والشعارات، وتصعيد هجوم الانتفاضة وشمولها العاصمة بغداد، ومنع تحولها إلى الدفاع. كما تطلب الانتصار تنظيم القطعات العسكرية المنحازة إلى صف الشعب ومخاطبة القوات المسلحة ومنتسبي المؤسسة الحاكمة وأعضاء الحزب الحاكم بلغة الشعب الموحد، وإشراكها مباشرة في عملية الانتفاضة. لكن ذلك كله لم يتحقق، بالإضافة إلى ارتكاب أخطاء جسيمة أساءت للانتفاضة ومضمونها وطابعها الشعبي الديمقراطي العام المعادي للدكتاتورية. وكان من أكبر هذه الأخطاء محاولة احتوائها بالتصريحات والشعارات الفئوية الضيقة"(٢٠).

كما "كان واضحاً أن الطاغية لم يتعفف عن استخدام أشرس وأقذر الوسائل لحماية سلطته المطلقة ولن يتردد في الإقدام على أي تنازل، سواء يتعلق بالسيادة الوطنية أو ثروات البلاد أو أرواح الشعب، أو الاستسلام الذليل غير المشروط للتحالف الأمريكي الأطلسي أو لشياطين العالم كله، مادام ذلك كله يحقق له الاستمرار في الحكم.

فالتجربة التاريخية، التي تابعت الحركة الوطنية أصولها المريرة، وكانت في أكثر من مرة مشاركاً سلبياً فيها، تؤكد هذه الحقيقة، وتؤشر بجلاء لاستعداد صدام حسين، لتكرارها مرات عديدة، دون أن يبالي بالصورة التي تتكرر فيها، سواء اتخذت طابع مأساة أو ملهاة، مادام الشعب وحركته الوطنية، هما الضحية في نهاية المطاف.

وتبين هذه التجربة:

أولاً: الجمع بين الإرهاب الدموي الشامل، والمناورة السياسية، لتصفية المعارضة الوطنية بمختلف فصائلها وتياراتها، والسعي للانفراد بأطراف منها، سعياً لتشتيتها، ووضعها في مواجهة بعضها البعض، كلما اشتدت عليه أزماته وعزلته الخانقة.

ثانياً: الاستعداد لإبداء تنازلات معيبة والاستجابة لبعض المطالب شرط إسهامها في التنفيس عن أزمته وعزلته، وتكريس دكتاتوريته، ولكن أن تظل في الإطار العام لسلطته المطلقة.

ثالثاً: الطابع المناور والغادر لأي اتفاق أو حلّ، يُفرَض عليه بحكم الواقع أو يضطر للقبول به.

رابعاً: إن مناورات صدام حسين استهدفت استمرار إجهاض العملية الثورية، وإشاعة اليأس والإحباط واللامبالاة في صفوف الجماهير من جانب، وإعادة الاعتبار، و"تنظيفه" من جرائمه ونتائجها الكارثية والمروّعة بحق الشعب، من جانب آخر"(٢١).

"إن ما قامت به الحكومة العراقية من أعمال وحشية بإبادة المواطنين جماعياً، بقصفها الأحياء السكنية وتدمير الأماكن المقدسة ومحلات العبادة، وإعدام الألوف وتشريد المواطنين بالقوة، بحجة مساهمتهم في الانتفاضة، هي جرائم بحق الإنسانية، ولا يصحّ اعتبارها قضية داخلية لا تعني الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي. وإنما يجب إدانتها بقوة، وتمكين

شعبنا من محاكمة مرتكبيها وإنزال العقاب العادل بهم. وإن انتفاضة شعبنا، التي شملت البلاد كلها، قدمت الدليل القاطع على أن حكومة صدام حسين لا تمثل الشعب العراقي الذي يرفضها ويناضل من أجل التخلص منها، بقوة السلاح، لأنه محروم من التعبير عن إرادته بأي طريقة أخرى، في ظل الإرهاب الفاشي الدموي المسلّط عليه"(٢٢).

وبناء عليه "طالب حزبنا وقوى المعارضة العراقية كلها بمعاقبة صدام حسين كمجرم حرب، وليس معاقبة الشعب العراقي المنكوب بحكمه الدكتاتوري. غير أن ما حصل، في الواقع، هو تحميل شعبنا مسؤولية جرائم لم يرتكبها. وظل مرتكب الجريمة طليق اليد، بل ويلقى الدعم بهذا الشكل أو ذاك، لمواجهة غضب الشعب، ولإنزال كوارث جديدة بشعبنا المنتفض في الجنوب والوسط وفي كردستان العراق.

وإن القرار ٦٨٧ إذ يعالج بعض عواقب الحرب المدمرة، يفرض على شعبنا عقوبات قاسية. ويحمّلها التزامات مرهقة تثقل كاهله لآماد طويلة...

من حق شعبنا الذي يواصل النضال رغم كل هذه الصعوبات، أن يتطلع إلى دعم الرأي العام العربي والدولي ممثّلاً في هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها ومجلس الأمن والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي وكل الأحزاب والهيئات والاتحادات الوطنية والإقليمية والدولية ونصرة نضاله العادل من أجل الخلاص من حكم الطاغية، وما سبّبه من دمار وخراب ومجاعة وأوبئة وكوارث بيئية، ومقاطعة هذا الحكم وعزله واعتباره خارجاً عن المجتمع الدولي. وتقديم العون المادي والمعنوي لشعبنا المناضل، وليس إلى تكبيله بقيود ثقيلة تعيق مسيرته لإعمار وطننا المدمر ومجتمعنا المثخن بالجراح. وسيكون من حقه المشروع طلب إعادة النظر بالأحكام الثقيلة التي سببها عدوان صدام حسين، ونص عليها قرار مجلس الأمن ٦٨٧، والتي ترهن مستقبل العراق وتعيق تطوره المستقل"(٢٣).

ودعا الحزب الشيوعي العراقي مجلس الأمن "لاتخاذ قرار عاجل باستخدام أرصدة النظام وأرصدة رأسه، والسماح بتصدير النفط لتأمين حاجات شعبنا من الغذاء والدواء وإيجاد آلية لإيصالها بوسائل فعالة إلى أبناء شعبنا، ورفع كل العقوبات التي تمسّ حياة شعبنا مباشرة وتوظيف نتائجها عبر هذه الآلية. وقد آن الأوان لتضيج صيغة قرار دولي لا يتعارض مع سيادتنا الوطنية لمحاكمة صدام حسين، وسحب تمثيله للعراق في جميع المحافل العربية والدولية"(٢٤).

"لقد تحوّل الحصار، بسبب من وجود صدام حسين في السلطة واستمراره في التحكم بشؤون بلادنا، إلى عقوبة ليس للنظام، بل للشعب كله، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات جدية من المجتمع الدولي ومجلس الأمن لمعالجة الأضرار التي لحقت بجماهير شعبنا المنكوبة بهذا النظام الدكتاتوري، ولحمايتها من خطر المجاعة المحدقة، وذلك بتأمين الأغذية والأدوية لمحتاجيها من خلال الاستفادة من الأرصدة الحكومية المكتنسة في البنوك الأجنبية والأموال التي نهبها صدام حسين وعائلته"(٢٥).

"لقد كان غزو الكويت سبباً للعديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، والإجراءات التي رافقتها، ووقف حزبنا موقفاً إيجابياً بشكل عام من القرارات التي دانت هذا الغزو، وطالب

بسحب القوات العراقية من الكويت، وتفهم القرارات التي فرضت الحصار والإجراءات التي تضغط على النظام لحمله على الالتزام لما أجمع عليه المجتمع الدولي، رغم ما شاب بعض هذه القرارات من مس بالسيادة الوطنية وانتقاص لها، وارتهان مصير وطننا وثروات شعبنا إلى أمد غير محدود، يتحمل مسؤوليتها بالكامل النظام الدكتاتوري، ورأس هذا النظام بالذات صدام حسين.

لقد مرّ ما يزيد على السنتين ونصف على انتهاء مغامرة غزو الكويت وانسحاب القوات العراقية منها، تحوّل فيها الحصار المفروض من قبل مجلس الأمن من عقوبة للنظام إلى عقوبة للشعب بحكم استمرار النظام وتحكمه بمصائر شعبنا، وتعنته ورفضه الاستفادة من قرار السماح بتصدير النفط وفقاً للقرارين ٧٠٦ و٧١٢. إن المعطيات والوقائع تؤكد أن الطغمة الحاكمة التي هي أساس كل البلايا التي حلّت وتحلّ بشعبنا ووطننا، تستخدم استمرار الحصار ستاراً للتغطية على مسؤوليتها المباشرة والأساسية عن المحنة التي تسحق الملايين، وذريعة لحرف نقمتهم بعيداً عنها.

وانطلاقاً من هذه الوقائع ومن حقيقة أن الحصار الاقتصادي بات يشكل عبئاً ثقيلاً على جماهير شعبنا وحياة المواطنين ومستوى معيشتهم ولم يمنع النظام من الحفاظ على مواقعه وتدعيم أجهزته الأمنية وترسانته القمعية. أصبح من الضروري، المطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن شعبنا وتأمين احتياجاته من الغذاء والدواء وإيصالها إلى المحتاجين مباشرة عن طريق المنظمات ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وفي الوقت نفسه يكشف الجهود ويصعّدها لدفع المجتمع الدولي إلى تشديد الخناق على الدكتاتورية"(٢٦).

المصادر

(١) اجتماع اللجنة المركزية، أواسط أيلول ١٩٩٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) تصريح المكتب السياسي، ٢١ تموز ١٩٩٠.
(٤) افتتاحية طريق الشعب، آب ١٩٩٠.
(٥) تصريح المكتب السياسي، ٢ آب ١٩٩٠.
(٦) افتتاحية طريق الشعب، آب ١٩٩٠.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) بيان اللجنة المركزية، أواسط أيلول ١٩٩٠.
(٩) بيان المكتب السياسي، ١٩٩٠/١٢/٢.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) افتتاحية طريق الشعب، منتصف كانون الثاني ١٩٩١.
(١٢) افتتاحية طريق الشعب، أواخر كانون الثاني ١٩٩١.
(١٣) نداء من الحزب الشيوعي العراقي، ١٩٩١/١/١٧.
(١٤) بيان الحزب الشيوعي العراقي، ١٩٩١/٢/١٦.
(١٥) بلاغ الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية، أواسط شباط ١٩٩١.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) بيان عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أواسط أيلول ١٩٩١.
(١٨) بيان الحزب الشيوعي العراقي، ٦ آذار ١٩٩١.
(١٩) بيان الحزب الشيوعي العراقي، أواسط آذار ١٩٩١.
(٢٠) بيان عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أواسط أيلول ١٩٩١.
(٢١) افتتاحية طريق الشعب، أواخر نيسان ١٩٩١.
(٢٢) نداء الحزب الشيوعي العراقي إلى الرأي العام، ١٥ نيسان ١٩٩١.
(٢٣) تصريح المكتب السياسي بشأن القرار ٦٨٧، ١٩٩١/٤/٤.
(٢٤) بيان الحزب الشيوعي العراقي، ١٩٩١/٧/٢٥.
(٢٥) بيان الحزب الشيوعي العراقي، أوائل آذار ١٩٩٢.
(٢٦) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الخامس، ١٢ – ١٩٩٣/١٠/٢٥.

الإسلام السياسي والدولة

تتمة ملف العدد ٢٩٥

ننشر في هذا العدد القسم الثاني من البحوث والمداخلات التي قُدِّمت في ندوة "الاسلام السياسي والدولة" التي نظمتها مجلة (الثقافة الجديدة) في هولندة في ٢٠٠٠/٦/١ وبالتعاون مع المنتدى الديمقراطي في روتردام.

وتعتذر المجلة لنشرها المناقشات التي دارت حول هذه البحوث في العدد السابق (رقم ٢٩٥)، وتلفت انتباه القراء الى ذلك.

أسماء المساهمين الذين قدموا بحوثاً في هذه الندوة (حسب تسلسل برنامج الندوة):

- **الدكتور نصر حامد ابو زيد**، باحث واستاذ جامعي في جامعة لايدن بهولندة (من مصر)
- **الدكتور فالح عبد الجبار**، باحث وكاتب (من العراق)
- **الدكتور فالح مهدي**، كاتب عراقي مقيم في فرنسا
- **الدكتور عادل عبد المهدي**، رئيس تحرير مجلة أصول الحكمة الصادرة في فرنسا (من العراق)
- **الأستاذ كامل شياع** ، كاتب وصحفي عراقي مقيم في بلجيكا، عضو مجلس تحرير الثقافة الجديدة
- **الدكتور حسين عبد علي**، متخصص في القانون مقيم في هولندة (من العراق)
- **الأستاذ واسيني الأعرج**، أديب وأستاذ جامعي في فرنسا والجزائر (من الجزائر)
- **الأستاذ هادي محمود**، صحفي، عضو مجلس تحرير الثقافة الجديدة
- **الأستاذ عبد السلام حسن**، محامي، ناشط في مجال حقوق الإنسان في السودان
- **الأستاذ علي محجوب النضيف**، باحث من السودان.

النظرية السياسية للتيارات الشيعية الراديكالية في القرن العشرين*

فالح عبد الجبار

تقوم النظرية السياسية في الإسلام، عموماً، على مبدأ الخلافة أو مبدأ الإمامة. ويستند هذان المبدآن على أساس إعطاء حق الحكم أو تولي الأمر، كما يقال، إلى قرشي، أو إلى مجموعة محددة من قريش (آل البيت)، أو، إذا كان ثمة اتفاق ورضى، إلى شخص من خارج قريش. لن ندخل في تفاصيل المعمار الفقهي لهذه الاتجاهات، ونشأتها، أو تعارضها، حسبنا الإقرار بوجودها. بقيت فكرة الإمامة أو الخلافة، منذ تشكلها (فهي لم تظهر جاهزة قط) قائمة تحكم وجهة نظر فقهاء المسلمين، حتى القرن التاسع عشر، دون منازع.

وتعكس فكرة الخلافة أو الإمامة، في إطار التاريخ، كفكرة معيارية، تصادماً أو توتراً في أحشاء مجتمع يخرج من أنماط سلطة (authority) قبلية، تقليدية، إلى أنماط أو أشكال سلطة فوق قبلية، أي سلطة سياسية (power).

وبمعنى من المعاني، فإن الاحتدام ينشأ من الانتقال بين هذين النمطين، النمط القبلي والنمط ما فوق القبلي. وتصارع شتى المكونات على المطالبة بحق السيادة، أو رفض الخضوع لمراكز سيادة خارجية. والمعروف، أنه حيثما نشأ وضع مخالف لمبدأ الخلافة أو الإمامة، كفكرة معيارية (كحق قائم في قريش بعامة أو في آل البيت بخاصة، أو، حسب الخوارج، في عبد أو أعجمي) فإن الفقهاء كانوا يتعاملون معه، أي يقبلون بالأمر الواقع. وهذا ما نجده لدى الماوردي الذي قبل بازدواجية السلطة بين خليفة حامل للرمز الديني، وصاحب السيف حامل سلطة العنف المتسيّد، ووفق بين القطبين عبر نظريته القائمة على **التفويض**، التي تحافظ على الازدواجية وتسبغ عليها شرعية فقهية. وكذا الحال مع الكركي، مبتدع فكرة تعيين الحاكم (الشاه الصفوي اسماعيل) نائباً للإمام الغائب.

استمرت هذه الازدواجية في عهد البويهيين، والسلاجقة، كما أعاد العثمانيون إنتاج فكرة

*هذه المحاضرة تعتمد على فصول من كتابي: الأصول الاجتماعية للحركات الإسلامية، نموذج العراق الذي سيصدر قريباً باللغة الإنجليزية.

التفويض، بزعمهم أن آخر خلفاء بني العباس (في القاهرة) تنازل لهم عن الخلافة. كما نشأت ازدواجية مماثلة في العهد الصفوي.

بتعبير آخر إن مبدأ النسب القرشي أو الهاشمي كعنصر أساسي من عناصر فكرة الخلافة أو الإمامة (علاوة على العناصر الأخرى مثل البيعة، أو التعيين والوصية، والبلوغ، والرشد، الخ) تعرض للخرق، وإن الفقهاء كيّفوا نظرتهم وتكيفوا مع الواقع الجديد. ولابد من التذكير أن هذا التكييف لم يمر بدون اعتراضات ونقد، سواء في حالة الماوردي، أم الكركي، وسواهما.

وما يهمنا في ذلك أن التكييف لم يلغ نظرية الخلافة أو الإمامة، رغم التعديلات العملية على التطبيق، قبولاً بالأمر الواقع. وما يهمنا أيضاً أن نظرية الخلافة أو الإمامة بقيت قائمة في إطارها النظري، دون كبير مساس، حتى القرن التاسع عشر. وما يهمنا في هذا أيضاً أن التغيرات الكبرى تفرض على الفقه أن يقدم إجابات جديدة على هذه التحديات.

بدايات الإصلاح

موضوع حديثي الأساسي، بعد هذا التقديم، يبدأ من أواخر القرن التاسع عشر، وينتهي أواخر القرن العشرين. في هذا القرن سأتناول النظرية السياسية في شتى المدارس الفكرية الشيعية، مقارنة، على سبيل الإيضاح، مع المدارس السنّية.

إن حركة التطور هذه، التي تغطي قرناً كاملاً، بدأت بنزعات دستورية عقلانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لتتحول إلى نزعات سلطوية أو تسلطية، (authoritarian) أواسطه. ثم بدأت رحلة عودة تدريجية، نحو فكرة الدستورية والبرلمانية أواخر القرن العشرين. لماذا نختار أواخر القرن التاسع عشر، نقطة انطلاق؟ لأن هذه الفترة أو هذا القرن هو قرن الاتصال الشديد والاحتكاك الشديد، الحضاري، بين العالم الإسلامي والغرب. كان العالم الإسلامي يتألف من أربع وحدات أساسية هي الإمبراطورية العثمانية، مصر محمد علي، إيران القاجارية، والهند المغولية. الاحتكاك بين الدوائر الإسلامية الأربع وبين الغرب كان تجارياً وثقافياً وعسكرياً، في الآن ذاته، علماً أن الطابع العسكري غلب على هذا الاحتكاك، فالتجارة نفسها كانت تتحقق، أحياناً عبر البوارج.

في مجرى ذلك الاحتكاك شعرت الدوائر الإسلامية أنها ضعيفة إزاء الغرب. وهناك أدب غزير عثماني وقاجاري (لا تتوفر سوى خلاصاته للأسف لانعدام الترجمة)* يعكس حالة من الانبهار الشديد بالغرب، والإحساس الكبير بضعف الذات، ومسعى إلى تطوير البنى السياسية والاجتماعية في الدوائر الإسلامية المذكورة، وبخاصة في الدائرة العثمانية والدائرة القاجارية، والدائرة المصرية. والملاحظ أن أغلب التقارير والكتب والرسائل التي وضعت آنذاك، جاءت على يد موظفي الدولة، أي النخب السياسية من سفراء ووزراء، ممن يهمهم، قبل كل شيء، بقاء واستمرار الدولة، وتعزيز قوتها ومنعتها.

*لعل الاستثناء الوحيد هو كتاب: تخليص الإبريز، لمحمد رفاعة الطهطاوي.

تركزت أفكار هؤلاء على وجوب إصلاح الدولة، قبل أن يكتسحها الطوفان. بتعبير آخر إن حركة إصلاح الدولة التقليدية لأجل تحديثها انطلقت من داخل الدولة التقليدية نفسها، بفعل ضعفها، وانكشافها، إن جاز القول، أمام الغرب. ونجد أن معظم هذه التقارير والكتابات، بما في ذلك إسهامات مدحت باشا (الذي حكم والياً في بغداد لفترة) يعلل قوة الغرب في عدة عوامل بينها:

أولاً: وجود جيش دائم. (لاحظ أن إيجاد جيش دائم كان أول أولويات محمد علي في مصر، وأول محاولات السلطان محمود الثاني لإحلال جيش دائم محل الانكشارية).

ثانياً: وجود نظام ملكي مقيَّد بدستور وقوانين مثبتة (عوضاً عن الفوضى القانونية لتعدد المذاهب وتعدد الاجتهادات).

ثالثاً: اعتماد العلم والتكنولوجيا في الصناعات.

رابعاً: الإصلاح الديني، فكرة أن الدين قوة محركة للمجتمع، يؤثر بما فيه من جمود أو حراك.

خامساً: فكرة القومية، أي قيام الدولة على أساس العامل القومي الموحد.

تطورت فكرة الإصلاح من خلال الاحتكاك بالغرب، وانتقلت إلى العالم الإسلامي عبر النخب السياسية، رجالات الدولة، في إيران القاجارية، وتركيا العثمانية، وقادت بالتدريج إلى نشوء حركات سياسية – اجتماعية مهّدت (بالتضافر مع عوامل أخرى بالطبع)، إلى الثورة الدستورية، (المشروطة) في إيران ١٩٠٦، وثورة الاتحاد والترقي في تركيا ١٩٠٨.

في هذا المناخ تفاعل الفكر الديني مع التيارات والتطورات الجديدة فأنتج، لأول مرة في التاريخ المعاصر، ثورة ثقافية دينية وفقهية عميقة الغور، سأتناول بعض تفاصيلها في الجانب الشيعي، مع إشارات إلى نظيرها السنّي.

الحكم، التشريع، التفويض
(نموذج إيران القاجارية)

طرحت حركة الإصلاح في إيران القاجارية مشروع تغيير البنية السياسية للنظام، من ملكية مطلقة تحكم بالفرمان، إلى نظام ملكي مقيد بالدستور، وخاضع لمحاسبة الأمة عبر البرلمان (المجلس الملي). والمعروف أن حركة الإصلاح ضمت قوى اجتماعية عديدة، من النخب السياسية والبيروقراطية، إلى تجار المدن (البازار) والأصناف الحرفية، وقطاعات من الفقهاء.

القصر، أو السلطان القاجاري قاوم هذه الحركة، وهذه الفكرة، شأنه شأن سلاطين آل عثمان (وبالتحديد السلطان عبد الحميد الثاني). واستنجد البلاط، هنا، كما هناك، برجالات الدين، وبالتحديد قطاع الفقهاء القريب، الذي يعارض أي مساس بالبنى التقليدية.

وهكذا تم زج الدين في هذه المعركة، شاء الفقهاء أم أبوا. فالمجتمع السياسي والمجتمع المدني انقسما انقساماً حاداً، قاطعاً، بين داعية النظام الدستوري (المشروطة)، وداعية النظام القديم (المستبدة).

تبلور في ثورة المشروطة تياران فقهيان متمايزان، التيار الأول هو تيار المشروطة، الذي يمثله خير تمثيل الشيخ محمد حسين النائيني، مؤلف أطروحة "تنبيه الأمة وتنزيه الملة"، أما التيار الثاني، فهو تيار المستبدة، الذي يمثله الشيخ محمد فضل الله نوري. كيف فكّر هذان الفقيهان في المسألة؟

لقد تناولنا الظروف العامة التي سبقت حركة المشروطة، ويتعين الآن أن نتناول الإبداع الفقهي في التعامل مع المستجدات، ونقول "إبداع" بمعنى الابتكار والتأويل الجديد.

اعتمد الاثنان (النائيني ونوري) على تأويل جديد لعلم الكلام الشيعي في مواضيع الإمامة، عصمة الإمام، ضرورة العدل الإلهي، بطلان شرعية الحاكم الدنيوي في عهد الغيبة، وما إلى ذلك.

زُجّت هذه الأفكار في المعركة السياسية بتأويل جديد. هذه هي السمة **الأولى**.

أما السمة **الثانية** فهي أن كلا الطرفين استخدم معايير أصول الفقه، وبالذات مصادر التشريع سواء بالاعتراف بوجود مناطق فراغ في الحياة يتوجب على المشرّعين ملؤها، خدمة للمصلحة، أم نفي حق التشريع على البشر.

أما السمة **الثالثة** فهي استخدام فقه المعاملات (يحصل هذا لأول مرة، بعد التماس علم الأصول وفقه العبادات) وبالذات اعتماد فكرة التوكيل (الجارية في البيوع)، كأساس لانتخاب النواب في مجلس الأمة. نعني اعتبار الانتخاب نوعاً من التوكيل. سنرى الآن كيف استخدم الطرفان (النائيني ونوري) هذه المصادر الثلاثة (علم الكلام، علم الأصول، وفقه المعاملات) في معركة المشروطة والمستبدة.

ينطلق النائيني، في دفاعه عن المشروطة (الدستورية)، من علم الكلام، وبالذات الفكرة القائلة بأن أي شكل للحكم غير شرعي في ظل الإمام الغائب، وهي فكرة أساسية في الفقه الشيعي الكلاسيكي، المستمدة أصلاً من فكرة العدل الإلهي. فهذا العدل يفترض، في المقايسات الكلامية، أن يختار الخالق للمجتمع البشري حكماً خالياً من الزلل، وافتراض الحاكم الخالي من الزلل، أي المعصوم عنه، يفترض بدوره أن يختاره الله، لا البشر (مبدأ النص والوصية). وترتبط فكرة العدل الإلهي، ارتباطاً مركباً، بوجوب الاختيار الإلهي للإمام، وعصمته، واستحالة تحقق العدل في غيابه، وبالتالي لاشرعية أي حكم زمني في ظل هذه الغيبة.

ينطلق النائيني من هذه الموضوعات لا يحيد عنها. وتكمن براعته في الاستخلاصات المركبة. فهناك أولاً لاشرعية الحاكم الزمني، التي تؤلف أساساً لرفض حكم الشاه القاجاري، أو لأي حكم دنيوي. وهناك ثانياً حكم المفاضلة بين نمط وآخر من أشكال السلطة السياسية. فما دامت كلها أنماط زمنية (بشرية) ومادامت كلها بالنتيجة متساوية في لاشرعيتها، فإن من مصلحة المجتمع أن يختار الأنسب منها. بتعبير آخر إن النظام الدستوري، وإن يكن مساوياً للنظام المستبد في لاشرعيته من وجهة علم الكلام، فإنه أنسب أو أقل شراً من المشكل الاستبدادي، من وجهة مصلحة الجماعة. وهذه فكرة عقلانية صرفة.

إن مكمن الإبداع في هذه الفكرة العميقة العقلانية أنها تنطلق من علم الكلام الكلاسيكي، لتلج وقائع العصر الحديث من دون أي اطلاع على أية نظرية سياسية حديثة، بل اعتماداً على منطق القياس ومنطق المصالح الواقعية. وهذه نقطة إعجاز.

علاوة على المفاضلة بين الشكلين الدستوري والمستبد للحكم الملكي، يرى النائيني وجوب أن تتولى الأمة سد مناطق الفراغ في التشريع، وهو مبدأ هام من مبادئ الفقه الأصولي.

ويضيف النائيني إلى هذا المعمار فكرة أخرى (خاصة به وحده ولا ينازعه في إبداعها أحد)

مستمدة من فقه المعاملات، هي فكرة التوكيل، كأساس للعلاقة بين الناخب (الموكِّل) والنائب (الموكَّل) لكي يتولى الثاني تسيير الأمور نيابة عن الأول.

هذا المعمار الفكري شكل ثورة ثقافية حقيقية وقتذاك (١٩٠٦)، وهو مايزال ثورة ثقافية حتى يومنا هذا. ولعله لهذا السبب بالذات يتوجب أن يكون كتاب النائيني، "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" في كل بيت، رغم أننا نعرف أن صاحبه اضطر إلى سحبه من الأسواق خوفاً من غضب العامة وأصحاب النقل، المغرقين في السبات.

دعونا نعاين بالمقابل تأويلات الشيخ فضل الله نوري، انطلاقاً من علم الكلام نفسه ومن الفقه ذاته.

يقوم فضل الله نوري، ولربما لأول مرة، بالخروج على التقاليد الفكرية الشيعية من ناحية الموقف من السلطة الزمنية. يقول إن هناك نوعين من السلطة: النوع الأول سلطة الإمام، والنوع الثاني سلطة السلطان.

نحن نعرف أن سلطة الإمام تمثل الحق المطلق للحكم، أي سلطة الحكم وسلطة التشريع والتنفيذ، إن أردنا التفصيل. لكن فضل الله نوري لا يقيم التمايز بين سلطة الإمام وسلطة السلطان على أساس التمايز الفقهي المعروف بكون الأولى هي السلطة الشرعية نصاً، وأن الثانية هي سلطة زمنية عابرة، لاشرعية نصاً.

لا يذكر نوري هذا التمايز، ويضع بدلاً عنه تمايزاً وظيفياً، فيقول إن سلطة الإمام هي سلطة التشريع، وسلطة السلطان هي سلطة التنفيذ. وتكاد هذه الثنائية أن تكرر ما جاء به الماوردي من ازدواجية (بين الخليفة وصاحب السيف).

قلنا من قبل إن ازدواجية السلطة الروحية، الشرعية، مع السلطة الدنيوية، لم تطرح نفسها أمام الفقه الإثنى عشري إلا بعد إنشاء السلطة الصفوية، ومجيء عدد من فقهاء جبل عامل للعمل في البلاط الصفوي، بزعامة الشيخ الكركي. ولم تعط لهذه الازدواجية بين حاكم دنيوي قائم، وإمام شرعي غائب، أية تخريجات فقهية. واكتفى الكركي، بتعيين الشاه "نائباً للإمام"، وإجازة جمع الخراج. وقد تعرض الكركي لسيل من النقد من فقهاء كبار من مدرسته (كالقطيفي مثلاً). وإذ يعيد فضل الله نوري إنتاج ثنوية سلطة الإمام وسلطة السلطان، فإنه يمنح الثانية شرعية البقاء باسم التنفيذ، أي لكونها أداة لوضع التشريع موضع التطبيق، لا مصدراً لهذا التشريع.

إن الفصل بين سلطة الإمام وسلطة السلطان، كما فعل نوري، يفتح الباب إلى قوله بأن كلاهما واجب (وهنا بيت القصيد). وترى كثرة من المؤرخين أن هذا الموقف مخالف لجوهر فكرة الإمامة.

ثانياً، عارض نوري فكرة التوكيل التي جاء بها النائيني، قائلاً إن التوكيل يقتصر فقهياً على العقود، الشراء والبيوع وعقود النكاح وما شاكل.

ثالثاً، سدد نوري هجومه على فكرة أخرى أساسية من الفقه الأصولي، فرفض تسويغ وظيفة البرلمان على أساس الحق في الاجتهاد لملء مناطق الفراغ في التشريع، باعتبار أن التشريع لله وحده، ولا يجوز لبشر أن يشرّع. وهي فكرة يعيد الكثير من المحافظين من كل التيارات الإسلامية المعاصرة (على اختلاف المذاهب) تكرارها بوجه دعاة القانون الوضعي، أو دعاة تجديد القانون بما يناسب التطورات المعاصرة.

رابعاً وأخيراً، يثير فضل الله نوري، ولأول مرة في التاريخ الإسلامي المعاصر (على ما أعتقد وأظن) اعتراضه على إقامة مجلس للنواب يتولى مهام التشريع للأمة ومراقبة الحاكم، لأنه يضم أناساً غير مسلمين. بتعبير آخر، يعارض فضل الله نوري إلغاء فكرة أهل الذمة، ويدعو إلى الحفاظ على تقسيم الجماعة إلى مسلمين، وإلى أهل ذمة (من كل أصحاب الديانات الأخرى). وهي فكرة تطرحها بعض الجماعات الإسلامية ضمناً أو صراحة، حتى يومنا هذا، من باب نبذ مبدأ المواطن الفرد المجرد من أية منزلة دينية أو قبلية أو اجتماعية، والإبقاء على نظام الملل القديم.

هذا التصادم الفكري الذي دار بين الشيخ النائيني، والشيخ فضل الله نوري، كان مظهراً من مظاهر أكبر المعارك الكبرى التي دارت داخل الفقه الإسلامي بعامة، والفقه الاثني عشري بخاصة. ويندر أن نجد مثيلاً له في أية مدرسة فقهية في القرن العشرين.

وكما نعلم أن الحركة الدستورية انتصرت في إيران آخر المطاف (وأُعدم فضل الله نوري لاحقاً) وأسفرت الحركة عن وضع دستور للأمة يقيد الحاكم، وإقامة مجلس يمثل الأمة، وهو مجلس أُعطي، بالإجماع، صفة مجلس للأمة (ملّي) لا مجلس إسلامي (كما أراد الشاه).

بقيت مشكلة التشريع البرلماني وعلاقته بالشريعة الإسلامية. ابتكرت التجربة الإيرانية الحل التالي: أقر البرلمان أن يختار الفقهاء من بينهم (٢٠) فقيهاً إلى المجلس المنتخب من الشعب، لكي يختار منهم (٥) فقهاء، يدخلون المجلس، بصفة مستشارين، ينصحون المجلس حول مدى انسجام القوانين التي يسنّها البرلمان مع الشريعة الإسلامية.

بهذا الترتيب فصلت مهام التشريع عن سلطة الفقهاء، وأسندت إلى الشعب، عبر ممثليه. وهذا في جوهره عملية علمنة وتحديث بالغة الأهمية، إن صح التعبير. ولا تعني العلمنة العداء للدين، كما هو شائع بشكل مبتذل، بل تعني التمايز بين المجال الديني والدنيوي، وهو تمايز يتولى رجال الدين، في حالات غير قليلة، وضعه وترسيخه.

من جديد نرى هذه التحولات بمثابة ثورة ثقافية كبيرة في الأفكار والقيم، مثلما هي ثورة سياسية في المؤسسات، وهي ثمرة لثورة المشروطة التي بدأت حركة إصلاحية من داخل الدولة، وتواصلت حركة احتجاج اجتماعية وسياسية على يد طبقات التجار (البازار) الصاعدة حديثاً في المدن، وأصحاب المهن والحرف، الذين لعبوا دوراً راديكالياً بحق.

بالمقابل، لو قارنّا هذه الثورة الدستورية العقلانية، الكبيرة، التي أسهم فيها الفقه الاثني عشري، والتي دشنها الفكر الإسلامي – الفارسي – العربي*، في القرن العشرين، بالاتجاه الدستوري الذي نشأ في حاضنة المدرسة السنية، لوجدنا بعض أوجه اختلاف، وأوجه شبه. اعتمد المصلحون الإسلاميون، في إطار الفقه السني، مصدرين أساسيين، المصدر **الأول** هو الاتجاه العقلاني المعتزلي، المعزز بأفكار المدرسة القدرية التي تعلي من شأن حرية الاختيار البشري.

---

*لإيران حضارة عظيمة سبقت حضارة الإسلام، ورافقتها. ومن تواقه الإيديولوجيا القومية أن تفصل هذه الحضارة العظيمة، الغنية بإنجازاتها، عن مجرى الحضارة الإسلامية والعربية، فصلاً تعسفياً نابعاً من اعتبارات السياسة الآنية.

والمصدر الثاني هو الفكر الارتقائي (evolutionist) الأوربي. يمثل مدرسة الإصلاح مفكرون عمالقة من طراز جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وشاه ولي الله (في الهند البريطانية)، وخير الدين حسيب (التونسي)، وسواهم.

وهكذا نرى أنه بينما استند الفقه الشيعي على مصادر داخلية، أي إسلامية صرفة، فإن الفقه السني اعتمد مصادر إسلامية وأوربية، للغاية نفسها: دعم النزعة الدستورية، نزع قدسية الحاكم، تحديث البنى السياسية والاجتماعية. كان الأفغاني ومحمد عبده، رجلي فكر، وإصلاح، وتحريك سياسي، وتربية في آن. وقد جاب الأول شتى البلدان الإسلامية، كما طاف أوربا وبخاصة فرنسا وإنجلترا وروسيا. واحتك الاثنان بمفكري أوربا عصر ذاك، هربرت سبنسر، وأرنست رينان وسواهما. وكان الأفغاني، علاوة على ذلك، على اطلاع بيّن على حركة الإصلاح الديني الأوربي وبخاصة كتابات لوثر. ولم يكن يتردد في أن يعتبر نفسه لوثر المسلمين (ويسميه لوثيروس).

لنأخذ الفكر الإسلامي الدستوري كما طرحه الأفغاني وعبده والكواكبي.

انطلق الأفغاني من مقولة أن الدين هو محرك التاريخ والأمم، أولاً، وأن الإسلام، ثانياً، ينقسم إلى اتجاهين جبري واتجاه قدري. وأن المدرسة الجبرية، ثالثاً، هي التي خلقت الجمود والتأخر القائم في عالم الشرق، وأن تجديد الدين، رابعاً، هو المفتاح للتقدم بإزاء الغرب. ولكن حركة تجديد باتجاه ماذا؟ باتجاه تقوية عالم الإسلام والمسلمين بوجه الغرب الزاحف، الغازي، الجبّار، المتطور. كان الأفغاني، إذن، يبحث عن مصادر قوة. وكان يجد مصادر القوة هذه في النظام السياسي – الاجتماعي الأوربي، الباهر في نظره، ويرى أن غياب تطور مثل هذا النظام في الشرق راجع إلى سيطرة عقيدة الجبر. من هنا ارتباط الإصلاح الديني، في رأيه، بالإصلاح السياسي والاجتماعي، ثم بالتقدم الحضاري بعامة.

حاول الأفغاني إعادة إنتاج أسس هذا النظام في إطار المفاهيم الإسلامية، أو بتعبير آخر أسلمة النظام الأوربي ومعماره الفكري. وتعد محاولته واحدة من إنجازات التحديث الهامة، التي يرفضها الإسلاميون الأصوليون حتى يومنا هذا باعتبارها جريرة كبرى.

كيف تحققت إعادة إنتاج المفاهيم على يد الأفغاني وعبده؟

أولاً، بإعلاء شأن العقل والعقلانية، وتصوير الأنبياء بمثابة عقول والنبوة بمثابة العقل. وهذا تأويل جديد يضع العقل بمنزلة سامية تفوق كل منزلة أخرى، إن أردنا النظر إلى المحاججة نظرة منطقية مجردة.

ثانياً، حاول الأفغاني أن يعيد تأويل كل المفاهيم الغربية بمعادلات إسلامية، من الدستور إلى البرلمان إلى الانتخابات، إلى الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي في عرفه هو "الشورى"، والبرلمان هو "أهل الحل والعقد"، والانتخابات هي "البيعة".

ثالثاً، نزع الأفغاني، وتيار الإصلاح بعامة، أية صفة دينية عن الحاكم، مما يجرده من أية قدسية مزعومة قد يتلبسها. ونجد إشارات كثيرة في نصوص الأفغاني وعبده إلى أن الحاكم رجل زمني، سلطته زمنية وللناس حق اختياره (مبايعته) وحق خلعه، ومحاسبته.

نحن هنا إزاء ثورتين فكريتين دستوريتين، في الجناح الشيعي وفي الجناح السني، إنطلقت كل

واحدة من منابع فكرية مختلفة، ولكن في شروط متقاربة. كانت الثورة الفكرية للأفغاني - عبده سابقة للثورة الدستورية التركية، أما الثورة الفكرية للنائيني ومدرسته فكانت مرافقة للثورة الدستورية الإيرانية، ولاحقة لها أيضاً.

طور جديد

تعلمون أن القرن العشرين دشن حقبة وقوع العالم الإسلامي برمته تقريباً، ضحية الكولونيالية، من المغرب العربي الواقع فريسة فرنسا، إلى المشرق الواقع فريسة بريطانيا وفرنسا، مثلما دشن سقوط الإمبراطورية العثمانية وأدى نشوء الدول الحديثة في ظل الكولونيالية إلى فتح الباب لإرساء أنماط شائهة من المؤسسات السياسية الدستورية في بعض البلدان (العراق، مصر، على سبيل المثال). وأطلقت الدولة الحديثة الكولونيالية، التي اعتمدت على الطبقات التقليدية القديمة للعهد الزراعي، الباب لنشوء وتطور الطبقات الحديثة (الوسطى، والعاملة)، واحتدام الصراع بين الطبقات القديمة والحديثة، حول وجهة التطور العامة، والعلاقة بالغرب الكولونيالي، واحتكار الطبقات التقليدية لمقاليد سلطة الثروة وسلطة الدولة.

وعملت الدولة الكولونيالية (وبخاصة في العراق وإيران وتركيا) على إضعاف طبقة رجال الدين، وإقصائها عن مجال التأثير على الحياة السياسية، بتدابير مركبة تضم فيما تضم مصادرة أراضي الأوقاف، والسيطرة على مصادر التمويل الأخرى، ونفي الفقهاء (كما حصل عام ١٩٢٤ في العراق)، والتضييق على مؤسسات التعليم الديني.

وقد أدى هذا إلى انكفاء مؤقت، ونسبي، للحراك الفكري - السياسي للفقهاء خلال هذه الفترة، بالقياس إلى سعة دورهم بل مركزيته في الفترات السابقة. وينطبق هذا بدرجة أساسية على العراق وإيران، بالطبع*.

وعليه فإن اتجاهات العلمنة والتحديث في إيران محمد رضا شاه، وعراق العهد الملكي، فتحت الطريق إلى فترة صمت وهدوء الفقه، وركونه لدعة الحياة اليومية. وهي أيضاً فترة صعود الحركات الراديكالية القومية والماركسية.

انتهت فترة الصمت أو الهدوء بعد ثورة تموز ١٩٥٨، في كل من إيران والعراق. وتبلور عمل فكري وسياسي خلال عقدي الستينات والسبعينات. ولعل مؤرخي هذه الفترة سيذكرون أسماء كثيرة لامعة، بارزة، ومؤثرة، إلا أن الاسمين الأبرز في مجال تجديد الفكر السياسي، والحراك السياسي الإسلامي، الشيعي، سيظلان بلا ريب، اسم الخميني ومحمد باقر الصدر. والحق أن الفترة الموصوفة (الخمسينات حتى السبعينات) هي فترة وضع أهم الأعمال الفكرية في هذا الباب: محاضرات الخميني المعروفة باسم "الحكومة الإسلامية"، التي ألقاها على أنصاره ومريديه، و"اقتصادنا" و"فلسفتنا" و"البنك اللاربوي في الإسلام" للسيد الصدر.

---

*شهدت هذه الفترة من عشرينات حتى خمسينات القرن العشرين صعود حركة الإخوان المسلمين في مصر، وتنامي نفوذ حركة الإصلاح الديني في الجزائر (ابن باديس).

وبمعنى من المعاني كانت هذه الأعمال الفكرية واحدة من العوامل الممهدة (وهي كثيرة ومركبة – ولسنا بصدد تحليلها الآن) للثورة الإيرانية ١٩٧٨ – ١٩٧٩.

جاءت الثورة الإيرانية، بمثابة الزلزال الذي هزّ المنطقة.

سبق هذه الفترة صعود الدولة التسلطية الحديثة (في الخمسينات)، بموازاة صعود التيارات القومية والماركسية الراديكالية. لقد شكل هذا التطور، من نواح معينة، تحدياً كبيراً للمفكرين الإسلاميين. ومثلما أطلقت تحديات بداية القرن موجة تجديد للفكر الديني باتجاه الدستورية، فإن تحديات منتصف القرن، أطلقت موجة أخرى من التجديد، أو قل الاستجابة لتطور الفكر ولكن باتجاه معاكس للنزعة الدستورية.

يقسم الدارسون تيارات الفكر الإسلامي الشيعي المعاصر إلى ثلاث مدارس: المدرسة الإيرانية، التي يقصد بها تيار الخميني تحديداً، والمدرسة العراقية، التي يقصد بها تيار الصدر، والمدرسة اللبنانية، التي يقصد بها التيار الذي يمثله محمد مغنية ومحمد فضل الله والشيخ محمد شمس الدين. يوجد بالطبع، خارج كل مدرسة من هذه المدارس، تيار تقليدي، كما أن لكل مدرسة تأثيرها خارج موطن نشوئها، كتأثير المدرسة الإيرانية على لبنان والعراق، أو تأثير المدرسة العراقية على لبنان وإيران، أو تأثير المدرسة اللبنانية على العراق وإيران، وهكذا دواليك.

وبالطبع فإن لكل مدرسة خصائصها المميزة. ولكن في إطار التقسيم العام الذي أوردناه في بداية هذا المبحث عن وجود ثلاثة أطوار أولها دستوري في بداية القرن، وثانيها **ارتداد عن الدستورية** ونكوص إلى المدرسة التسلطية في منتصفه، وثالثها **رحلة عودة إلى الأشكال الدستورية**، نقول في إطار هذا التقسيم العام، تقع المدرسة الإيرانية (الخمينية) في الطور الثاني، الطور التسلطي، بينما تشكل المدرستين العراقية واللبنانية، (الصدر وفضل الله) حركة بدايات الارتقاء إلى الطور الثالث.

المدارس الجديدة

تعد المدرسة الخمينية مدرسة جديدة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي. وهي تتميز بنزعات تسلطية (authoritarian) من حيث تصورها النظري لبنية السلطة، من ناحية المؤسسات، والنخب الماسكة لزمام الحكم، ومصادر الشرعية، وقواعد التشريع. ففكرة ولاية الفقيه، كما صورها الزعيم الروحي للثورة الإيرانية، تضع السلطة، عملياً، أي من الناحيتين القانونية والمؤسساتية، بيد المجتهد الجامع للشرائط، الذي تخضع له سائر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويفرض هذا المركز المقرر نوعاً من دمج أو تمركز شديد للسلطات الثلاث، وهو مصدر شرعية النظام، ذات الطابع المقدس، كما أنه السلطة الحاسمة التي تقرر محتوى ووجهة سلطة التنفيذ (الرئاسة، الحكومة)، وسلطة التشريع (مجلس الشورى، أي البرلمان).

لقد أثارت نظرية الخميني في الحكم الإسلامي الكثير من الجدل وسط الباحثين العلمانيين، كما وسط الفقهاء العارفين.

وهناك جدل، مايزال متصلاً، حول الخمينية، في إطار الفكر الوضعي بعامة، بين تيار يرى أن الخمينية مدرسة تقليدية، ماضوية، وبالتالي متخلفة (بل حتى رجعية)، وتيار يرى أن النظرية

التي جاء بها الخميني تقدمية. الواقع أنها مركبة، تتجاوز حدود التضاد بين التقليد والحداثة، كما تتجاوز أحكام القيمة، بين مدح وقدح.

لنلاحظ أولاً أن النظرية تنقل الفقهاء من حالة السلبية السياسية (بانتظار الإمام الغائب) إلى الفاعلية السياسية. ولنلاحظ ثانياً، أنها جمهورية النزعة (خلافاً للتيار التقليدي الراضي بالنظام الملكي)، ولنلاحظ ثالثاً، أنها تنطوي على نزعة قومية ثقافية مناهضة للغرب (الولايات المتحدة بالذات)، رغم أن هذه النزعة تنبع، فلسفياً، من فكرة جوهرية – أصولية تفصل الشرق عن الغرب وتضعهما في تضاد مطلق ومستحكم. ولنلاحظ رابعاً أن الخميني ينقل مقولات الفقه صوب الحداثة بقوة لا مردّ لها. مثال ذلك أن الفقه القديم يتحدث عن البشر بلغة "الناس"، وهي لغة عمومية من الوجهة الأنثروبولوجية (يا معشر الناس!)، ثم يتحدث، بعدئذ عن المؤمنين، أو المسلمين، أي أفراد مجموعة محددة من البشر بمعيار ديني. أما الخميني فقد نقل التحديد المفهومي القديم إلى مستوى جديد، بحديثه عن الشعب والجماهير والأمة. هذه النقلة المفهومية تعكس وعياً واضحاً بالتحول من فكرة الدولة الإسلامية التقليدية، المفتوحة، إلى فكرة الدولة الحديثة.

إن هذه العناصر، أي النزعة الجمهورية، والمساهمة السياسية للفقهاء (بصرف النظر عن حدودها)، والنزعة القومية، ومقولات الشعب والأمة، هي عناصر حديثة، عناصر لم تكن واردة في متون الفقه التقليدية. وعليه فإن الصيغة الجديدة لفكرة ولاية الفقيه تنطوي على عملية تحديث هامة، بل خطيرة، بصرف النظر عن الموقف السياسي (قبولاً أو رفضاً) من الخميني ونظريته، وأيضاً بصرف النظر عن مضمونها التسلطي.

إن التحديث الأكبر يكمن في قلب مفهوم ولاية الفقيه رأساً على عقب. لقد تشكلت فكرة نيابة الإمام في الفقه الاثني عشري على مراحل، حتى بلغت درجة معينة من النضج في المرحلة الحُلّيّة، ثم تطورت، كما يقال، على يد النراقي في منتصف القرن التاسع عشر. غير أن فكرة النيابة والولاية، (سواء الولاية الخاصة أم العامة) بقيت مع ذلك بعيدة عن أي معنى سياسي يجيز للفقيه، أو يحثه على تولي زمام الحكم، فالحكم ظل من اختصاص الإمام الغائب وحده، أما الفقهاء فيتولون أمور الإفتاء والقضاء والتصرف في الخمس (الذي هو نصيب الإمام وحده بوصفه الحاكم الشرعي)، وغير ذلك من أمور. لكن ولاية الفقيه، بموجب النظرية القديمة، بقيت مجرد ندّ للملكية. أما الخميني فجعلها بديلاً عنها، بديلاً سياسياً بكل معنى الكلمة.

بعد كل ما قيل في التجديد الذي جاءت به فكرة ولاية الفقيه، تنبغي الإشارة إلى أن النظام السياسي الذي وعدت به في النظرية، ووضعته في التطبيق، خلال المراحل الأولى من عمر الثورة الإيرانية (علماً أن هذا النظام يتطور من حيث المؤسسات والبنى والوظائف والقواعد) هو نظام تسلطي، ممركز، يضع كامل السلطة السياسية بيد المجتهد، المرشد، القائد (رهبر)، كما يمنح طبقة الفقهاء، عموماً، احتكاراً سياسياً خانقاً.

ونجد صدى أفكار الخميني في الآراء المبكرة للسيد محمد تقي المدرسي، والسيد محمد الحسيني الشيرازي، حيث يرفض الأول فكرة البرلمان، أو تقسيم السلطات، وينص على وجوب حصر السلطة السياسية في المجتهد (راجع كتاب: الإسلام مواجهة حضارية)، كما يرفض الثاني

فكرة فصل السلطات، أو الانتخابات، أو التشريع البشري، وينص أيضا علـــى الحكـم المطلـق للمجتهد. (وردت هذه الآراء في بداية الثمانينات في أوج انتصار الثورة الإيرانية).

ونجد نموذجا تسلطيا مماثلا في التيار السني، كما يمثله أبو الأعلى المودودي، وسيد قطـب. لقد اعتبر المودودي الإيديولوجيات الحديثة (اشتراكية، ليبرالية، قومية، الخ) والمؤسسات الحديثـة (برلمانات، دساتير، الخ) بمثابة جاهلية جديدة، شأن عبادة الهندوس للأبقـار، أو شـأن طقـوس وميثولوجيا السيخ. وقد أعاد سيد قطب إنتاج مفهوم الجاهلية موسعا إياه توسيعا خارقا شمل به كل المجتمع المسلم، حاكما ومحكوما، بمعنى تكفير كل المجتمع المسلم.

إن هذا الرفض للمؤسسات الديمقراطية الحديثة، وللمفاهيم السياسية الحديثـة حـول منـابع التشريع، وأسس الحكم، وما إلى ذلك، سمة مميزة تجمع المدرسة الخمينية بمدرسـة المـودودي وقطب.

ولا نغالي إذا قلنا، إنهم يتفقون في ذلك بقصد أم بغيره، مع نبذ التيارات القومية والماركسـية للديمقراطية، إما باعتبارها تجربة غربية لا تناسـب الخصوصيـة (العربيـة أو الباكسـتانية، أو الإسلامية)، أو باعتبارها ليبرالية ذات طابع طبقي محدد (برجوازية!!).

الواقع إن كل التيارات الفكرية في العالم العربي والإسلامي تحولت من الحيـاة الدسـتورية البرلمانية في الأربعينات والخمسينات، إلى الحياة الاستبدادية للنظـم الواحديـة فـي السـتينات والسبعينات.

ولعل من محاسن التطور التاريخي في العراق، ولبنان، أن يطرح الصدر نظرية تقـع فـي منزلة وسيطة بين الشكل السلطوي الاحتكاري لحكم الفقهاء (نظرية الخميني)، والشكل الديمقراطي المنفتح لحكم المجتمع. وللأسف لا تتوفر دراسة شافية عن نظرية الصدر، نعني دراسـة مركبـة تضعها في سياقها التاريخي، كما تضعها موضع المقارنة مع ما سبقها ومع ما تلاها. نقـول هـذا دون الانتقاص من الدراسات الكثيرة التي وضعت عنه.

ويمكننا الآن بعد انصرام عقدين ونيف على وضع نظرية الصدر السياسية (في نظام الحكـم) أن نعاينها معاينة **أفضل** وأكثر موضوعية. في كراسه الصغير حجما، الكبير معنى، يطرح الصدر مسألة وجود **ثنوية** فيما يخص مسائل الحكم، حسب منطوق القرآن الكريم. فـهناك آيـات كثـار تتحدث عن **الخلافة**، وهناك آيات تتحدث عن **الشهادة**، بمعنى الرقابة والوعظ. يؤكد الصدر، فـي تفسيره للآيات التي يوردها، أن **الخلافة منحت من الخالق إلى البشر بعامة، أما الشهادة، بالمعنى المذكور، فهي من اختصاص الأنبياء.**

يشرح الصدر نشوء الدولة بفعل عوامل أنثروبولوجية (تفـاوت الإمكانـات بيـن البشـر، الضعيف، القوي) تولد صراعات وتناقضات تتطلب وجود ناظم هو الدولة، نعني أنـه لا يقـول بالأصل الإلهي للدولة، وهو في هذا قريب من أفكار روسـو ومـاركس (دون الإشـارة إليـهما بالطبع). إن المجتمع البشري، عند الصدر، هو منجب الاضطراب، وإن حاجة هذا المجتمع إلـى التوازن، تولد الحاجة إلى الدولة. غير أن الدولة يمكن أن تنحرف، من هنا الحاجة إلـى التدخـل الإلهي، عبر النبوة، بالموعظة والتوجيه.

عندئذ يربط الصدر فكرة التدخل الإلهي (في حالات انحراف الدولة) بالفقه الشيعي، أي مسألة عصمة الأنبياء والأئمة. فلما كان هؤلاء معصومين، فإن رقابتهم على الدولة خالية من الزلل، أما الفقهاء فلا.

ويستنبط الصدر، من افتقار الفقهاء إلى العصمة، أن رقابتهم على الدولة تتطلب رقابة المجتمع عليهم. وهكذا يصل الصدر إلى **فرض رقابة الفقهاء على الدولة من جانب، وفرض الرقابة على الفقهاء أنفسهم من جانب آخر**. كيف يتسنى ذلك؟ الحل الذي يأتي به الصدر يقوم على ترتيبات انتخابية تشمل الجميع، بمن فيهم الفقهاء. إن هذا الجمع بين رقابة الفقهاء (وظيفة الشهادة) وخلافة البشر (عبر الانتخابات) يضفي على نظرية الصدر سمة مميزة. فهي من جهة تلتقي بنظرية الخميني، دون أن تتطابق معها، في إعطاء دور سياسي للفقهاء في الدولة من جهة، وتختلف عنها في تأسيس حق الخلافة (الحكم) للبشر بعامة (أي المجتمع المحدد)، من جهة أخرى. هناك سمة أخرى مشتركة بين الاثنين، هي اعتماد الوسائل الانتخابية (الاقتراع، الاستفتاء)، رغم تباين أساسهما الفقهي. فهي عند الصدر إجراء ضروري نظرا لغياب عصمة الفقهاء، أما عند الخميني، فأساسها عملي وليس فقهيا، أي نابعا من تعدد المراكز الفقهية في عالم رجال الدين. وبالطبع فإن اعتماد الترتيبات الانتخابية، سيتجاوز، في هذه الحالة، التراتبية التقليدية القديمة، القائمة على مبدأ الأعلمية.

رحلة العودة

لقد قمع التيار الذي يهتدي بآراء ونظرية السيد الصدر بعد انتصار الثورة الإيرانية، وفرضت فكرة ولاية الفقيه والنظرية السياسية المستمدة منها، على المدرستين العراقية واللبنانية فرضا. وبالطبع أثار هذا الفرض ردود فعل واعتراضات، إما رفضا لمفهوم ولاية الفقيه بصيغته الخمينية، أو تجاوزا له باتجاه القبول بصيغ ديمقراطية. ولحسن حظ التطور التاريخي، أن مسار التطور الواقعي في إيران ذاتها، وطبيعة تنظيم طبقة الفقهاء في العالم الشيعي، عملا على توفير أرض خصبة ترعى نبتات الديمقراطية الدستورية، وتفتح لها باب الاستمرار.

لقد واجهت الثورة الإيرانية، وهي تحقق النجاح مسألة بناء الدولة الجديدة. ولما كانت الدولة الإيرانية تقوم على مؤسسات وتقسيم عمل حديث، ما كان بوسع الفقهاء تجاوز ذلك. إن السمة الأساسية لتنظيم الفقهاء هو اللامركزية، أي تعدد مراكز الاجتهاد، الموزعة اثنيا وإقليميا، والمنتظمة في أسر ومدن ذات استقلالية واستمرارية تاريخية. زد على هذا أن المراتبية التي تحكم علائق الفقهاء ليست مثبتة في هيكل سلطوي، أو هيكل تنظيمي، أو مؤسساتي، يتحكم، على طريقة الفاتيكان، بتعيين مرجع أعلى مطلق. هذا الوضع حتم على طبقة الفقهاء التي أمسكت (في معظمها) بدفة الحكم، أن تلجأ إلى صناديق الاقتراع لتدعيم شرعيتها، دون الاعتماد على مبادئ الأعلمية، وشرائط الاجتهاد، التي يمكن أن يدور حولها خلاف وصراع. وبهذا المعنى فإن الإطار الانتخابي الحديث صار أساسا لتنظيم مراتبية الفقهاء داخل الدولة.

من جهة أخرى أدى اندماج الفقهاء بالدولة الحديثة، إلى نشوء نمطين من المؤسسات.

المؤسسات الحديثة المعروفة، من سلطة تنفيذية (رئيس ومجلس وزراء، ووزارات) وسلطة تشريعية (مجلس شورى) وسلطة قضائية، والمؤسسات التقليدية التي جاءت بها طبقة الفقهاء: مؤسسة المرجع الأعلى، مؤسسة حماية الدستور، ومؤسسة تشخيص المصلحة. أدى هذا التعدد، بالتدريج، وبخاصة بعد غياب الخميني بشخصيته الكاريزمية الحاسمة، إلى منع نشوء مركز واحد مطلق للسلطة. وهذا الوضع يختلف جذريا عن البنية المؤسساتية للسلطة في العراق، حيث تندمج كل المؤسسات وتتمركز كل السلطات، بل "تتشخصن" (رغم بغضي لهذا التعبير) بحرفية التعبير، في إهاب كائن واحد.

لقد أدى التماس طبقة الفقهاء إلى الوسائل الانتخابية الحديثة، وتقسيم السلطات الحديث، في واقع الأمر، إلى فتح أبواب الفقه التقليدي، أمام استقبال مكونات الحداثة السياسية واقعيا.

ونرى هنا كيف يمكن للحديث أن ينشأ من جوف التقليدي، وأن يسيرا معا في تكافل مثير.

إن تعدد وتنوع المؤسسات، (المصطرعة بلا ريب)، واعتمادها مبادئ وقواعد الاقتراع العام، يشكل الأساس الحضاري، التاريخي، لنشوء وتحقق فكرة وممارسة الديمقراطية. لا أقصد القول إن الديمقراطية، بمعناها الحديث المعروف، قائمة حاليا في إيران، وإنما القول إن إيران أقرب إلى البنى والمؤسسات الديمقراطية من أي بلد عربي آخر.

في ضوء التجربة الإيرانية، ومن منظور الصراع مع المدرسة الخمينية، كما في ضوء التجربتين العراقية واللبنانية، تطور تيار ثالث، هو تيار ديمقراطي في الفكر كما في الممارسة. ويمثل هذا التيار، المجتهدان محمد فضل الله ومحمد شمس الدين (في لبنان) والمجتهد محمد بحر العلوم وسواه (العراق). وهناك حشد كبير من المثقفين والسياسيين الشيعة يؤيد ويساند توجهات هذا التيار.

يرى هذا التيار أن النظام الديمقراطي وإن كان ثمرة فلسفة غربية (غير إسلامية) هي الفلسفة الليبرالية (التي يرفضها الفقهاء لاعتبارات شتى) **فإن هذا النظام قد انفصل عن أساسه الفلسفي، وتحول إلى مجرد آليات**، أي وسائل وقواعد وترتيبات. بتعبير آخر إن هذه الآليات هي **إطار أو شكل**، وإنه بالوسع ملء هذا الإطار بأي **محتوى**، تبعا لطبيعة النخبة الحاكمة.

بتعبير آخر، إن هذه الآليات (الشكل) يمكن أن تملأ بسياسة إسلامية (محتوى).

وأظن أن هذا التيار مرشح للنمو بمقدار توطد تجربته في لبنان، وأيضا بمقدار ترسخ التطور الجاري الآن في إيران، في ظل الخاتمية (رغم الحصار والاعتراض). بل إن طبيعة التجربة العراقية، من شأنها أن تمد هذا التيار بالنسغ اللازم للاستمرار.

لقد اضطر الاتجاه الأول (الخميني) ذو الطابع التسلطي، الواحدي، إلى أن يخضع لمنطق التعدد والاختيار الانتخابي، وإلى أن يخلق، بدون قصد، بنية جديدة متعددة المؤسسات، وهي بنية لا نظير لها في المنطقة العربية والإسلامية، بنية تضع إيران على مشارف الخروج من مجتمع الواحدية القسري، إلى مجتمع التعددية والديمقراطية الأرحب. وستترك هذه التجربة، بل إنها تترك بصماتها على الفكر الإسلامي الشيعي بخاصة، والسني بعامة.

حول موقف الحركة الإسلامية في الجزائر من الثقافة

واسيني الأعرج*

أبدأ الحديث بعدة تساؤلات منها: نحن نتحدث عن الظاهرة "الإسلاموية" الموجودة في المجتمعات العربية، وكأنها قدر محتوم، وعلينا أن نجد صيغ التعامل معها. لا أقول إنها ليست قدراً ولكن أطرح بعض التساؤلات منها ماذا لو كنا في وضع افتراضي آخر، وهو أن هذه الظاهرة نتحدث عنها وهي بمعزل عن السلطة ومركز القرار والهيمنة، ماذا لو تعاملنا مع هذه الظاهرة وهي في مركز الهيمنة والسلطة؟ وهل سيكون تحليلنا بالطريقة الهادئة التي نستخدمها الآن؟

والمسألة الثانية هي أننا نحلل هذه الظاهرة "الإسلاموية" ونحن طرف أساسي داخل العملية، لأن المسافة الفاصلة بيننا وبين هذه الظاهرة غير واضحة بشكل دقيق، وربما كنا نحن طرفاً فيها. فهل قام المثقف العربي أولاً بحل هذا الإشكال على الصعيد الذاتي قبل أن ننتقل إلى عملية التحليل.

أشعر أن هذه المسائل غير محلولة بالنسبة لنا وأحاول في حديثي أن أتلمس مسألة بسيطة عينية، يمكن أن تكون في طور مجموعة أفكار وممارسات يمكن أن تحلل فيما بعد.

إن الظاهرة "الإسلاموية" في الجزائر وفي بلدان عربية أخرى، تكون ديمقراطية وتقدم الحلول والمقترحات الديمقراطية وهي خارج السلطة، ولكن عندما تصبح مالكة لمركز القوة والسلطة تصبح رافضة لهذه الديمقراطية وهي تملك بنية فكرية وإيديولوجية تبرر بها كل الممارسات المنافية للديمقراطية. ومعنى ذلك أن موقفها المؤيد للديمقراطية موقف طارئ وموقفها المعادي للديمقراطية موقف ثابت.

---

*كاتب وناقد وأستاذ جامعي جزائري.

في حديثي أتناول عينة التعليم وكيف أن الحركة "الإسلاموية" في الجزائر استخدمت هذه العملية في صراعاتها السياسية ومن أجل التأثير على التلاميذ. إن هذه الحركة ترى أن التعليم مسألة استراتيجية لأن المشروع الإسلاموي لا يمكن أن يبنى إلا انطلاقاً من معيارين، الجانب التعليمي، ولكن في إطار زمني أي أن هذه الحركة تملك الصبر والانتظار حتى تكوّن جيلاً بكامله، وبعد ذلك تطرح مسألة السلطة بشكل حاسم كهدف استراتيجي دون أن تنساه.

بعد استقلال الجزائر كانت الأمية متفشية، والنخب المتعلمة التي كانت مفرنسة ذهبت نحو الإدارة وتركت ميدان التعليم للمجموعات الصغيرة القادمة من الثورة الوطنية أو بقايا جمعية العلماء المسلمين والتي لملمت نفسها بعد الاستقلال لتطرح استراتيجية خاصة بالتعليم وتشكلت جمعيات عديدة منها جمعية القيم التي لعبت دوراً حاسماً في رسم برامج التعليم.

وحتى السبعينات كانت النخب المسيطرة على الإدارة ترى أن تلك الجمعيات والحركة الإسلامية جماعات متخلفة ولا تملك منظوراً مستقبلياً وستفشل في النهاية. لكن العمل الهادئ في الخفاء لهذه المجموعات أثمر فيما بعد وتوجهت هذه المجموعات منذ البداية إلى الكتاب المدرسي.

إن المتابع للكتاب المدرسي من السنة الأولى إلى السنة النهائية سيجد بدايات أسلمة المجتمع الجزائري وسيستنتج أن ما جرى مؤخراً هو تحصيل حاصل ونتيجة منطقية. ففي كتاب السنة الأولى نجد الحديث عن وجود الرجال في جهة والنساء في جهة أخرى. فـ(زينة تساعد أمها في المطبخ وتبقى في البيت) أما (محمد فيذهب مع والده إلى الحقل).

إن التصنيفات تجري بهذه الطريقة ونجد صورة البنت أو الأم في الكتاب المدرسي صورة مبهدلة ومشوهة ومنافية للجمال. وهكذا ينشأ الطفل وفق هذه التشويهات بشكل لاشعوري.

وفي أغلب الأحيان كانت صورة النساء في الكتاب المدرسي بالحجاب في وقت كانت مسألة الحجاب غير مطروحة فيه. فحتى سنة ١٩٧٥ لم تكن في الجامعة الجزائرية متحجبة.

ولم يتغير الكتاب المدرسي منذ ثلاثين عاماً وصار يضاهي الكتاب المقدس. وإذا ما ظهرت دعوة لتغيير الكتاب المدرسي كان الرد يعني الإساءة للإسلام، لأن الكتب الدراسية تحمل قيما إسلامية.

تبدأ كتب الأدب العربي للسنوات الثلاث الأخيرة في الإعدادية، بسور قرآنية طويلة جداً. وتشير هذه الآيات إلى العنف والاختيار هنا ليس بمحض المصادفة. كما سنجد في كتاب القراءة مجموعة من الأحاديث النبوية المختارة. وفي الجزء الثالث حيث الشعر والأدب العربيين نجد أن النصوص قد تم اختيارها بشكل دقيق ونجد في الشعر ابن باديس وهو مصلح وليس بشاعر لمجرد أنه كتب نظماً يقول فيه:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

وجرى اختيار بعض الصور الحقيقية أو الافتراضية لبعض الكتاب بشكل مبرمج فنجد

الجاحظ قد جحظت عيناه في صورته الافتراضية المشوهة. وفـــي موضوعـــات الأدب العربـــي الحديث لا نجد نزار قباني ولا نجيب محفوظ وكذلك توفيق الحكيم. وتم اختيار بعض النصـــوص لـــ(طه حسين) التي لها علاقة بالدين، ولم يذكر كتاب في الشعر الجاهلي بأي شكل من الأشكال.

وأتصور أن الإسلاميين في اختيارهم لتلك النصوص والبرامج، لم يكونوا أغبيـــاء بـــل إن الحداثيين كانوا هم "الأغبياء".

إن التلميذ عندما ينشأ داخل هذا الكتاب وبالاعتماد على معلم مؤسس بهذه الثقافـــة، فكيـــف يتعامل مستقبلاً مع المثقفين ومع كل من يخرج عن هذا الإطار؟

إن الطالب الجامعي كان لا يعرف أسماء كتاب معروفين للقاصي والداني، لأنه لـــم يطلـــع عليها ونجد أن البعض منهم يقدم المقترحات حول دراسة الأدب المتعلق بتاريخ الإسلام. لقد تـــم وضع التلميذ منذ البداية في إطار المقدس في وضع تغيب فيه الملكة النقدية، ويصبح الطلب متلقياً فهناك من يفكر في مكانه.

وتطور الأمر ليشمل قضية الهوية، فأصبح المطروح بأننا عرب ومسلمون وتتوقف القضيـــة عند هذا الحد في حين أن مفهوم الهوية صيرورة حضارية واستمرارية تُدخل العناصر الجديدة في كيانها.

وفي الكتاب المدرسي أُهمل الكُتّاب المبدعين باللغة الفرنسية والذين يشكلون نخبة كبيرة. وقد جرت الإشارة فقط إلى محمد ديب والهدف من اختيار نص له هو القول بأن النص لا ينتمي إلـــى الأدب الجزائري بل ينتمي إلى الأدب الفرنسي.

في التسعينات وجد الجزائريون أنفسهم أمام تلامذة مجرمين يقومون بالقتل دون أي تردد. لقد وجدوا أنفسهم أمام جيل عدمي رافض لكل شيء، رغم أن مظهره الإسلام. إن الجبهة الإســـلامية للإنقاذ والتي كانت تدعي في السابق بضرورة الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين وتطوير البلـــد على أسس ديمقراطية، استفادت من هذا المناخ الموجود الملائم لها ولنشاطاتها.

هكذا ساهمت المدرسة في تجهيز المناخ الثقافي للإرهاب. إن المسألة تحتـــاج وبحـــق إلـــى تحليل أعمق ولكن يبقى القول بأن المدرسة ساهمت في خلق مناخ للإرهاب مقولة ليست بعيدة عن الحقيقة.

الإشــــكالية الدســـــتورية

للتشريع الإسلامي

د. فالح مهدي

أثارت مساهمتي في النقاش الذي دار بعد الجلسة الأولى للندوة الفكرية التي أقامتها مجلة "الثقافة الجديدة " بالتعاون مع المنتدى الديمقراطي العراقي في روتر دام، جدلاً وردود فعل كان بعضها مشيداً، بيد ان البعض الآخر لم يخلُ من حماس وتطيّر، علماً انني اشرت قبل الخوض في هذا الموضوع الى انني لا اقصد النيل من الاسلام.

وبما ان الفرصة قد أتيحت لي لإعادة النظر بما قلته، أجد أن المقام مناسب للقول بان مداخلتي تمثل جزءاً بسيطاً من كتابي المنشور باللغة الفرنسية الذي يحمل عنوان " أسس وآليات الدولة في الإسلام : النموذج العراقي "، حيث لم ألو جهداً بنقد الاستشراق، اياً كان مصدره، كما انني لم اكن متهاوناً فيما اعتقد انه يستحق النقد. وإن الخوف والتطير من نشر ما قلته، او"تخفيف" ما جئت به، امر بعيد عن العلمية. فكباحث مستقل، بعيد عن كل أيديولوجية، لم أتوان عن ذكر ما أجده حقاً ونقد ما اعتبره باطلاً.

في مساهمتي هذه، كما هو الحال في كل مساهماتي الأخرى، اعرض اجتهادي، فإن وجد البعض أن قدمي قد زلّت عن طريق الصواب، فساكون شاكراً لمن يجد فيها ما يستحق التقويم.

يجب التنويه أيضا أن مساهمتي هذه ترتكز على فلسفة وأنثروبولوجيا القانون، فهي تنزع بالضرورة لفهم طبيعة القوانين الإسلامية وطبيعة الدولة في الإسلام وممارسة السلطة والعلاقة بين التشريع المنزّل (الموحى به) والتشريع العقلي (أي الإنساني) ... الخ.

مقدمة:

لا يمكن معالجة إشكالية الدولة في الإسلام البتة دون مناقشة مصادر الشريعة الإسلامية. فلقد اصبح من المتفق عليه بعد الدراسات التي قام بها كبار المستشرقين أن الفقهاء المسلمين هم

الذين قاموا بتطوير الشريعة الإسلامية. وقد أخذ بهذا الرأي كثير من المختصين في الدول الإسلامية[١]، لا سيما الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي اعتبر الدور الذي قام به الفقهاء المسلمون مشابهاً للدور الذي اضطلع به الفقهاء الرومان فيما يخص القانون الروماني[٢].

وقبل الخوض في مناقشة طبيعة الشريعة الإسلامية، نجد من اللازم التعريف ببعض المصطلحات التي سترد في متن هذا البحث:

أ – أصول الفقه :

عند الحديث عن أصول الفقه، يجب الامتناع عن ترجمة الفقه بالقانون، لا لأن الإسلام يجهل الموضوع القانوني، بل لأن التعبيرين لا يغطيان نفس الحقل المفهومي ولا يتوجهان لنفس الأهداف، كما لا يجيبان على نفس الضرورات.

ب – أمة:

يرجع اصل هذه الكلمة إلى اللغة الأكدية، وقد لجأ إليها اليهود في التوراة، كما استخدمها العرب قبل ألا سلام وبعده. والمعنى الأول لهذه الكلمة هو " مجموعة من الناس ". بيد ان هذا المصطلح ينطوي على كثير من الغموض. فإضافة إلى معناه الأول، فهو يعني أيضا "شعب" و " قوم". قد اعتبر الرسول الكلاب أمة من الأمم (راجع أبو داود، الترمذي، ابن حنبل) كما استخدمه ابن خلدون بمعنى عرقي " أمم المصاميد". ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، استُعير للمصطلح معناه من الفقه القانوني الفرنسي فأصبحت الأمة تعني "مجموعة من الناس ذات تكوين سياسي، تتواجد في إقليم معين ويتحقق وجودها عبر سلطة ذات سيادة ". وقديماً، أي قبل الثورة الفرنسية، كان هذا المصطلح يعني "مجموعة من الناس"، فمثلاً جامعة السوربون كانت مقسمة إلى أربع أمم، أي أربع مجموعات طلابية[٣].

لقد ورد هذا المصطلح " ٦٥ " مرة في القرآن: خمسين مرة بمعنى مفرد "أمة" ومرتين في "أمتكم" وثلاثة عشر مرة بصيغة الجمع "أمم" في حين ورد لاكثر من ٣٠٠ مرة في الحديث النبوي بمعان مختلفة.

ج – مصادر الشريعة:

ليس لهذا المصطلح وجود في الكتب الفقهية القديمة، إذ استعير من الفقه الفرنسي والألماني الحديث، فالمصطلح الذي لجأ إليه الفقهاء المسلمون "أدلة الأحكام الشرعية". فمن الناحية اللغوية الدليل غير المصدر كما أن للأول معنى أوسع من الثاني.

بعد هذه المقدمة، سأحاول أن أجيب عن الأسئلة التالية : هل هناك دولة إسلامية، أم هناك دولة في الإسلام ؟ هل القرآن دستور هذه الدولة ؟ هل هناك فقه دستوري ينظر ويؤطر هذه الدولة ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنعتمد نفس التقسيم الذي لجأ إليه الفقهاء المسلمون : "المصادر الأساسية" ويقصد بذلك القرآن، السنة، الإجماع والقياس. أما المصادر الثانوية أو الفروع فتنقسم إلى : الاستحسان، الاستصلاح، العرف، الاستصحاب، مشرّع من قبلنا، ومذهب الصحابي.

لأهمية المصادر الأساسية ولضيق الوقت، سأركز مداخلتي على إلقاء الضوء عليها، مؤجلاً مناقشة الفروع لمناسبة أخرى.

القرآن أولاً :

يعتبر كل الفقهاء المسلمين القرآن المصدر الأول للشريعة الإسلامية(١). وهم على حق في ذلك، فهو الى جانب كونه يمثل الجانب المقدس في التشريع، يُعتبر موضوعياً اكثر المصادر وثوقاً.

بيد ان القرآن الذي احتوى على ٦٠٠٠ آية تناولت شتى امور الدنيا والآخرة وقصص الأولين ومواعظ وحكم، لم يتجاوز عدد آياته ذات الطابع القانوني اكثر من مائتي آية. ستون منها يتعلق بالأحوال الشخصية (زواج، طلاق، ميراث، وصية، ولاية امر...الخ) وسبعون آية نظرت في المسائل المدنية (البيع، الشراء، الإيجار، الرهن، المشاركة) وثلاثون آية عالجت موضوع الجريمة والعقاب، وعشرون أخرى عن المحاكمة والشهادة.

ما نصيب الدولة ، والخلافة والحكم تحديداً، من ذلك ؟ حقيقة الأمر انه لم يبق من تلك الآيات إلاّ اثنتي عشرة آية تطرقت بشكل أو بآخر الى موضوع القانون العام والقانون الدستوري. إن هذا العدد الضئيل من الآيات يمثّل أول عقبة تتعلق بالإشكالية الدستورية الإسلامية، ومن ثم بالنظرية السياسية الإسلامية. وهذا ما يوضح سبب لجوء الفقهاء (قديماً وحديثاً) وكثير من الكتّاب الذين يأخذون بالأيديولوجيا الإسلامية الى المصادر الشرعية الأخرى. إن القرآن في آياته تلك، لم يأت إلاّ بمبادئ عامة جاءت بها من قبل القوانين السومرية (لبت عشتار، اشنبونا، اورنامو) وقانون حمورابي الذي يؤكد في مقدمة شريعته، كما فعلت القوانين السومرية، بان الإله مردوخ قد أمره بإقامة العدل والإنصاف ورعاية حقوق الضعيف واليتيم وتوفير الخير العام لرعيته.

وهكذا فعل القرآن، إذ لم يضع إلاّ الخطوط الرئيسية الكبرى التي تعصم الإنسان من الزلل وتوجه خطاه الى الطريق القويم، طريق الحق والعدل والخير العام.، وترك للإنسان الاهتمام بشؤون حياته وبكل ما يتعلق بالزمان والمكان. ويتفق مع هذا الرأي كبار المصلحين كالأفغاني ومحمد عبده ومعظم علماء الأزهر، كما لا يخالفه معظم العلماء الشيعة في النجف وقم، بما في ذلك الإمام الخميني.

أما من يعتقد خلاف ذلك، فيقوم بإجهاض الحقيقة وذلك بلوي عنق مصطلحات تنتمي إلى حيز

---

[1] يعود اصل هذا المصطلح الى للغة الاكدية وتعني الطريق، المثل ... الخ

ثقافي وأنثروبولوجي وقانوني محدد ووضعها في حيز آخر مختلف كلياً عـن الأول. هـذا شـأن الأيديولوجيين في كل بقاع العالم، فضعف بصيرتهم وقلة زادهم العلمي لن يؤدي إلاّ الى تصحّـر علمي وخداع جماهير الناس ممن تطربهم الكلمات الفارغة.

ان عملية التوليف بين القرآن، الذي يمثل حيزاً جماعياً، وبين الديمقراطية الغربية ومؤسساتها وقوانينها ونظرياتها السياسية، التي تمثل الحيز الفردي، تؤدي الى إلغاء تاريخية النص وظـروف إنتاجه وقبول الارتكان إليه.

فمن يقول ان الشرط القانوني المتعلق بممارسة الحكم الصالح في الحياة المعـاصرة متوفـر بدليل ان القرآن لم يمنع نظام الانتخابات وقيام سلطة تشريعية كما تذكر الآية القرآنية " والذيـن استجابوا لربهم أقاموا الصلوات وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون "، يقوم بإلغاء عمليـة النقد الذاتي، حيث الحاجة اليها اشد مساسة في الوقت الراهن. فمثل هذا الصنف من الكتّاب يرتكب جريمة بحق النص القرآني وذلك بإلغاء تاريخيته وظروف إنتاجه. فقد وردت هذه الآيـة لإثبـات "شرعية" إجماع أهل الحل والعقد وليس للمجالس التشريعية كما سنوضح ذلك لاحقاً. لذا فان مـا جاء في القرآن يمثل قاعدة عامة وردت في الشرائع القديمة. ولم يفصّل القـرآن إلاّ فـي مجـال العبادات والأحوال الشخصية والعقوبات المتعلقة بجرائم تمس حق الله. وعلى افـتراض أن تلـك الآيات تعالج موضوع الدولة، فهي غامضة وقابلة لمختلف التأويلات حسب الجماعات وانتماءاتـها الطائفية والسياسية.

لنأخذ على سبيل المثال الآية ٥٨ من سورة النساء " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعـوا الرسول وأولي الأمر منكم ". يذهب ابن عباس، أحد الصحابة إلى أن المقصـود بـأولي الأمـر العلماء. ويجد هذا الرأي صداه عند عدد من التابعين. في حين يذهب الإمام محمد عبـده إلـى ان المقصود بذلك في زماننا الحاضر هم كبار العلماء ورؤساء الجند والقضاة وكبار التجار والـزراع وأصحاب المصالح العامة ومديرو الجمعيات والشركات وزعماء الأحزاب ونابغو الكتاب والأطباء والمحامين[٤].

ونخلص مما تقدم الى ان فقدان القاعدة الدستورية في القرآن وانعدام وجود أدبيـات تتعلـق بالسلطة عند العرب قبل الإسلام إضطر الخليفة عمر بن الخطاب الى اللجـوء الـى التشـريعات الإدارية الساسانية في العراق والبيزنطية في سوريا ومصر.

السنة النبوية:

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي. ومع إنها مستقلة عن القـرآن، لكنـها تعتبر متممة وشارحة له. ان الوضع المتميز للسنة أثار التساؤلات بعد موت الرسول فيما إذا كـان بإمكانها أن تلغي آية قرآنية باعتبارها جزءاً منسجماً من القرآن كما يؤكد بعض الفقهاء اعتمـادا على الآية الثانية من سورة النجم "والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطُـق عـن الهوى إن هو إلا وحي يوحى".

الملاحظ أن الآية القرآنية تؤكد على جانب واحد من السنة هو الأحاديث النبوية، في حين ان السنة تغطي كل ما نسب إلى النبي : أقواله، أفعاله، حركاته، وقبوله الضمني في مجال المعاملات. وقد قسّم الفقهاء كل ذلك إلي ثلاثة أقسام : قول، فعل، تقرير.

ولكي لا يتشعب البحث كثيراً، سأناقش السنة القوليّة (أي الاحاديث النبوية) لأنها الأكثر أهمية وتشكل جوهر السنة.

المشكلة الأولى هي أن الأحاديث النبوية جمعت بعد وفاة الرسول بثلاث قرون ! من الناحية الموضوعية يصعب التأكد من صحة الأشياء حتى بعد مضي زمن قصير (كذا الحال في الدولة المتقدمة فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وإثباتها!) فما بالك بعد ثلاثمائة سنة!

المشكلة الثانية تتأتى من التفريق بين التشريع المؤقت والدائم. فبعض الأحكام التي صدرت في المدينة لا يمكن الأخذ بها لاحقاً في مدينة مثل دمشق أو بغداد أو البصرة أو الكوفة. ذلك انه بناءً على الاجتماع السياسي والعمران فان المدينة مجموعة من القرى قياساً ببغداد العباسية التي توفرت لها كل شروط التمدن مما حدا ببعض المستشرقين لأن يعتبر الإنجازات الحضارية التي تحققت في بغداد افضل ما توصّل إليه الإنسان إبان تلك الفترة.

جرى العرف على تقسيم مجاميع الأحاديث إلى قسمين : المساند والمصنفات. الأولى حورت اعتماداً على سلسلة من الناقلين بدأت بالنبي. المسند الأكثر شهرة يعود لأحمد بن حنبل. أما المصنفات فلم تجد طريقها إلا في القرن الثالث الهجري، واشهرها الصحيحان للبخاري ومسلم وكتب السنن الأربعة. يعتبر صحيح البخاري الذي يحتوي على سبعة آلاف حديثاً، أهم مصدر بعد القرآن بالنسبة للسنة في المشرق، في حين يفضّل أهل المغرب صحيح مسلم الذي يحتوي على نفس العدد من الأحاديث. أمّا المجاميع الأربعة لابن ماجة (توفي ٢٧٣ هجرية) ولابن داود (توفي ٣٠٣ هجرية) وللترمذي (توفي ٢٧٩ هُجرية) وللنسائي (توفي ٣٣٠ هجرية)، فلا يعترف المذهب الشيعي بهذه الأحاديث إلا ما ندر ويلجأ اتباعه إلى الأحاديث التي وردت على لسان أهل البيت. أهم الكتب في هذا المجال " الكافي " للكليني (توفي ٣٨١ هجرية) ومن لا يحضره الفقيه لابن بابويه (توفي سنة ٤٣٥ للهجرة) و"الاستبصار فيما اختلف من الأخبار".

من النتائج المترتبة على ذلك إن الحديث جمع في لحظة نضج الحضارة الإسلامية وفي أوج الخلاف السياسي والأيديولوجي واثر ترجمة أهم كتب الفلسفة اليونانية.

في تقديري ان لغة الحديث لم تخضع حتى الآن الى أية دراسة لغوية في حين أن إجراء دراسة من هذا النوع سيساعد على معرفة فيما إذا كانت اللغة المستعملة هي تلك التي وردت في بداية القرن الأول الهجري أم تلك اللغة الغنية للقرن الثالث والرابع الهجريين، لغة أبي نؤاس وبشار بن برد وأبي تمام والمتنبي في مجال الشعر والتوحيدي في مجال الفلسفة والطب والتنجيم. إن البحث في تاريخية وعقلانية لغة الحديث لم يزل باباً مفتوحاً بانتظار من يلجه.

وإن افترضنا قبول الحديث رغم تدوينه بعد مرور زمن طويل على وفاة الرسول (ثلاثة

قرون)، فالخلاف بين المدارس الفقهية كان شديداً حول الآخذ به حتى بعد بعد وفاة الرسول بزمن قصير. فمدرسة المدينة برئاسة مالك بن أنس أخذت بالحديث، في حين فضلت المدرسة العراقية (برئاسة أبى حنيفة) القياس والرأي. إن إشكالية الأحاديث النبوية لم تزل قائمة في العصر الراهن، فشيخ الأزهر الإمام أبو زهرة يضع جزءاً كبيراً من مجموعة البخاري موضع الشك نظراً لتفاهة بعضها وابتعاد بعضها الآخر عن منطق الأشياء.

الإجماع:

يشكل الإجماع المصدر الثالث بعد القرآن والسنة. ويُقصد به "إجماع علماء المسلمين في لحظة معينة على حكم قانوني ".

يشترط الفقهاء السنة خمسة شروط لكي يصبح الإجماع شرعياً :

يجب ان يحصل الإجماع من قبل المجتهدين، ولا يؤخذ بالذي يأتي به "العامة". واختلف الفقهاء في تعيين العدد اللازم لتحققه، فاشترط بعضهم عدداً كبيراً في حين اكتفى آخرون بثلاثة[٥].

يجب ان يوافق عليه جميع المجتهدين في أرجاء العالم، ويعتبر الإجماع باطلاً إذا اعترض عليه أحدهم[٦].

يجب أن يقوم الإجماع بين مجتهدين مسلمين! وفي تقديري ينطوي هذا الشرط على ضعف شديد ولا مبرر لوجوده.

يجب أن يتم الإجماع بعد وفاة الرسول ! وهذا الشرط كسابقه لا يستقيم مع المنطق، فالإجماع يأتي في الترتيب بعد القرآن والسنة.

يجب أن يكون الحكم الذي يقوم عليه الإجماع شرعياً كالالتزامات.

ولنفحص الآن موقف أهل الجماعة (السنة) من ذلك.

اعتبر الإمام مالك بن انس (توفي عام ١٧٩ للهجرة)، أن لا إجماع دون أهل المدينة، بينما قصر احمد بن حنبل وداود الظاهري الإجماع على أصحاب النبي.

وفي مجال التطبيق القضائي، لا يوجد إجماع بين علماء المسلمين. فالشيعة والخوارج لم يعترفوا بإجماع أهل السنة، لأن لهم إجماعهم الخاص.

هناك نوعان من الإجماع : الصريح الذي يعبر عنه جهراً ويتعلق على حد قول الآمدي بالزراعة والصناعة، أما السكوتي، فيعني سكوت أغلبية المجتهدين على إجماع قائم لم يؤخذ رأيهم فيه!

معظم اتباع المدرسة الحنفية اخذ بذلك في حين رفضه الشافعي ولم يأخذ به الشيعة.

ونطرح الآن السؤال الذي قامت عليه هذه المداخلة : ما علاقة الإجماع بنظرية الدولة وممارسة الحكم ؟ وهل يمكن اعتباره مصدراً من المصادر الدستورية (أو مصدراً من مصادر الشريعة) للدولة الإسلامية ؟

يجيب بعض علماء السنة بالإيجاب بدليل أن البيعة برهان على وجود الإجماع لتثبيت شرعية الخلافة. ولكن هذا الرأي غير دقيق لان البيعة في صدر الإسلام لم تأخذ شكلا واحدا، ولم تخلق عرفا دستوريا يمكن العودة إليه والاستفادة منه كمرجع. فقد أقام أبو بكر خلافته استنادا إلى قيامه بالصلاة بالمسلمين عند مرض الرسول ومن ثم عين عمر بن الخطاب خليفة له. وعندما اقترب عمر من المنية، اختار مجموعة من الصحابة رشحت عثمان لخلافته في حين دعا علي بن أبي طالب لان تكون المبايعة له.

تثير بيعة أبى بكر إشكالا كبيرا إذ لا يمكن القبول قانونيا بفكرة قيامه بالصلاة بالمسلمين عند مرض الرسول سبيلا لتوليه أمور المسلمين بعد وفاته. إن الإمامة الصغرى (الصلاة)، أمر ديني بحت، في حين أن الإمامة الكبرى (الخلافة) أمر دنيوي يتطلب مواهب وقدرات وذكاء ودهاء لا يستلزم وجودها في الأولى. ولقد قال عمر بن الخطاب في ذلك " ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة كفى الله المسلمين شرها. فإن عاد إليها أحد فاقتلوه" (رواه البخاري)[٧]. وكلمة "فلتة" تعني هنا غلطة وخروجا عن المألوف. لذا بناء على القاعدة الفقهية الاسلامية "كل ما بني على باطل فهو باطل"، لا تعتبر البيعة الأولى إجماعا بل باطلة. وإذا صح ما قاله عمر بن الخطاب وبناء على ما تقدم، تصبح بيعته باطلة أيضا اعتمادا على نفس القاعدة. يذهب الشيخ أبو زهرة في كتابه "أصول الفقه" إلى عدم أخذ إجماع الصحابة لبيعة أبي بكر ولا اتفاقهم على جمع القرآن كإجماع بل كتنفيذ لمسائل عملية[٨].

يمثل اتفاق جميع المجتهدين المسلمين أحد الشروط الأساسية لقيام الإجماع في حين لم يحترم هذا الشرط حتى في اللحظات الأولى لتطبيقه، أقصد بذلك لحظة مرض النبي حيث لم يوافق المتعاطفون مع علي بن أبى طالب على البيعة.

كما أن تحديد عمر بن الخطاب لستة من الصحابة ليقوموا باختيار خليفته جاء بعيدا كليا عن مفهوم الإجماع. في الجزء الأول، "عثمان"، من كتاب "الفتنة الكبرى" يورد طه حسين تفاصيل مهمة عن ذلك الاجتماع. ومع أن طه حسين ابن الأزهر، فقد وجد صعوبة بالغة في الدفاع عن تلك البيعة.

باختصار، فان الإجماع أحد الأوهام في تاريخ الفقه الإسلامي السني. ويؤيد هذا الرأي الإمام ابن حنبل الذي يقول " من ادعى الإجماع فهو كاذب"[٩].

إن قراءاتي في كتب الفقه لم ترشدني إلى وجوده. فإن كان من المستحيل إثبات وجوده، كيف ترك أثره إذا في باب الاجتهاد كما فعل في غلق هذا الباب أيضا ؟

الأمر المؤكد هو ان استغلال هذا المصدر الوهمي ، لاسيما، في الفترة العباسية لإسكات المعارضة ، ذلك إن الادعاء بوجود إجماع مسبق يفرض على أكثرية المجتهدين القبول به، أمسا احتراما لامر قائم أو لاعتبارات تتعلق بمنزلتهم.

القياس :

يعتبر القياس المصدر العقلي الثاني بعد الإجماع وآخر المصادر الأساسية في الفقه السني.

القياس تعريفا هو إقامة علاقة بين موضوع ليس فيه حكم مع موضوع مسند بنص شرعي (القرآن والسنة) من أجل تبرير قيامه.

ومع أن القياس يأتي في المرتبة الرابعة بيد انه من اكثر المصادر أهمية لأخذ المدرسة العراقية (مدرسة أبي حنيفة) به. وبما ان كلتا الإمبراطوريتين العباسية والعثمانية استندتا على تلك المدرسة، فقد كان له دور عظيم قديما وحديثا، ويكفي ان نعلم ان تقنين القوانين المدنية الذي أخذت به الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر قد ترك أثره في القوانين المدنية العربية (المصرية، السورية، العراقية، الأردنية) حيث لعب الدكتور عبد الرزاق السنهوري دورا فعالا في ذلك.

ينبغي الانتباه الى ان القياس كمصدر لا يعترف به فلاسفة القانون ولم يؤخذ به في اي مكان في العالم. لكن يمكن الاستفادة من القياس كدليل وليس كمصدر. فلا يمكن للمشرع ان يقيس بين مسألتين وينشئ قاعدة قانونية في ضوء ذلك لسبب بسيط جدا هو ان لكل مسألة طبيعتها وخصائصها وأسباب نشوئها ونتائج قيامها. ولو كان امر القياس بهذه السهولة لتوقف التشريع منذ زمن حمورابي!

ولإسناد وجهة نظرنا نذكر ان الكثير من الفقهاء المسلمين لم يأخذ به. فلا يعتبره الشيعة أحد مصادر الشريعة كما أن المدرستين المالكية والحنبلية لم تأخذا به[١٠]، ويفضل ابن حنبل الحديث الضعيف على القياس ولا يسمح به إلا عند الضرورة. كما ان الشافعي، وهو اكثر العقلانيين في هذا المجال، وقف موقفا صارما ومتشددا عند الأخذ به. وتجنبا من الدخول في تفاصيل قانونية ورطانة، اكتفي بذكر بعض الأمثلة لتوضيح ضعف وهشاشة هذا "المصدر" في المجال الدستوري.

لنأخذ مبدأ الشورى، ما هو المبدأ الذي يمكن ان يقاس عليه ؟ لا يجيب الفقهاء عن هذا السؤال كما انهم لا يجيبون عن بيعة أبي بكر (قياس الإمامة الصغرى بالإمامة الكبرى!) وبدليل أن تلك البيعة لم يؤخذ بها لاحقا.

ولنضرب مثالا آخر في مجال الحدود (العقوبات) : جريمة الافتراء في الشريعة الإسلامية عقوبتها (٨٠) جلدة، وبما انه لم يرد نص في مسألة شرب الخمر، قام مالك بن انس بإيجاد عقوبة لذلك على النحو التالي "من شرب ثمل، فان ثمل هذى، وإن هذى افترى" . كما قلنا سابقا فالهذيان غير الافتراء وان قياس أحدهما بالآخر ليس له أساس لغوي أو قانوني ويرفضه المنطق.

ختاما، مع أني لم الق الضوء إلا على المصادر الأساسية للشريعة، فإن الدولة الإسلامية، في ضوء ما ذكرته، ليس لها سند قانوني. ان الفقه الإسلامي غني في مسائل المعاملات، إلا انه يخلو من مادة يمكن الاستناد إليها في مجال القانون العام.

مثلت الدولة الإسلامية، أموية كانت أم عباسية أم عثمانية، شكلا من أشكال الإمبراطوريات التي سبقتها : البابلية، الاخمينية، الساسانية والبيزنطية. هناك دولة في الإسلام وليس دولة إسلامية. وللتأكد من ذلك، يمكن العودة الى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي ترجم الى العربية منذ أوائل الثمانينات والى مقالنا الذي نشر في إسبانيا بعنوان "حجم الأيمان في الدستور الإيراني"(١١).

مصادر البحث

١. SCHACHT, (J) : The Origins of Muhammadan jurisprudence. Oxford 1950.

٢. SANHOURY, (A) : Le Califat, thèse pour l'obtention du doctorat, Lyon, 1926.

٣. MAHDI (F) : L'héritage de la Révolution française au Moyen-Orient, Cahiers de l'Orient, N° 14, 1989 pp. 211-224.

٤. الدكتور محمد احمد خلف الله : القرآن والدولة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ص : ٥، ٤٨، ٥٠

٥. الآمدي : احكام الأصول في الأحكام، القاهرة. مطبعة المعارف المصرية، ١٩٧٤ (في أربعة أجزاء)، ج – ١ ص ١١٥.

٦. نفس المصدر

٧. البخاري : الجزء الرابع، القاهرة ، ١٩٧١، ص ١٢٢.

٨. الشيخ ابو زهرة : أصول الفقه ، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥١، ص ٢٥٩.

٩. مسند الإمام احمد بن حنبل ، بيروت، دار الفكر بيروت.

١٠. محمصاني : فلسفة التشريع في الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٥.

١١. MAHDI (F) : Le poids de la croyance dans la constitution iranienne. Estudios des Historia del Derecho Eurpeo. Universidad complutense de Madrid, vol 2, 1994, p 241-254

٧٥ عاماً على صدور:

الإسلام وأصول الحكم

(علي عبد الرازق)

صادق البلادي

في الندوة التي نظمتها (الثقافة الجديدة) مع المنتدى الثقافي في روتردام حول الإسلام السياسي والدولة كان لابد أن يدور أكثر الحديث عن الحكم والسلطة، عن الحكومة في دولة أكثرية سكانها مسلمون، أهي حكومة إسلامية أم حكومة في دولة إسلامية؟ عن العلمانية وفصل الدين (السلطة الدينية) عن الدولة (السلطة السياسية). فالنزاع الذي بدأ ساعة وفاة الرسول لم ينشأ نزاعاً حول رسالة الإسلام، إنما على الملك، على إمارة السلطة، لمن تؤول وما طابعها. بدأ النزاع وأهل النبي وبعض من أصحابه مازالوا منشغلين بدفن رسول الله.

والصراع على السلطة – وهو صراع سابق على الإسلام – استمر صراعاً بين الأحزاب السياسية الإسلامية، طوال مرحلة الخلافات المتعاقبة حتى إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، وصاحبه صراع فكري حول قضية "الإمامة".

ومن محاسن الصدف أن تنعقد الندوة في وقت مرور ذكرى ثلاثة أرباع القرن على صدور كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ الأزهري علي عبد الرازق. فالكتاب هو أحد أهم البحوث التي تناولت هذه المسألة في القرن العشرين، عند إلغاء الخلافة ووقوع بلاد الإسلام في التبعية الاستعمارية، للغرب الرأسمالي، ومع نهوض شعوب المنطقة لاختيار طريق التحرر من الاستعمار، والتخلص في نفس الوقت من نتائج عهود التخلف والانحطاط في الخلافة الإسلامية العثمانية، ومن أجل مواكبة الأمم، والإسهام معها في بناء حضارة إنسانية، بالاستفادة من خيرة ما أنتجته الثقافة العربية الإسلامية.

الشيخ علي عبد الرازق ولد في عائلة ثرية، لأفرادها دور معروف في السياسة والثقافة في مصر، عائلة احتضنت أيضاً عدداً من المثقفين، أشهرهم الشيخ الأزهري طه حسين. ودرس علي عبد الرازق في الأزهر ونال منها درجة العالمية، ثم ذهب إلى بريطانيا ودرس في أكسفورد، ليعود إلى مصر، ويعين قاضياً في المحاكم الشرعية عام ١٩١٥، في وقت كان فيه أمراء العائلة الحاكمة في مصر يطمحون في الخلافة، بينما أهل الفكر، ورجال مصر، ومنهم الأخ الأكبر لشيخنا علي عبد الرازق، الشيخ مصطفى عبد الرازق، الذي له علاقة يومها بالأمير فؤاد، يكتب

في مذكراته عن اهتمام فؤاد، وهو أمير بعد، بقضية الخلافة فيكتب "قد لا يهمنا أمر الخلافة بالقدر الذي يهم الأمير، ولكن استقلال مصر أمنية يهمنا أن نسلك إليها كل سبيل... (وكذلك) السعي إلى الحياة الدستورية التي تضع حداً للاضطراب الاستبدادي".

في موج هذه الفترة كان العمل في القضاء الشرعي حافزاً للشيخ علي عبد الرازق، كما يذكر في مقدمة الكتاب "إلى البحث عن تاريخ القضاء الشرعي، والقضاء بجميع أنواعه فرع من فروع الحكومة، وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالاً كبيراً، وكذلك القضاء الشرعي ركن من أركان الحكومة الإسلامية، وشعبة من شعبها، فلابد حينئذ لمن يدرس تاريخ ذلك القضاء أن يبدأ دراسة ركنه الأول، أعني الحكومة في الإسلام".

وجاء الكتاب، جهد سنين، مواصلة لجهود رجال النهضة من الأفغاني ومحمد عبده، والكواكبي ورشيد رضا. ويعد الكتاب حتى اليوم، وهو كما جاء في عنوانه الفرعي "بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام" أحد العوالم البارزة على طريق تطور الفكر العربي الإسلامي، "هو بحق أحد الملامح البارزة في حياتنا الفكرية الحديثة، وإنه فصل عزيز من تراثنا النضالي من أجل الحرية"، على حد تعبير الأستاذ محمود أمين العالم.

بحث صغير أثار في حينه ضجة كبرى، اشترك فيها شيوخ الأزهر، والأحزاب السياسية، ورجال الفكر، انتهت بمحاكمته في الأزهر. ويصف الشيخ في مذكراته المحاكمة بالقول "ذهبت يوم ١٢ أغسطس أمام هيئة كبار العلماء فتلا عليّ شيخ الجامع بيان التهم السبع وبعد مناقشة وجيزة في أن هيئة كبار العلماء تملك محاكمتي أم لا، تلوت عليهم مذكرة بالرد على التهم ثم انصرفت أنا وأصدروا هم قرارهم يومئذ بإخراجي من هيئة كبار العلماء". وبعد أن صدر قرار إدانته من هيئة كبار العلماء، والمفروض أن يكون هذا هو حكم الشريعة على الحكومة المدنية أن تنفذه، طلب الملك فؤاد من وزير الحقانية فصل الشيخ من القضاء فتلكأ الوزير في التنفيذ، وأحال الموضوع إلى قلم قضايا الحكومة لإبداء الرأي. فأقيل الوزير من الوزارة، وسرعان ما انسحب زميلاه من حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة وانفض الائتلاف الحكومي، وأعقبت ذلك معركة فكرية على صفحات مجلة السياسة الأسبوعية، تصدت للدفاع عن الكتاب ومن أبرز المشاركين في المعركة د. طه حسين، ود. محمد حسين هيكل، ود. منصور فهمي، والأستاذ محمد عبد القادر المازني. وهذا الاختلاف بين الأزهر (المرجعية الدينية) والوزير المتدين (المدني الدستوري) حول حرية مواطن مؤمن في التعبير عن رأيه بشأن موضوع سياسي يخص حياة الناس يكشف عن أن رأي المرجعية الدينية ليس بالضرورة هو رأي الشريعة، بل قد يكون في خدمة صاحب السلطان، فرعوناً أو خليفة أو ملك، أو رئيس جمهورية، لا فرق إن جاء به انقلاب أو "انتخاب" أم انتساب لأب. كما ويكشف هذا الاختلاف أن موقف المثقف لا يتحدد بمجرد الانتماء إلى هذه الفئة، إنما يتحدد بالموقف الذي يختاره المثقف، سواء المثقف الديني، أياً كانت درجته من طالب العلم إلى المجتهد والمفتي، أو المثقف غير الديني من شاعر وكاتب وعالم، أي موقف يختار: إرضاء السلطان طمأنة لبعض شهوات الدنيا، أم إرضاء ذات الإنسان، نشداناً للطمأنينة، فتجد النفس سعادتها، أو ترجع إلى ربها راضية مرضية.

وكتاب "الإسلام وأصول الحكم" يحتوي بعد المقدمة التي يؤدي المؤلف في بدايتها شـهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، يحدد هدفاً للكتاب "بحث ما يقولون إن الخلافة والإمامة أساس كل حكم في الإسلام". يحتوي على ثلاثة فصول، كل فصل من ثلاثة أبواب، الفصـل الأول يبين فيـه معنى الخلافة عند علماء المسلمين، وكيف أن القرآن الكريم، الذي تجد فيه "تصريف كل شيء مـن أمر هذا الدين... لا تجد فيه ذكراً لتلك الإمامة أو الخلافة" (ص٣١)، ورداً علـى الذين يحتجـون بالسنة وأحاديث الرسول يستنتج من مناقشته لهم: "لا نجد في تلك الأحاديث... ما ينهض دليلاً لأولئك الذين يتخذون الخلافة عقيدة شرعية، وحكماً من أحكام الدين" (ص٣٣). والعجيب أن هذا الرأي فـي اعتبار الحكومة في الإسلام، مع اختلاف مسمياتها من إمامة أو خلافة أو ولاية فقيه، ليسـت عقيـدة شرعية، نصت عليها الشريعة، إنما هي من وضع الناس، رأي يقول به الإمام الخميني أيضـاً، فـي كتاب ولاية الفقيه، ولكن بعبارات أخرى. فعندما يتحدث الإمام عن أن مقام الفقهاء ليس هو نفس مقام الأئمة والنبي في فصل "الولاية الاعتبارية" (ص٨١) يذكر أن "ولاية الفقيه من الأمـور الاعتباريـة العقلائية" بمعنى أنها ليست من الاعتبارات الشرعية، ويشرح في هامش رقم ٦٤ في نفس الصفحـة المقصود بالأمور الاعتبارية العقلائية، بأنها (مقابل الأمور التكوينية. وتطلق على الأمور التي توجـد بالجعل والتباني والوضع، وتنسب إلى واضعها وجاعلها. فإذا كان واضعها الشارع سميت "الاعتبـار الشرعي" وإذا كان واضعها الناس العقلاء لأجل إدارة أمور حياتهم سميت "الاعتبار العقلائي").

ويثبت الشيخ عبد الرزاق لاحقاً حقيقة ضعف تأليف المسلمين بحوثاً عن أنظمة الحكم وأصول السياسة مقارنة بحركتهم العلمية في غير السياسة من المواضيع، فيعزي ذلك إلى الضغـط الـذي مارسه الحاكمون على حرية العلم، واستبدادهم بمعاهد العلوم، إدراكاً منهم "أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك، بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلخ. لذلك كـان حتمـاً على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس" (ص٤٣).

ثم يناقش حجة أن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية إلخ يتوقف على إقامة الخلافة، الدولة الدينية، فيقول: "الواقع المحسوس الذي يؤيده العقل، ويشهد به التاريخ قديماً وحديثاً، أن شـعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافـة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء" (ص٤٧/٤٨). ثم يشير إلى انسلاخ الأطراف عن الخلافـة العباسية منذ منتصف القرن الثالث الهجري لم يجعل "الدين أيامئذ في بغداد مقر الخلافة خيراً منـه في غيرها من البلاد التي انسلخت عن الخلافة ولا كانت شعائره أظهر، ولا كان شأنه أكـبر، ولا كانت الدنيا في بغداد أحسن، ولا شأن الرعية أصلح" (ص٤٨).

وفي الفصل الثاني بعنوان "الحكومة والإسلام" يتناول فيه: نظام الحكم فـي عصـر النبـوة، والرسالة والحكم، ويتوصل إلى أن الإسلام رسالة لا حكم، ودين لا دولة. يبين بالآيات أن "القرآن يمنع صريحاً أن يكون النبي (ص) حفيظاً على الناس، ولا وكيلاً، ولا جباراً، ولا مسـيطراً، وأن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين: ومن لم يكن حفيظاً، ولا مسيطراً فليس بملـك، لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت، سلطاناً غير محدود" (ص٨١).

والفصل الثالث بعنوان "الخلافة والحكومة في التاريخ" يتناول فيه اتحاد العرب الديني مع اختلافهم السياسي، وأن أنظمة الإسلام دينية لا سياسية، وعن انتهاء الزعامة بموت الرسول عليه السلام، وهي بعد موته زعامة سياسية، ثم يتحدث عن الخلافة الإسلامية، وشيوع الاعتقاد بأن الخلافة مقام ديني، وعن ترويج الملوك لذلك الاعتقاد، وأن لا خلافة في الدين. فالخلافة ليست شيئاً من الخطط الدينية... وإنما تلك خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة...

لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم، على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن من دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم" (ص١١٢-١١٣).

ومثلما افتتح المقدمة بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، يختتم الكتاب بـ"الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن والاه". ومع كل هذا أصدرت المرجعية الدينية، ممثلة بالأزهر حكمها على الشيخ، لأن الملك فؤاد الطامح للخلافة أراد ذلك، ولم يستطيعوا تطليق زوجته، كما فعلوا بعد عقود مع الأستاذ نصر حامد أبو زيد، لأن الشيخ عبد الرازق، كما يروي بعد أكثر من أربعين سنة متهكماً، لم يكن "لحسن الحظ متزوجاً حينذاك، فضاعت عليهم الفرصة! ورغم كل ما لقي من عنت واضطهاد، وعزلة لم يتخل عن الكتاب وأفكاره لحظة واحدة، لكنه لم يعد يتحمل بسببه أذى جديداً، ولا مغامرة إعادة طبعه، وهو طاعن في السن". ولعل خير ما يلقي الضوء على مواقفه الدينية والفكرية والسياسية، ما كتبه، وقد بلغ الخامسة والسبعين من العمر، في رسالة لابن أخيه، جاء فيها: "وما أظن أن في هذه الحياة الدنيا عروة أوثق ولا أبقى على طول الدهر من الكفر بالطاغوت والإيمان بالله كما ورد في القرآن الكريم بنص صريح. ثم من التشبث بموروث الدين والأدب والفضيلة الذي تلقته البشرية منذ أقدم تاريخ عرفناه لها جيلاً عن جيل وأمة عن أمة وآباء عن أجداد. هذا هو منهجنا السياسي..، لا نتأثر باعتبارات شخصية ولا نبني عليها منهجنا السياسي، وإنما نريد سلامة الحكم من شرور الاستبداد ومفاسد الطغيان".

ولعل بسبب هذا الوضوح في الموقف وفي الهدف: مع الناس ضد الاستبداد والطغيان، وضد استغلال الدين لأغراض السياسة، لم يشهد الشيخ بعد أن خفت الضجة، وحتى وفاته عام ١٩٦٦، بعام واحد قبل نكبة حزيران، صدور طبعة جديدة من الكتاب. في عام ٩٦ صدرت له في تونس، طبعة في سلسلة "معالم الحداثة"، وهذا العام صدرت بذكرى مرور ثلاثة أرباع القرن طبعة له في سلسلة "كتاب الهلال". ولا يغني هذا العرض الموجز عن دراسة هذا البحث القيم من قبل كل من العلمانيين: يساريين وقومانيين، ومسلمين، مثلما من الإسلاميين أيضاً. ذلك أن تحقيق الدرجة الدنيا من التفاهم بينهم يكاد يكون هو شرط إسقاط الطاغوت في العراق، مثلما هو شرط تحول العراق إلى الغد الديمقراطي، التعددي، السلمي، الفدرالي.

تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني

برقية (الثقافة الجديدة) الى مجلة (الكرمل) الفلسطينية

١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠

الزملاء الأعزاء في الكرمل

بعيداً عن عراقنا المشلول بعقود من الخراب والعسف، تخفق قلوبنا لانتفاضة أهلكم، وننحني بإجلال للكواكب الجديدة من شهداء النضال ضد الطغيان الصهيوني، ومن أجل دولة حرة ديمقراطية، عاصمتها القدس، تحتضن فلسطينيي الشتات.

نشدّ على أيديكم بحرارة التضامن، واثقين إن أي نصر يحرزه شعبكم هو نصر لشعبنا، ضحيةَ أقسى حصار وأعتى استبداد.

محررو مجلة الثقافة الجديدة

تصـــريح

نتابع ببالغ السخط والغضب حملة القمع الوحشية التي تشنها القوات الإسرائيلية المحتلة ضد جماهير الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية وعموم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن هذه الحملة التي أطلق شرارتها قطب اليمين المتطرف في إسرائيل اريل شارون، بزيارته الاستفزازية المتعمدة إلى الحرم الشريف في القدس، في محاولة لفرض الأمر الواقع بالضد من حقوق الشعب الفلسطيني ومن القرارات الدولية ذات الصلة، تأتي تتويجاً دموياً لمخطط تخريب محادثات التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية، بالإصرار المتعنت على رفض المطالب المشروعة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى فرض "سلام" لا عدالة فيه، ولا منطق يقوم عليه سوى منطق القوة الغاشمة.

ولقد تحول الهجوم الإرهابي الضاري، وهو يدخل يومه الرابع على التوالي، إلى حرب سافرة واسعة النطاق على الجماهير الفلسطينية، تستخدم فيها القوات الإسرائيلية حتى الطائرات العمودية، وتدفع إليها حتى المدرعات والدبابات، وتقترف في مجراها المزيد من المجازر كل يوم بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا إذ نستنكر الجرائم التي تقترفها السلطات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني استنكاراً شديداً، وندين نهج الحكومة الإسرائيلية في الرضوخ داخلياً لضغط وابتزاز القوى الصهيونية المتعصبة من جانب، والاستقواء في مواجهة الفلسطينيين بحماية "الراعي" الأمريكي، من جانب آخر.

وإذ نعلن عن كامل تضامننا وتضامن شعبنا العراقي مع الشعب الفلسطيني المكافح، وهو يدافع عن نفسه وقضيته العادلة في وجه العدوان الإسرائيلي الصارخ، ويخوض انتفاضته الباسلة الجديدة من أجل حقوقه الوطنية الثابتة المشروعة.

نطالب بالوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية المسلحة على الجماهير الفلسطينية.

وبانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية التي اجتاحتها استهتاراً وعدواناً.

كما نطالب بإجراء تحقيق دولي في المجازر الداخلية، التي اقترفتها ومازالت تقترفها بحق الشعب الفلسطيني.

٢/١٠/٢٠٠٠

المكتب السياسي

للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

من دروس الانتفاضة الفلسطينية الباسلة

تواصل الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في شهرها الثاني تحديها للغطرسة الصهيونية بعنفوان وزخم يتجددان على الدوام وبصور من المواجهة والشهادة، باتت مثار إعجاب وتأييد متزايد في أوساط الرأي العام العالمي.

ويتواصل تفاعل الشارعين العربي والإسلامي والرأي العام العالمي مع الانتفاضة الجماهيرية، وتواصل الجماهير في عشرات البلدان تظاهراتها وفعاليتها الشعبية بالضغط على حكوماتها من أجل تقديم المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للجماهير الفلسطينية التي تواجه في كل ساعة رصاص المحتل الإسرائيلي بصدور عارية، وإرادة صلبة، وإصرار

نضالي على مواصلة المواجهة الشعبية حتى نيل الحقوق الفلسطينية المشروعة في الحرية والسيادة والعودة والاستقلال.

وأفرزت الأسابيع القليلة الماضية من عمر الانتفاضة جملة من الدروس والحقائق أمام أنظار الجميع في مشرق الأرض ومغربها.

وأول هذه الدروس هو هذه الرسالة التي بعثت بها الانتفاضة إلى العالم مؤكدة له أنه على الرغم من مرور سنوات عدة على مدريد وأوسلو وتوقيع (٦) اتفاقيات مع إسرائيل، إلا أنه يصعب الحديث عن وجود عملية سلام حقيقية بل هناك احتلال ومواصلة على تكريس هذا الاحتلال. وقد فشلت المفاوضات – على طريق أوسلو – فشلاً بيّناً في إعطاء الفلسطينيين الحد الأدنى من الحقوق. فالإسرائيليون مازالوا ينتهجون سياسة إدارة شؤون الاحتلال أو إعادة تنظيمه وليس إنهاؤه، من خلال إصرارهم على إبقاء المستوطنات وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإبقاء احتلال القدس، ورفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

أما الدرس الثاني للانتفاضة فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن أمينة ولا نزيهة في دورها كراعٍ لعملية السلام، بل إنها منحازة انحيازاً سافراً لإسرائيل، وهي شريك أساسي لها في العدوان. ومن هنا فقد آن الأوان كي لا يستمر احتكار الأمريكان لطاولة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والعربية – الإسرائيلية، بل ينبغي الضغط والمطالبة لإعادة ترتيب هذه الطاولة لتجد الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، على الأقل، موقعاً لكل منهما عليها.

ويتجسد الدرس الثالث للانتفاضة في إجبارها الإسرائيليين والأمريكان على التفاوض مع الفلسطينيين تحت تأثير المد الشعبي الجماهيري ونبض الحجارة الفلسطينية المقاتلة، وليس بعد إيقاف المواجهات كما كانت تصر إسرائيل في المرات السابقة، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إبقاء الفلسطينيين أسرى طاولة المفاوضات، بعيداً عن أي فعل جماهيري على الأرض، بينما أطلقت العنان ليد المحتل الإسرائيلي ليعبث بعملية السلام ويفرغها من مضمونها عبر سياسات التهويد وبناء المستوطنات.

لقد سئم الشعب الفلسطيني توقيع الاتفاقات والتفاوض دون جدوى، هذا هو الدرس الرابع لانتفاضة القدس الباسلة، التي تؤكد الحاجة الملحة إلى صيغة جديدة وجدول عمل جديد ومرجعية جديدة للمفاوضات غير مرجعية أوسلو، صيغة ومرجعية تعتمدان على تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك القرار ١٩٥ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

أما مضمون الدرس الخامس لانتفاضة شعب فلسطين فيجسده ما نراه اليوم من تداعي حكام الدول العربية والإسلامية إلى عقد اللقاءات والمشاورات ومؤتمرات القمة تحت ضغط الشارع الشعبي وعنفوانه للتداول في كيفية دعم صمود الشعب الفلسطيني، ومعاقبة العدو الصهيوني وإيقاف عملية التطبيع معه، إلى جانب إغلاق المكاتب والممثليات الإسرائيلية في عدد من العواصم

العربية. ويجري هذا كله بعد أن تراجعت السياسات المهادنة التي شهدها عقد التسعينات، تلك السياسات التي احتلت أجندة عديد من الحكومات العربية والإسلامية، ودعت إلى التطبيع مع إسرائيل وتسويقها سياسياً واقتصادياً وثقافياً في المحيطين العربي والإقليمي تارة عبر (الشرق أوسطية) وأخرى عبر الدعوات للتكامل الاقتصادي الإقليمي وعقد المؤتمرات الاقتصادية التي استضافتها أكثر من عاصمة عربية وبمشاركة إسرائيلية، وثالثة بذريعة الواقعية والموضوعية والرغبة في السلام.

وهكذا أكدت الانتفاضة الوطنية الفلسطينية هويتها باعتبارها هزة شعبية متواصلة يشكل الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي وحركة شعوبه رهانها الأساسي، والدعوة إلى الحرية والسيادة والاستقلال والعودة روحها وجوهرها.

وفي ضوء كل هذا فإن مصير الانتفاضة يتوقف على مدى قدرة الأحزاب والقوى والفصائل الوطنية والديمقراطية والإسلامية الفلسطينية في الحفاظ على الطابع الشعبي الجماهيري للانتفاضة والانتباه لتجنيبها أي عمل متطرف، وهو ما تسعى له إسرائيل وتشجع عليه، وعلى مدى نجاح هذه الأطراف في بناء وترصين وحدتها الوطنية، باعتبار هذه الوحدة رافعة أساسية للانتفاضة، وضمانة لابد منها لنجاحها.

وعبر هذا الطريق سيظهر الفلسطينيون للعالم أن انتفاضتهم ستكون أقصر الطرق من أجل:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.
- عودة القدس الشرقية باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية.
- إزالة المستوطنات الإسرائيلية من أراضي الضفة والقطاع.
- حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

صوت الشعب العراقي

إذاعة الحزب الشيوعي العراقي

تعقيب

عبد الرزاق الصافي

اطلعت على مقال "الديمقراطية: المجرد والملموس في نضالنا الوطني الديمقراطي" للسيد فاخر جاسم المنشور في "الثقافة الجديدة" العدد ٢٩٤ الصادر في أيار - حزيران ٢٠٠٠. ورأيت فيه رغم الجهد الذي بذله الكاتب في تحريره بعض المعلومات الخاطئة والتعميمات غير الصحيحة، والتقييم اللاموضوعي لـ"ديمقراطية" العهد الملكي. ورأيت من المناسب أن أكتب هذا التعقيب راجياً نشره عملاً بحرية النشر.

ابتداءً أقول إن المعاناة التي سببتها الأنظمة الدكتاتورية التي توالت بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لشعبنا ينبغي أن لا تدفعنا لامتداح العهد الملكي وإسباغ صفات لا يمتلكها عليه. والقول بأن "التجربة العراقية في الديمقراطية واحدة من التجارب الرائدة في المنطقة العربية" تقييم غير صائب رغم استدراك الكاتب بالقول "على الرغم من المحاولات التي قامت بها سلطات العهد الملكي لإفراغها من محتواها الديمقراطي سواء عبر الممارسة أو القوانين الاستبدادية التي أصدرتها" ويقتبس الكاتب إحصائية بالقوانين والمراسيم التي تحد من الحريات الديمقراطية تقول إن عددها ٢٧ كانت حصة نوري السعيد منها ١٧.

فهل حقاً كانت في العهد الملكي "تجربة ديمقراطية رائدة"؟! ليس في نيتي كتابة بحث للرد على هذا التقييم، وإنما سأكتفي بإيراد بعض الوقائع التي تضع التجربة في موضعها الصحيح لئلا تكون ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ "خطأ تاريخي"! أو عملاً تلام عليه القوى الوطنية التي كانت القاعدة السياسية للثورة.

لقد فشلت ثورة العشرين في تحقيق هدفها بإقامة دولة عراقية دستورية مستقلة. ومع ذلك فقد دفعت الإدارة الاستعمارية المحتلة إلى التخلي عن فكرة إدارة العراق كمستعمرة بريطانية، كما

كانت تريد مدرسة الهند. والانصراف إلى إقامة حكم بواجهة وطنية (بمعنى أهلية) يحمي المصالح البريطانية في العراق. وهكذا جرى تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق بقرار من مؤتمر القاهرة الذي ترأسه تشرتشل وزير المستعمرات البريطانية، بعد إجراء استفتاء صوري يزعم أن ٩٦% من العراقيين بايعوه ملكاً. وراحت الإدارة البريطانية تفرض المعاهدات الجائرة التي تنتقص السيادة الوطنية عن طريق تزوير إرادة الشعب العراقي والمجيء بمجلس تأسيسي فرضت عليه الإقرار بما تريده الإدارة البريطانية قبل إقرار الدستور الذي أعده خبراء وزارة المستعمرات البريطانية. (وهو بالمناسبة دستور لم يكن سيئاً رغم ما أعطاه من صلاحيات واسعة للملك الذي كان يتعاون مع الإدارة البريطانية، ويخضع لإرادتها). ولكن هذا الدستور ظل حبراً على ورق لكثرة ما أصابه من انتهاكات بالمراسيم والقوانين والممارسات الجائرة وفرض الأحكام العرفية التي قاربت مدتها أو أربت على نصف عمر الحكم الملكي. ولذا كان مطلب تطبيق الدستور، وإطلاق الحريات التي نص عليها مطلباً دائماً من مطالب الحركة الوطنية وعندما اضطرت الفئة الملكية الحاكمة على السماح بإطلاق الحريات الديمقراطية وإجازة عدد من الأحزاب الوطنية عام ١٩٤٦ (وحجبت الإجازة عن حزب التحرر الوطني الذي كان الشيوعيون في هيئته المؤسسة)، لم تستطع وزارة توفيق السويدي التي كان وزير داخليتها الوطني الغيور سعد صالح، لم تستطع أن تستمر في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر، واضطرت للاستقالة بسبب من إضراب مجلس الأعيان الذي قاده نوري السعيد وصالح جبر بالاتفاق مع البلاط (عبد الاله) وتشجيع الدوائر الاستعمارية البريطانية.

لقد كانت الانتخابات للمجلس النيابي تزوّر باستمرار. وهذه بعض الوقائع التي تدل على حقيقة تلك الانتخابات.

– تحدّى نوري السعيد النواب مرة قائلاً: إن كل النواب جاءوا إلى المجلس بإرادة الحكومة. وإذا كان هناك من يدعي عكس هذا فليقدم استقالته ويخوض الانتخابات مرة أخرى، لنرى هل بإمكانه أن يفوز رغماً عن الحكومة أم لا؟

ولم يستقل أي نائب من النواب استجابة لتحدي نوري السعيد! لمعرفتهم واقع الحال.

– كان المجلس النيابي الذي سبق عقد معاهدة ١٩٣٠ الاسترقاقية يضم عدداً من النواب الذين قدّر نوري السعيد أنهم لن يوافقوا على المعاهدة التي يعتزم عقدها مع البريطانيين وربما كان بإمكانهم إحباط عقدها، فحل المجلس وأجرى "انتخابات" تضمن له مجلساً طيعاً يوافق على المعاهدة، وهكذا كان.

– قامت وزارة أرشد العمري، التي أعقبت وزارة توفيق السويدي التي أسقطها إضراب الأعيان، باضطهاد الحركة الوطنية، وغلق عصبة مكافحة الصهيونية وإلغاء امتياز جريدتها وسوق قادتها إلى المحاكم، وضرب مظاهرة ٢٨ حزيران ١٩٤٦ بالرصاص وقتل عدد من المتظاهرين وجرح العشرات منهم، وقمع إضراب عمال النفط في كركوك السلمي بمجزرة كاورباغي في ١٢ تموز ١٩٤٦، وتقديم المدراء المسؤولين عن صحف الأحزاب المعارضة إلى

المحاكم: كامل الجادرجي عن "الأهالي" وعزيز شريف عن "الوطن" وناظم الزهاوي عن "السياسة" والمدير المسؤول لجريدة "لواء الاستقلال"، وشل الحياة الحزبية. وقد أثارت أعمال الوزارة موجة سخط واسعة حاول أرشد العمري مواجهتها بإعلان حالة الطوارئ غير أن الفئة الحاكمة خشيت من عواقب ذلك. وجاء نوري السعيد ليترأس وزارة جديدة زعمت أنها تريد إجراء "انتخابات حرة". واستدرج حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي للمشاركة في الوزارة استناداً إلى وعوده بإجراء انتخابات حرة نزيهة، سرعان ما تكشف زيفها، مما حمل ممثلي الحزبين على الاستقالة احتجاجاً على تزييف الانتخابات.

– ومن الطريف أن نذكر أن جريدة "الرائد" نشرت قائمة بنتائج الانتخابات قبل يوم من إجرائها، وأسماء النواب الذين "سيفوزون غداً" كما أعدتها وزارة الداخلية. وأكدت النتائج ما نشرته الجريدة مع فارق مضحك هو "فوز" سلمان الشيخ داود، وهو نائب حكومي، عن مدينة العمارة بدلاً عن إحدى الدوائر في لواء الدليم (محافظة الأنبار حالياً) في مدينة الرمادي أو الفلوجة!

– وكانت هذه الانتخابات تستهدف المجيء بمجلس يكون مهيأً لإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة ١٩٣٠، وتحتفظ بكل قيودها، بصيغ جديدة. وهي المعاهدة التي أسقطتها وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ المجيدة، وأسقطت وزارة صالح جبر وحملته ونوري السعيد، على الهرب خارج العراق ريثما تعود الأوضاع التي تمكّن الفئة الحاكمة من تصفية المكاسب التي حققتها الوثبة المجيدة. وهو ما تحقق بإعلان الأحكام العرفية في أيار ١٩٤٨ بذريعة إرسال وحدات من الجيش العراقي إلى فلسطين وحماية لمؤخرتها. إذ شنّا أوسع حملة ضد القوى الوطنية الديمقراطية ممهدة بذلك لعودة نوري السعيد لتأليف الوزارة مجدداً ومصادرة الحريات الديمقراطية وشل الحياة الحزبية بالكامل. إذ كانت إجازة حزبي الشعب والاتحاد الوطني قد سحبت في عهد وزارة صالح جبر عام ١٩٤٧ قبل الوثبة، واعتقل قادة الحزب الشيوعي يوسف سلمان "فهد" وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي والعشرات من كوادره، وصدرت بحقهم أحكام ثقيلة في عهد الوزارة نفسها. أما في صيف عام ١٩٤٨ وخريفه فقد جرى اعتقال المئات من الكوادر الشيوعية والوطنية الديمقراطية اليسارية. وجرى التمهيد لمحاكمة قادة الحزب أمام محكمة عرفية عسكرية صورية وإعدامهم في ١٤ و٢٥ شباط ١٩٤٩. وفي تلك الفترة جمّد الحزبان: الوطني الديمقراطي والأحرار، عملهما معللين ذلك بجو الإرهاب الذي يسود البلاد وعدم رغبتهما في تحميل أعضائهما مصاعب ذلك.

ولم تستسلم الحركة الوطنية للإرهاب، وما إن استطاع الشيوعيون لملمة صفوفهم والعودة إلى ميدان النضال الوطني الديمقراطي حتى عادت الحركة إلى أوساط قوى المعارضة الأخرى، بفعل عوامل عديدة، محلية أو إقليمية وعربية وعالمية (تأميم النفط في إيران وانعكاساته على الوضع في العراق، تصاعد نضال الشعب المصري ضد القوات البريطانية وقواعدها في السويس وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ من قبل حكومة حزب الوفد بقيادة زعيمه الوطني مصطفى النحاس، وقبل ذلك انتصار الثورة الشعبية في الصين عام ١٩٤٩، وبعد ذلك ثورة يوليو (تموز) المصرية عام ١٩٥٢، وتعاظم حركة السلم ضد الأحلاف العسكرية وتحريم الأسلحة النووية وغير ذلك).

وحدثت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ التي أسقطت وزارتين خلال أقل من أسبوع، وواجهتها الفئة الملكية الحاكمة بإسناد الوزارة إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود، وبإعلان الأحكام العرفية وإنزال الجيش ودباباته إلى الشوارع لقمع المتظاهرين، وشن أوسع حملة اعتقالات شهدتها البلاد حتى ذلك التاريخ. إذ شملت قادة الأحزاب وجمعاً غفيراً من نشطائها وأغلقت الأحزاب والعديد من الصحف. وجيء بعدها بوزارة جميل المدفعي وكان قطبها الفعّال نوري السعيد، التي واصلت الإرهاب وبلغت به مديات فظيعة بارتكابها مجازر سجني بغداد (حزيران ١٩٥٣) والكوت (آب – أيلول ١٩٥٣) التي قتل وجرح فيها العشرات من السجناء الشيوعيين العزّل، حتى سقطت "تحت ثقل أوزارها" كما كتب الجادرجي في جريدة الأهالي.

وتحت ضغط الحركة الوطنية جرت انتخابات مجلس النواب في حزيران ١٩٥٤. وخاضتها الحركة الوطنية لأول مرة في جبهة وطنية انتخابية ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي (باسم ممثلي العمال والفلاحين) وأنصار السلام وبعض المستقلين. وأفلحت الجبهة في فرض فوز عشرة نواب للمجلس الجديد. "وكان في الإمكان أن تفوز الجبهة بضعف هذا العدد" كما يقول عبد الرزاق الحسني في كتابه "تاريخ الوزارات العراقية" (ج٩ ص١٢٥). ويقول كامل الجادرجي في (ص٦٣٦) من مذكراته "إن عدد مرشحي الجبهة في مختلف أنحاء العراق ٣٧ مرشحاً.. ولولا التزوير، أو بالأحرى منع الناس من الانتخابات لوصل إلى مجلس النواب ما لا يقل عن ٣٠ نائباً من مرشحي الجبهة الوطنية بالإضافة إلى عدد آخر ممن كانوا سيتعاونون معهم"، (نقلاً عن نفس المصدر).

وبرغم قلة عدد نواب الجبهة الفائزين جراء التدخلات الحكومية، ضد مرشحي الجبهة الوطنية، فقد كانوا مدعومين من جمهرة واسعة من أبناء الشعب مما أرعب الفئة الملكية الحاكمة والدوائر الاستعمارية التي خشيت من تكرر ما حدث في إيران عندما ترأس الدكتور مصدق جبهة وطنية أممت النفط. ولذا جرى تعطيل المجلس بعد أول جلسة له. وجيء بنوري السعيد ليؤلف الوزارة في ٣ آب ١٩٥٤ بناء على تدخل السفير البريطاني الذي قال لعبد الاله بشكل فظ: لابد من جلب نوري السعيد ليتدارك الوضع. فطار عبد الاله إلى باريس ليعود بنوري السعيد ويكلفه بتأليف الوزارة. فألّف الوزارة وحل مجلس النواب دون مواجهته ولو لمرة واحدة. ولجأ لفرض ما يريد عن طريق استصدار المراسيم. فأصدرت مرسوم "وما شاكل ذلك" الذي يقضي بالحكم بالحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام لكل من يروج الشيوعية "سواء كان ذلك مباشرة، أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أي اسم كان: كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك"!

ومرسوم إسقاط الجنسية خلافاً لما يقضي به الدستور عن المحكوم بتهمة الشيوعية واعتقاله وإبعاده عن العراق، ما لم يقدم تعهداً خطياً بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه.

وكان ممن أسقطت جنسيته العراقية بموجب هذا المرسوم: عزيز شريف وعدنان الراوي

والدكتور صفاء الحافظ وكاظم السماوي وكانوا كلهم خارج العراق يومـذاك، وكـامل قزانجـي وتوفيق منير اللذين ألقي القبض عليهما وأُبعدا إلى تركيا.

– ومرسوم النقابات العام للذي حلّت بموجبه كل النقابات التي كان العمال قد ألغوها سابقاً.

– ومرسوم للجمعيات ألغت وزارة الداخلية بموجبه كافة الجمعيات والنوادي ودور التمثيـل المجازة في العراق. وبلغ عدد الجمعيات والنوادي الملغاة ٤٦٥ مؤسسة كانت منتشرة في بغـداد والحلة والديوانية والبصرة وكركوك والموصل.. الخ (تاريخ الوزارات ج٩ ص١٥٠).

– ومرسوم المطبوعات الذي ألغيت بموجبه إجازات الصحف والمجلات الممنوحة سابقاً على أن يتقدم أصحابها بطلبات جديدة للحصول على امتيازات جديدة. ولم تمنح إجازات لإصدار أكـثر من سبع صحف في بغداد بينها واحدة تصدر باللغة الإنجليزية (نفس المصدر ص١٥١).

– والمرسوم الخاص بالاجتماعات والمظاهرات الذي حصر حق إجازة التظـاهر والتجمـع بوزير الداخلية. كما أعطى للموظفين الإداريين حق تفريق المظاهرات "إذا كان المتظـاهرون أو قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم.. أو يحملون لافتات من هذا النوع".

– احتجت على مرسوم إسقاط الجنسية أحزاب الوطني الديمقراطـي والاسـتقلال والأمـة الاشتراكي. وأصدرت بيانات ضده. وكانت نتيجة إصدار بيان الحزب الوطني الديمقراطـي فـي ١٩٥٤/٩/١ أن ألغيت إجازة الحزب في اليوم التالي لصدور بيانه وعطلت جريدته.

– أجرى نوري السعيد الانتخابات في ١٢ أيلول ١٩٥٤ وهـو "يـأمل أن يكـون المجلـس (الجديد) من حزب واحد قوي ليتمكن بالاستمرار في العمل والحكم" كما ورد في رسـالة محمـد فاضل الجمالي إلى عبد الاله (تاريخ الوزارات، ج٩ ص١٥٦). ولاتضاح نواياه بحـل المجلـس السابق وإصدار المراسيم المناقضة للدستور فقد قاطعت غالبية الأحزاب الانتخابات وحتى حـزب الاستقلال الذي شذ عن الأحزاب العلنية وشارك في الانتخابات فقد اضطر رئيس الحزب محمـد مهدي كبه على الاستقالة من عضوية المجلس النيابي.

يقول السيد عبد الرزاق الحسني عن هذه الانتخابات ما يلي:

"انتهت الانتخابات الجديدة بمأساة لم يشهد تاريخ البرلمان العراقي نظيراً لها. لعل أغربـها أن الشرطة كانت تعتقل كل مرشح غير مرغوب فيه من قبل الحكومة. وعلى هذا فقد فاز بالتزكيـة مئة وواحد وعشرون نائباً من أصل مئة وخمسة وثلاثين. أما الباقون وعددهم أربعة عشر نائباً فقد فازوا بالانتخاب الصوري" (تاريخ الوزارات ص١٦١).

ولذا سمي هذا المجلس بـ"مجلس التزكية"!

وهكذا ألغت الفئة الملكية والحاكمة بقيادة عبد الاله ونوري السعيد أي مظهر مـن مظـاهر الديمقراطية المشوّهة التي كانت موجودة في العراق. وسدت منافذ تخليصها من التشوه والتعسـف والدكتاتورية المبطنة أو المغلفة بغلاف "ديمقراطي" زائف.

وأكدت ذلك بقمعها الدموي لانتفاضة شعبنا تضامناً مع الشعب المصري الشقيق في خريف ١٩٥٦ واحتجاجها على موقفها المشين الممالئ للعدوان الثلاثي الانكلو فرنسي الصهيوني على مصر الشقيقة. وفرضها حلف بغداد العسكري العدواني على الضد من إرادة الشعب قبل ذلك.

فهل بعد كل هذا يجوز أن ننعت ما قام به النظام الملكي من تشويه للديمقراطية واعتداء على حقوق الشعب وخدمة السياسات الإمبريالية المعادية لمصالح شعبنا والشعوب العربية وشعوب المنطقة، بأنه "تجربة ديمقراطية رائدة"؟!

* * *

أما المعلومات الخاطئة التي وردت في المقال موضوع النقاش قوله: "وقد استمرت الحياة الحزبية بشكلها العلني حتى ثورة ١٤ تموز ٥٨". إذ لم يكن يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ هناك أي حزب يمارس عمله بشكل علني.

يقول السيد فاخر جاسم "في أحيان كثيرة تغيب عن الخطاب السياسي المعارض (هكذا بشكل مطلق – الصافي) المهام الأساسية للنضال الديمقراطي في المرحلة الراهنة مثل إزالة الدكتاتورية ورفع الحصار والعقوبات الدولية ومقاومة مشاريع الهيمنة الأجنبية على العراق. ويرجع ذلك إلى مصالح حزبية وفئوية ضيقة تضمر ميول للمصالحة مع السلطة أو تتخوف من إحراج القوى الدولية ذات الاهتمام المباشر بالقضية العراقية". ولا أدري من أين جاء بهذا التقدير المعمم على جميع قوى المعارضة بهذا الإطلاق في حين أن الغالبية الساحقة من قوى المعارضة، إن لم تكن كلها، تضمن خطابها السياسي هذه المهمات؟

ويطالب السيد فاخر جاسم بتقييم "التجربة الديمقراطية في العراق" بعيداً عن "الاحتكام إلى التعصب الإيديولوجي والمصالح الحزبية الضيقة" متهماً "كل القوى السياسية العراقية" بفعل ذلك! فهل فيما عرضته مصالح حزبية ضيقة، وتعصب إيديولوجي، وما هي هذه المصالح؟..

وأخيراً آمل أن يتسع صدر الزميل فاخر جاسم لهذه الملاحظات راجياً أن يعيد قراءة تاريخ العراق الملكي بدقة أكبر.

وإذا كان لابد من تقييم النظام الملكي ككل، وليس "التجربة الديمقراطية الرائدة" المزعومة فيه، فيمكن القول إنه برغم إقامته من قبل الدوائر الاستعمارية البريطانية وخدمته لمصالح هذه الدوائر ومعاداته لمصالح الغالبية الساحقة من أبناء الشعب طيلة ما يقرب من أربعين عاماً، فإنه لم يكن يخلو من بعض الإنجازات التي فرضها نضال شعبنا، وقواه الوطنية الديمقراطية وتضحياتها الجسام.


أدب وفن

يتشرف باب (أدب وفن) باستضافة المخرج والناقد السينمائي السوري الأستاذ فاضل الكواكبي، ليكون قولُه بعض صوت لنا في مسألة انعقاد مؤتمر الأدباء العرب القادم ومهرجانه الشعري في بغداد، بداية عام ٢٠٠١ (!)

المحرر

أيها الأدباء العرب
أنقذوا الشعب العراقي
أنقذوا ثقافته الوطنية !

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوربية على العراق – على عكس الادعاءات الإعلامية الغربية – موجه أساساً ضد الشعب العراقي ووحدة الأراضي العراقية، إذ أنه، وبشكله الانتقامي الجائر، وبرغبة – لم تعد مضمرة! – لدى دول وحكومات الغرب، ومعها الأنظمة المحافظة في الخليج العربي، يوحي بتحطيم وإزالة كل ما تبقى من إرهاصات المشروع الحداثي – غير المتحقق! – الذي حاولت النخب العراقية التأسيس له منذ بدايات القرن، لما حمله ويحمله هذا المشروع من محاولة للخروج عن النماذج (النموذج) الملفّق للتحديث الشكلي الذي يضمر الحفاظ على البنى التقليدية – المحافظة اللاحداثية المرتبطة بتبعية مطلقة لاقتصاد المركز (الأميركي)، وهو النموذج الذي ارتأته دول المركز مثالياً خاصاً بالنسبة للدول النفطية العربية، وبالتالي فإن المحاولات الدائبة للنخب العراقية، لتقديم نموذج مختلف، وضعت العراق في موقع شديد الحساسية.. موقع يستقطب عداء الغرب له على الدوام.

ولكن الهزيمة – هزيمة مساعي النخب وهزيمة النموذج – أتت أساساً من الداخل، وبالتحديد من استبدادية وشعبوية الأنظمة التي حكمت العراق منذ نهاية الخمسينات – بغض النظر عن النيات – وأخص بالذكر النظام الحاكم منذ ١٩٦٨، فقد قام هذا النظام بعملية تخريب وتفكيك وتزييف منظمة لتلك الإرهاصات النهضوية والحداثية عبر استعارته – في بادئ الأمر – لأساليب الأنظمة التوتاليتارية وخطابها المخاتل والديماغوجي إلى أن انتهى به الأمر نظاماً إجرامياً –

عشائرياً مطلقاً يقع على تضاد كامل مع أيٍّ من أشكال المشروع النهضوي الوطني أو القومي المرتجى (حتى بأشكاله الأكثر تقليدية).

لقد قام هذا النظام بعملية تحطيم منظم للثقافة العراقية التي قدمت طوال القرن بعضاً من أنصع النماذج والشخصيات والإنجازات الثقافية العربية. ورغم أنه استطاع في البداية أن يستوعب بعض النخب المثقفة عبر خطابه القومي – الميتافيزيقي من جهة والشعبوي من جهة أخرى، إلا أن تحوله المتسارع إلى مجرد نظام بوليسي – أمني عشائري فج جعله يتخلى عن كل القشور الإيديولوجية التي زين بها خطابه السابق، مستبقياً – فحسب – بعض الشعارات الغوغائية شديدة التهافت مستغلاً حاجة الحشود العربية – وبعض النخب المثقفة المصابة بالشيزوفرينيا – إلى "وهم المخلص" و"المستبد العادل" حتى لو كان هذا "المخلص" ذا ماضٍ إجرامي لا يخفى إلا على هؤلاء المحيطين (الحشود) وحتى لو كان هذا "المستبد العادل" نصف أميّ مما لا يخفى أيضاً إلا على أولئك الشيزوفرينيين (بعض المثقفين الذين ظنوا أنهم سيستعيدون مشروع النهضة المحبط وسيقفون بوجه أميركا و"الإمبريالية" عبر نظام كهذا!!).

إن المثقفين العرب إذ يتفقون اليوم – في معظمهم – على أهمية رفع الحصار عن الشعب العراقي، ينبغي لهم أن ينطلقوا أيضاً من واجبهم في الدفاع عن حرية المثقف في أن يقول ويبدع، لإدانة أي شكل من أشكال مصادرة الإبداع والحرية – فما بالكم بالقمع والتنكيل الذي يصل إلى درجة الإبادة الجسدية لمجرد إبداء الرأي؟!*

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الفصل بين الدفاع عن وحدة أيّ قطر عربي وسيادته وبين الدفاع عن حق شعبه في الديمقراطية، وبالتالي حق مثقفيه في حرية الرأي والإبداع والتعبير، إذ أن هذا الفصل يؤدي – حتماً – إلى تكريس الهزيمة الحقيقية والاكتفاء بانتصارات شعاراتية موهومة وجوفاء!.

إن نظاماً – كالنظام العراقي – أجبر ٩٠% من مثقفيه الكبار والحقيقيين على الهجرة، ومارس أسوأ أنواع التنكيل والإرهاب الجسدي والنفسي بحق من تبقى منهم على أرض الوطن، لا يمكن أن يكون نظاماً حداثياً قومياً نهضوياً، وهذه بدهية من المفترض أن يدركها كل مثقف عربي يجاهر بالصوت في قطره دفاعاً عن حريته، وحرية زملائه، وأقرانه في الرأي والإبداع، فما بال هذا المثقف يتناسى كل ذلك عندما يجري الحديث عن قطر عربي كان الاستبداد وراء كل هزائمه الكبرى وخساراته الفادحة، بما فيها خسارته لثقافته ومثقفيه.

لقد قدم التاريخ لنا نماذج عدة لمثقفين وقفوا موقف المؤيد من أنظمة توتاليتارية ذات مشروع إيديولوجي طوباوي – خارج أوطانهم على الأغلب!؟ – ولكنهم جميعاً تراجعوا عن هذا التأييد عندما كشفت الحقائق والأزمنة عن فشل هذه الأنظمة الذريع في تحقيق إنجازات حقيقية وهشاشتها

* بل حتى لمجرد أن يظل المرء مستقلاً وساكتاً؟!! لأنهم يريدونه بوقاً.. لا رأياً ولا سكوتاً!. [المحرر]

المذهلة في الدفاع عما أنجزته والأهم من ذلك – عندما اكتشفوا – كم أهانت تلك الأنظمة الإنسان وجردته من إنسانيته، وما ذكرناه يخص أنظمة تنتمي بخطابها ومشروعها بشكل أو بآخر إلى الحداثة وأصدائها، فما بالكم عندما يتم الحديث عن نظام استعار بعضاً من أسوأ آليات تلك الإيديولوجيات وخطابها، ليغلف بها أوقح أشكال الحكم القروسطوي المستبد الماقبل حداثي والذي فتت مجتمعه إلى نُواه الأولى (من طائفية وعشائرية ومناطقية) لتتاح له الفرصة كاملة في نهب ثروات الوطن وتحويله إلى مزرعة لمجموعة من القتلة وأشباه الأميين والمرضى نفسياً الآتين من قاع رعاعيّ لا مثيل له في تخلفه!

إن على أي مثقف عربي يذهب إلى بغداد لحضور مؤتمر الأدباء العرب القادم ومهرجانه الشعري المرافق أن يطالب بـ:

١ً – رفع الحصار عن الشعب العراقي والحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه المعترف بها دولياً ورفض أي مشروع تفتيتي مهما كانت أشكاله أو مبرراته.

٢ً – مساعدة الشعب العراقي مادياً ومعنوياً من قبل الدول والنخب والشعوب العربية.

٣ً – المطالبة بحق المثقفين العراقيين في العودة إلى وطنهم وممارسة نشاطهم الثقافي والإبداعي بحرية والوقوف ضد كل أشكال القمع والتنكيل والإبادة بحق المثقفين.

٤ً – المطالبة بالديمقراطية للشعب العراقي مع الحفاظ على وحدة أراضيه ونسيجه الوطني – اللذين يفتتهما الحصار والنظام في آن واحد.

فاضل الكواكبي

الشاعر الراحل (مصطفى عبد الله)*

سخرية شفّتْ بعذاباتها!

أدري لماذا أتذكره لا كما يتذكره الآخرون الأعزاء، إذ لست أتذكره بالفكر ولا بالشعر، بل أتذكره بروافد الفكر والشعر.. أتذكره بالأقوال الشعبية الفذة، والرؤى المحلية اللّماحة، واللقطات الحياتية النابغة.. أتذكره بأقواله لا بأعماله، فنحن معشر الشعراء، معشر أقوال لا معشر أعمال، فأستعير – هنا – من (منذر مصري) استعارة (رجل أقوال) عنواناً لواحدة من مجموعاته الشعرية، فأقول بأن (مصطفى) واحد منا باعتبارنا رجال أقوال، لا "رجال أعمال".. ولطالما تذكرت (مصطفى عبد الله) منذ غادرنا وغادر البصرة، ثم غادرتها أنا، أوائل عام ١٩٧٩.. أتذكر منه، دائماً وأبداً، حسَّ النكتة والمفارقة، وذلك منه يأسرني، ولا أراه شاغلاً لي عن شعره ومنجزه الشعري، بل أراه مضيئاً لكل ذلك، لأنني أرى أن روحه "الشعبية" هي منبع روحه "الشعرية"، وعلى ذلك فإن روحي ظلت تتمسك به من هذا المنحى: إنه ملتزم أقصى الالتزام، ومنفلت أقصى الانفلات، لا يتسامح مع التقصير في الواجب، فيما هو يمارس أقصى السخرية بشكلية الواجبات.

أنا لا أتذكر مصطفى شاعراً بالمعنى التقليدي للكلمة، ولا مفكراً ولا معلماً، بل هو – عندي – فرد شعبي ساخر وضحّاك، وهذا يعني، في ما يعنيه، روحاً شفّتْ بعذاباتها: كان حين يلمح أحدنا يحمل كيساً فيه كتب أو ما شابه ذلك، يمد يده مطالباً بالكيس وقائلاً: "راويني.. هاي شنو؟! خاف جاي تقرون من ورانا يا ملاعين"!!

---

* أقام (ديوان الكوفة) في لندن أمسية أدبية لإحياء ذكرى الشاعر (مصطفى عبد الله) في أيار الماضي، ساهم فيها الشاعران عبد الكريم كاصد وفاضل السلطاني، والفنان فلاح هاشم، والثقافة الجديدة تنشر تلك المساهمات، مشاركة منها في تكريم الشاعر الراحل. [المحرر]

.. مرة كنا في ذكر أحد القصاصين، وكان قصيراً بديناً بطيناً، فقال مصطفى: "يا أخي هـذا شكله لا يوحي بقصاص.. إنه يوحي بناقد" والعباره هذه قالـها (مصطفـى) بالعاميـة العراقيـة البصراوية القح: "هذا شكله ما ينطي علّه قصاص.. ينطي علّه نـاقد!"، وأتبـع ذلـك بضحكتـه المميزة، المتقطعة، المتلاحقة، تنطلق من صدره وروحه، لا من حلقه!

.. في أمسيات الصيف، وبعد أن تنتهي جلستنا على مقهى (الدَّجَّة)، نمضي – قبيل التفـرق نحو بيوتنا – للتمشي، وغالباً ما يكون التمشي على كورنيش (شط العرب)، وغالبـاً مـا يكـون (مصطفى) هو المقترح والمتحمس الأول للتمشي على ذلك السبيل، وسر ذلك هو أن بيته سـيكون ضمن هذا المسار.. فكأننا حين نمضي للتمشي هناك، إنما نقـوم – دون أن نـدري – بإيصـال مصطفى إلى بيته الواقع في أول (البراضعية)، عبر (جسر الخورة)، فحين نقارب ذلك الجسـر، يتلفت (مصطفى) نحونا قائلاً: "يللا إخوان في أمان الله"! وطالما هاجمته أنا ممازحاً: "يعني – يـا ملعون – تقترح علينا التمشي على الكورنيش، فنوافق، وما أن تلمح بيتكم تتخلى عنا قائلاً: "يلـلا إخوان؟!" فيختض هو بضحكته المميزة المتقطعة المتلاحقة التي كانت "كهكهة" لا "قهقهة"!

.. في سنتيه العراقيتين البصريتين الأخيرتين، جاورنا في (حي الزهراء) حيث بيـت أخـي الكبير، وحيث هو في بيتهم المحصول عليه من خلال زوجته المهندسة، إذ لم يكـن (مصطفـى) سوى مدرس ثانوي مثلنا نحن أترابه، فعاش في السنتين الأخيرتين "بُلَهْنِيَةً" غريبة عليه وعلينـا، إذ لم أره سعيداً بذلك، وخلال ذلك غادر وحيداً، فصارت أخباره تأتيني بلون قاتم.. لون ينبئني بـأن الرجل – الفتى صار يدفع ضريبة مزاجه الساخر الشاعر.. النابع من روح شفّتْ بالعذابات التي ما فتئت تتكاثر.. فظل يدفع الضريبة حتى الموت!

مهدي

دائماً !

دائما في العراق

دائما في العراق الجميل

دائما في العراق الجميل المضرَّج

دائما في العراق الجميل المضرَّج بالزيت

دائما في العراق الجميل المضرَّج بالزيت والفقراء

دائما في العراق الجميل المضرَّجِ تنهض أغنيتي

دائما في العراق الجميل تقاتل أغنيتي

دائما في العراق تقاتل أغنيتي

دائما في العراق

دائما.

مصطفى عبد الله

ثمن الشعر

عبد الكريم كاصد

في مقالة للشاعر الإنجليزي (ت. أس. إليوت) عن الشاعر (أندرو مارفل) الذي توفي قبل أكثر من ثلاثمئة سنة، يرد هذا المقطع: "إن قبره ليس بحاجة إلى أزهار ولا إكليل غار، وليس ثمة عدالة قد نتخيلها لنزجيها إليه، ولكن بمقدورنا أن نفكر فيه – إذا كانت هناك حاجة إلى التفكير – من أجل فائدتنا نحن لا فائدته هو. إن إعادة الشاعر إلى الحياة – وهي المهمة الكبرى والباقية للنقد – تعني في هذه الحالة أن نعصر بضع قطرات من قصيدتين أو ثلاث قصائد، وحتى إذا اقتصرنا على هذه، فقد نجد فيها شراباً نادراً لا يعرفه هذا العصر".

هذا المطلب الإليوتي قد يبدو هيناً، ولكنني سأكون ممتناً إذا استطاع أحد أن يعصر قطرات أبيات من الشعر لكثير من الشعراء الذين يحتفي بهم النقد، اليوم، وتضيق بهم المنتديات.

لسنا بمحيي موتى، ولا شاعرنا الليلة الذي هو مصطفى بالميت، وما نحتاجه هو التفكير لا من أجل فائدته هو وقد ذهب مصطفى وبقي شعره، وإنما من أجل فائدتنا نحن الذين شغلتنا الأحداث والاحتفاء بأنفسنا عن تأمل أنفسنا وتذكر ما غاب منا.

وحتى لو أعدنا ما تصورناه ميتاً إلى الحياة فكيف لنا أن نتيقن من بصيرة قارئ نحتكم إليه، وسط فوضى من الأحكام، يطالعنا بها النقاد يومياً.

ومما يزيد المهمة صعوبة أن شعراً يحتفي بالناس قد ينصرف عنه الناس في زحمة مشاغلهم والاكتفاء بما توفّر لهم ثقافة النجوم من سماء ليست هي إلا بقعة ضئيلة من سماء أوسع.

وقد يقرب من هذا مصير شعراء كبار في تاريخنا الشعري، ندر من يتذكرهم، في دراسات جادة، في السنوات الأخيرة: أحمد شوقي، الرصافي، إيليا أبو ماضي، فوزي معلوف، صلاح عبد الصبور، خليل حاوي ومعين بسيسو... الخ.

لذلك أحيي (دار المدى) لتذكرها مصطفى عبد الله وطبع مختارات من أشعاره، مادام النسيان

هو القاعدة، والذاكرة هي الاستثناء، في أمة تعتبر الذاكرة من مفاخرها، وهي حقاً من مفاخرها ولكن على مستوى القول لا الفعل، فما أكثر الكتب التي أحرقت وما أكثر الكتب التي أهملت، أترى ينطبق علينا ما قاله عنّا (شبنغلر) في كتابه (تدهور الحضارة الغربية) بأن ثقافتنا هي ثقافة الكهف... ثقافة الحاضر الدائم Permanent present الذي لا يتطلع إلى مستقبل ولا يلتفت إلى ماضٍ، فما يهمه هو الحاضر الدائم، الحاضر الذي يخلق أصنامه وطواطمه بطريقة ما.

ولكن (المدى) التي تنكرت فاتها أن تفكر بمصطفى الشاعر.

لقد عُهدت مهمة اختيار مجموعة أشعار مصطفى إلى صديق عزيز هو (الدكتور مجيد الراضي) الذي يقول في مقدمته للمختارات: "حين وُضعتُ أمام مهمة اختيار مجموعة من أشعار الراحل مصطفى عبد الله لتطبع في كتاب شعرت بشيء من التردد في داخلي، فالمهمة صعبة من وجوه عديدة، أولها، أنني لا أريد أن أظلم الشاعر، فكل اختيار هو تعبير عن ذوق محدد وثقافة معينة وموقف متميز من الأدب عامة والشعر خاصة. ويزداد الأمر حراجة أن الشاعر لم تطبع له مجاميع شعرية سابقاً، ولم يأخذ حقه في النشر كاملاً، ولم يطّلع جمهور القراء الواسع على فنه. كما إنني لم أتعرف عليه إلا بعد موته المبكر في منتخبات من شعره نشرتها مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية، وحتى الكتيب الموسوم بـ"الأجنبي الجميل" الذي ضم منتخبات من شعره، والذي أصدرته رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين لم أطلع عليه".

قد يكون لكل هذه الأعذار ما يبررها، ولكن ما الذي يبرر اختياراً لا يحكمه نسق من تاريخ، أو مراحل، أو توجه شعري.

يقول الراضي: "إنه يمكن تقسيم إبداع الشاعر إلى مرحلتين: المرحلة الأولى هي التي عاشها في العراق حتى عام ١٩٧٨ حيث اضطر إلى الرحيل ليستقر مدرساً في المغرب، والمرحلة الثانية تبدأ بهذا التاريخ وتنتهي بوفاته الاعتباطية في حادث سير عام ١٩٨٩".

ولكن ما يطالعنا هو قسم أول لم يشر إليه باعتباره قسماً أول فهو بلا عنوان، بينما يطالعنا قسم آخر تحت عنوان كبير "مكاشفات"، ولكن المحير هو أن القسم الأول يحتوي على قصائد من المرحلتين دون أن نعرف مبرراً لذلك، سوى قول الراضي: "النصوص في الأول معظمها مأخوذ من الديوان الموسوم بـ"بين الكل" الذي كان مؤملاً أن يصدر عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق...".

وتبدو حيرتنا أشد حين يضع قصيدة في القسم الثاني بعنوان "البحث عن الاستقامة" ص١٠١ هي جزء من قصيدة أخرى بعنوان "هو" ص٧٥ في القسم الذي سميناه جوازاً بـ"القسم الأول"، أي أن الديوان يحتوي على قصيدة وردت مرتين، بشكلين مختلفين، وفي مرحلتين متباعدتين، ولا يمكن أن نعزو هذا التداخل إلى خطأ مطبعي لأننا إزاء نص متشابه ومختلف في آن واحد. وهذه الغفلة لم تكن عابرة فهي تصادفنا هنا وهناك، فقد ترد قصيدة في المجموعة الصادرة عن دار المدى بهذا الشكل:

لم يخرج للبحر الصيادون.

ومراكبهم،

بقيت فوق رمال الشاطئ كالأحذية المقلوبة

لم يتحرك فوق البحر هواء

أو يرمش ماء

فاتكأ البوليس على الجدران.

خمسة أيام

وقعت فوق البحر بدون كلام

وقعت فوق سواعد عمال الشحن وعمال التفريغ

وقعت عند الأبواب

عند المنعطفات

بين أكف الصبية والحلويات.

بينما يرد هذا النص بشكل آخر في كتيب "الأجنبي الجميل"، الذي أصدرته رابطـة الكتـاب، محتويا على أبيات في نهايته، لم ترد في النص السابق، ومهملا أبياتا وعبارات في مطلعه:

لم يخرج للبحر الصيادون.

ومراكبهم،

بقيت كالأحذية المقلوبة

خمسة أيام،

لم يرمش ماء

خمسة أيام

وقعت فوق البحر بدون كلام

وقعت فوق سواعد عمال الشحن وعمال التفريغ

وقعت عند الأبواب

وفي المنعطفات

بين أكف الصبية والحلويات..

وبعد سكوت القصف،

ونزول الأعداء لـ"السرسوة" و"الجبانات"

انفجر العمال، الصيادون، وطلاب الكليات

تحت الدبابات

بين ثياب ستوكويل وجلده.

ولو اطلع الصديق الراضي على الكتيب الموسوم بـ"الأجنبي الجميل" لكان له، ربما، رأي في ذلك ولأغنى مقدمته بالمقارنات، سواء تلك التي تتعلق بهذه القصيدة أم بالقصيدتين اللتين أشرنا إليهما سابقاً.

ولم يقتصر الأمر على القصائد التي ذكرناها، بل امتد إلى مقطوعات وقصائد عديدة، مما أضر بها، ولاسيما القصائد القصيرة منها، كقصيدة "دمي"، حيث لا تجد تكملة البيت "فوق الكتاب" في هذا البيت: "تكفي لتمحو رسمك فوق الكتاب"، أو يستبدل البيت: "ولتكن مثل ماء المطر" بـ"ولتكن مثل قطر الندى"، الذي لا يتلاءم مع جو القصيدة الشجي. وقل مثل ذلك في قصائد: "سيدي الصمت"، "الأجنبي الجميل"، "الحصان"، "يا خلوة التابوت"، والقصيدة الأخيرة ترد في المجموعة بعنوان: "تنويعات على لحن الحرب" وبهامش صغير يشير إلى أن العنوان "ليس من وضع الشاعر"، دون أن يبين جامع المختارات سبباً لهذا الاختيار، وكذلك بحذف بعض مقاطعها.

يقترح الراضي، في مقدمته، أيضاً، تقسيماً آخر، بعد أن اقترح تقسيم إبداع الشاعر إلى مرحلتين. وهذا التقسيم الآخر فني صرف، فهو يقول: "وفي المختارات الباقية التي تبدأ بـ"كتاب عباس بن فرناس" ينشغل الشاعر بهموم الحرية من موقع مختلف شكلاً متطابق مضموناً فتشف لغته وتقترب من لغة الشعر الصافي، وتكاد تتطابق مع قصائد المرحلة الثانية التي كتبها الشاعر خارج الوطن، وهي تتفق في كونها قصائد نثرية في معظمها".

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل هذه المختارات الباقية التي تبدأ بـ"كتاب عباس بن فرناس" هي من المرحلة الأولى حقاً أم أن الشاعر كتبها في مرحلته الثانية؟ فإن كانت من المرحلة الأولى فإن تقسيماً سيحل محل التقسيم الأول، لا يقوم على المرحلتين اللتين مر بهما الشاعر في الوطن وخارجه، بل على شفافية الشعر، وإن كانت القصائد من المرحلة الثانية فإن حديث الراضي عن التطابق غير دقيق.

لماذا افتقد شعر الشاعر شفافيته في قصائد المرحلة الأولى التي سبقت كتاب عباس بن فرناس؟ وما هي هذه القصائد؟ كيف تكون مختارات باقية وقد سبقتها مختارات أخرى مؤرخة في سنة ١٩٧٩ أي بعد مغادرة الشاعر وطنه بعام؟ أو بعبارة أخرى كيف تكون من المرحلة الأولى وهي مسبوقة بقصائد من المرحلة الثانية؟ هل يرجع ذلك إلى احتفال الشاعر المفرط بما هو يومي على حد تعبير الراضي؟ وهل القول بالاحتفال المفرط باليومي هو ميزة للشعر؟ ألا يضر الشعر مثل هذا الاحتفال أحياناً، إن لم نقل كثيراً؟ ألم يعد الكلام عن اليومي من مستهلك النقد إن لم يتم الكشف عن العلاقة بينه وبين ما يتجاوزه إلى ما هو جوهري.

لو اطلع الراضي على قصائد "الدهليز" و"مرثية إلى أبي"، ولو دقق في قصائد مختاراته

كقصيدة "الأجنبي الجميل" لاكتشف أبعادا أخرى في ما هو يومي خاص في الشعر، ولم يكتف باكتشاف ما هو شائع في النقد، حين قال: "تتميز الفترة الأولى بالاحتفال المفرط بما هو يومي ولكنه يمتد إلى الحياة ليشكل ملامحها الأساسية في العراق حيث يعيش الإنسان في حالة حصار خانق".

إن قصائد مصطفى في مرحلته الأولى زمنيا كانت أوسع من أن تحدها هذه السمة، ويمكن القول إن هذه السمة طبعت مرحلته الثانية، لا الأولى، عندما استدعى، وهو في الغربة، تجربته في الوطن، فهي ألصق إذن بمرحلته الثانية وإن كانت مادتها فترته الأولى، وهذا الاختلاط الذي حصل للراضي ناجم عن معرفته القليلة بشعر مصطفى ووقوعه في الكليشيهات العامة في النقد.

في فترته الأولى كان مصطفى يوظف اليومي لا للاحتفال به، حتى ولا للوصول إلى تصوير حالة الحصار الخانق، كما يدعي الراضي، بل من أجل تخطيه إلى نقيضه من حلم وطفولة وأساطير، فهو حتى في أشد تفصيلاته العادية، كان مأخوذا بما يتجاوز هذه التفصيلات من مخيلة ومشاعر وأفكار.

خذوا هذه القصيدة مثلا، وهي بعنوان "النزهة"، سترون أن الشاعر لم يبدأ من الحصار الخانق، بل من الحياة العادية، العادية جدا حيث لا حصار هناك ولا خناق، بل ممارسة يومية مألوفة للجميع، عكسها الشاعر في لغة تمتزج فيها الفطنة بأشد مفارقات الواقع:

لماذا ينزل أولاد الحيانية قبل وقوف الباص؟
ويقتسمون مع الحر، سريعا، أبواب البارات
وأسواق الخضرة والساحات.
وحين تنام الشمس على الطرقات
ينتصبون رفوفا للبارد والحلويات؟
....
....
لا أدري
كيف ستحلو النزهة،
بين الأشجار وأولاد الحيانية؟

أطفال يتسلقون الباص، ثم ينزلون قبل وقوفه، تجنبا لدفع الأجرة، ثم سرعان ما يفترشون الأرض أمام أبواب البارات وأسواق الخضرة والساحات حتى حلول المساء الذي تشير إليه استعارة مصطفى الجميلة "وحين تنام الشمس على الطرقات"، غير أن القصيدة تفارق مألوفها فجأة بهذا البيت النادر "ينتصبون رفوفا للبارد والحلويات"، حيث تحل المخيلة محل الواقع المألوف، لتمهد في الأخير لهذه الحركة المباغتة التي تنطوي على سؤال جارح: "لا أدري، كيف ستحلو النزهة بين الأشجار، وأولاد الحيانية؟".

هذه القصيدة البسيطة التي قد لا تستوقف الكثير من نقاد اليوم، المشغولين بنظريات الشعر أكثر من الشعر نفسه، أثارت حفيظة البعثيين آنذاك، ودفعتهم إلى الجهر بعدائهم لمثل هذا الشعر الذي اعتبروه إنكاراً للتحولات الثورية التي تجري في الواقع على حد زعمهم. ولعل ما يبدو مألوفاً في هذه القصيدة هو في أشد حالاته اغتراباً، في مجتمع لم يشهد الحصار الخانق، بل الاسترخاء الظاهري، الكاذب، حيث يحتفل الناس بنزهاتهم اليومية المسترخية وسط أطفال مرهقين استحالوا رفوفاً من التعب. إنها اللامبالاة التي شهدها مجتمعنا والتي ستنذر بأسوأ العواقب فيما بعد. لقد وصف الشاعر (سعدي يوسف) هذه القصيدة عند نشرها، بـ"أنها شوكة في العينين".

ليس ثمة احتفال مفرط بما هو يومي بل توظيف لما هو أبقى، وليس ثمة تصوير لما هو خانق، بل احتفاء بالإنسان، وبالحياة نفسها رغم كل ما يكتنفها من مرارات يومية، وصراع مرير. يخاطب (مصطفى) أباه الفلاح، مصوراً صراعه من أجل البقاء:

تنهض قبل غياب النجم
والكلب النائم قرب رماد الحراس
تسعل مختنقاً: بدخان السعف المغبرّ
وجذوع النخل النديان،
لكن حين يدق الرعد على الأبواب
تنسى بين يديك الخبز
تلم الحشف المنشور على الدار
وتسد عيون السقف

لا يكتفي مصطفى برصد هذا اليومي وصراع الإنسان فيه، بل يتجاوزه إلي ما هو أكبر من أسئلة وجودية عصية على الإجابة:

في شمس القيظ،
مكشوف الرأس
أسرعت تغطي الشجر الغض.
.. انظر:
يتأرجح عمرك في الحبل المشدود
ما بين الفم والدود!
يا عبد الله بن الملا حسين
لا تخلع نعليك، فأنت أتيت إلى الدنيا،
محمولاً فوق يديك.

ولعل هذه المزاوجة بين ما هو يومي وما يتجاوزه من أسئلة كبرى، لم تغادر شعر مصطفى في مرحلته الثانية زمنيا:

يا خلوة التابوت

تمهلي

فكلنا نموت

أما شفافية شعر مصطفى فهي لا تقتصر على مرحلة دون أخرى، فقد تطالعنا في هذه القصيدة وتلك، في المرحلتين، ويمكن تبين ذلك من خلال قصائد المرحلة الأولى، التي وردت في مجموعة "الأجنبي الجميل"، بعنوان "قصائد"، منها هذه المقطوعة الغنائية "غناء":

يا طعم النعناع

يا آنية الفضة

طيري بالمنديل

أنفاسي دفعت فوق البحر

أيلام الناس

سأميل عليك

يا عود الآس

قد يستحيل اليومي نفسه في شعر مصطفى إلى ما هو أسطوري، من دون أن يسقط عليه الشاعر أوهامه أو تداعياته، كما في قصيدة "الدهليز"، التي يمهد مطلعها الدخول إلى جو الأسطورة:

في ساعات الظهر

تكسر أقدام الأولاد زجاج النهر

تطلق رائحة الجولان على أجنحة الحشرات

تتقوس كل القامات

في ساعات

وحين يصف مصطفى، في هذه القصيدة، دهليز العم حبيب وأبقاره لا يحضر اليومي وحده، في الأذهان، وإنما بعده الأسطوري أيضا، دون أن يتعمده الشاعر، وهذا ما أشار إليه، بحصافة، الناقد المعروف (فاضل ثامر)، حين تناول هذه القصيدة بالنقد، إثر نشرها، أي أن الأسطوري لا يأتي من خارج القصيدة بل ينبثق من داخلها، من واقعيتها نفسها، يجسده جو القصيدة، وألفاظها التي تستحيل مجازات، واستعارات، وإيحاء يمتد إلى ما هو أبعد من ذاكرة الشاعر وتدقيقاته الواقعية:

ما بين الدرب الحار
والحوش الحار
دهليز بارد
علّق فيه الأولاد مناجلهم
وتدلت طاسات الماء
- يا أولاد
من يجلب للأبقار حشيشا
يجلس في دهليز الشيخ إبراهيم
من يأت بمنجله معه،
يأخذ طاسة ماء بارد
وقامة ظل.

*

من سدّ الباب
هل أكلت أسنان الصيف الظل؟

*

كم خوّض في وحل الأنهار من الأولاد
في هذا الظهر؟
كم يكفي من شوك العاقول لأقدام الأولاد
في هذا الظهر
ستزن الطاسات بقعر إناء الماء
ويكون الحر كبيراً

*

هل تأكل أبقار الشيخ وحولاً حمراء؟
أولاد يستلقون
أولاد ينطفئون
أولاد حل مناجلهم تعب الأولاد

تطالعنا الأسطورة في رسم الدهليز، وسط هذا القيظ اللاهب، وفي هذه الاستعارات الغريبة: "أسنان الصيف التي تأكل الظل"، "أقدام الأولاد التي تكسر زجاج النهر"، "الرائحة التي تنطلق على أجنحة الحشرات"، "الطاسات التي ترن بقعر إناء الماء"، "الحر الكبير"، "البقرات التي تأكل وحولا حمراء"، "الأولاد الذين ينطفئون"، وغيرها من الاستعارات التي تعمق جو الأسطورة، حيث البقر، والناس، وهوام الأرض، يتقاسمون عالما واحدا، ويتخاطبون بلغة واحدة:

سار الأولاد

وقف الأولاد

– يا أبقار الشيخ إبراهيم

لماذا رائحة الفاصولياء؟

من يتوقف قرب الحفرة؟

من يبست شفتاه وسال الماء الأخضر

حتى انعقد الثمر النافر مثل الطفل؟

أما المنجز الفذ في شعر مصطفى وفي شعرنا العراقي فهو قصيدته "الأجنبي الجميل"، التي أعتبرها من بين أجمل قصائدنا المكتوبة في المنفى.

قصيدة يمتزج فيها الخارق بالمألوف، والحلم باليقظة، والواقع بالمخيلة، وينفضح فيها الأجنبي المتخفي، مترددا، معرضا للفضيحة في كل آن، لا يجد مكانا، وإن وجده فإن من المحال بلوغه:

أنا الأجنبي تعثرت بالحاضرين وقمت إلى المائده

على قدم واحده

ولكن الأجنبي في مواجهة عالمه هذا، عالمه الصلب ظاهريا، الهش في داخله، يطلق لمخيلته العنان، ويهب تفصيلاته امتدادات أخرى، ويجعل من ظهوره وتخفيه لعبة، ومن مرارته سخرية، ومن صمته إشارات تومئ إلى ما يقصر عنه الكلام، مما أكسب قصيدته أبعادا جديدة، فجعلها توحي بأكثر مما تقول، وتتسع بقدر ما تتعمق، متجاوزة أحاسيس الشاعر إلى ما هو أعم من أحاسيس اختبرها بعضنا وقد يختبرها آخرون من أجيال أخرى يختلفون عنا في مشاعرهم وأحاسيسهم، دون أثر لعاطفة مسرفة، أو دموع:

أنا الأجنبي طويت الكتاب

دخلت الحقيبة منتظرا أن يجيء القطار

أنا الأجنبي

معي لقبي

ولست وحيدا ولكنني – في البقية – وحدي.

* * *

أنا الأجنبي

عرفت حدودي

فرتبت لي وطناً من ورق

- إنه علبة للسجائر -

وحين يباغتني في المقاهي القلق

ويتبعني مثل عود الثقاب

ألم متاعي وأشعل سيجارتي

ثم أمضي

خفيفاً،

بما يحترق!

إنه الشعر في أصفى حالاته واكتماله.

مثل هذا العالم الورقي الخفيف المتأرجح بين الضوء والظل، بين الظهور والتخفي، القابل للاشتعال بعود ثقاب، أيمكنه احتمال ألفاظ كهذه وردت في المجموعة الصادرة عن دار المدى:

أنا الأجنبي تحيرت بين قميصي وهذا الظلام المخيف

أليس الصحيح هو "الخفيف" بدلاً من "المخيف"، انسجاماً مع جو القصيدة، وحيرة الأجنبي بين شفوف قميصه، وشفوف هذا الظلام الذي يطل منه الآخرون عليه فلا يجدونه.

كذلك أجد أن "رقّشته النخيل" التي وردت في مختارات كتيب "الأجنبي الجميل"، والتي استبدلت بـ"رشقته النخيل"، كما وردت في مجموعة دار المدى، هي الأصح، لأنها الأقرب إلى روح القصيدة، ولأن النخيل هو وسم الأجنبي القادم من الجنوب.

إن قصائد مثل: "مرثية إلى أبي"، و"الدهليز"، و"الأجنبي الجميل"، و"النزهة"، و"دمي"، و"سيدي الصمت"، ترى أينطبق عليها ما قال إليوت في مقطعه الذي أوردناه في مستهل مقالتنا: "إن إعادة الشاعر إلى الحياة – وهي المهمة الكبرى والباقية للنقد – تعني في هذه الحالة أن نعصر بضع قطرات من قصيدتين أو ثلاث قصائد، وحتى إذا اقتصرنا على هذه، فقد نجد فيها شراباً نادراً لا يعرفه هذا العصر"؟

مصطفى..

شخصية تراجيدية بامتياز!

فاضل السلطاني

منذ بداية النصف الأول من السبعينات، وصلتنا أصوات ثلاثة من البصرة: مصطفى عبد الله، وكريم كَاصد، ومهدي محمد علي. كانت أصوات مختلفة إلى حد كبير عن الموجة التي غمرتنا آنذاك، موجة الستينات ذات الضجيج والصخب العاليين، والادعاءات الكبيرة أيضا، بجملتها الميتافيزيقية، واحتفائها، ظاهرا، بالمشكلات الوجودية والقدر الإنساني المجرد، وبالتالي لم تكن تقول شيئا جديا حقا. كانت لتلك الأصوات الثلاثة بالطبع تبايناتها التي تميز كل صوت وتمنحه نبرته الخاصة. ومع ذلك، كانت تبدو كأنها تنطلق من مصادر متشابهة إلى حد كبير: الواقع الجديد الذي بدأت ملامحه تتشكل مع بداية السبعينات لكن بغموض وتشوش كبيرين.

جاءت قصائد مصطفى عبد الله، ومهدي محمد علي، وكريم كَاصد لتنقل لنا إيقاعا آخر لم يكن مسموعا جيدا آنذاك، إذا لم نقل إنه كان مستهجنا: إيقاع الشارع الفوار برجاله البسطاء، ونسائه الشعبيات، وشحاذيه، وباعته الجوالين. وإذا استثنينا قسما من قصائد كَاصد، حيث التركيب اللغوي أكثر تعقيدا، بدت لنا معظم قصائد هؤلاء الشعراء مكتوبة بلغة رجل الشارع أيضا، محققة بذلك، في نماذجها الناجحة، المعادلة الصعبة بين الفكر والأغنية، والعاطفة التي لا تسقط في العاطفية، وأخيرا: الشعر والحياة.

وإذا كان هؤلاء الشعراء الثلاثة قد نجحوا في التخلص من أسر قصيدة الستينات، مستندين، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى تجربة سعدي يوسف في خلق تقاليد ما اصطلح على تسميته خطأ بقصيدة التفاصيل اليومية، فإنهم نجحوا أيضا في التخلص من أسر الخطاب الشعري الذي ساد تقريبا في فترة ما بعد الجبهة. إنهم، مع شعراء قلة آخرين، من المنتمين إلى الحزب الشيوعي العراقي، استوعبوا، منذ تلك الفترة المبكرة، مفهوم الالتزام بمعناه الإنساني الأوسع، وليس الحزبي الضيق الذي قاد إلى كوارث فنية سببت خسارة مشتركة للحزب والمبدع. وبالطبع، كان من

الصعب تحقيق ذلك في تلك الفترة المضطربة المليئة بالتشوش وسوء الطوية، والشك القاتل المتبادل بين السياسي والمبدع.

لقد قرأنا في تلك الفترة قصائد كثيرة وقعت ضحية الفهم الساذج لمفهوم الواقعية الاشتراكية، إذا اعتبرنا الواقعية الاشتراكية مفهوماً ولو بالمعيار المدرسي. وكتبت مقالات تدعو لـ"الأدب البروليتاري"، ونشرت قصائد وقصص كثيرة تمجد الجبهة سيئة الصيت، وركز التثقيف الحزبي بهذا الاتجاه... أذكر كل ذلك لا لأعيد طرح إشكالات تلك الفترة، فليس هذا مجاله، وإنما لأقول كم كان صعباً على الشاعر الملتزم حزبياً، أن يبقى متمسكاً بقوانين قصيدته ذاتها. وهي معضلة عانى منها أغلب الشعراء العراقيين من السياب حتى سعدي يوسف، مع اختلاف الأسباب والدوافع. وبعد هذه المسافة الزمنية الطويلة، لم تبق بالطبع تلك الأصوات التي يمكن أن أسميها "الأصوات التراجيدية" في الشعر العراقي، وأعني أولئك الشعراء الذين وجدوا أنفسهم في منعطف مأساوي طرحت فيه خيارات زائفة، في الجوهر، بين الفكر والشعر، وخُلِقَ بذلك تناقض زائف أيضاً بين المبدع وقصيدته على شكل سؤالين نافلين: كيف تكتب؟ وماذا تكتب؟ إنها إشكالية عرفها المبدع العراقي أكثر من زميله في البلدان العربية الأخرى. والحقيقة أن هذه البلدان قلما عرفت هذه الإشكالية لسبب واضح، وهو القوة الفكرية والوجدانية التي كان يمتلكها اليسار في العراق على عكس هذه البلدان. وهي إشكالية تذكرنا بما مر به المبدعون الروس بعد ثورة أكتوبر.

ولكن إذا كنا قد عرفنا كيف وجد هذا التناقض حله في انتحار أو صمت بعض المبدعين الذين عرفناهم لأنهم مشهورون، فهناك آلاف بالتأكيد لم نقرأ شهاداتهم. وأكاد أجزم بأن هذا الأمر ينطبق على عشرات المبدعين العراقيين الذين تعرضوا للتناقض نفسه وسربوه عبر اللوعة اليومية المستمرة التي لم تتحول مع الأسف إلى ظاهرة كتابية، فتراكم بذلك تأثيرها المدمر على المستوى الذاتي.

هذه اللوعة كانت مشتركة بين الفقيد مصطفى وبيني منذ اللحظة الأولى التي التقينا بها صدفة في المغرب.

*

لم أكن أعرف مصطفى في العراق. كان مدرساً في البصرة لمادة الأحياء، وكنت محرراً في جريدة "طريق الشعب". لكننا التقينا في المنفى عام ١٩٧٨ أمام غرفة في وزارة التعليم المغربية، وهي غرفة لن أنساها أبداً، حيث كان يحتشد يومياً عدد من المنفيين العراقيين، هم أول وجبات المنفى. وكان مصطفى قد وصل إلى المغرب مخلفاً زوجته وابنه الذي لم يره منذ مغادرته العراق حتى رحيله المفجع. ولأن الشعر والعراق كانا حاضرين دائماً، لم نفترق منذ لقائنا الأول إلا بحكم العمل: هو في مدينة القنيطرة القريبة من الرباط، وأنا في مدينة بني ملال.

وسرعان ما شكلنا حلقة صغيرة تضم بضعة أفراد بانتظار تعليمات الحزب لمساعدة العراقيين. واستمرت هذه الحلقة بالعمل بعد مغادرتي المغرب إلى الجزائر حيث زارني الفقيد مرتين، وكان قلق الشعر والحياة يأكل مصطفى دائماً: كانت فترة جدب شعرية، وفراغ حياتي

كبير. قلت له مرة إن الشعر أخذ منا الحياة، فرد علي: بالعكس لقد أخذتنا الحياة من الشعر. وانصرف مصطفى ربما لسد هذا الفراغ، للتعمق في مجال اختصاصه: علم الأحياء؛ حتى ألف كتابا مدرسيا اعتمد في المدارس الثانوية المغربية.

ثم تفرقت الدروب بنا. ومن أسباب ذلك موقفه من زوجته الأولى التي لحقت به إلى المنفى. فكان يقول لي تبريرا لموقفه: "إنها ليست قضية حب أو عدمه، لكني لا أستطيع بعد الآن أن أعيش مع أي كائن آخر تحت سقف واحد: إن ذلك يأخذني من الشعر. إني حين أكتب أغني قصيدتي، ولا يمكنني فعل ذلك مع وجود إنسان آخر".

كان مصطفى قد كتب قصائد نثر كثيرة خلال هذه الفترة، لكنه لم يكن مقتنعا بها، وهي، في الحقيقة، لم تكن مقنعة. لكن غناءه العذب عاد إليه بعد فترة في قصائد شكلت تطورا كبيرا في تجربته الشعرية:

أنا الأجنبي الجميل
أنا الأجنبي وهذا لساني..
الذي يشتهي
ولا يستحي
فيطول

شفّت القصيدة عند مصطفى في هذه الفترة، بعد سنوات في المنفى، وصفت اللغة بعدما اكتنزت، إلى حد ما، بنثرية الحياة اليومية. خفت النبرة العالية التي كانت في العراق بعدما غلب التأمل في المنفى في موضوعات الحياة الكبرى ومنها الموت:

يا خلوة التابوت
تمهلي
فكلنا نموت.
أو:
دمي
أيها النازف الحلو
لا تكن خالصا أو ثقيل
واحترس أن تلون هذا التراب
وحتى الثياب
وكن مثل قطر الندى
لفحة من هواء قليل
ستكفي لتمحو رسمك
وتحفظ وجهك: أن ينقش الدود فيه
وأن يستريح عليه الذباب.

لم يعد مصطفى قادراً على كتابة قصيدة مثل: "أيها القطار... يا وطني..":

يريدوننا: جاهزين
مثل الحقائب،
نهبط،
أو نتوجه للمقصلة
بل:
وطني في الغرفة يجري
أتركه يعرق وفوق فراشي
ليل نهار
مثل النهار
أو
لا فرق.. أيتها الشجرة
بين العتبة والسرير
بين الظل والحشرة
بين البيت والحقيبة

حتى الوطن يمكن ترتيبه في المنفى.. إنه يصبح علبة سكائر مليئة بالتبغ، بعد أن كان قطاراً معبأ بالحقائب. قل الاحتفاء باليومي والعادي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في وطن طبيعي، ليحل محلهما الانشغال بالذات، وهي عملية ضرورية للبقاء. ومع الانشغال بالذات تكبر الرغبة بالهرب من الماضي الذي قد يتبدى مليئاً بالأخطاء، وقد يتولد وهم لدينا بأن الحاضر قادر على تصحيح الماضي. وبهذا المعنى كان مصطفى شخصية تراجيدية بامتياز، وقلما رأيته يعيش سلاماً مع ذاته. كان من نوع تلك الشخصيات المحتدمة التي تعرف كيف تسحب هذا الاحتدام إلى الداخل. ومثل كل الشخصيات التي من هذا النمط، سيحب مصطفى حباً كبيراً، وجده في طالبة جامعية مغربية استمرت العلاقة بينهما لسنوات كنت شاهداً على فصول كثيرة منها شهد فيها مصطفى، ربما للمرة الأولى، لا أعرف على وجه اليقين، سلاماً داخلياً.

لا أعرف كيف انتهت العلاقة، ولكنها كانت منذ البداية محكومة بشروطها المستحيلة، أو التي بدت مستحيلة آنذاك. كتب مصطفى قصائد كثيرة في تلك الفترة عن هذه الفتاة:

أيتها المرأة،
يا سيدتي
ذبلت باقة الزهر على طاولة فطورك
وأنت مازلت غافية
أما ألقيتِ أصابعكِ الدافئة،

على شوق هذا الضوء الذي يقاتل على ستائرك؟

أيتها المرأة

يا سيدتي

رحل الحراس، وبقيت أشجارك في الحديقة دون عصافير

أتت كلها لتنهض معك:

غابة من أجنحة وحشدا من تحيات

أيتها المرأة

يا سيدتي

ها أنذا، انتهيت من حلمي

ووجدت على نافذتي المشرعة، آثار العصافير التي غادرتني

وذهبت لتنهض معك

غابة من أجنحة وحشدا من تراتيل

أيتها المرأة

يا سيدتي

ملت مع هوائك فلم يسندني الفراغ

ولا العصافير!

*

حين غادرت إلى الجزائر عام ١٩٧٩ كانت العلاقة في أوجها، ثم تقطعت الدروب بنا مـــرة أخرى، وسمعت، وأنا في سوريا، أن مصطفى تزوج من امرأة أخرى، إلى أن جاء النبأ المفجــع لتكتمل فصول التراجيديا.

وهل يوجد حدث أكثر تراجيدية من موت شاعر عراقي من قرية "جلاب" في البصرة بحادث سيارة في الطريق الموصل بين الرباط والقنيطرة، في أقصى نقطة من المنفى؟

من كان يرثي مصطفى حين كتب قصيدته "الجنازة"؟

إنني أنظر للكيلومترات بيننا

هذه السلاسل الطويلة

مفكرا:

بالمراوح التي تدور في الشتاء

ومقاعد البيبسي كولا

مُفكراً:

بقلائد الدنلوبِ الثقيلة

التي وضعوها في رقبتِكَ

وأنت واقفٌ على رجلٍ واحدة

لا أدري

من حفر الآخرْ

أنا أم خندقي

هذا الجرحُ المكشوفُ على خاصرةِ أرضي

إنني أنظرُ

لهذين الرصيفين المتداخلين

كشوكة واظفرْ

مُفكراً بالجنازات التي توازتْ في الصناديق

مُستَقْبِلَةً بالمودعين

ومُوَدِّعَةً بالمستقبلين

*

كيف اختلفتْ الغاياتْ

على حافة هذا الخنجر الذي يفصلُ بيننا

لن يستويَ المتأهبُ والمنحني

أعرفُ هذا

مثلما أشمُّ رائحتَكَ يا صديقي

بين حدّي الخنجر الذي يفصل بيننا

لقد جلستُ إمام جثتك الواقفة

مفكراً بمن يستند على الآخر

أنتَ أم الحبلُ الذي دار حول عُنقِكَ؟

صيف ١٩٨٩

فلاح هاشم

لعلني بين الحاضرين هذا المساء آخر من التقى مصطفى عبد الله قبل رحيله.

حين قدمت من الكويت صيف تسعة وثمانين إلى المغرب كان مصطفى ينتظرني مع ثلة من الأصدقاء في مقهى "السفراء" في شارع محمد الخامس في الرباط.

هذا هو مصطفى إذن بعد كل تلك السنوات، بوسامته ودفئه.. لم يزل مثلما كان دائما محفوفا باحترام ومحبة الأصدقاء المحتفين بطيبته ونزاهته وتأمله الهادئ العميق.. سوى أن قدحا من الفضة انسكب على رأسه.

على مدى خمسة وأربعين يوما زرت خلالها أغلب المدن المغربية متخذا من الرباط مركزا أنطلق منه وأعود إليه، كنت ألتقي (مصطفى) ليأخذنا الحديث في أحوالنا وأحلامنا المشتركة عامة.. وفي الثقافة والشعر خاصة.

كانت حرب الأعوام الثمانية قد وضعت للتو أوزارها.. وبدأ المنفيون يتابعون أسئلة ما بعد الحرب التي كانت تقذفها اللوعة بقوة داخل الوطن، ويعقدون عليها الآمال في تحريك الواقع السياسي وتغييره.. فإذا ما شططنا في الحلم وسافرنا في رحلة ذهنية إلى أزقة طفولتنا في البصرة، كان مصطفى يستودعني في ساحة (أم البروم) بعد نزهة في شارع أبي الأسود الدؤلي أو على (جسر الخندق) ليركب زورق أحلامه إلى قرية "جلاب" التي شهدت شهقته الأولى متغرغرا بماء الحياة.. تلك القرية التي دخلت وجدانه مثلما دخلت جيكور في رؤية السياب.

كان مصطفى يأتي من مدينة القنيطرة إلى الرباط يوميا ليلتقي أصدقاءه فيها، ويتدارس مع صديقنا المخرج (كاظم العبد) سيناريوهات كتبها لأفلام وثائقية تتعلق بالتراث المغربي على ما أتذكر، وقد حصلا على تكليف بإنتاجها. وهذا جانب من إبداع مصطفى يمكن أن يرصد فيما بعد.

ولكن قبل ذلك.. هل حظيت تجربة مصطفى في الشعر بما يستحق من الاهتمام، نشرا أو دراسة وتقييما؟!

أستطيع أن أقول لا، وأنا مطمئن، خصوصاً حين ألتقي في الوسط الثقافي نفسه بمن لا يعرف شيئاً عن هذه التجربة. وحين حدثني شاعرنا عبد الكريم كاصد عن فكرة هذه الأمسية سعدت كثيراً، ليس من أجل مصطفى وتجربته فقط، بل من أجل ترسيخ نهج الالتفات إلى تجارب المبدعين العراقيين في المنافي خاصة.. الأحياء منهم والراحلين. بعيداً عن روح الحزازات ضيقة الأفق.

إن كلمات مثل "تسويق" وغيرها مما صار معهوداً في مجال الإنتاج الثقافي عموماً في الوقت الحاضر، كانت تعتبر سبّةً في وعينا التقليدي، ولم نكن لنفهم العلاقة بين الإعلام والثقافة. وكنا نؤاخذ علناً أو غمزاً بعض المبدعين ونعزي شهرتهم إلى كونهم دؤوبين في السعي إلى إلقاء الضوء على نتاجاتهم، متوسلين بشتى وسائل الإعلام. صحيح أن مغالاة البعض في هذا الباب ودفع نتاجاتهم بطريقة لا تخلو من الفجاجة – فجاجة الإلحاح – مسألة غير محببة، إلا أن المقابل الأصح لا يمكن أن يكون انطواء المبدع على هذا النتاج، أو إطواءه بعامل خارجي، ليندرس الأثر بعيداً عن الضوء والهواء.

ولو فهمنا الإعلام على أنه فن الاتصال بالجماهير، لربما خفت هذه "الجفلة" التي يحسها المبدع كلما دعي إلى لقاء صحفي أو إذاعي أو تلفزيوني. وأغلبنا كما نقول باللهجة العراقية "نتجبجب" من هذه النوافذ. بل وحتى من أمسيات كهذه، من باب الزهد بدوائر الضوء والوقوف أمام الناس وجهاً لوجه، خوفاً من إلصاق "تهمة" الترويج والتسويق لإبداعنا في أي مجال، معتبرين ذلك سبة أيضاً.

ولو راجعنا المشهد الثقافي عربياً وعالمياً لوجدنا أن الأسماء اللامعة كانت دائماً هي الأسماء التي تجيد الاتصال والتواصل مع الناس، وما اشتهر منها، خلاف ذلك، إنما كان أيضاً بفضل اهتمام آخرين سحبوا تجربة ما إلى دائرة الضوء، ولو بعد وفاة صاحبها كما حصل مع (كافافي) مثلاً وبعد زمن طويل.

ويضاف إلى المفاهيم السائدة حول التوصيل والاتصال انعكاس العلاقات النخبوية والانتقائية العصابية غالباً على الوسائل المتاحة للنشر. وأمام هذا الواقع يطوي كثير من المبدعين ثمراتهم إلى أجل غير مسمى. وتزداد دائرة الاختناق حين يساهم المبدع ذاته في إفراغ مناخه من الأوكسجين بمصاصات الخجل والتردد والانزواء.

وأظن أن ذلك كله لعب دوراً في جعل شاعر متميز بحق مثل مصطفى عبد الله بعيداً عن الضوء.

ولقد كان لرحيله المبكر والمفجع معاً خسارة كبرى لمشهدنا الشعري، مثلما هي خسارة على المستوى الإنساني عموماً، وصدمة لأهله وأصدقائه ومحبيه، تشبه تلك الصدمة التي فاجأتنا بفقدان مجموعة من مبدعينا وهم في أوج نشوتهم الفنية وفي غمرة شبابهم وحيويتهم المنتجة، حين فارقنا فاروق فياض وأكرم فاضل وكاظم الخالدي وآدم حاتم وأبو سرحان وأحمد أمير وشريف الربيعي ومحسن اطيمش وغيرهم.

غير أن مصطفى الذي ودعته في الرباط على أمل لقاء قريب لم يتح لي أدنى فرصة للشك

في إمكانية اللقاء المرتقب. كان يأتي من القنيطرة إلى الرباط بالقطار، متحاشيا سيارات الأجـــرة، لعلمه بكثرة ما يقع من حوادث في الطرق التي تقطعها إلى حيث يريد.. كان يجالسنا غير غـــافل عن موعد الرجوع بالقطار الأخير.

مرة واحدة.. مرة واحدة، لم يلحق مصطفى بموعد القطار فجاء من القنيطرة بإحدى ســـيارات الأجرة ووقع الحادث المروع.. قبل أن يعبر جسر أبي رقراق مودعا مدينة سلا ليعبر أسوار الرباط.

كان ذلك بعد شهر من افتراقنا..

كان الخبر صاعقا إلى حد الرجة. ولولا صديقنا المشترك.. الشعر.. لربما فقدت المعيد للـــروح توازنها أمام اختلال معذب كهذا، فنزفت قصيدة "الضيف القديم" التي أخذها صديقنا الروائي اسماعيل فهد اسماعيل إثر نشرها في صحيفة القبس، ليقرأها في أربعينية فقيدنا التي أقيمت في المغرب.

الضيف القديم

"إلى مصطفى عبد الله وذكرى صيف ١٩٨٩ في الرباط"

قلت هذا الصيف أحلى من سواه
حيث لا صمت..
ولا موت جماعي لجيلي.
....
وترجلت عن الحزن قليلا
عل كرسيا بمقهى "السفراء"
يفتح الآن جناحيه..
ويعلو بك في هذا الفضاء
عابرا عمرا من البعد..
إلى أحضان أم..
سجرت للخبز تنورا..
ولم تنس رغيف الغائبين؟
* * *
قبل عقد واثنتين
آسيا كانت هنا
وشمال المغرب الأقصى هناك
ما الذي غير هذي الأرض عن صورتها الأولى..
فصارت آسيا أيضا هناك
وغدت أفريقيا الآن هنا؟!!
* * *
قبل عقد واثنتين
آخر العهد بجلاب
فمتى ترتشف الشاي مع الأهل.. وتحكي
لصغار كبروا..
عن آخر العهد بمقهى الغرباء؟!
* * *
آه من كرسيك العاصي
لماذا لا يطير؟!
إنها ذات السماء
ما الذي أخر أسراب العصافير..
وغطى.. قمر الليل الأخير؟!
* * *
أغرقتنا موجة الوعي عميقا
فحلمنا بالهواء
وحفرنا في جدار الحلم شباكا وقلنا:
- إنها ريح الجميع.

فاستبيح العمرُ منا.. والدماءْ
هذه فاتحةُ الحبِ.. وهذا
أول البغضِ.. وتاريخ العداءْ.
* * *
أغلق الليلُ بساتين ذوينا
فارتحلنا..
كل قلبٍ في طريقْ
كل حلمٍ صار منفى
كل منفى صار قبراً لصديقْ.
* * *
أصدقائي
سأمني لغة الضاد فضاءً يحتويكم
فخذوني نبضةً.. ترفضُ أن يجرح ماءٌ..
سُنبلُ الغربةِ فيكم
* * *
هذي الأرض كتابٌ للمعاصي.. والنذورْ
عطشٌ يشربنا
ليلٌ وحمى.. فاثقبوها.
وليكن يوماً جليلاً
حين ترتج العصورْ
فوهة البركان كأسٌ..
جمرنا فيه.. زهورْ.
* * *
آه كم ليلٍ حرقنا
واحترقنا
وكتبنا بدمانا سيرةَ العنقاءِ فينا
حين طرنا..
ورجعنا..
ثم طرنا.. ورجعنا.. ثم طرنا
....
ولقد طال اشتياقٌ..
ثم طال البعدُ طال البعدُ طالْ
فتعالوا
تثقب الأرضَ إلى قلب السؤالْ:
مصطفى ما هزّ غصناً نام عصفورٌ عليه
لم يحابِ النار تشوي لفقيرٍ ساعديهِ
لم يؤرخ للسرابْ
لم يكن زائر فجرٍ..
لم يحاصر عاشقينْ
لم يزوّر برعماً
لم يُخف زهر الربيعْ
لم يعكر صفحةَ الماء بأنهار الجنوبْ
لم يهلل للغرابْ
لم يقيد شفتينْ
...
هو ذا بين الجميعْ
إنه الضيف القديمْ
إنه الضيف المقيمْ.
حيثما شئتم..
وفي أي مكانٍ أو لسانٍ فاسألوه
ليس في إضبارة المخفر ترتاح الوجوه
وجهه الآن لديكم.. فاسألوه
عن أرق الكلماتْ
عن حقول شاسعه
وسماءٍ واسعه
وبلادٍ عذبة الماءِ..
وعن عماتنا النخلاتِ...
عن أول تشريع على الأرض ينادي:
– كل من يزرع نخله...
كل من يقطع نخله...
....
حمورابي
يا أبانا في النخيلْ
الفتى لقّح برحيته الوارفةَ الظلِ..
على شط العرب
ثم ذر الطلع في الريح ليرتاد الحقولْ

فلماذا زور الليل المسلّه
وتهاوت نخلة من بعد نخلة؟!!
فاركب القارب من جرف إلى جرف..
وقل: أهلا هلا
بأبي رقراق.. واصعد لسلا
لترى العشار في عمق الغسق
وترى جلاب تنجو من غرق
* * *
حائر فيك.. أقول الورد أنفاس السهول العاشقه
وأقول الماء يسري في جذوع النخل.. يسمو
للعذوق الشاهقه
حائر في الدفء.. كيف الدفء ينمو..
في نديف الثلج؟..
هذا معجز الأغراب..
باب للكرامات..
ووعد
بالنهار المرتجى
والسهام الحاذقه
* * *
سيقول الليل فينا قوله..
ويقول الفجر أيضا قوله..
ولتكن ملحمة الأضداد
هي نار الذاكرة
وحريق الحقل في جلاب
لم يزل
ينهش بابا بعد باب
* * *
يا ثكالى الحي..
من منكن أهدت مصطفى
شعلة الشيب المبكر؟
أهي من باسته طفلا..
وتلت في الفجر قرآنا..
وحنّت سدرة الأهل:.
وأورت شمعة النذر ليخطو..
بين أحداق النخيل؟!
يا ثكالى الحي..
عادت روحه الآن إليكن..
فأطلقن الزغاريد وأمسكن العويل
دمه الطفل نقي..
مثلما أودع في حضن القماط
دمه الحلو فراش يتنزى
بين طفليه الجميلين وأسوار الرباط
دمه الراعف عصفور الحنين
قبلته النخلة الفارعة الطول بمراكش..
أهدته إلى نخل ترامى في نهار العمر مشتاقا
وألقى ظله الشاحب للنهر..
يتيما في غياب العاشقين
دمه الزاحف.. رايات على أفريقيا
تجتاح ليل الشك بالشمس..
إلى شرق اليقين

فلاح هاشم

الكويت ١٩٨٩



رواسب الذاكرة*

محمد سعيد الصكّار

■ الخالص

يقسم أهل الخالص بلدتهم إلى قسمين؛ هما (السوس) والحلفة (الحلفاء)، الأولى غرب البلدة والثانية شرقها. وفي قسم الحلفة يقع مركز البلدة وأسواقها ومسجدها الوحيد وحسينيتها ومرافقها الإدارية، والعديد من المساكن التي تنتهي بالبساتين الوارفة والحافلة بأشجار النخيل وأصناف الفواكه؛ وكلها مسيجة بحيطان طينية مبنية بطريقة بدائية، ذات أبواب من التنك الصدئ أو الأخشاب المتعامدة البسيطة المعمولة بشكل ارتجالي والمجهزة بغلق خشبي لا يستعصي على الفتح؛ وكلها تصر صريرا موجعا عند غلقها أو فتحها. وأهل الخالص لا يضعون هذه الأبواب لحماية البساتين من السرقة، فما من أحد يسرق، إلا ما ندر؛ ولكنهم يضعونها لئلا تتسلل إليها الحيوانات، وما أكثرها، فتخرب زروعهم وتأكل الثمار.

ما كان يسرق في الخالص، كما في غيرها من المناطق المجاورة هو الماء الذي لا يستغني عنه أحد من أصحاب البساتين، ويريد منه كمية أكبر لإرواء مزروعاته، فكان يكسر مجرى الماء في البستان المجاور ليسيل إلى بستانه، أو يحبس مجراه في بستانه ليستأثر بكمية أكبر منه. وما أكثر الدماء التي راحت هدرا بسبب الماء، وما أعقد المشاكل التي كانت تقوم بسببه!

ومع أن المنطقة سخية بمياهها، فقد كان يجري ذلك بسبب سوء التنظيم.

أما (السوس) فهو منطقة سكنية بكاملها، يقع فيها الحمام والمدرسة الابتدائية الثانية في الخالصة، وهي (مدرسة الأمير عبد الآله – سميت فيما بعد باسم مصطفى جواد).

الشارع الرئيسي في الخالص هو الشارع الذي يكون المدخل إلى البلدة، للقادمين من بعقوبة

---

* فصل من مشروع سيرة ذاتية قيد الإعداد بعنوان (كنت هنا).

أو بغداد، ويستمر مخترقاً إياها، ماراً بمنطقة (كشكين – وتلفظ چشچين) وعليبات وصولاً إلى الطريق العام المؤدي إلى كركوك.

ويتقاطع الشارع المذكور في منتصف البلدة مع شارع مبلط يقع إلى غربه مركز الخالص، وإلى شرقه الطريق المؤدي إلى البساتين التي ذكرناها. وفي نقطة التقاطع هذه يقع كراج (عبد الحمزة)، والمقاهي وعدد من دكاكين الصاغة اليهود، ودكاكين البقالين وباعة الخضار والثلج وصباغي الملابس، والمصالح المختلفة.

السوق الرئيسية في الخالص هي القيصرية، وهي سوق مسقوفة طويلة نسبياً، تتخللها فتحات للشمس والتهوية. وفي هذه السوق تقوم كل أصناف المخازن والدكاكين، وأشهر هذه الدكاكين هو دكان (أم زْعَيّان) للخضار والفواكه، ودكان (خلف الطماشة) و(أحمد الخزعل) للتبوغ، ودكان (السيد أحمد) للمنوعات، ودكان (أحمد الكّمر) للأقمشة، و(السيد رضا الخياط)، ودكان (رضا) الذي يختصر الدنيا وما حوت من حاجات في مساحة لا تتجاوز الثلاثة أمتار مربعة! وكنت زبوناً دائمياً لهذا الدكان، أشتري منه الزبيب والحمص وجوز الهند المجفف؛ وقد علق في ذاكرتي إلى حد أنني أسميت أحد كتبي المخطوطة للمنوعات باسم (الدكان) استذكاراً لدكان رضا!

وفي الخالص كما في غيرها شخصيات ذات حضور في نفوس الناس، كأنها معالم حية لا تتم صورة المدينة إلا بها. من هذه الشخوص؛ مأمور البريد والساعي. وهذان الاثنان من معالم الخالص الراسخة؛ فساعي البريد (طاهر حسين السني) الطويل القامة بانحناء واضح – والذي لا يمكن تصوره إلا وهو يحمل الحقيبة الجلدية التي لا تاريخ لها – لا يكتفي بتوزيع الرسائل والبرقيات والحوالات والرزم فحسب، إنما يقرأ الرسائل لأصحابها أيضاً، وربما كتب للناس رسائلهم على سبيل التعاون.

أما مأمور البريد (الحاج عبد الرحمن)، ويسمونه (حجي بريد) فهو من أظرف الناس، متأدب وصاحب كأس، لا يخلو مجلسه من النكتة البارعة والتعليق اللماح الخاطف، والطرائف والنوادر والمقالب الطريفة التي يوقع بها أصدقاءه. ولابد لكل من يزور الخالص من الأدباء والمثقفين من اللقاء بحجي بريد، فهو أحد وجوه الثقافة الشعبية فيها، وله علاقات أدبية بمصطفى جواد وفؤاد عباس وعبد علي مهدي مدير مدرسة الخالص الابتدائية للبنين التي كنت تلميذاً فيها. وهؤلاء كلهم من أبناء الخالص.

ومن وجوه الخالص أيضاً أستاذي السيد علي السيد رضا، معلم الرياضة في هذه المدرسة، وهو أبرز رياضي في الخالص، يلوي أشرطة الحديد السميكة على رسغه لي القماش. وكانت تُقام له حفلات في المدرسة يعرض فيه مواهبه هذه أمام الناس فيبهرهم ويأخذ بألبابهم. وهو شخص وسيم أنيق فارع الطول عالي التهذيب.

والحق أن السيد علي هو من أبناء عوائل الخالص العريقة المحترمة، وأبوه (سيد رضا) من ظرفاء الخالص أيضاً، وأحضرهم بديهةً وأطرفهم نكتة. وكان يعتمر (كشيدة) حمراء ذات شريط أخضر، ويرتدي (دشداشة) بيضاء وعباءة سوداء خفيفة، ويقول عن نفسه: "آني علم عراقي"، ويشير إلى كشيدته وعباءته وثوبه.

والواقع أن عددا غير قليل من أهل الخالص يتسمون بالأناقة والنظافة الظاهرة، فإضافة إلى السيد رضا وأولاده، كان هناك محمد غني وشوكت العزاوي والسيد أحمد في سوق القيصرية وعبد علي مهدي وغيرهم؛ في حين تكون أغلبية السكان من الكسبة والتجار والمزارعين وأصحاب المصالح المختلفة.

نساء الخالص يرتدين الزي الشعبي؛ (الدشداشة النسائية، ويسمونها "النفنوف"، والفوطة والجرغد، والعباءة العراقية). ولم يكن في هذه الحقبة التي نتحدث عنها، وهي أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وتحديدا عام ١٩٤٦، امرأة سافرة، غير فتاة واحدة هي بنت أحد موظفي الإدارة المنقول إلى الخالص من مدينة أخرى، لعلها بغداد. وكان منظر هذه الفتاة وهي تجوب شوارع البلدة، مثار تعليقات كثيرة، مما حدا بوالدها أن ينتقل من الخالص تجنبا لهذه المضايقات النفسية التي لم تتجاوز، في الواقع، الحديث في المقاهي عن غرابة الموضوع، إذ لم تتعرض البنت ولا أبوها إلى أكثر من ذلك.

من المواقع البارزة في الخالص، خان عبد علي، وهو بمثابة فندق للمارين بالبلدة من أصحاب الدواب، ففيه فسحة واسعة لمعالفها ومستلزماتها، وفي طابقه الثاني غرف للنزلاء.

■ مصبغة الوالد

إلى يمين هذا الخان المقابل لبيت الخاصكي الأنيق، تقع مصبغة الوالد ذات الصيت الواسع في الخالص والمناطق القريبة والبعيدة، فهو صباغ من سلالة عرفت بهذه المهنة، ومصابغها مشهورة في بغداد في منطقة الصدرية وصبابيغ الآل منذ القرن الثامن عشر، وربما أطلقت على الأسرة شهرة (الصباغ) إلى جانب (الصگّار)، كما كان يحدث لعمه (عيسى الصگّار) صاحب الزورخانة المعروفة في صبابيغ الآل التي تخرج فيها المصارع الشهير عباس الديك وكتب عنها أكثر من مرة، وذكرها وارد في كتاب (الزورخانات البغدادية) لجميل الطائي.

هذا التاريخ العريق في الصباغة تسلمه الوالد، وأضاف إليه طباعة الأقمشة، فكان يعد القوالب الخشبية بنفسه من خشب السيسم الصلب الأسود، ويصمم لها الزخارف، ويحفرها بنفسه، ويستعملها في طباعة مناديل الرأس (الچتاية) وحواشي الثياب وغيرها. وفي أعقاب الحرب الثانية وما سببته من شحة في كل شيء، راجت شغلته في طبع (اليشاميغ – وهي الكوفية العراقية المشهورة)، إلى جانب الألبسة الأخرى.

وقد شاعت في الخالص يومذاك بستة (أغنية) تقول:

يوَحّيد الصباغ · حبك تكسر
صابغ چواتي اثنين لــ ام زلف الاشقر

كان يدعى أحيانا باسم (وحيد الصباغ) بدل (عبد الواحد الصگّار) والچواتي جمع (چتاية) وهي منديل الرأس (الايشارب).

وبسبب هذه الخبرة والتقنيات الدقيقة التي كان يعرفها، عُرف عنه بأن صبغته (لا تكشف) أي لا تنصل ألوانها.

وأذكر أن عجوزاً من الأعراب جاءته يوماً غاضبة، وراحت تعاتبه وتنتقده بصوت عالٍ قائلة: "آخ يا وحيّد؛ طلع صبغك ما له أساس". فقال لها: "خير، بنت أخويه"؟ فقالت: "تذكر الغزل اللي صبغت لي إياه للبساط؛ كِشَفْ" أي نَصَل لونه.

ولم يتذكر الوالد متى كان ذلك، فسألها: "هاي شوكِتْ بنت أخويه"؟ فذكرت له تاريخاً يعود إلى خمس عشرة سنة سابقة كان البساط مرمياً خلالها على الأرض المتربة تسحقه الأرجل؛ فضحك وأشار إلى شعر رأسه وكان أبيض تماماً، وقال: "بنت أخويه، هذا صبغ الله ديكشف، عاد صبغ وحيّد"!!

والتقنيات التي كان يستخدمها الوالد تتراوح بين الخصائص الكيمياوية للأصباغ، وبين المعالجات النباتية. فالأصباغ كالنيل والجوهر وغيرها كانت من منتجات شركة (ICI) يشتريها من يهود سوق الشورجة ببغداد، ويعالجها بأسلوب دقيق، ويضيف إلى بعضها مواد أخرى كالزاج والبقّم والكثيرة والنورة والقِلو وغيرها مما يستلزمه كل نوع منها.

كان الصبغ يجري على مستويين، الأول؛ هو الأصباغ السوداء للعباءات والملابس، وهي تصبغ بالنيل الأسود المائل قليلاً إلى الزرقة، حيث يحضّر الصبغ في (خناب) خاصة، أشبه بالتنانير، مصنوعة من الخزف المطلي من داخله، توضع فيها المصبوغات لوقت ما لتتخمّر وتتشبّع باللون قبل نشرها لتجف.

والثاني؛ هو الألوان الأخرى التي كان تُعدّ في طشوت أو أوعية معدنية واسعة، يُغلى فيها الماء ويوضع الصبغ وما يحتاج إليه من مثبتات، ثم توضع فيه المصبوغات فتغلي معه لفترة معينة، وتُخرج لتنشر على الحبال داخل الدكان وخارجه.

وكانت العملية تقتضي وضع الأقمشة المطلوب صباغتها، في الماء لفترة ما، ثم تُخرج وتوضع على لوح صلب من الخشب وتدق دقاً متواصلاً بمطرقة خشبية كبيرة، لغرض إزالة النشا والأوساخ العالقة بها، لئلا تعرقل تغلغل الأصباغ في أليافها.

أما إذا تمت العملية وجاء نشر المصبوغات على الحبال، فلا أبهج ولا أنضر من رؤية الغزول منشورة في الدكان وموصولة بالشارع بألوانها الجذابة من الأحمر والأصفر والأزرق والأخضر والكلكلي (الوردي) والبَنَوشة (الأصفر المائل إلى الخضرة) والبنفسجي والشرابي والرماني والنومائي والقهوائي والنارنجي.

إنه مهرجان لوني يتكرر في الأسبوع مرة أو مرتين، حسب كثافة العمل.

وقد لاحظت أن أغلب أسماء الألوان، ما عدا الأحمر والأصفر والأزرق والأخضر والشرابي، هي أسماء منسوبة للنباتات.

أما مواسم الصبغ التقليدية فكانت تبدأ بعد فترة وجيزة من جزّ صوف الأغنام، وفي مناسبة عاشوراء على الأخص، حيث ينبري الناس إلى صبغ ملابسهم بالسواد لهذه المناسبة الحزينة.

■ حسين قلنچي

وإلى يسار الخان يقوم دكان السياف حسين، المعروف بـ(حسين قلنچي) وتعني صانع السيوف. وكان دكان حسين يهبط عن مستوى الشارع بمقدار نصف قامة؛ في أقصاه يقع الكير (المنفاخ) ثم الموقد المشحون بكمية كبيرة من الفحم الصلب المتأجج، وفي مقدمته السندان. والدكان مليء بقطع الحديد والجلود وقرون الثيران وعدد العمل المتنوعة؛ مطارق ملاقط مناشير مقصات، إلخ.

وإذ كنت أجيء إلى مصبغة والدي، قبل دخولي المدرسة الذي تأخر أربع سنوات، وأنوب عنه في مراقبة الدكان، فقد كان جل وقتي ينصرف في القعود على دكة حسين قلنچي مراقبا عمله الذي كان يبهرني، رغم ضيقي وبرمي الشديد من رائحة القرون المحروقة التي يعد منها مقابض السيوف والخناجر. وكنت أبقى الساعات عنده وعيني على المصبغة تارة وعليه أخرى.

كان يتناول قطعة الحديد، أي قطعة، يقلبها بين يديه مختبرا صلاحيتها، ثم يضعها على الموقد ويروح يؤجج النار بالمنفاخ حتى تستحيل إلى جمرة ناضجة يتناولها بالملقط ويضعها على السندان ويروح يطرقها لإزالة الصدأ والأوساخ العالقة بها، ثم يعيدها إلى النار، ويسحبها ويطرقها ويعيد تشكيلها بالهيأة التي يريد؛ سيفا، خنجرا معقوفا، أو سكينا. وهو في خلال ذلك يواصل الطرق على الحافتين طرقا محكما مدروسا، تاركا في منتصف القطعة نتوءا عاليا. ثم يبدأ بحني القطعة شيئا فشيئا حتى تتشكل خنجرا واضح المعالم، ولا تأخذ هذا الشكل إلا بعد عشرات المرات من إدخالها الموقد وسحبها وطرقها، ثم يقوم ببردها بمبرد خشن أولا، ثم بمبرد ناعم، ثم بورق الزجاج حتى تغدو كالموسى. وعندما يطمئن إلى رهافة حدها تبدأ عملية التسقية، وهي غمس الحديدة وهي محماة في الماء، لتتصلب وتتفولذ، وهي عملية تتكرر عدة مرات أيضا. بعد ذلك يبدأ بصقله حتى يأخذ بريقه البصر. عندها يتركه جانبا لكي يعد له المقبض. وهذه العملية هي الوحيدة التي كنت أمقتها مقتا شديدا بسبب الرائحة الكريهة النفاذة التي يثيرها حرق القرون. ولكنني مع ضيقي الشديد كنت أبقى أتابعه حبا بطريقة العمل. كان يحرق القرن، ربما لتليينه، ويقصه وهو حام، ثم ينحته نحتا دقيقا ويصقله، وربما نحت فيه نحتا غائرا، ثم يلبسه الخنجر مستعينا بأصماغ خاصة، ويرصعه بأزرار من الفضة على هيئة نجوم أو زخارف أو أشرطة.

بعد ذلك تأتي عملية صنع القراب، حيث يأخذ شريحتي خشب وينجرهما كل واحدة على حدة، ويصفيها حافرا في منتصفها من الداخل خطا منحنيا غائرا ليتلبس فيه نتوء الخنجر، ويجري للقطعة الأخرى ما أجرى لهذه ويلصقهما ببعضهما لصقا متقنا. وما إن يضبط شكل القراب حتى يبدأ عملية الزخرفة بحفر الأشكال الزخرفية على ظاهره، ثم يأتي بقطعة من الجلد مهيأة سابقا ويلفها على القراب ويقطع زوائدها ويلصقها على الخشب بإحكام، ويأخذ بكبس الجلد في المواقع المحفورة للزخرفة، وربما لونها بألوان خاصة، فتبدو الزخرفة غائرة وجميلة، ثم يلبسها بالفضة المصاغة وفق رغبة الزبون، كأن تكون في طرف الخنجر أو علد القبضة؛ ويحدث أن يلبس القراب بأكمله بالفضة بدل الجلد.

كل هذه الأعمال كان حسين قلنچي يقوم بها بمفرده، فلم يكن له صبي أو مساعد أو شريك

يعينه، باستثناء صياغة الفضة التي يعدها أحد الصاغة اليهود، وكانوا كثاراً في الخالص، وفق مواصفات متفق عليها. وتأخذ عملية السيوف السياق نفسه.

وحسين قلنچي رجل مربوع القامة قليل الكلام، محدود العلاقات، قليل الظهور في المقاهي، يعتمر (الچراويّة) ويرتدي دشداشة بأردان قصيرة، يضع السترة فوقها ويغادر قبل أذان المغرب، ليعود في ساعة مبكرة صباح اليوم التالي.

■ دخول المدرسة

كان الوالد رحمة الله عليه حريصاً على تعليم أولاده كلهم، ومع حرصه هذا تأخر دخولي المدرسة أربع سنوات، ولم أسأله في حياته لماذا حصل ذلك، ولكن أختي قالت لي إنه كان يحتاجني في المصبغة. وأنا أحسب أنه كان يُشفق عليّ مما كان يثيره منظر الطاقية على رأسي بسبب ما خلّفته عليه الحصبة من آثار ألزمتني بلبس الطاقية (العرقچين) لبضع سنوات قبل التمكن من علاجها.

ولدخولي المدرسة في السنة الدراسية ١٩٤٣ – ١٩٤٤، قصة طريفة وموجعة في الوقت نفسه:

كانت مدرسة الخالص الابتدائية للبنين تقع قبالة المصبغة، على بعد أمتار منها. وكنت عندما يكون الوالد في المصبغة، أذهب إلى شباكها المطل على الشارع، وأعقد يدي على قاعدته وأستغرق في الإنصات إلى تلاميذ الصف الأول وهم يقرأون درسهم، وأرى السبورة وما يكتب عليها، ولا أغادر إلا عندما ينتهي الدرس لأعود ثانية في الدرس التالي. وقد ألف التلاميذ والمعلمون وجودي اليومي عند هذا الشباك. وكنت من جانبي أحفظ عنهم بعض الدروس والأناشيد وأفرح بها فرحاً عظيماً، وأمضي أرددها في الشارع وفي البيت، حتى أوشكت أن أحفظ (القراءة الخلدونية) غيباً. وهو ما ساعدني كثيراً عندما التحقتُ بالمدرسة، حتى صارت قراءة كتب الصف التالي أثناء العطلة عادة لازمتني في مراحل دراستي اللاحقة، ومكنتني من الحفاظ على درجة (الأول على الصف) حتى المرحلة الجامعية.

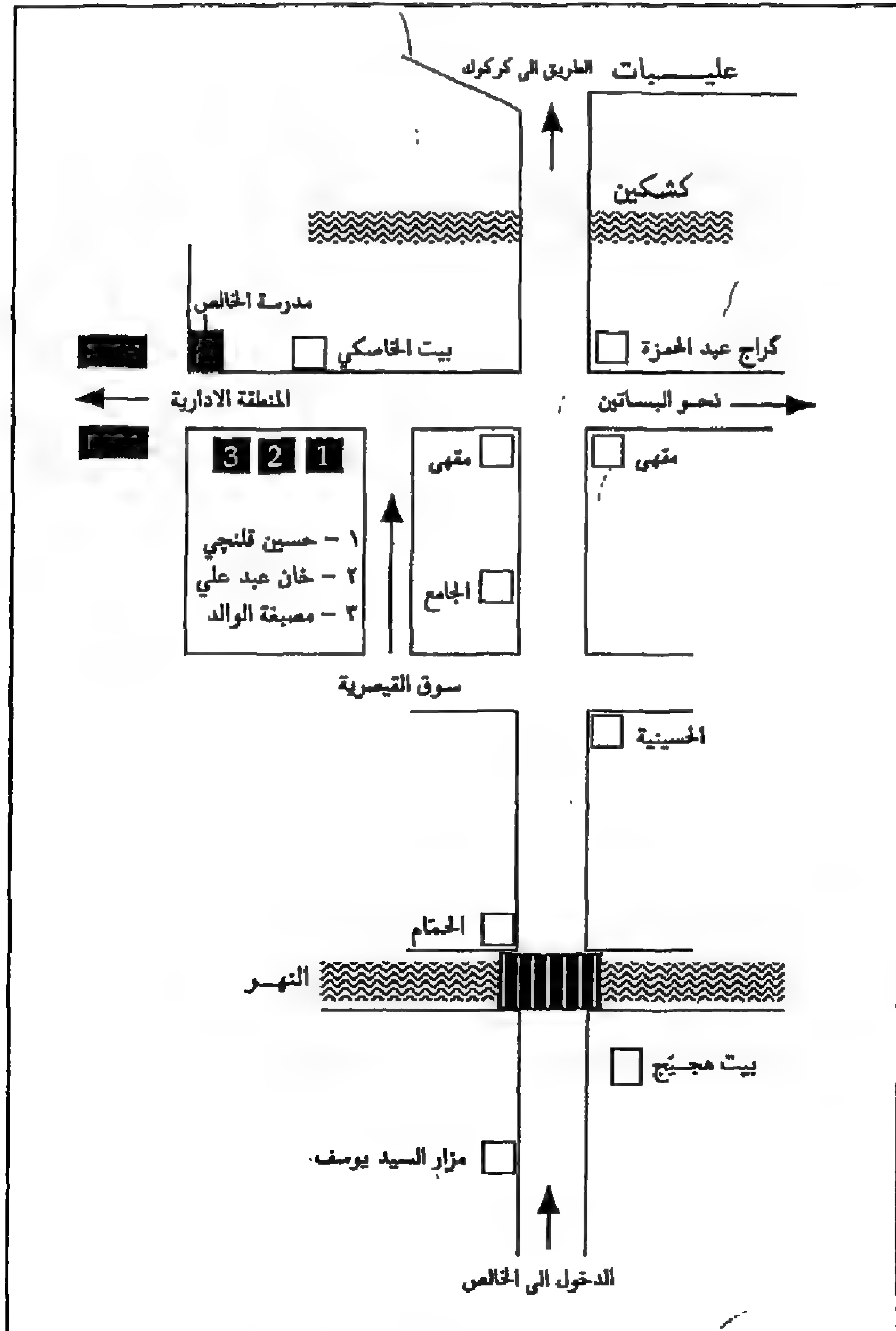
وفي أواسط عام ١٩٤٣، وبداية عمل المصبغة الرسمي، كان الدكان مليئاً إلى سقفه بالملابس والغزول التي تنتظر دورها في الصبغ، أو المصبوغة وتنتظر أصحابها.

وفي هذا اليوم التاريخي كنت مع الوالد كالعادة، وإذ أراد أن يروح لبعض شؤونه، أوصاني بأن أنتبه إلى المصبغة وما فيها. ولكنني ما إن توارى عن نظري حتى تركت الدكان وهرعتُ إلى الشباك، ولم أنصرف عنه حتى في الفرص، إذ كنت أتحدث مع التلاميذ أثناء ذلك، وأنا في فورة فرح مدهش.

وبينما أنا مستغرق بلذة الاستماع إلى الدرس سمعتُ زعقة مدوية ورائي فالتفتُ وإذا بأبي خلفي والشرر يتطاير من عينيه، وإذا به يلطمني على خدي لطمة أذهلتني. وبين غضبه وإشفاقه، وبين ذهولي وفجاعتي، عرفت أن المصبغة قد سرقت، وأن الدكان الذي أمامي خالٍ من أية حاجة كانت فيه.

لم يعتد الوالد أن يضربني أبدا، وكانت هذه اللطمة هي الأولى والأخيرة في حياتي، ولذلك كانت على خفتها، مصدر ألم نفسي لي، وحزن مازال يمضني إلى اليوم. فقد كان على الوالد أن يعوض أصحاب الغزول والملابس أثمانها، وهي من الكثرة بحيث سببت له مشاكل مالية كبيرة، وأربكت سياق عمله، وأثرت على حياتنا.

فهذه الخسارة الفادحة أخرجت العائلة من كفايتها المعقولة إلى الضيق والضنك الواضحين، وحملت الوالد على السعي الحثيث والركض في كل اتجاه لإعادة التوازن المفقود دون نتائج مناسبة. ولكنني دخلت المدرسة، وكان نجاحي المتواصل مبعث زهو للوالد وتعويضا له عن تلك المحنة.



تخطيط ارتجالي لبعض المواقع في الخالص كما كانت عليه عام ١٩٤٦



جمال من القبح والعذاب

في رسوم بيكن

د. محمد صادق رحيم

كنا مرة في سيارة صديقنا الفقيد الكبير (نجيب المانع) وهو يسوق عبر شوارع (ساوث كنزغتون) في لندن بحثا عن حانة غير صاخبة لم نمل منها بعد. كان يسمي الموسيقى الحديثة الصاخبة وموسيقى الروك "انتقام أفريقيا من الحضارة الأوربية". كان حديثنا حينها عن المشاهير، وكيف أن مشاهير مثل المغني (مايكل جاكسون) أو المغنية (مادونا) قد يجعلون بلدة برمتها تخرج للقائهم بالرغم من تفاهة كثير مما يقدمون. أما فنانون كبار مثل المغنية (كيراتكانوا) السبرانو النيوزيلندية أو المغني (دومنغو) أو (بافاروتي) وغيرهم فقد تلقاهم في السوق أو في الحدائق العامة يتمشون بلا أية حراسة خاصة ونادرا ما يعيرهم أحد اهتماما. وهنا صحت: "نجيب! فرانسيس بيكن" فأوقف نجيب السيارة حالا، لأنه لم يعرف سبب صيحتي وتوقع أن حادثة ما حدثت. فقلت: "انظر إلى يسارك"، كان (فرانسيس بيكن) يقف على الرصيف يحمل كيسا فيه رغيف طويل من الخبز الفرنسي وكيس سكر ومشتريات أخرى. قال نجيب "هذا الرسام الإنجليزي المعروف، الذي يرسم شخوصه بنهايات مائعة تسيل أحيانا كالمخاط" قلت: "نعم". قال: "أنا لا أحبه كثيرا لهذا السبب، وكذلك شكل وجهه دائري كوجوه الأطفال برغم عمره الذي تجاوز الثمانين. هل تريد أن ننزل لنكلمه؟" قلت "إذا سمحت". فنزلنا وسلمنا عليه، وقدمنا أنفسنا: أديب وفنان عراقيان معجبان بأعمالك! رحب بنا وصافحنا، دمث الخلق مؤدبا، واعتذر لأنه لا يستطيع أن يبقى معنا طويلا، لأن هناك سيارة تاكسي أشار إليها، تنتظره وعليه نقل بعض أعماله لمكان ما. لكنه أعطانا اسم حانة يرتادها كل يوم تقريبا في منطقة (سوهو) ثم صافحنا مرة أخرى ومضى. غير (نجيب المانع) رأيه بعدها بأعمال وشخص (فرانسيس بيكن) (لك الذكر الطيب يا أبا لبيد).

قال (أندريه بريتون) مهندس السوريالية: "سيكون الجمال متشنجا أو لا يكون جمالا"[(1)] وقال (غراهام ساذرلند) – الرسام الذي عمل مع بيكن في الأربعينات –: "لوحات مأساوية سترسم، دون

أن يكون هناك موضوع مأساوي، ربما ستأتي من اللاوعي، وهذا سببه أن الفنان لا يستطيع تفادي التشوش الكبير الذي يواجه الناس اليوم".

يعتقد كثير من مشاهدي أعمال بيكن أنها مزعجة القساوة، مثيرة للاشمئزاز، برغم كونه يرسم عنفاً معبراً عن قساوة الحياة نفسها. إنه يرسم أشياء تلتقيها في طريقك يومياً، كالسرير والمصباح الكهربائي ومظلة المطر والمقعد والعجلة وستائر وأدوية وأعقاب سكائر. في حين يقف المشاهدون خاشعين معجبين أمام لوحات النهضة الغاصة بالأنبياء والقتل والسهام وقطع الرؤوس، فتحس أنك تخوض بالدم النازل منها.

إن الحياة التي يرسمها (بيكن) ليست حياة سعيدة، هي حياة يومية قبيحة. إن مسرحية هاملت كانت تراجيديا مؤلمة، لكنها أشعار إنسانية صميمة ندر من لا يعجب بها. وهكذا كانت رسوم بيكن.

لنتذكر مقولة (ت. س. إليوت): "لقد قيمت حياتي كتجربة مضطجع في تابوت". وقول باول كلي: "الفن ليس إعادة للمرئيات، الفن هو صنع مرئيات".

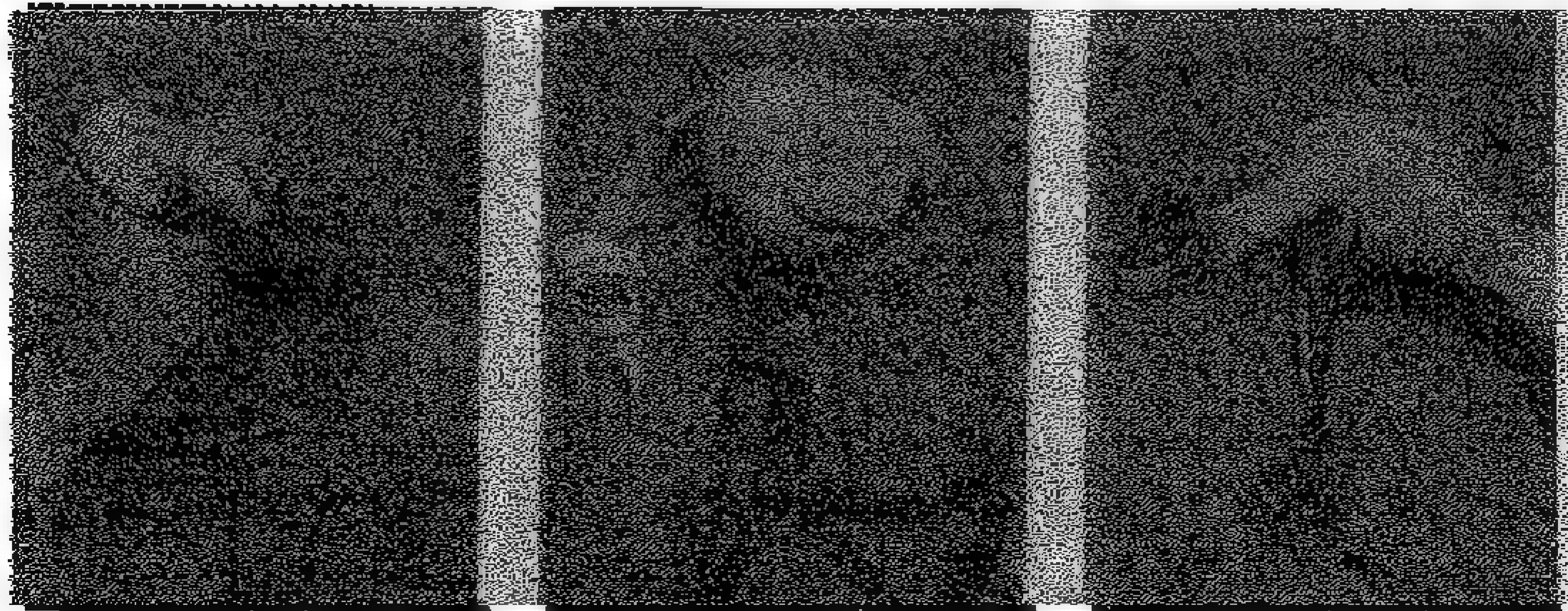
لم يعتقد (بيكن) أن عليه أن ينتج فناً عظيماً، أو فن مواجهة بل أراد أن يقلص القصة الهادفة في أعماله إلى أصغر جزء مفهوم مباشر فيها، فيحذف كل حشو وزوائد منها فخرجت أعماله كصديق غير متصنع أو معقد، يتمنى كل إنسان أن يحصل على مثله.

عندما نقف مغرورين بكل خلفياتنا الحضارية وما نمتلكه من ثقافة ومعرفة أمام أشخاص فرانسيس بيكن، نجدها تشير إلينا محدقة وبصوت عال ترينا صفاتنا اللاإنسانية المتوحشة العدوانية، وهي تتوسل إلينا أيضاً كي نستمع إليها، إنها الدم الإنساني المبتسم يسيل خارجاً.

قال بيكن: "إن ما يهمني دائماً هو ما يدعى بالسلوك وممارسة الحياة، أكثر من اهتمامي بالفن، نحن ولدنا وسوف نموت، وبين ذلك نحن نعطي معنى لوجودنا العبثي في تصرفاتنا وما نصنعه".

كان يرسم أي شيء ويستعمل أية وسيلة توصله إلى ما يريد، يرسم شخصاً أو شخصين في معمعة، ثم يترك فراغاً، ثم يرسم شيئاً أو شخصاً آخر.. وهكذا. إن أشخاص (بيكن) يمثلون خليطاً من بدائية الإنسان وضروريته، محشورة معاً في هذه الوجوه العصبية. لقد أحب رسم الستائر، ستائره تحجب المجهول وحتى الخوف من المجهول، وتراها أحياناً عوائق تحول دون شيء ما. في أشخاصه تحس إنسانية وخصوصية وإثارة للمشاعر وشموخاً وضراوة. كان بيكن كالحياة نفسها، يجمع بين الرعب والمتعة، التلاحم والتفكك، الأمل واليأس، وقد قامر بحظه إلى أقصى حد، فلا مساومة كانت مقبولة عنده. المقامرة في الحياة والفن، المجازفة بكل ما عنده من أجل تحقيق المزيد، المجازفة والمقامرة كانت من ضرورات عمله. وقد التقى في ذلك بالسورياليين وكذلك بأفكار الرسام الأمريكي (جاكسون بولاك) الذي كانت المجازفة سمة حياته من أجل الأكثر فأكثر فأكثر إلى الأبد.

كان طفلا ضعيف البنية متخلفا في دراسته الابتدائية. والداه سليلا فرانسيس بيكن (الفيلسوف المعروف) من العصر الأليزابيثي، خصصا له مدرسا يعطيه دروسا إضافية في البيت. والده كان مدرب خيل ومقامراء، ولم تخل عائلته من الأقارب غريبي الأطوار، فقد اشترت إحدى عماته بيتا في منطقة (فيفير) في لندن ثم كسته جميعا بالرخام الأسود، أما عمته الأخرى فقد حضرت في دعوة عشاء في (باركلي) مرتدية فستانها بالمقلوب. لقد سنحت له فرصة مشاهدة أعمال فنية كثيرة من إنتاج الروفائيليين لأن إحدى عماته كان زوجة أحدهم. في عام ١٩٢٥ كان عمره ١٦ عاما حين وجدته أمه مرة مرتديا ملابسها فلم يسرها ذلك، مما أدى إلى تركه لبيته وسفره إلى برلين المدينة المفتوحة قبل النازية. في ١٩٢٨ في باريس شاهد بيكن معرضا لأعمال بيكاسو فأعجب بها جدا. فقرر، كما قال، أن يجرب يده في الرسم. كان مصمم أثاث ومداخل بنايات، وقد حصل على بعض العقود لتنفيذ الأثاث في أساليب حديثة شائعة اعتيادية، من الزجاج والمعدن، أشكالها هندسية حادة قسم منها مرسوم في بعض لوحاته. في ١٩٢٩ بدأ يرسم بالزيت، وفي ١٩٣١ ترك الديكور والتصميم ليصبح رساما متفرغا. وهكذا فهو رسام بلا إعداد خاص. في ١٩٣٣ رسم "موضوع الصلب" الذي نشرت صورته في كتاب هربرت ريد "الفن الآن". رفضت أعماله في المعرض السوريالي العالمي في ١٩٣٦ باعتبارها غير سوريالية بما فيه الكفاية. لم يكن الرفض مهما بالنسبة لبيكن لأنه لم يعتبر نفسه سورياليا في أي وقت من الأوقات. أما في بداية الأربعينات فقد أتلف بيكن أكثر أعماله السابقة. عند اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يكن قادرا على الخدمة العسكرية حيث كان مريضا بضيق التنفس، فخدم في الدفاع المدني. في ١٩٤٤ شرع بالرسم مرة أخرى فرسم "ثلاث دراسات لشخوص على أساس موضوع الصلب". لقد سماها دراسات لأنه لم يعتقد أن في الإمكان استكمال أي عمل فني، لأن فكر الإنسان وخبراته في تطور دائم. ولهذا فهو يغير ويضيف ويحذف من العمل الفني المتطور أمامه باستمرار. "دراسات لشخوص على أساس موضوع الصلب" هي أعمال تمثل العذاب الذي يمكن أن يسببه الإنسان لأخيه الإنسان، وكذلك للإنسانية كلها. إنها مرسومة على مادة خشبية رخيصة تمتص الألوان الموضوعة عليها. رسم بالزيت مخلوطا بمادة الباستيل (الطباشير) وقد امتصت المادة الخشبية الألوان معطية هذه النتيجة اللونية غير البراقة، ترى أحيانا على حافاتها مادة الباستيل وقد أزاحها الزيت الذي لم يختلط بها. نلاحظ لاحقا أن بيكن استمر في رسم الألوان غير البراقة بجوار سطوح لونية صقيلة في أعماله لإعطاء تأثير تشكيلي خاص.



قال مرة: "لولا مرضي بضيق التنفس ما كنت قد بدأت بالرسم على الإطلاق". لهذا نرى أعماله متعددة الأساليب والمواضيع وكأنه أراد أن يقضي وقتاً زائداً في ذلك الرسم. وكما قال الرسام السوريالي ماغريت: "تتطلب مني الحياة أن أعمل شيئاً لهذا قررت أن أرسم".

كان بيكون معجباً بتخطيطات بيكاسو على وجه الخصوص ففي "دراسات لشخوص على أساس موضوع الصلب"، نجد تأثيرات السورياليين وبيكاسو واضحة، ففي الفضاء المحيط بهذه الأشكال غُموض ولغز لهذا وضع خطوطاً منحنية ومستقيمة لأجل التعريف بالفضاء المحيط، فأسبغت هذه الخطوط معنى للفضاء وميزته، لكنه بقي مبهماً غير أكيد.

إنها أشكال مؤذية مؤلمة، أشكال إنسانية معذبة لا غفران ولا نسيان فيها، إنها مدافعة عنيدة عن نفسها. فمهما يكن الإنسان متحضراً متمدناً، فإنه عندما يحس بأن عزيزاً عليه في خطر، أو أن شخصاً يهاجمه، أو أنه يحتاج أمراً ما، فإن مقدرته على الدفاع عن النفس باستعمال العنف تظهر حتى إذا كان ذلك على حساب خسارات الناس أو عذاباتهم.

لقد رسم (بيكن) عن الجرائد أو الصور الفوتوغرافية أو من أشرطة الأفلام السينمائية – مثل صورة الممرضة في فلم (آيزنشتين) "المدرعة بوتمكين" بعويناتها المحطمة والدم النافر من عينها – أو من صور من كتاب عن الأمراض الجرثومية في الفم، أو من صور عن تشريحات طبية لجسم الإنسان. لقد رسم بتركيز كبير عن صور (إدورد مايبرج) الفوتوغرافية المصورة في ١٨٨٧ لأشخاص يركضون أو يقفزون أو يتصارعون، أناس في حركة مستمرة. كان الرسم من الفوتوغراف يعطي دفعاً جديداً لعملية الرسم ويعطي إمكانات واحتمالات أخرى غير موجودة في الطبيعة غير المتغيرة، ففي ١٩٤٥ رسم لوحة "شخص في الطبيعة" بأخذ صورة شخص فوتوغرافية للطبيعة في المكان المرسوم ورسمها، وذلك من أجل المجازفة ومعرفة ما قد يحصل، فغالباً ما بدأ بالرسم وفكرة معينة في ذهنه فيأخذ مسار الرسم انعطافات غير متوقعة وتنتهي الصورة بشكل مختلف وغير متوقع تماماً.

لقد استخدم اللون وكذلك الملمس لإعطاء حدود ضرورية للأشكال والتعبيرات. الألوان المستعملة في الأفواه المريضة في رسومه تعطي معاني وحركات ذات غرض تحليلي فيه شروح وتوضيحات لونية، وهي تشكيلة جميلة من الألوان، وردي وأحمر، ليلكي وبنفسج.. الخ قد جمع كل هذه الألوان ثم حزمها في حزمة لونية منفردة لتعطي التأثير الموحد المطلوب. قال بيكن في ١٩٥٣: "فن التصوير اليوم هو حظ وغريزة خاصة، ويعطينا ما ينتج عن إزالة هاتين الميزتين عنه".

بعض شخوصه التي رسمها في ١٩٦١ جالسة على كراسي تصرخ بشكل عنيف مبالغ فيه، محمية بصندوق زجاجي أو قفص حماية، إنها شخوص معزولة متوترة كضوار في البرية. تذكرنا بشخوص ت. س. إليوت الحية المجربة للموت في حياتها. وإطار فضائي ليمركز الشخص في وسطه ويحتويه ويجلب لنتباهنا نحو هذا المخلوق المرسوم. كان فخوراً بلوحته التي تمثل البابا صارخاً، والمرسومة عن لوحة الرسام الإسباني (فلازكوس).

استعمل مقدرته العالية وسيطرته على اللون لتوزيع الألوان بشكلها الخام المهمل في مكان

واحد وألوان موضوعة بفرش أو بقطع من السجاد أو قطع إسفنج في أماكن أخرى ثم ألوان داكنة أو سوداء كأنها بقع وضعت لتوسيخ الصورة. وجوه أشخاصه مموهة، كأنك تنظر إلى صورتك الفوتوغرافية التي تشوهت بسبب تحريك رأسك أثناء التصوير. وضع ألوانه على القماشة مباشرة دون تحضيرها (تحضير القماشة يعني أن تطلى بالغراء ومادة الزنك العازلة قبل الرسم بالزيت عليها) ولذلك نرى الألوان ممتصة من قبل القماشة. ولم يستعمل (الوارنيش) الطلاء النهائي الحافظ للألوان. فلوحاته مزججة. كان عندما يسقط بعض اللون من فرشاته على الأرض يرفعه ومعه تراب الأرض في مشغله ويضعه على اللوحة.



الشخص في مركز لوحاته يبدو كأنه يتلملم نحو نفسه خوفا من الجدران المحيطة به، ولكن عند النظر إلى فضاء الغرفة المحيط به والعودة إلى الشخص المرسوم نجده قد اندفع أو اتجه نحو جنب من جوانب اللوحة مخلخلا لمركزيتها. في ذلك كسر للمعتاد حيث أن رسم شخص في مركز اللوحة يجب أن يغلب الفضاء المحيط في كينونة الشخص المرسوم. بعض أشخاصه يتحرك على طول قماشة اللوحة مندفعا إلى الأمام تارة وإلى الخلف تارة أخرى، تحس أنك لو تركته مفتوحا هكذا فستستطيع تحريكه بمشاعرك الخاصة أيضا. فراغات اللوحة هي فراغ الظروف، فراغ الحياة، فراغ المشاعر، وفجأة يصدمك بنشاط محموم وعنف ومشاحنة ومشاعر غنية. قال بيكن مرة: "الرسم هو نسيج أعصاب إنسان وضعت في لحظة ما على القماشة" وفي مقالة أخرى: "أريد أن تبدو لوحاتي وكأن إنسانا مرق بينها تاركا أثرا كحلزون عبر تاركا أثرا من ذكرى إنسان وحوادث مضت تكمن كلها في أثر الحلزون اللزج المتروك".

في ١٩٧٦ كتب ر. ب. كيتاي: "الإنسان الصمغ، بيكن هو الفنان الأول على قيد الحياة بقناعتي". إن عمل هذا الشكل اللزج يعتمد على إنتاج دقائق وأشكال معادة التركيب مموهة تشير

إلي ماضي هذه الأشياء. فمتابعة الماضي في مسار تجميع الحقائق لعب دوراً كبيراً في خروج أعمال بيكن بشكلها هذا. لكنه رسم أحياناً لأجل عملية الرسم بالذات التي هي وحدها عظيمة بدون خلفية حضارية وثقافية. فالحياة كلها عنده كانت إيصال رسالة ما، وهذا جميل بذاته. قال بيكن: "الإبداعي والسيئ هما فعل واحد عند محاولة جعل الفكرة والتكتيك وحدة لا انفصام فيها".

عاد بيكن يوماً، ليجد صديقه العزيز (جورج داير) ميتاً في غرفته في الفندق. كان تصويره لموت جورج تصويراً عظيماً لعمق الشعور بالأسى والقلق لفقد صديق حق عزيز جداً. استعمل صوراً فوتوغرافية وتخطيطاته السابقة لداير وذاكرته الخاصة. لقد رسم ثلاث لوحات كبيرة تمثل عملاً موحداً. الوسطية فيها حيوية كبيرة، حركة نشطة لست متأكداً من كونها شخصين يتصارعان أو أنهما يتعانقان بحميمية كحميمية العلاقة بين بيكن وصديقه داير. نجد فيها تأثير صور (مايبرج) الفوتوغرافية واضحاً. هذا الرسم ينتسب إلى ذكريات الماضي، ذكريات الكمال في الصداقة، ذكريات التشاؤم فيها، ذكريات عن الاحتمالات في العلاقة. الموت الذي هو عنف بذاته، الموت الذي هو أقصى التطرف. قال ت. س. إليوت، شاعر بيكن المفضل: "الإنسان لا يستطيع أن يتحمل مواجهة الحقيقة طويلاً". إذن فعلينا إعادة النظر وعلينا إعادة المحاولة، لأن بيكن يقول: "الرسم الحقيقي هو غرابة وصراع مستمر مع القدر، غرابة لأن عملية استعمال اللون بهذه الطريقة قادرة بحد ذاتها على أن تعطي ضربة للجهاز العصبي. وهو صراع مستمر لأن في الوسيلة المستعملة يتدفق العذاب، حيث تفقد في كل محاولة جديدة ما هو موجود أملاً في كسب وفوز جديد".

لا يمكن فصل الحياة عن العذاب والألم. لكن الحياة رائعة بذاتها أيضاً. أعمال فرانسيس بيكن توقفنا وجهاً لوجه مع القلق والحياة غير المؤتمنة حولنا، وتعطينا صدمات تحرك صميم وجودنا في هذا المحيط، فالجمال عنده ليس دفعات من الطيبة والحسن بل ضربات تدفع بالإنسان إلى مواجهة صميم النظام الذي يعجز عن السيطرة عليه. نحن نعتقد أن غرض الفن مهما تشعب وبدا عنيفاً عدوانياً، أو حزيناً مؤلماً إنما هو إعطاء متعة جمالية للناظر إليه. وإلا فإن ذلك الفن قد فشل.

إن أعمال فرانسيس بيكن ممتعة بلا شك.

لندن

(١) المصادر: دراسات عن فرانسيس بيكن ألقيت في (التيت غاليري) في لندن في أوقات مختلفة.

قصة قصيرة

الحلم

حميد العبسي

الأعوام تنصرم وهو ما فتئ أسير الوحدة والانتظار. ضيق عينيه وسدد نظره للسماء المضطربة الزرقة. ثمت ريح مغبرة تصفر، خلل الأسلاك الشائكة، تخمش ظهور الخيام الممتدة، تطوح بحبال مثبتة في عمق الصحراء، لتهز يقينه بإصرار، فيهمس بانكسار: يا له من يوم مضجر.

كان نهارا حزيرانيا نافثا حرارة خانقة. وبالكاد شق ساعات جهنمية ليخرج من وطأة الظهيرة، منهكا مهزوزا... الأيام متماثلة تمر، والدقائق اللزجة معلقة، كالقنديل النفطي، كذكرى مهترئة، على عمود الخيمة. يترهل الزمن في أركان جحره المنسي. يجاهد مكشرا أمام مرآة جيب، يتمتم محبطا: أحقا، سأدفن هنا!. انسلت دمعة شقت سبيلها عبر وشاح الغبرة وأخاديد الزمن المدحور. أبصر شمس الغروب الداكنة الصفرة، عبر غلالة رطيبة، عدل حشية السرير المبني بالطوب، زاما على شفتيه، اللتين قد استمرأتا مذاقا ملحيا ساخنا. قال مغالبا الرعشة في صوته: ليت لماء البحر مذاقا كروعة زرقته.

نطق ذلك، بنبرة بدت واثقة بعض الشيء، فيما كفه ترفع قليلا من الماء ثم ينساب خلل أصابعه. بدا سعيدا للمشهد الذي يتراءى له، شراع يهفهف في الريح البحرية، وصوت تكسر مويجات على مقدم المركب المتهادي. أرهف أذنيه لها، حينما انفرجت شفتاها متسائلة: تبدو مسرورا؟! أهذه أول فرصة يتاح لك فيها ركوب البحر؟ ود أن يسألها راجيا إعادة موسيقى تلك الكلمات، فمنذ دهور مجدبة، لم يتح له المنفى الصحراوي أن يسمع صوتا أنثويا دافئا. لكنه أجاب مضطربا: لا. بالطبع، يمكنني القول إنني، إنني أرى البحر باستمرار. كنت عتالا في ميناء البصرة...

وانثالت ذكرياته كينبوع متدفق. أكمل: في الشفق الوردي أبصر النوارس، فيما المراكب

تمخر عباب البحر، ودخانها يتلاشى في البعيد، كنت أرى خيوط الشمس وهي مرفوعة فوق الصواري المشرئبة. وفي المساء يتلقفني وجه حبيبتي، وأشم عطرها...

وتشوشت خيوط الذكرى لديه ثانية، فجفل مستدركاً: هل قلت حبيبتي؟ آ، أحسب أن هذا كان في الماضي السحيق، قبل أن يسرقني الحصار من حنايا ذاكرتهم. وأنتِ هل طريقكِ يمرُ من هناك؟

قال ذلك بشيء من الذهول فيما يده لبثت مرفوعة صوب موطنه فاستولت الحيرة عليه، عند الإشارة لناحيته.

... بامتداد الأفق اللامتناهي الأطراف، لحظ شمس الغروب وهي تلملم آخر خيوطها على عجل. لحظة، وانتزع نظراته التائهة واستدار بها، لتحط على الزرقة الفسيحة. متلفتاً في كل الأنحاء، هتف دونما صوت: يا أنتِ!. لكن ليس ثمة من أحد. كان مأخوذاً بحلمه. فلم يكن يشك لحظة في أنه ينتمي لواقع مرير. قال بصوت مبحوح: إنه حقيقة لا حلم، لاسيما البحر هنا...

مد يده محاولاً جذب قليل من الماء، ولكن لم يتيسر لأصابعه سوى أن تعلّقَ بها حفنة من حبات الرمل. غاض قلبه قليلاً، اعترته رجفة، ثم احتد عندما عزم القول، نافياً به تخيلاته: حسناً، وهذا المركب!

ففي اللحظة التي ضربت قبضته الحافة الخشبية، انزلقت وصدمت طرف السرير الطيني، شد ما آلمته الضربة. أفاق مذعوراً، مبللاً بعرقه. تطلع، باثاً نظرات كابية الوميض، بينا الفضاء الخيمي ينث، مازال، غباره على الوجه القتوم. ورويداً، أمسى كل كيانه ملبداً بالأسى والانسحاق، شعر بذلك أكثر من أي وقت مضى...

في المساء التالي، حدقت أبصارنا، بأمل، في لوحة المفوضية السامية/ لشؤون اللاجئين، فاسترعت انتباهنا عبارة خطت أمام اسم ذلك البحار الحالم: مات بالزحار والنزلة الصدرية. قال شاهد عيان: في بيضة الفجر صدمت عيوننا جثة ذلك الرجل وهي معلقة، بطرف حبل متدل من عارضة، سقيفة انتظار حافلات، الامم المتحدة...

٢٠٠٠/٥/١٧

إصدارات وردتنا

عبد الهادي سعدون: ليس سوى ريح، قصائد، دار ألواح، إسبانيا، مدريد ٢٠٠٠.

محسن الرملي: الفتيت المبعثر، رواية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠٠٠.

صلاح داود: بئر المهزوم، شعر، إصدار خاص، حلب ٢٠٠٠.

علاء اللامي: الورد والنار، قصص قصيرة، توزيع دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠.

المسلة: (مجلة تصدر عن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين العراقيين – لندن)، العدد الثامن، السنة الأولى، حزيران – تموز ٢٠٠٠، ساهم في العدد: علي عبد الأمير، عباس العلوي، محمد الجزائري، هادي ياسين، محمود سعيد الدغيم، نصيف الناصري، كريم ناصر، حاكم عقرباوي، محسن الرملي، زياد عبد الله، سلام ابراهيم، حسين علوان علي، حيدر عودة، فيصل عبد الحسن، حكمت الحاج، جمعة الحلفي.

الحوار: (مجلة فصلية)، العددان ٢٧/٢٦، ربيع ٢٠٠٠، ساهم في العدد: وزير أشو، هافيون، ص. رامان، نوفين حرسان، ابراهيم اليوسف، روزاد علي، عمر قشاش، دلاور زنكي، محمد طه حسين، نهاد الترك، آزاد أحمد علي، محمود علي السعيد، جمعة عبد القادر، فاتن بركات، د. وهبية شوكت.

